

٢١٧٤

ملتنقى الأبحر للحلي، ابراهيم بن محمد - ٩٥٦ هـ. بخط

ح. ٣

مصطفى بن خليل في القرن الثاني عشر الهجري تقديرًا .

١٣٧١ ق ٢٣ س ٢٠ ر ٥ ر ١٥ اسم

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن، طبع مرات آخرها ١٣٢٥ هـ.

يليه فرائد ومسائل فقهية في ٩ ورقات.

٧٠٠٢

الأعلام ١: ٦٤ مكتبة الحرم المكي (الفقه) : ١٧٨

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

٤٤٣ ٢١١

ب- المؤلف - التاريخ النسخ .

١٢١١ ٥/٥٨

۷۰۳



هذا ملحق البحر

هذا ملحق البحر له زيني ذره
هذا ملحق البحر له زيني ذره

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النورطانات
الرقم: ٢٠٠٢
العنوان: ملحق البحر
المؤلف: الحبيب بن أحمد بن محمد
تاريخ النسخ: الثاني عشر
اسم الناسخ: مصطفى بن خليل
عدد الأوراق: ٢٢٧
ملاحظات:

فصل يشهد بكل ما سمعه	باب من قبل شهادة الاختلاف	باب الشهادة على الشهادة	باب الرجوع	كتاب الوكالة
٧٨	٧٩	٧٩	٨٠	٨٠
كتاب الوكالة بالبيع	فصل لا يصح عقد الوكيل بالخصومة والعقود	باب الوكالة	كتاب الدعوى	باب التحالف
٨١	٨٢	٨٢	٨٣	٨٤
فصل قال ذواليد	باب دعوى الرجوع	باب دعوى النسب	باب دعوى النسب	باب التحالف
٨٤	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
باب اقرار المريض	كتاب الصلح	باب فصل يجوز الصلح عن مجهول	باب فصل وان صالح احد ربي الدين المضاربة	كتاب المضاربة
٨٧	٨٨	٨٨	٨٩	٨٩
كتاب المضارب يضارب	فصل ولا ينفق المضارب	كتاب الوديعة	كتاب العارية	باب الهبة
٩٠	٩٠	٩١	٩٢	٩٣
كتاب الاجارة	باب الاجارة	باب الاجارة	باب الاجارة	باب الاجارة
٩٤	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
كتاب المكاتب	باب المكاتب	باب المكاتب	باب المكاتب	باب المكاتب
٩٧	٩٧	٩٨	٩٨	٩٩
فصل ولا المولاة	كتاب الاكثر	كتاب الحجر	فصل يحكم بالبلوغ الجارية	كتاب المأذون
٩٩	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٢
كتاب الفصية	فصل وان غيب غير ما غيبه	فصل وان غيب ما غيبه	فصل وان غيب ما غيبه	فصل وان غيب ما غيبه
١٠٢	١٠٣	١٠٣	١٠٤	١٠٤
فصل تبطل الشفعة	كتاب القسمة	فصل وينبغي للقاسم	فصل يجوز للمهاجرة	كتاب المزارعة
١٠٥	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨
كتاب الذبايح	فصل ويجوز اكل ذئب	كتاب الاضحية	كتاب الكراهية	فصل في الكحل في الكحل في الكسب
١٠٨	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١١٠
فصل في لبس الكسوة	فصل في النظر	فصل في الاستبراء	فصل في النفقة	كتاب احياء الموات
١١٠	١١١	١١١	١١٢	١١٣
فصل في الشرب	كتاب الاشرية	كتاب الصيد	كتاب الرهن	باب ما يجوز ارتشائه ورهنه به وما لا يجوز
١١٣	١١٤	١١٤	١١٤	١١٧

فصل من وجب
٩٢

فصل وكفى
١١٣

باب التصرف في الرهن	فصل رهن عصير	كتاب الجنائيات	باب ما يوجب القصاص	باب القصاص في النفس	فصل ويسقط القصاص	الحيلة في استقاط الالة
١١٧	١١٨	١١٨	١١٩	١١٩	١٢٠	١٢٠
فصل ومن قطع يد رجل	باب الشهادة في القتل	كتاب الديات	فصل في الله النفس الدية	فصل لا تود في الشجاج	فصل ومن ضرب بطن امرأه	فائدة
١٢٠	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢٢	١٢٢
باب ما يحدث في الطریق	فصل في حائط مائل	باب جنابة البهيمة	باب جنابة الرقيق	فصل دية العبد	باب غصب العبد	فصل وان ج
١٢٢	١٢٣	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٥	١٢٥
باب القسامة	كتاب المعاقلة	كتاب الوصية	باب الوصية	باب الوصية	باب الوصية	باب الوصية
١٢٦	١٢٧	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٢٩	١٢٩
باب الوصية بالخير	باب وصية الذمي	باب الوصية	باب الوصية	باب الوصية	باب الوصية	باب الوصية
١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١
كتاب الغرايض	فصل والعصبة	فصل حجب الحرمان	فصل واذا ذلت	فصل ذوات الخمر	فصل في الحرمة والغرة والهدى	١٣٥
١٣٣	١٣٤	١٣٤	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥
فصل	فصل	فصل	فصل	فصل	فصل	فصل
١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦
المسائل المختلفة	الكلمات التي يجب بها	الكلمات التي يجب بها	الكلمات التي يجب بها	الكلمات التي يجب بها	الكلمات التي يجب بها	الكلمات التي يجب بها
١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦
مسألة قال في شرح الوقاية	مسألة قال في شرح الوقاية	مسألة قال في شرح الوقاية	مسألة قال في شرح الوقاية	مسألة قال في شرح الوقاية	مسألة قال في شرح الوقاية	مسألة قال في شرح الوقاية
١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦

صاحب هذا الكتاب
مدر على قسمة
١٥

برسلمان برسلمانة التي
 حقي ورد برس سلام ويرد
 برس ايجابت برس ديتك
 مسئلة سي او كرت ديتك
 او كرت برس ديتك
 برس ديتك
 برس ديتك

ها فرضان عملا لا اعتقاد
 حديث شريف
 يكفيك اذا بلغ الماء اصول
 شعرك هذا اذا كانت مقولة
 حديث شريف
 من توضع يوم الجمعة فيها نعمة ومن
 اغتسل هو الافضل

خلافا لابي يوسف في المضاعف من الجوف ويشترط في الدم
 المايح والقيح مساواة الزاقي لا الماء خلافا لخمير وهو يعتبر
 اتحاد السبب لجمع ما فاء قليلا قليلا وابو يوسف اتحاد
 الجاهل وما ليس حذنا ليس نجسا والجنون والسكر والاعماء
 وفهقة بالغ في صلوة ذات ركوع وسجود ومباشرة فاحشة
 خلافا لخمير ونوم مضطجع او متك او مستند الى شيء لا يزال
 سقط لا نوم قاعد او قائم او راكع او ساجد ولا خروج رودة
 من جرح او لحم سقط منه ومشي ذكر وامرأة **وفرض** الغسل
 غسل الغم والأنف وساثر البدن لادلكه قيل ولا ادخال الماء
 داخل جلدة الاقلف **وسنة** غسل يديه وقرحه ونجاسة
 ان كانت والوضوء الارجلية وثلاث الغسل المستوعب
 ثم غسل الرجلين لا في مكانه ان كان في مستنقع الماء وليس
 على المرأة نقض صغيرتها ولا بلها ان بل اصلها **وفرض** الانزال
 متى ذى ذفق وشهوة ولو في نوم عند انقضاءه لا خروجه
 خلافا لابي يوسف ولو رؤية مستيقظ لم يتذكر احتلاما
 بللا ولو منيا خلافا له ولا يلج حشفة في قعر او دبر من
 آدمي وان لم ينزل على الفاعل والمفعول ولا نقطاح حيض
 ونفاس لا مندي وودي واحتلام بلابل وابلج في بهيمة
 او ميتة بلا انزال وسن الجمعة والعيد والاحرام وغرفة
 ووجب للميت كفاية وعلى من اسلم جنبا والاذب ويجوز
 لخمير لمحدث مستصحف الا بغلافه المنصه المنفصل
 لا المنفل في الصحيح وكراهية الكتم ولا مشد في **درهم**
 سورة الا بصرة ولا جنب دخول المسجد الا ضرورة ولا قراءة

الاختلاف

القرآن

القبان ولو دون آية الأعلى وجه الدعاء او الثناء ويجوز له
 الذكر والتسبيح والدعاء والحائض والنفساء كالجنب
فصل وتجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين
 والبئر والاورية والبحار وان غير طاهر بعض اوصافه كالتراب
 والزعفران والصابون واللائق او اثنين بالملك لا بما خرج
 عن طبعه بكثرة الاوراق او بقلية غيره او بالطين كالاشربة
 والحل وماء الورد وماء الباقلاء والمرق وكذا ماء اعصر من
 شجرة او تمر ولا بماء قليل وقع فيه نجس ما لم يكن غديرا
 لا يتحرك طرفه النجس بجريك طرفه الآخر او يكون عشرة
 في عشر وعينه ما لا نجس الارض بالغرف فانه كالجاري وهو لم
 ما يذهب ببنية فتجوز الطهارة به ما لم يثر النجاسة
 وهو لون او طعم او ريح والماء المستعمل طاهر غير مطهر
 هو المختار وعن الامام انه نجس مغلف وعند ابي يوسف
 مخفف وهو ما استعمال القربة او لرفع حدث خلافا لخمير
 ويصير مستعملا اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر
 في مكان ولو انفس جنب في البئر بلا بنية فقليل الماء والرجل
 نجسان عند الامام والاصح ان الرجل طاهر والماء المستعمل
 عنده وعند ابي يوسف هما جالهما وعند محمد الرجل طاهر
 والماء طهور وموت ما يعيش في الماء فيه لا نجسه كالشك باله
 والضعيف والشرطان وكذا موت ما لا يقبل سائلا كالبق سورى
 والذباب والذئب والعقرب وكل اهاب دبع فقد طهر
 الاجلد الذي كرامته والخنزير نجاسة عينه والقبيل كالشبع
 وعند محمد كخنزير قاروا وما طهر جلده بالذباغ طهر بالذكوة

لها ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء جرحا
 يتم والاعسل الصبيح ومسح على الجرح **باب المسح على**
الخفين يجوز بالسنة من كل حدث موجب للوضوء ولكن
 وجب عليه الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت
 الحدث يوما وليلة للمقيم وثلاثة ايام ولياليها للمسافر
 من وقت الحدث وفرضه قدر ثلاث اصابع من اليد على الاعلى
 وسنته ان يبدأ من اصابع الرجل ويمد الى الساق مفرجا
 اصابعه خطوطا مرة واحدة ويمتد الخرق الكبير وهو ما
 يبد ومنه قدر ثلاث اصابع الرجل اصغرها ويجمع في خف
 لا في خفين بخلاف النجاسة والاكشاف وينقضه ناقض
 الوضوء ونزع الخف ومضى المدة ان لم يخف تلف رجل
 من البرد فلو نزع او مضى وهو متوضئ غسل رجله
 فقد وخروج اكثر القدم الى ساق الخف نزع ولو مسح مقيم
 مسافر قبل يوم وليلة تمتددة المسافر ولو مسح مسافر
 فاقام لتمام يوم وليلة نزع والائتمها والمعدور ان لبس
 على الانقطاع فكما يصحح والامسح في الوقت لا بعد خروجه
 ويجوز المسح على الجرموف فوق الخف ان لبسه قبل الحدث وعلى
 الجوب مجلد ومنقلا وكذا على الخنثى في الاصح عن الامام
 وهو قولها الاعلى عمامة وقلنسوة وبرقع وقفارين ويجوز
 المسح على الجيرة وخرقة القرحة ان شذها ونحوها وان شذها
 بلا وضوء وهو كالغسل فيجمع معه ولا يتوقف ويمسح
 على كل العصا به مع فرجتها ان ضربت بها كان تحتها جراحة
 اولاً ويكفي مسح اكثرها فان سقطت عن برء بطل والا فلا

ولو

ولو تركه من غير عذر جاز خلافا لما وضع على شقاق رجله
 دواء لا يصل الماء تحت لجزية اجراء الماء على ظاهر الداء
 ولا يفتقر الى نية في مسح الخف والرأس **باب الحيض** هو
 دم ينقضه رحم امرأة بالغلة لاداء بها واقل ثلاثة ايام
 ولياليها وعن ابى يوسف يومان واكثر الثلاث الثالث
 واكثر عشرة وما ينقض عن اقله او زاد على اكثره فهو استحاضة
 وما تراه من اللون في مدهته سوى البياض الخالص فهو
 حيض وكذا الظاهر المختل بين الدمين فيها وهو يمنع الصلوة
 والصلوة والصوم ونقضه دونها ودخول المسجد والطواف
 وقربان ما تحت الارزاد وعند محمد قربان الفرج فقط ويكفر
 مستحل وطؤها وان انقطع لتمام العشرة حل وطؤها قبل
 الغسل وان انقطع لاقل لا يجزئ حتى تغسل او يمضى عليها
 ادنى وقت صلاة كاملة وان كان دون عادتها لا يجزئ وان
 اغسلت واقل الطهر خمسة عشر يوما واحدا لاكثره الا عند
 نصب العادة في زمن الاستمرار واذا زاد الدم على العادة فان
 جاوز العشرة فالزائد كله استحاضة والحيض وان كانت
 مبتدئة وزاد على العشرة فالعشرة حيض والزائد استحاضة
 والنفاس دم يعقب الولد وحكمة حكم الحيض ولا حد لاقله
 واكثره اربعون يوما وما تراه الحامل حال الحمل وعند الوضع
 قبل خروج اكثر الولد استحاضة وان زاد على اكثره ولها عادة فالزائد
 على عليها استحاضة والا فالزائد على اكثر فقط استحاضة
 والعادة ثبتت وتنقل برة في الحيض والنفاس عند ابى يوسف
 وبه يفتى وعندهما لا بد من المعاودة ونفاس التوئميين من الاول

اي تنقض الصوم دون الصلوة لما قالت عائشة رضيها
 عنها على رسول الله عليه السلام تنقض صيام ايام الحيض و
 لا تنقض الصلوة وان الحيض يمنع وجوب الصلوة وصحة
 الاثمها ولا يمنع وجوب الصوم بل يمنع صحته اذا لم يقطر ففقد
 وجوبه ثابت فيجب القضاء اذا طهر ثم للمعتبر اخر الوقت عند
 فاذ حاضت في اخر الوقت سقطت وجبت الصلوة وان كان الباقي
 ذاك كانت طهارتها لعشره وجبت الصلوة وان كان الباقي من
 لمخذه وان كانت لاقل منها واذ لو عادتها فان كانت الباقي من
 الوقت مقدار ما يسع الغسل والتيمم وجبت والا فلا
 لان مدة الاغتسال من الحيض والصلاة اذا حاضت
 في النهار فان كان في اخر بطل صومها فيجب قضاؤه
 فان كان صوما واجبا وان كان نقلا لا داماد

كانت في الظفر واليد والرجل والاصبع

خلاف المحمّد وانقضاء العدة من الاخير اجماعاً والنقطة ان ظهر
بعض خلقه فهو ولد نصير به امه نفساً والامة ام ولد
ويقع الطلاق المعلق بالولادة وتنقض به العدة ودم الاستحاضة
كرعا في رايهم لا يمنع صلوة ولا صوما ولا وطئاً **فصل المستحاضة**
ومن به سلس البول واستطلاق بطن او انقلاط ريح او جرح
لا يترقأ يتوضئون لوقت كل صلوة ويصلون به في الوقت ما شاؤوا
من فرض ونفل وبطل بخروجه فقط عند ابي حنيفة ومحمّد
وقال زفر بدخوله فقط وقال ابو يوسف بايتهما كان في التوضي
وقت الفجر لا يصلي به بعد الطلوع الا عند زفر والتوضي بعد
الطلوع يصلي به الظهر خلافا له ولا يبي يوسف والمعدور من
لا يمضي عليه وقت صلوة الا والمعدن الذي ابتلى به يوجد فيه
باب الانجاس يطهر بدن المصلي وثوبه من الجنس الحقيقي
بالماء ويكفي ما بيع طاهر من زيل كالخيل وماء الورد لا يذهب
محمّد لا يطهر الا بالماء والخيف ان تجنس نجس له جرم يطهر
بالذلك المبالغ ان جف خلاف المحمّد وكذا ان لم يجف عند
ابي يوسف وبه يفتي وان تجنس بما بيع فلا بد من الغسل
والمني نجس ويظهر ان يبس بالفرك والا يغسل والشيف
ونحوه بالمسح مطلقا والارض بالجفاف وذهاب الاثر
للصلوة لا للنجس وكذا الاجر المفروش والخضى المنصوب
والشجر والكلاء غير المقطوع هو المختار والمنفصل والمقطوع
لا بد من غسله وطهارة المرنى بزوال عينه ويعفى اثر شق
زواله وغير المرنى بالغسل ثلاثا او سبعا والعصر كل مرة بشرط
ان يبلغ في العصر في المرة الثالثة بقدر قوته ان امكن عصره

والا فبالخفيف كل مرة حتى ينقطع النقا طر وقال محمد بعدم
طهارة غير المنعصر ابد ويظهر بساط تجنس بحري الماء عليه
يوما وليلا ونحو الروث والعدرة بالحرق حتى يصير رمادا عند
محمد هو المختار خلافا لابي يوسف وكذا يطهر حمار وقع في الحمة
فصار لحما وعفى قذير الذئب مساحاة لعرض الكف في الترفيق
وروزا بقدر متقال في الكيف من نجس مغلف كالدم والبول
ولو من صغير لم ياكل وكل ما يخرج من بدن الادمي موجبا
للنظير والخمر وحز الدجاج ونحوه وبول الحمار والفرقة والفارة
وكذا الروث والخثي خلافا لهما وما دون ربع الثوب من مخفف
كبول الغرس وما يؤكل وحز طير لا يؤكل وبول انتفخ مثل
رؤس الابر عفو ودم السمك وحز طير ما كولة طاهر الا الدجاجة
والبط ونحوها ولعاب البغل والحمار طاهر وعند ابي يوسف
مخفف وماء ورد على نجس نجس كعكسه ولولف ثوب طاهر
في رطب نجس فظهرت فيه رطوبة ان كان بحيث لو عصر
فطر نجس والا فلا كالووضع رطبا على مطين بطين نجس
جاف ولو نجس طرف فنسيه وغسل طرفا آخر بلا تحرك حكم
بطهارته كخطة بآلت عليها حمر يدوسها فغسل بعضها
او ذهب طهر كلها وانفخة الميتة ولبنها طاهر خلافا لهما
والاستحاضة سنة مما يخرج من التيسلين غير الرمي وما سقى
فيه عدد بل يسحه بخوجج حتى ينقيه يدبر بالحج الاول ويقبل
بالثاني ويدبر الثالث في الضيف ويقبل الرجل بالاول
ويدبر بالثالث والثالث في الشتاء وغسله بالماء بعد الحج
افضل ويقبل يديه ولا ثم الخرج بطن اصبع او اصبعين

اول ثلاث لبروسها ويرتخي مبالغة ان لم يكن صائما ونفس
 بديه ثانيا وجب ان جاوز الخمس المخرج اكثر من درهم ويعتبر
 ذلك وراء موضع الاستنجاء ولا يستنجي بعظم وروث
 وطعام ويمينه وكرة استقبال القبلة واستبأرها البول
 ونحوه ولو في الخلاوة **كتاب الصلوة** وقت الفجر من طلوع الفجر
 الثاني وهو البياض المعترض في الافق الى طلوع الشمس
 ووقت الظهر من زوالها الى ان يصير ظل كل شيء مثليه سوى
 في الزوال وقالوا الى ان يصير مثله ووقت العصر من انتهاء
 وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت المغرب من غروبها الى ان
 يغيب مغيب الشفق وهو البياض الكاش في الافق
 بعد الحرة وقالوا هو الحرة قبل وبه يقف ووقت العشاء
 والوتر من انتهاء وقت المغرب الى الفجر الثاني ولا يقدم
 الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد وقتها لا يجان عليه
 ويستحب الاسفار بالفجر بحيث يمكن اداؤه ترتيبا ربعا
 آية واكثر ثم ان ظهر فساد الظهارة يمكنه الوضوء واعادة
 الصلوة على الوجه الثاني المذكور والابراد بظهر الصيف
 وتخير الاصل ما لم تغير الشمس والعشاء الى ثلث الليل
 والوتر الى اخر من ينق بالانبياء والافضل التوم وتعجيل
 ظهر الشتاء والمغرب وتعجيل العصر والعشاء يوم الغيم
 وتأخير غيرها ومنع عن الصلوة وسجدة التلاوة وصلوة
 الجنازة عند الطلوع والاستواء والغروب الا عصر يوم
 وعن التنفل وركعتي الطواف بعد صلوة الفجر والعصر لا عن
 قضاء فائتة وسجدة تلاوة وصلوة جنازة وعن التنفل

صباح غار من ابتداء حضرت آدم
 حلتك صوط ابادكده بجهتك ظلمتند
 خوف اوزره آين فجل طلوع ابادكده بجهتك
 ابي ركعت نماز قلدي اولكي ركعتي ظلمت ليله ايجون
 ابي ركعتي ضوء نهارت ركعتي ايجون
 ونبشدر كه ظلمت بعد
 زوال ابراهيم عليه السلام قيلت
 نماز قلدي اركعتي امر اولندقه ديت ركعت
 ديجيبي رضاء الله تعالى ايجونكه قد صدقت الرضايه
 خطابه ن اولنديني حيندر در ديجيبي ولدينك صبري
 ايجوندر
 ونبشدر كه ظلمت بعد
 زوال ابراهيم عليه السلام قيلت
 نماز قلدي اركعتي امر اولندقه ديت ركعت
 ديجيبي رضاء الله تعالى ايجونكه قد صدقت الرضايه
 خطابه ن اولنديني حيندر در ديجيبي ولدينك صبري
 ايجوندر

صباح غار من ابتداء حضرت آدم
 حلتك صوط ابادكده بجهتك ظلمتند
 خوف اوزره آين فجل طلوع ابادكده بجهتك
 ابي ركعت نماز قلدي اولكي ركعتي ظلمت ليله ايجون
 ابي ركعتي ضوء نهارت ركعتي ايجون
 ونبشدر كه ظلمت بعد
 زوال ابراهيم عليه السلام قيلت
 نماز قلدي اركعتي امر اولندقه ديت ركعت
 ديجيبي رضاء الله تعالى ايجونكه قد صدقت الرضايه
 خطابه ن اولنديني حيندر در ديجيبي ولدينك صبري
 ايجوندر
 ونبشدر كه ظلمت بعد
 زوال ابراهيم عليه السلام قيلت
 نماز قلدي اركعتي امر اولندقه ديت ركعت
 ديجيبي رضاء الله تعالى ايجونكه قد صدقت الرضايه
 خطابه ن اولنديني حيندر در ديجيبي ولدينك صبري
 ايجوندر

بعد طلوع الفجر باكثر من سنته وقبل المغرب ووقت الخطبة
 ايا كانت وقبل صلوة العيد وعن الجمع بين صلوتين في وقت
 الا بعرفة ومزدلفة ومن طهرت في وقت عصر او عشاء
 صلتهما فقط ومن هو اهل فرض في آخر وقت يقضيه لا
 من حاضرت فيه **باب الاذان** سن للفرائض دون
 غيرها ولا يؤذن للصلوة قبل وقتها ويعاد في لو فعل خلافا
 لابي يوسف في الفجر ويؤذن للفائتة ويقم وكذلك في الفجر
 وخبره للبواقي وكرة تركها للمسافر لا لمصل في بيته في
 المصروند بالها لا للنساء وصفة الاذان معروفة ويزاد
 بعد فلاح اذان الفجر من الصلوة خير من التوم مرتين والاف
 مثله ويزاد بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين و
 يترسل فيه ويجدر فيها ويكر التجميع والتحيين ويستقبل
 بهما القبلة ويجول وجهه يمينه ويساره عند حتى على الصلوة
 وحتى على الفلاح ويستدير في صومعة ان لم يقدر
 التحويل واقفا ويجعل اصبعه في اذنيه ولا يتكلم في اثنا عشر
 ويجلس بينهما الا في المغرب فيفصل بيكته وقالا يجلسه
 خفيفة واستحسن المتأخرون التثويب في كل الصلوات
 ويؤذن ويقم على طهر وجاز اذان المحدث وكرة اقامته
 واذان الحب ويعاد كاذان المرأة والمجنون والشكران ولا
 تعاد الاقامة ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة والافوات
 وكرة اذان الصبتي والفاسق والقاعد لا اذان العبد
 والاعمى والاعرج وولد الزنا واذا قال حتى على الصلوة قام
 الامام والجماعة واذا قال قد قامت الصلوة شرعوا وان كان

لو كان وقتها في وقتها
 لو كان وقتها في وقتها
 لو كان وقتها في وقتها

الامام غائبا او هو المؤذن ولا يقومون حتى يحضر **باب**
شروط الصلوة هي طهارة بدن المصلي من ضلبي حدث
 وخيث وثوبه ومكانه وستر عورته واستقبال القبلة والنية
 وعورة الرجل من تحت سترته الى تحت ركبتيه والامة مثله
 مع زيادة بطنها وظهرها وجميع بدن المرأة عورة الا
 وجهها وكفيها وقدميها في رواية وكشف ربيع عضو هو
 عورة يمنع كاللطن والفخذ والساق وشعرها النازل
 وذكره بمفرده والاشنين وحدها وخلقته الذبر الاكثر
 وفي النصف عنه روايتان وعادى بمفردها وعند ابي
 انما يمنع انكشاف الاكثر وفي النصف عنه روايتان وعادى
 ما يزيل الخاسية بصلب معها ولا بعيد ولو وجد ثوبا ربيعا
 طاهر وصل على عاريا لا يجزى وفي اقل من ربعه لا يجزى والافضل
 الصلوة به وعند محمد تلزم وان لم يجد ما يستر عورته
 فضلى قائما بركوع وسجود جاز والافضل ان يصلي قاعدا
 بايما وقبله من مكة عين الكعبة ومن بعد جهتها فان جهر لها
 ولو جحد من يسأله عنها مخربا وصلى فان علم بخطائه بعدها
 لا بعيد وان علم به فيها استدار وبنى وكذا ان تحول رايه
 وان شرع بلا حذر لا يجوز وان اصاب وعند ابي يوسف
 ان اصاب جازت وان خشي قوم جهات وجهه لو
 حال امامهم جازت صلواته من لم يتقدمه بخلافه من تقدمه
 او علم حاله وخالفه وقبله الخائف جهة قدرته وبصل قصد
 قلبه الصلوة بتحرمتها وضم التلطف الى القصد افضل ويكفي
 مطلق النية للتفل والسنة والترابح في الصحيح واللفظ

شروط تعيينه كالعصر مثلا والمقتدى بنوى المتابعة ايضا
 وللجنازة بنوى الصلوة لله والدعاء للميت ولا يشترط
 نية عدد الركعات **باب صفة الصلوة** فرضها
 التحريم وهي شرط والقيام والقراءة والركوع والتجويد
 والقعود الاخير قد شهد التشهد وهي اركان والزوج
 بصيغة فرض خلافا لها واجبها قراءة الفاتحة وضم سورة
 وتعيين القراءة في الاوليين ورعاية الترتيب في فعل
 مكرر وتعديل الاركان وعند ابي يوسف هو فرض
 والقعود الاول والتشهد ان لفظ السلام وقتوت
 التبر وتكبيرات العبدتين والجهري في محله والاسري في محله
وشترها رفع اليدين للتحريم ونشر اصابعه وجهه الامام
 بالتكبير والشاء والتعوذ والتسمية والتأمين ستر او وضع
 يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثا
 والرفع منه واحد ركبتيه يديه وتفرج اصابعه وتكبير
 السجود وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه واقتراش رجله
 اليسرى والقب اليمين والقومة والجلسة والصلوة على
 النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء واذا بها نظره الى موضع
 سجوده وكظم فمه عند الشاوب واخراج كفيه من كفيه
 عند التكبير ودفع الشعال ما استطاع والقيام عند حتى على
 الصلوة وقبل عند حتى على الفلاح والشرع عند قد قامت
 الصلاة **فصل** ينبغي الخشوع في الصلوة واذا اراد الدخول
 فيها كبر جازا بعد رفع يديه محاذيا بابها ميه شحمتي اذنيه
 وقبل ما شاء وعند ابي يوسف يرفع مع التكبير لاقبله والمرأة

ترفع حذار منكسها ومقارنته تكبير الامام المؤتمرك تكبير الامام
افضل خلافا لها ولو قال بك تكبير الله اجل واعظم والرحمن
اكبر ولا اله الا الله اكبر بالفارسية صح وكذا لو قرأ بها علوا
عن العربية او دمج وسنى بها وغير الفارسية من الالسن
منها في الصحيح ولو شرع باللهمة اغفر لي لا يجوز وقال ابو
يوسف ان كان يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعتمد يمينه
على راسه تحت سترته في كل قيام سنى فيه ذكر
وعند محمد في قيام شرع فيه قراءة فيضغ في القنوت وصلح
الجنازة خلافا له ويرسل في وقعة الركوع وبين تكبيرات العيد
اتفاقا ثم يقرأ سبحانك الخ ولا يضم وجهه وجرى الخ
خلافا لابي يوسف ثم يتبعون يتعقد شتر للقراءة فيأتى
به المسبوق عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن
تكبيرات العيد وعند ابي يوسف هو تبع للشاة فيأتى به
المقتدى ويقدم على تكبيرات العيد ويسمى سراً اول كل ركعة
لا بين الفاتحة والسورة خلافا لمحمد في صلوة الجنازة المأتمنة
وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة
ولا من كل سورة ثم يقرأ الفاتحة وسورة او ثلاث آيات ولذا
قال الامام ولا الضالين امن هو واللو تم سنى ثم يكبر ركعاً
ويتمادى بيده على ركبته ويفرج اصابعه باس طاهره غير رافع
راسه ولا منكسر له ويقول ثلاثا سبحان ربي الاعظم وهو
ادناه وتصح الزيادة مع الاتار المنفردة ثم يرفع الامام ثلاثا
سمع الله من حمده ويكتفى به وقال لا يضم اليه رتبالك الحمد
ويكتفى المقتدى بالحمد اتفاقا والمنفردة يجمع بينهما في الاصح قيل

كالمقتدى ويقوم مستورا ثم يكبر ويسجد فيضع ركبته ثم يديه
ثم وجهه بين كفيه ضاماً اصابع يديه محاذية اذنيه ويدف
ضبعيد ويجأ في بطنه عن فخذه ويوجه اصابع رجليه نحو
القبلة والمرأة تخفض وتلرق بطنها بفخذها ويقول سبحان
ربي الاعلى ثلاثا وهو ادناه ويسجد بانقه وجهته فان اقتصر
على احدهما او على كونه عامته جاز مع الكراهة وقالا لا يجوز
الاقتصار على الانف من غير عذر ويجوز على فاضل ثوبه
وعلى شئ يجده ويستقر جبهته عليه لا على ما لا يستقر
وان سجد للرحمة على ظهر من هو معه في صلوة جاز وهي تتم
بالرفع عند محمد وعند ابي يوسف بالوضع ثم يرفع راسه
مكبرا ويجلس مطشاً ويكبر ويسجد مطشاً ثم يكبر للتهوض
فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبته وينهض قائماً من غير قعود
ولا اعتماد بيديه على الارض والثانية كالاولى الا انه لا يثنى
ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في فقعس صمغ فاذا رفع راسه
من السجدة الثانية من الركعة الثانية افترش راسه اليسرى
فجلس عليها ونصب يمينه ووجهه اصابعه نحو القبلة ووضع
يديه على فخذه وبسط اصابعه موجهة نحو القبلة وقراء تشهد
ابن مسعود رضي الله عنه وهو الخشيات لله والصلوات
والطيبات والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا عبده ورسوله ولا يزبد عليه في القعدة الاولى ويقراء فيما
بعد الاوليين الفاتحة خاضعة وهي افضل وان سجد او سكت
جاز والقعود الثاني كالاول والمرأة تنورك فيها وهو ان تجلس

شأن مما يشبه الفاظ القرن والاد على انها الهوى وتخرج كل تاريخها من الجانب الايمن فاذا انتم
 الشاهد فيه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما يشبه
 كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الإمام فيقول السلام عليكم
 ورحمة الله وبركاته وعن يساره كذلك وينوي الإمام به من عن
 يمينه ويساره من الحفظة والناس الذين معه في الصلوة والمفتي
 كذلك ينوي امامه في الجانب الذي هو فيه وفيه ما ان حازه والمنفرد
 الحفظة فقط **فصل** يجهر الإمام بالقراءة في الجمعة والعيد
 والفجر والاعشاء بين اداء وقضائه وحيد المنفرد في نفل الليل
 وفي الغرض الجهرى ان كان في وقته وفضل الجهر ويخفيان
 حتما فيما سوى ذلك وادنى الجهر سماع غيره وادنى المخافة
 اسماع نفسه في الصحيح ولكن اكمل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق
 والاستنشاء وغيرها ولو ترك سورة او الى العشاء قضاها في
 في الاخرين مع الفاتحة وجهر فيها بها ولو ترك فاتحة الا يقضيها
 وفرض القراءة آية ولا ثلاث ايات وقصار آية طويلة **وسبب**
 في السفر عجلة الفاتحة وادنى سورة شاة وامنة نحو البرج والشفقة
 واستنقت في الفجر وفي الحضار بعون آية او خمسون آية وانحسروا
 طوال المفصل فيها وفي الظهر واوساطه في العصر والعشاء
 وقصاره في المغرب ومن الحجرات الى الترويح طوال ومنها الى امر
 يكن اوساط ومنها الى الاخر قصار وفي الضرورة بقدر الحال
 وتطال الاولى على الثانية في الفجر فقط وعند محمد في الكل ولا يتعين نفي
 من القرآن لصلوة بحسب لا يجوز غيره وكراهية التعيين ولا يقرأ
 المؤتم بل يستمع وينصت وان قرأ امامه آية الترتيب والترتيب
 او خطب او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم والثاني والثاني سوا
 بيد

فصل الجماعة شنة مؤكدة وأولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة
 ثم اقربهم وعندنا يوسف بالعكس فمأورعهم ثم استشهدهم
 ثم احسنهم خلقا وتكره امامة العبد والاعراب والاعمى والفاسق
 والمبتدع وولد الزنا فان تقدم مواجاز وكبره تطول امامه الصلوة
 وكذا جماعة النساء وحدهن فان فعلن تقف الامام وسطهن
 كالغرات ولا يحضرن الجماعة الا العجوز في الفجر والمغرب والعشاء
 وجوز احضورها في الكل ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه
 ويتقدم على الاثنين فصاعدا ويصف الرجال ثم الصبيات
 ثم الحائضات ثم النساء فان جازته مشتبهة في صلوة مطلقة
 مشتركة تحرمة وادنى مكان متحد بلا حائل فسدت صلواته
 ان نوى امامتها ولا تدخل في صلواته بل نيتة اياها وفسد
 اقتداء رجل وامرأة او صبى وطاهر بمعدور وقارى باقى ومكسر
 بعار وغير مؤتم بمؤتم ومفترض بمنفعل او بمفترض فرضا آخر
 وجوز اقتداء غاسل باسم ومنفعل بمفترض ومؤتم بمنفعل وقائمه
 باحدب وكذا اقتداء المتوضئ بالمتيمم والقائم بالقاعد خلافا
 لمحمد فيهما وان علم ان امامه كان محدثا عاد وان اقتدى
 امي وقارى باقى وقارى فسدت صلوة الكل وقال الصلوة
 القارى اميا في الاخرين فسدت فقط ولو استخلف الامام
 القارى اميا في الاخرين فسدت **باب الحديث في الصلوة**
 من سبقه حدث في الصلوة نوضا وبني والاستيناف
 افضل وان كان اماما جازا الى مكانه فان نوضا عاد وان
 في مكانه حتما ان كان امامه لم يفرغ والا فهو مخير بين
 العود وبين الاقام حيث نوضا المنفرد ولو احدث

اي اجتمعوا بهم عن العيوب

فصل في ما اذا كان

عند استئناف وكذا لو جن أو غنى عليه أو احتلم أو
 أو أصابه نجاسة مانعة أو شخ أو طش أو حدث جرح
 من المسجد وجازز المصنفون خارجة ثم ظهر أنه لم يحدث
 ولو لم يخرج أو لم يجاوز بني ولو سبقه الحدث بعد التشرع
 بوضوء أو سلم وأن تعذر في هذه الحالة أو عمل ما ينافيها تمت
 وبطل عند الإمام أن رأى في هذه الحالة وهو متمم ما أو تمت
 مدة المسح أو نزح خفيه أو قلن أو تعلم إلا في سورة أو وجد
 العاري ثوبا أو قدر الموضع على الأركان أو تذكر صاحب الترتيب
 فأيته أو استخلف القاري أمنا أو طلعت الشمس في الغجر
 أو دخل وقت العصر في الجمعة أو زال عذر المعذور أو سقطت
 الجيرة عن برء ولو استخلف الإمام مسبوقا صح فاذا تمت
 صلوة الإمام يقدم مدركا ليسلم بهم ثم لو فعل منافيا
 بعده بضره والأول أن لم يكن فرغ ولا يضرب من فرغ ولو قهقهه
 الإمام عند الاختتام أو حدث عند فسدت صلوة من كانت
 مسبوقا إلا أن تكلم أو خرج من المسجد ومن سبقه الحدث في ركوع
 أو سجود أعادها حتما أن بنى ومن تذكر سجدة في ركوع أو سجود
 فسجدها ندب أعادتها ومن أم فردا فحدث فإن كانت
 المأموم رجلا فتعين للاختلاف وأن لم يستخلفه ولا فقل
 يتعين فتفسد صلواتها والأصح أنه لا يتعين فتفسد صلواته
 دون الإمام ولو حصر عن القراءة جازله الاستخلاف خلافا
 لها **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها** يفسدها
 الكلام ولو سهوا أو في نوم وكذا الدعاء بما يغيبه كلام الناس
 وهو ما يمكن طلبه منهم والآيتين والتأوه والتأفيف

ولو كانت

ولو كانت جرحين خلافا لابي يوسف والبكاء بصوت لوجع
 أو مصيبة لا تذكر جنة أو نار أو التثني بلا عذر وتسمية عايطس
 وقصد جواب بالحمدلة أو التهليل أو السجدة أو الاسترجاع
 أو الحوقلة خلافا لابي يوسف ولو أراد بذلك اعلامه بانه
 في الصلوة لا تفسد اتفاقا ولو فتح على غير امامه فسدت لا
 ان فتح على امامه مطلقا في الأصح والسلام عدا أورده وقرأته
 من مصحف خلافا لها وأكله وشربه وسجده على غير خلافا
 لابي يوسف فيما إذا عاد على طاهر والعلم الكبير وشروعه
 في غيرها لا شروعه فيها ثانيا ولا أن ينظر المكتوب ويحسبه
 أو أكل مدين استأنه دون الخصة وتفسد في قدرها وان من
 ما ر في موضع سجده إذا كان على الأرض أو حاذى الأعضاء
 الأعضاء إذا كان على الدكان أو في الصحراء المار ولا تفسد
 وينبغي أن يغرز امامه سترة طول ذراع وغلف اصبع ويقرب
 منها ويجعلها على أحد جانبيه ولا يركب الوضع ولا المشقة
 ويدرك المار بالاشارة والتسبيح لانهما ان عدت الشرة
 أو قصد المرور بينه وبينها وجاز تركها عند من المرور
 وسرة الإمام مخزنة عن القوم ولو صلى على الطوف الطاهر
 نجسة صح أن لم يكن مضربا وكذا الوصل على الطوف الطاهر
 من بساط طرف منه نجس سواء تحرك أحد جانبيه الآخر ولا
فصل وكره عبثه بنو به أو بدنه وقبله لخصي الأثرة لم يكن له
 السجود وفرقة الأصابع والتخضير والالتفات والافتاء
 واقتراش ذراعيه ورد السلام بيده والتربع بلا عذر وكف
 ثوبه وسدله والتثاوب والتطيط وتقبض عينية والصلوة

نقول ان الله تعالى ذكره فكم ثلثا من اذ
 منها البعث في الطلوة ولان البعث جازع الصلوة
 فاضحك فيها وكرهه مخبرية حتى لو كثره فسد
 صلواته كونه عملا كبيرا قبل البعث الفصل الذي فيه غرض
 لكن ليس بشيء أو السفر ما غرض له في الصلاة وفي غرض
 عمل ليس فيه غرض ولا في الصلاة ولا في الصلاة
 ولا في الصلاة ولا في الصلاة ولا في الصلاة

في كل ركعة ركوع واحد وبطل القراءة ويجزئها وقالا يجزئ ثم
 بدعوا بعدها حتى تجلي الشمس ولا يخطب فان لم يحضر صلوا
 فرادى ركعتين او اربعا كالحسوف والظلمة والرياح والغزق
فصل لاصلح جماعة في الاستسقاء بل دعاء واستسقاء فان
 صلوا فرادى جاز وقال يصلي الامام بالناس ركعتين يجلس
 فيها بالقراءة ويخطب بعدها خطبتين كالعيد عند محمد وعند
 ابي يوسف خطبة واحدة ولا يقبل الامام والقوم اريدتهم
 ويقبل الامام عند محمد ويخرجون ثلاثة ايام فقط ولا يحضره
 اهل الزمة **باب ادراك الفريضة** من شئ في فرض فاقيم ان
 لم يسجد للاولى يقطع ويقتدى مسطوحا الا في العصر ولو في
 الفجر والمغرب يقطع ويقتدى ما لم يقيد الثانية بسجدة
 فان قيد يتم ولا يقتدى ولو كان في سنة الظهر والحجزة فاقم
 او خطب يقطع على شفع وقبل تنهيا وكراهة من مسجد اذن
 فيه قبل ان يصلي ما اذن لها الا من تقام به جماعة اخرى وان
 صلى لا يكره الا في الظهر والعشاء ان شرع في الإقامة ومن خاف
 فوت الفريضة ان ادى سنته يتركها ويقتدى وان دجا
 ادراك ركعة لا يتركها بل يصليها عند باب المسجد ويقتدى
 ولا تقتضي الاتعا في الفرض وعند محمد تقتضي بعد الطلوع
 ويترك سنة الظهر في الحالين ويقضيها في وقت قبل شفعه
 وغيرها وغير الفريضة الخمس والوتر لا يقتضي اصلا ومن
 ادرك ركعة واحدة من الظهر جماعة لم يصلي جماعة بل ادرك
 فضلها ومن اتى مسجد ولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض
 ما شاء ما لم يخلف فوته ومن ادرك الامام ركعا فترك ووقف حتى

في الزمان وهو
 ولو سجد للثالثة
 يتم ويقتدى
 صح

فانه يكون الخروج بعد الاقامة لجواز الاقتداء
 فيها فاما لانه يتبع الجماعة عيانا بالاعذار
 وفي غيرها خرج وان اقيمت لانه ان صل يكون
 نفلا والنفل بعد الفجر والعصر مكره ومطلقا
 واما في المغرب فان النافلة لم يشرع ثلاث
 ركعات سما بين الفاء ومار

حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه
 امامه فيه صح ركوعه **باب فضاء الغوايت** الترتيب بين
 الغايتين للمفرايض الغايتة والوقية وبين الغوايت شرط فلو
 صلى فرضا ذكر افايتة فسد فرضه موقوفا وعندها بانها فلو
 فضاءها قبل ادراك ست بطلت فرضية ماصلي والا صح عنده
 لا عندها والوتر كالفرض عملا ذكره معقد خلافا لها فلو صلى
 العشاء بلا وضوء ناسيا ثم صلى السنة والوتر به بعد السنة
 لاعادة العشاء ولا يعيد الوتر خلافا لها وبطلان الفريضة
 لا يبطل اصل الصلوة خلافا لمحمد ويسقط الترتيب بضيق الوقت
 وبالنسيان وبصيرورة الغوايت ستاحديثة او قديمة ولا يعود
 بعودها الى الغلة من ترك ستا او اكثر وشرع ان يؤدى
 الوقتات مع بقاء الغوايت ثم فاته فرض جديد فصل
 وقية بعده ذكر الاله صحت وقية وذا لوقية تلك الغوايت
 الا فرضا او فرضين فصل وقية ذكر الاله ولا يقبل تارك
 الصلوة عمدا ما لم يجد ولو ارتد عقيب فرض صلاه ثم اسلم
 في الوقت لزومه اعادته ولا يلزم قضاء ما فاته زمان الردة
 ولا قضاء ما فاته بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل فرضيته
باب سجود الشهور اذا سهى بزيادة او نقصان سجدتين
 بعد التسليمتين وقبل بعد واحدة ونشهد وسلم وباقى بالصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في فعدة الشهر هو الصحيح
 ويجب ان قرأ في ركوع او سجود او قعود او قدم ركنا او اخره
 او كثره او غير واجبا او تركه كركوع قبل القراءة وتأخير القيام
 الى الثالثة بزيادة على الشهود وركوعين والمجهول ما يخفى

وبالعكس وترك القعود الاول وقيل كل يؤل الى ترك الواجب
وان تشهد في القيام والركوع لا يجب وان سهر مرارا بكفيه
سجدتان ويقوم المقدي بسهما امامه ان سجد لا يسهره
والسبوق بسجد مع امامه ثم يقضي وان سهر عن القعود
الاول وهو اليه اقرب عاد والا لا ويسجد للشهو وان سهر
عن الاخير عاد مالم يسجد ويسجد للشهو فان سجد بطل
فرضه برفعه عند محمد وبوضعه عند ابى يوسف وصارت
تفلا خلافا لمحمد فيضم سادسة ان شاء وان قعدت الرابعة
تقوم عاد وسلم مالم يسجد وان سجد ثم فرضه ويسجد للشهو
ويضم سادسة والركعتان تفل ولا عهد لو قطع ولا شوبان
عن سنة الظهر ومن اتدى به فيها صلاتها فقط ولو اتى
قضاها وعند محمد يصلي سنا ولا قضاء لو اتى ولو سجد
للسهو في شفع الظلوع لا يني عليه ولو بني صح وسلام من
عليه السهو يخرج من الصلوة موقوفا ان سجد عاد اليها
والا لا يقصر اقتدى من اتدى به بعد سلامه ويصير فرضه
او بعبارة اقامة ويبطل وضوء بقهقهته ان سجد والا لا
وعند محمد لا يخرج من قنبت الاحكام المذكورة سجد ولا ولو سلم
من عليه السهو يثبت ان لا يسجد بطلت بنية وله ان يسجد
وان شك في صلوته كم صلى ان كان اقل ما عرض له استقبال
والاخرى وعمل بقلية ظنه فان لم يكن له ظن بنى على الأقل وقعد
في كل موضع احتمل انه موضع القعود توجه مضى الظهر انه انتهى
وسلم ثم علم انه صلى ركعتين انما ويسجد للشهو **باب**
صلوة المريض يخرج عن القيام او خاف زيادة المرض بسببه

بسببه صلى قاعدا يركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود
واوى برأسه قاعدا وجعل سجوده اخفض ولا يرفع الى
وجهه شيئا للسجود فان فعل وهو خفض رأسه صح ايماؤه
والا فلا وان تعذر القعود او ميسليا ورجله الى القبلة
او مضطجعا ووجهه اليها وان تعذر الايام برأسه اخربت
ولا يومى بعينه ولا بجانبه ولا بقلبه وان قدر على القيام
وعجز عن الركوع والسجود يومى قاعدا وهو افضل من الايام
قايا ولو مرض في أثناء الصلوة بنى بما قدر ولو افتتحها قاعدا
يركع ويسجد فقد روى القيام بنى قايا وقال احمد يستأنف
وان افتتحها بايما فقد روى الركوع والسجود استأنف والمطلوع
ان يتكى على شئ ان يعجز ولو صلى المربوط لا يجوز بلا عذر ومن
اغشى عليه اوجين يوما ليلة قضى وان زاد ساعة لا يقضى وعند
محمد يقضى مالم يدخل وقت سادسة في ذلك جاز قاعدا بلا عذر
صح خلافا لها وفي المربوط لا يجوز بلا عذر ومن اغشى عليه اوجين
يوما ليلة قضى وان زاد ساعة لا يقضى وعند محمد يقضى مالم
يدخل وقت سادسة **باب سجود التلاوة** يجب على من تلا آية
من اربع عشرة آية في الاعراف والزعم والنخل والاسرار ومريم
والج اول والفرقان والنمل والحد نزيل وص وفصلت والنجم
والاشقار مشتق والعلق وعلى من سمع ولو غير قاصد
وعلى المومئ بتلاوة امامه ولا يجب بتلاوته اصلا الا على سامع
ليس معه في البيت ولو سمعها المصلي من ليس معه لا يسجد في
الصلوة ويسجد بعدها فان سجد فيها لا يجوز ولا يبطل الصلوة
ولو سمعها من امام فاقدى به قبل ان يسجد يسجد معه وان اقتدى

به بعد ما سجد فان في تلك الركعة لا يسجد اصلا وان في غيرها
سجدها خارج الصلوة كالولوي قد ولا تقضي الصلوة فيها
ثلاثا ثم دخل في الصلوة فادعاه وسجد كفتد من الثلاثين
وان سجد للاولى ثم شفع واعادها بسجد اخرى ولو كرر اية
واحدة فان بدلها المجلس لا تسد به التوب والذباسة
والانتقال من عنص الى اخر بتديل ولو تبدل مجلس السامع
نكر الوجوب عليه وان اتخذ مجلس الثاني وان تبدل مجلس
الثاني واتخذ مجلسه لا وكيفيته ان يسجد بشرائط الصلوة بين
تكريرين من غير رفع يد ولا تشهد ولا سلام وكره ان يقرأ سورة
ويبلغ اية السجدة لا عكسه وترب ان يضم اليها آية او آيتين
واسحسن اخفاؤها عن السامعين ونقض **باب المسافر**
من جاوز يومين مصرية من جانب خروجه مريدا سيرا وسطا
ثلاثة ايام قصر العرض الرباعي وصار فرضه فيه ركعتين
واعتبر في الوسط في الشهر لير الجبل ومشى الاقدام وفي البحر
اعتدل الرجح وفي الجبل ما يليق به فلو اتم المسافر ان فقد في
الثانية صحت واساء والا فلا يصح ولا يزال على حكم السفر حتى
يدخل وطنه وينوي مدة الإقامة ببلد آخر او قرية وهي
خمس عشرة يوما او اكثر ولو نواها بموضعين مكة ومث
ويصير مقيما الا ان يبيت باحدها وقصر ان نوى اقل منها
اولم ينو وبقي سنين وكذا عسكر نواها بارض الحرب او حاصرا
مصيلا فيها او حاصرا اهل البغي في دارا في غيره ويتم اهل
الاجبية لو نواها في الاصح ولو ائذى المسافر بالمقيم في الوقت
صح ويتم وبعده لا يصح واقتداء المقيم به صحيح فيها ويقصر هو

في مجلس واحد كفتد سجدة واحدة

هو ويتم المقيم بلا قراءة في الاصح وليست له ان يقول اللهم
اتموا صلواتكم فاني مسافر وبطل الوطن الاصل بمثل لا بالسفر
وطن الإقامة بمثل والسفر والاصل في اية السفر تقضي
في الحضر ركعتين وفي اية الحضر تقضي في السفر اربع ركعتين
في ذلك آخر الوقت والعاصي كغيره وفي الإقامة والسفر
تعتبر من الاصل دون السبع كالعبد والمائة والجندى **باب**
المحرم لا يصح الا بستة شروط المصرا وفناؤه والسلطان
او نأيه ووجفت الظهيرة والخطبة قبلها في وقتها والاذن العام
والجماعة والمصير كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم
الحدود وقيل ما لو اجتمع اهل في كبر مساجده لا يسعهم وفناؤه
ما انفصل به مع المصالحية ونقض في مصر في مواضع هو الصحيح
وعن الامام في موضع فقط وعندي يوسف في موضعين
ان حال منهما مفر ومنى مصر في الموسم يصح الجمعة فيها الخليفة
اولا مير الحجاز لا امير الموسم ولا يعرفات وقضى الخطبة تسجدة
او نحوها وعندها لا بد من ذكر طويل في خطبة ومنتها
ان يخطب قائما على طهارة خطبتين يفصل بينهما مجلسا
مستملتين على تلاوة آية والا بصاة بالتقوى والصلوة على
النبي صلى الله عليه وسلم فيكون ترك ذلك واقل الجماعة ثلاثة
سوى الامام وعندي يوسف اثنان وقيل محمد معه فلو
نقضوا قبل سجدة يستأنف الظهيرة وعندها لا يستأنفها الا ان
نقضوا قبل شروعه وينقض بخروج وقت الظهيرة وشروط وجوبها
ستة الاقامة بمصر والذخيرة والصحبة والحرية وسلامه
العنين والرحلين فلا تجب على الاعمى وان وجد قائدا

خلوها وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج المصمران كان يسبح
التدريج عليه عند تحميد ويدفئ ومن لا يجتمع عليه ان
اذا اجزأت عن فرض الوقت ولكافر والعبد والمريض
ان يوم فيها وتنفذ فيهم ^{بهم} ومن لا عذر له لا يصلي
الظهر قبلها جاز مع الكراهة ثم اذا سعى لها والامام فيها يبطل
ظهره وقال لا يبطل ما لم يدرك الجمعة ويشرع فيها وكذا للمعذور
والسجود اداء الظهر بجماعة في المصير يومها ومن اذركها
في الشنق وسجود السهر يوم الجمعة وقال محمد بن ^{محمد بن} محمد بن
اكثر الثانية واذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام حتى يفرغ من
خطبة ولا يباح الكلام بعد خروجه ما لم يشرع في الخطبة ويجب
السعي وترك السبع بالاذان الاول فاذا جلس على المنبر اذن بين
يديه ثانيا واستقبلوه مستمعين منصفين فاذا اتم الخطبة
اقامت **باب العيد** يجب صلاة العيد وتقرأ فيها اشراط
الجمعة وجوبا واداء سوى الخطبة ونادى في الفطران بالكل شيئا
قبل صلواته وليستاك ويتطيب ويعتسل ويلبس احسن ثياب
ويؤدى فطرته ويتوجه الى المصلي ولا يجهر بالتكبير في طريقه
خلوها ولا يتنفل قبلها ووقتها من ارتفاع الشمس قد رجع
او رجع الى زوالها وصفتها ان يصلي ركعتين يكبر تكبيرة الاحكام
ثم ينشئ ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم ركع ويسجد
ويبدل في الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا ثم اخرى للركوع ويترفع
يديه في الزوائد ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس احكام
الغزاة ولا تقضي ان فأت مع الامام وان منع عذر عنها
في اليوم الاول صلواتها في الثاني ولا يصلي بعده ولا يصلي كالغزاة لكن

لكن يستحب تأخير الاكل فيها الى ان يصلي ولا يكره قبلها في المختار
ويجهر بالتكبير في طريق المصلي ويعلم في الخطبة تكبير التشريق
والاضحية ويجوز تأخيرها الى الثاني والثالث بعد زوالها
عذر والاجتماع يوم عرفة تشهرا بالواقفين ليس بشئ ويجب
تكبير التشريق من غير عرفة الى عصر يوم العيد على المقيم بالمصير
عقب فرضي اذى جماعة مسيخة وبالاقتداء يجب على المرأة
والسافر وعندها الى عصر اخر ايام التشريق على من يصلي
الفرض وعليه العمل وصفتها ان يقول مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ولا يترك المؤتمران تركه
امامه **باب صلاة الخوف** اذا اشتد الخوف من عدو وسبح
جعل الامام طائفة بازا العدو وصلى بطائفة ركعة ان كان
مسافرا او في البحر وركعتين ان كان مقيما او في المغرب مضت
هذه الى العدو وجاءت تلك وصلى بهم ما بقي وسلم وحده
ودهبوا الى العدو وجاءت الطائفة الاولى وانما الاقراة
ثم جاءت الطائفة الاخرى وانما بقراءة ويبطلها السعي
والركوب والمقاتلة وان اشتد الخوف وعجزوا عن الصلوة
بهذه الصفة صلوا وحدا ناكبا ثانيا يومون الى اى جهة قدروا
ان يحجزوا عن التوجه ولا يجوز بلا حضور عدو وابو يوصف
لا يحجزها بعد النبي صلى الله عليه وسلم **باب الخنا** ينز
بوجه المحضر الى القبلة على شقة اليمين واخيرا الاستلقاء
ويطق الشهادة فاذا مات شد الحية وغمضوا عينيه وسحب
تجمل دفنه واذا ارادوا غسله وضع على سريره حتى وتر الشتر
عورته ويجزى ويوضا بلا مضمضة واستنشاق ويغسل



بما مقل بسدر او حوض ان وجدوا الاقلاق و غسل رأسه
 وحيت بالخطي واضبط على ساره في غسل خي
 يصل الماء الى ما يلي الخت منه ثم على عينه كذلك ثم يجلس مسدا
 ويسبح بطنه برفق فان خرج منه شئ غسله ولا يعيد غسله
 ولا وضوءه وينشفه ثوب ويجعل الخنوط على رأسه وحيت
 وكافور على مساجده ولا يسرح شعره وحيت ولا يقص ظفره
 وشعره ولا يجتنى ثم يكفنه **وسنة** كفى الرجل شيص وهو
 من المكب الى القدم وازار ولفافة وهما من القرن الى القدم
 واستحسن بعض المتأخرين العمامة **وكفاية** ازار ولفافة
وسنة كفى المرأة درع وخمار وازار ولفافة وخرقة تربط
 على ثدييها **وكفاية** وازار وخمار ولفافة وعند الضرورة يكفي
 الواحد ولا يقتصر عليه بلا ضرورة ويسحب الابيض ولا
 يكفى الا فيما يجوز له لبسه حال حيوته ونحو الكفان وترا
 قبل ان يدبر فيها وتبسط اللقافة ثم الازار عليها ثم يقص
 ويوضع على الازار ثوب الازار من قبل يساره ثم من يمينه
 ثم اللقافة كذلك والمرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها
 صغيرا بين على صدرها فوقه ثوب الخمار فوق ذلك تحت اللقافة
 ويعقد الكفن ان خيف ان ينشر **فصل** الصلوة عليه فرض
 كفاية وشرطها اسلام الميت وطهارته واولى الناس بالتقدم
 فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الحي ثم الولي الاقرب
 فالاقرب الا الاب فانه يقدم على الابن والمولى ان ياذن
 لغيره فان صلى على غير من ذكر بلا اذن اعد المولى ان شاء
 ولا يصل غير المولى بعد صلاته واذا دفن بلا صلوة صلى على قبره

مطلت الجنان



على قبره ما لم يظن نفسخه ويقوم هذا القدر للرجل والمرأة و
 يكبر تكبيرة يثنى عقيبها ثم ثالثة يصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعدها ثم ثالثة بدعو النفس والميت والمسكين بعدها
 ثمر اربعة يسلم عقيبها فان كثر خمسا لا يتابع ولا قراءة فيها
 ولا تشهد ولا رفع يد الا في الاولى ولا يستغفر لني لصبي
 ومجنون ويقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا اجر او خرا
 واجعله لنا شافعا ومشفعا ومن اتى بعد تكبير الامام لا
 يكبر حتى يكبر اخرى فيكبر معه وقال ابو يوسف يكبر ولا ينتظر
 كمن كان حاضر احوال الخيرية ولا يجوز راكبا استخسانا
 ونكره في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان خارجا
 اختلف المشايخ ولا يصل على عضو ولا غايب ومن استهل بمركب
 بعد الولادة غسل ويسمي ستمي وصلى عليه ولا غسل في الخنا
 وادرج في خرقه ولا يصل عليه ولو سمي مع احد ابويه
 لا يصل عليه الا ان اسلم احدها واسلم هو عاقدا او لم يسم
 احدها معه ولو مات لمسلم قريب كافر غسله غسل الجاسة
 ولفقه في خرقه والقاء في خضره خرقه او دفعه الى اهل دينه
وسنة في حمل الجنابة اربعة وان يبدأ فيضع مقدمها على
 يمينه ثم مؤخرها ويسير عوايه ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها
 ويسير عوايه دون الحب والشي خلفها افضل واذا وصلوا
 الى قبره كره الجلوس قبل وضعه عن الاعناق ونحو القبر
 ويكبد ويدخل الميت فيه من جهة القبلة ويقول واضع
 بسم الله وعلى ملة رسول الله ويسبح قبر المرأة لا الرجل ويؤخذ
 الى القبلة وتحمل العقدة ويستوى عليه اللبن او القصب ويكبره

او اسير في دار جردان
 سكر

الآخر والخشب وبها التراب وبين القبر ولا يرفع ويكره
 بناؤه بل الجص والآخر والخشب ولا يدفن اثنان في قبر الا لضرورة
 ولا يخرج من القبر الا ان تكون الارض مغمورة ويكره وطح
 القبر والجلوس والنوم عليه والصلوة عند **باب الشهيد**
 هو من قتل اهل الحرب او اهل البغي او قطع الطريق او وجد
 بالمعركة وبه اثر الجراحة او قتل مسلم ظلما ولم يجب بقتله دية
 فمكفن ويصلى عليه ولا يغسل ويدفن بدمه وثيابه الا ما ليس
 من جنس الكفن كالقرو وبنده والخشب والحف والسلاح ويزاد
 وينقص مراعاة لكفن السنة وان كان صبيا او مجنونا او جنبا
 او حائضا او نفسا يغسل خلافا لها ويغسل ان قتل في
 مصر ولم يعلم انه قتل عدوا ظلما وكذا ان ارتب بان اكل وشرب
 او عولج او باع او اشترى او عاش اكثر من يوم عند ابي
 يوسف خلافا لمحمد او مضى عليه وقت صلوة وهو يغسل
 او آوآة خيمة او نقل من المعركة حيا او اوصى بامر اخر ولا يغسل
 ومن قتل مجدا او قصاص غسل وكفن وصلى عليه ومن قتل
 لبغى او قطع طريق لا يصلى عليه وقيل لا يغسل ايضا ويصلى على قاتل
 نفسه خلافا لابي يوسف **باب الصلوة في الكعبة** صح فيها
 الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهرا الى ظهر امامه جاز ولو الى وجهه
 لا يجوز وكذا ان يجعل وجهه الى وجهه ولو تحلقوا حولها وهو
 فيها اذا كان الباب مفتوحا جاز وان كان خارجها جازت صلوة
 من هو اقرب اليها منهم ان لم يكن في جانبه ويجوز الصلوة فوقها
 ونكره والله سبحانه اعلم **كتاب الزكاة** هي تليد جزء من المال معين
 شرعا من فقير مسلم عليها شئ ولا مولاه مع قطع المنفعة عن

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين

عن المالك من كل وجه للثمن وشروط وجوبها العقل والبلوغ
 والاسلام والحرية ومالك نصاب حق في فاريغ من الدين
 وحاجته الاصلية بام ولو تقديرا ملكا تاما فلا تجب على مجنون
 ولا صبي ولا مكاتب ولا مدبرون مطالب من العيار بقدر دينه
 ولا في مال ضار وهو المعقود والساقط في البحر والغصوب **باب**
 لا يئنه عليه ومدفون في بئر نسي مكانه وما اخذ من مصاديق
 ودين كان قد حجب ولا يئنه عليه بخلاف دين على مقرض او
 معصية او مفلس او ما اخذ عليه بينة او علم به قاض خلافا لمحمد
 في المفلس وبخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه وفي المدفون
 في الارض والكرم اختلاف ويزكي الدين عند قبضه فتحو بدل
 مال التجارة عند قبض اربعين وبدل مال ليس كذلك عند قبض
 نصاب وبدل مال ليس بمال عند قبض نصاب وحولان حول
 وقال الزكي ما قبض منه مطلقا الا الذية والارث وبدل الكتابة
 فعند قبض نصاب وحولان حول وشروط ادايتها بمقارنة
 للاداء او لعزل المقدار الواجب ولو تصدق بالكل ولم ينوها سقطت
 ولو بالبيع لا تسقط حصته عند ابي يوسف خلافا لمحمد ونكره
 الحيلة لا سقاطها عند محمد خلافا لابي يوسف ولو اشترى
 عبد للتجارة فهو مستخدم بطل كونه للتجارة وما نوى
 للخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبعه وكذا ما ورث وان نوى
 التجارة فيما ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن
 قودي كان لها عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقيل الخلاف بالعكس
 ولعن يعقوب الناذر للتصدق اليوم والدرهم والفقير **باب**
زكاة السواغ الشائعة هي التي تكن بالبرقي في اكثر الحول وليس

هو كبره ذكي
 هو كبره ذكي
 كذا عندنا في كبر
 او نسي
 من ابي ابيهم يخبره في سنة زكاة
 بغير ان يندى لاله الا الله والله اعلم
 انه لا اله الا الله

فريده كبره غير يدر
 اخذ كونه

في اقل من خمس من الابل ركوة واذا كانت خمسا سالىة ففيها شاة
 وفي العشرة شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين
 اربع شياه وفي خمس وعشرين الى خمس وثلاثين بنت مخاض
^{دولر} وفي خمس وثلاثين الى خمس وستين بنت لبون وفي ستين الى سبعين
 بنت لبون وفي التي طعت في الثالثة وفي ست واربعين
 الى ستين حقة وفي التي طعت في الرابعة وفي احدى وستين
 الى خمس وسبعين حقة وفي التي طعت في الخامسة وفي ست
 وسبعين الى تسعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقة
 الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمسين واربعين
 ففيها حقتان وبنت مخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقات
 ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقات
 وبنت مخاض الى مائة وست وثلاثين ففيها ثلاث حقات وبنت
 لبون الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حقات الى مائتين ثم يفعل
 في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين والنجب عجم ودهن
 عبيد ودهن والارباب سوا **فصل** وليس في اقل من ثلاثين من البقر ركوة
 فاذا كانت ثلاثين سائمة ففيها تبعة وهو ما طعن في الثانية
 او تبعة الى ربعي ففيها مسنة وهو ما طعن في الثالثة
 او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان يبلغ ستين وعند الامام فيه
 بحسابه وفي الستين تبعة وفي سبعين مسنة وتبعة وهكذا
 يحسب كلما زاد عشرة ففي كل ثلاثين تبعة وفي كل اربعين مسنة
 والجواميس كالبقر **فصل** وليس في اقل من اربعين من
 الغنم ركوة فاذا كانت اربعين سائمة ففيها شاة الى مائة
 وحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتين وواحدة ففيها

ثلاث

فقير بالربع شياه ثم في كل مائة شاة صبي
 ثلاث شياه الى اربع مائة شاة والصبيان والمغز سوا وادى
 ما يتعلق به الزكوة ويؤخذ في الصدقة التي وهو ما تمت
 له ستة منها **فصل** اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا
 ففيها الزكوة خلافا لها فان شاة اعطى عن كل فرس دينار
 وان شاة قومها واعطى من قيمتها ربع العشران بلغت نصيبا
 وليس في الذكور الخيل شيء اتفاقا وفي الاناث الخيل عن
 الامام رويان ولا شيء في البغال والحمير ما لم يكن للتجارة وكذا
 الفضول والجدان والعاجيل الا ان يكون معها كبير وعند
 ابي يوسف فيها واحدة منها ولا في الجواميس والعمول والعقوف
 وكذا السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب كل منها نصيبا
 ومن وجب عليه مسن فلم يوجبت جد عنده رقع اذ في
 منه مع الفضل او اعلى منه واخذ الفضل وقيل الجار للمساكين
 ويجوز دفع القيم في الزكوة والعشر والخراج والكفارات والتصدق
 وصدقة الفطر وتسقط الزكوة بهلاك مال بعد الحول وان
 هلك بعضه سقطت حصته وبصرف المالك الى العفو
 او لا ثم ان نصيب يله ثم وثم عند الامام وعند ابي يوسف
 يصرف بعد العفو لا ذل الى المصيب شايعة والزكوة تنقل
 بالنصاب دون العفو وعند محمد بهما فلو هلك بعد الحول
 اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة وعند محمد نصف
 شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بغير ان تجب بنت مخاض
 وعند ابي يوسف خمسة وعشرون جزءا من ستة وثلاثين
 من بنت لبون وثمنها وياخذ الساعي وعند محمد نصف بنت
 لبون وثمنها وياخذ الساعي الوسط لا الاعلى ولا الادنى ولو

عن يونس

ثلثا جزء ويصلح لها فلو هلك من ثمانين
 ومائة من الغنم ما عدل اربعين لكان الواجب
 اخذ الصدقة شاة ولو هلك قبل الحول ثم وجد مثله
 استأنف منه الحول دام

ثم لو هلك من اربعين عشرون فاربعة تصرف الى العفو وسبعة عشر
 الى نصاب بل العفو خمسة الى نصاب بل هذا النصاب حتى يفي
 اربعة شاة وقس عليه اذا هلك خمسة وعشرون او ثلاثون
 وهذا جميعا ظاهر سرح
 فان كان له اربعون ففوت وثلاثين
 بنت لبون والاربعة عفو فاذا هلك اربعين يفي الواجب فان هلك
 ستة تجب ستة اسداس بنت لبون وقد عرفت ان ذلك لا يفي
 ان الاصل هو النصاب الاول وما زاد عليه تابع سرح

المتقال عشرون قيرت والقرط عند أهل الحجاز
تسمى عيرات تسمى المتقال مائة مثقال وعند
أهل سمرقند تسمى عيرات

في الحديث طين وطين حجاز
في الحديث طين وطين حجاز
في الحديث طين وطين حجاز

هو عشرون قيرطا وهو شعيرات قال
تفطو به سمي الذهب زهبا لأنه يذهب
ولا يبقى شيء

وهو أن الذهب يختلف على وزن
منه عشرون قيرطا وهو شعيرات قال
تفطو به سمي الذهب زهبا لأنه يذهب
ولا يبقى شيء

البارون باموالهم عليه فيأخذ من أموال الظاهرة
والباطنة وعندنا لا يكون في الصلوات في القربى والمقاترة
قالوا إنما ينصب اليها من التجارة من اللصوص ويحكم فيهم
ومنه أنه لا بد أن يكون قادرا على أن يجاهد لأن الجهاد
مليح به وإنما سمي بالصدقة تغليبا لاسم الصدقة على غيرها
ومنه أنه

ولو أخذ البغاة زكاة التوائم والعشر والخراج بقى إياها
أن يبيدوها خيفة أن لم يصرفوها في حقها إلا الخراج
باب زكاة الذهب والفضة والعروة نصاب الذهب
عشرون مثقالا ونصاب الفضة ما تاددهم وفيها
ربع العشر ثم في كل أربعة مثاقيل واربعة دراهم حساب
وقال أماند حسابا وان كل والمعتبر فيها الوزن وجوبا
وأداء في الدراهم وزن سبعة وهو أن يكون العشرة منها
وزن سبعة مثاقيل وما غلب ذهبه أفضته تحك حكم
الذهب والفضة الخالصين وما غلب غشيه تغير قيمته لا
وزنه وتشتريته الخاف فيه كالعرض ويجب في زكاتها
أولها ما وأنتها وفي عروض تجارة بلغت قيمتها نصابا من
أحد ما يقوم بها فهو نفع للفقراء وتقيم قيمتها اليها التيمم النصاب
ويضم أحدها إلى الآخر بالقيمة وتزكها بالاجزاء ويقيم مستغارا وزن
من جنس نصاب اليد في حوله وحكمه ونقصان النصاب
في أثناء الحول لا يضر أن كل طرفيه ولو عجل ذو نصاب لستين
أو عشرين ولا شيء في مال الصبي القليل وعلى المرأة منهن
ما على الرجل **باب العاشر** هو من نصيب على الطريق ليأخذ منه
الخراج ليأخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي تصفه ومن
الحرق قلما أن بلغ ماله نصابا ولم يعلم قدر ما يأخذون منها
وأن علم أخذ مثله لكن أن أخذوا الكل لا يأخذ بل يترك قدر ما
يلغى ما يمينه وأن كانوا يأخذون شيئا لا يأخذ منهم شيئا
ولأن القليل وأن اقربان في يمينه ما يكل النصاب ويقبل
قول من أنكر تمام الحول والفرار من الدين أو لم يأتى الآداء

لأن الزكاة
بغيرها

أي العلق بالدفع المأشور في الأصح التوقف
بضع الزكاة في اليد عند الإمام وعند ما يصدر في عاقبة
الشهادة بالخط وأما

أي مضارب برادوم برادوم
ويروب مال

بنفسه إلى الفقيرة في المصروف غير التوائم أو الأداة إلى عاشر آخر
أن وجد عاشر آخر مع يمينه ولا يشترط إخراج البرادة ولا
يقبل في أدائه بنفسه خارج المصروف ولا في التوائم ولو في
المصروف ما قبل من المسلم قبل من الذي لا من الحرق لا قوله
لأيمته هي أم ولدتي وأن من الحرق ثانيا قبل مضى الحول فإن من
بعد عوده إلى داره عشر ثانيا والأقلا ويعشر قيمة الحرق لا قيمة
الحزير وعند أبي يوسف أن من ماله معايعشرها ولا يعشر
مال ترك في المصروف ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب ما دون
الآن كان لادين عليه ومعه موله ومن من الخواص يعشر
عشر ثانيا **باب الزكاة** مسلم أو ذمي وجد معدين ذهب
أو فضة أو جديدا أو صلبا أو خائشا في أرض عشر أو خارج
أخذ منه خمسة والباقي له أن لم يكن الأرض مملوكة والأقلا فلما
فلما لكها وما وجد الحرق فكله في وإن وجد في داره لا خمس
خلافها وفي أرضه روايتان وإن وجد كنز فيه علامة الإلم
فهو كالنقطة وما فيه علامة الكفر خمس وباقيه له أن كانت
الأرض غير مملوكة وإن كانت مملوكة فلكل عند أبي يوسف
وعندها باقية لمن ملكها أو الفتح إن علم والأقلا قضى مالك
عرف لها في الإسلام وما أشبهه ضرر يجعل كافر في ظاهر الذهب
وقيل إسلاميا في زماننا ومن دخل دار الحرب بأمان فوجد
فيها نهارا كان فكله له وإن وجد في دار منها ردة على مالكها
وإن وجد ردة أو نهارا في أرض منها غير مملوكة خمس وباقيه
له ولا خمس في خوف رديج وزرجد في وجد في جبل وخمس
زيتي لا لؤلؤ وغيره وعند أبي يوسف بالعكس

زكاة الخراج فما سقته السماء أو سقى سحبا أو أخذ من ثمر
 جبل العشر قبل أو كثر بلا شرط نصاب وبقاء وعند هذا التاجب
 فيا يبق سنة إذا بلغ خمسة أو سقى والوسق ستون صاعا
 وملا بوسق فإذا بلغت خمسة أو سقى من أدنى
 ما يوسف عتد إلى يومئذ وعند هذا بلغ خمسة أمثال
 من أعلى ما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة أمثال وفي
 الخمر خمسة أمثال ولا شيء في خضب وقصب فارسي
 وصنوبري وبني وسقف وبماسق يعرب أو دالية أو
 سانية نصف العشر قبل دفع مائة الزرع وفي العسل العشر
 قبل أو كثر إذا أخذ من جبل أو أرض عشرية وعند هذا بلغ
 خمسة افرق والفرق ستة وثلاثون رطلا وعند الج
 يوسف إذا بلغ عشر قرب ويؤخذ عشرين من أرض عشرية
 لتغلبى وعند محمد عشر واحد ان كان اشتراها من مسلم
 ولو اشتراها منه ذمى أخذ منه العشران وكذا لو اشتراها
 منه مسلم أو أسلم هو خلافا لابي يوسف وقيل محمد معه
 وعلى المرأة والصبي منه مما على الرجل ولو اشترى ذمى عشرية
 مسلم فعليه الخراج وعند محمد يبيع على حالها فان أخذها منه مسلم
 بشفعة أو ردت على البائع فساد البيع عاد العشر وفي دار
 جعلت بستانا خراج ان كانت لذمى ولمسلم سقاها بماء
 وان سقاها بماء العشر فعشر ولا شيء في الدار ولو لذمى وماء
 السماء والبر والعين عشرى وهذا أنها رخصها المعجم
 خراجي وكذا سحون وحبون ورجلة والغرات عند ابي
 يوسف خلافا لمحمد وليس في عين قير أو نبط في أرض عشر
 ثلث باع

عشر
 عشر

ثمن وان كانت في أرض خراج ففي حرمها الصالح للزراعة الخراج
 لا فيها ولا يجمع عشر وخراج في أرض واحدة **باب المصروف**
 هو الفقير وهو من له شيء دون نصاب والمساكين من لا شيء
 له وفيه العكس والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب
 فكان في ذلك رقبته والديون لا يملك نصابا فضلا عن دينه
 ومنقطع الغزاة عند ابي يوسف والنج عند محمد ان كان فقيرا
 ومن له في وطنه مال لا معه ويحوز دفعها إلى كاهن وإلى بعضهم
 ولا يدفع لبناء مسجد ولا كفيل الميت أو قضاة أو شيوخ
 دين يعق ولا إلى ذمى وصح غيرهما ولا إلى غني يملك نصابا
 من أي مال كان أو عبده أو طفله بخلاف ولده الكبير والمرتبة
 ان كانا فقيرين ولا إلى ها شئ من آل علي أو عباس أو جعفر
 أو عقيل أو الحارث بن عبد المطلب ولو كانت عاملا عليها
 قبل خلافه التطوع ومواليهم مثلهم ولا يدفع الزكاة زكوة
 إلى أصله وإن علا أو فرعه وان سفل أو زوجته وكذا لا يدفع
 إلى زوجها خلافا لها ولا إلى عبده أو مكاتبه أو مدبره أو أم
 ولده وكذا عبده المعتق بعضه خلافا لها ولو دفع إلى من ظنه
 مصرفا فإن أنه غنى أو هاشمي أو كافر أو أبوه أو ابنه لجز
 خلافا لابي يوسف ولو بان أنه عبده أو مكاتبه لا يخرج
 وتذهب دفع ما يقضى عن السؤال يومه وكره دفع نصاب
 أو أكثر إلى فقير غير مدبون ونقلها إلى بلد آخر إلا إلى قريبه
 أو أخرج من أهل بلده ولا يسأل من له قوت يومه **باب**
صدقة الفطر هي واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب
 فاضل عن حوائجه الأصلية وأن لم يكن ناميا ولا يخدم الصدقة

كج اوله

بخلاف دين جنيته

في رمضان عدا في احد السبلين او اكل او شرب عدا غدا
 او دواء وكذا لو احتج او اغتيا فظن انه فطره فاكل عدا فليس قضاء
 ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان ويجب القضاء فقط لو
 افطر في اذنه او داوى جابفة او آتية فوصل الذلة الى جوفه او
 دماغه او اتلع حصية او حديد او استيقظ ملاه فيه او
 بظنه ليلداو الفطر طالع او افطر بظن الغروب ولم تغرب او اكل
 ناسيا فظن انه افطر فاكل عدا او صب في حلقه نائما او جوف
 نائما او مجنونة او لم ينو في رمضان صوما ولا فطر وكذا لو أصبح
 غير ناي للصوم فاكل وعندهما نجى الكفارة ايضا ولو اكل او شرب
 او جامع ناسيا لا يفطر وكذا لو نام فاحتمل او نزل بنظر او ذهنت
 او الخ او قبل او اغتاب او احتج او غلبه النسي او تقيا قليلا
 او أصبح جنباً او صب في اذنه ماء وكذا لو سبت في حليله او دهن
 او غيره خلا فلا يي يوسف وان دخل حلقه غبارا ودخان او
 ذباب لا يفطر ولو مطر وتلمح افطر في الحج ولو طوى ميتة
 او نهيمة او في غير السبلين او قبل ولمسان انزل فطر ولا
 فلا وان اتلع ما بين اسنانه فان كان قدر الحصة قضى وان
 كان موشها لا يقضى الا اذا اخرجته ثم اكل ولو اكل سوسة من
 الخابرج ان اتلعها افطر وان مضغها فلا والنقي ملاه لغفر
 ان عار او اعتد يفسد عدا يي يوسف وان كان قليلا لا يفسد
 وعند محمد يفسد باعادة القليل لا يعود الكثير وكذا ذوق شيء
 ومضغ بلا عذر ومضغ العلك والقبلة ان لم يامن على نفسه
 لا ان امن ولا ياكل ودهن الشارب في السواك ولو عشتا
 ومضغ طعام لا يبرئ منه لطفل ولا الحمامة ويكره عند الامام
 اي قاطع
 الله من

لو افطر خطاء او مكرها او احتج
 او استعطى او اقطر صح
 لا يبرئ منه

خارجا من السبلين

المكسرة بعرضه

الاستسقاء للمعوق وكذا الاغتسال والتلفيف بشوب ولا يكره
 ذلك عند اي يوسف وقيل تكراه المضغ لغفر عذر والمباشرة
 والمباشرة والمباشرة في رواية ويستحب السجود وواجبه
 ويستحب الفطر **فصل** في سباح الفطر لم ينص خاف زيادة مضغ
 للصوم والمساقر وصومه احب ان لم ينصه ولا قضاء ان ما تار بين
 على حالها ويجب بقدر ما فاتهما ان صح واقام بقدره ولا يفقد
 الصحة والاقامة فيطعم عنه وليه لكل يوم كالفطرة ويلزم
 من الثلث ان اوصى والا فلا لزوم وان نزع به صح والصلوة
 كالصوم وقدية كل صلوة كصوم يوم هو الصحيح ولا يصوم
 عنه وليه ولا يصلي وقضية رمضان ان شاء فركه وان شاء
 تابعه فان اخرج حتى جاء آخر قديم الا اذا تم قضى ولا قدية
 عليه والسواك والشيخ الفاني اذا عجز عن الصوم يفطر ويطعم
 لكل يوم كالفطرة وان قدر بعد ذلك لزمه القضاء وحمل
 او مضغ خاف على نفسها او ولد ها ففطر وتقضى بلا قدية
 ويلزم صوم نقل شرع فيه الا في الايام المنهية ولا يباح
 الفطر بلا عذر في رواية ويباح بعذر الضيافة ويلزم
 القضاء ان افطر ولو توى المسافر الفطر ثم اقام وتوى
 الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم
 مقبلا سافر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيه ما ومن
 اغنى عليه اياما قضاهها الا يوما حديث فيه او في ليلة او حين
 كل رمضان لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواها
 بلغ مجنونا او عرس له بعده في ظاهرها رواية ولو بلغ صبي
 او اسلم كافرا او اقام مسافرا ومهرت حائضا في يوم من

أوجب الصوم لان السفر للينا في
 وجوب الصوم دور

الابن ما حدث الاغراء فانه لا يفتي
 لوجود الصوم في الاط ان توى وقتها
 ولا يحال الصيام على الطلاق كما في كذا المعنى
 ولا يصح ان يصوم كل يوم ان الصبي
 والشهر ان يصوم كل يوم ان الصبي
 والجنون ان يصوم كل يوم ان الصبي
 والبلوغ في اول الحيض ان لم يدر
 ما ينال في الاغراء فانه لا يفتي

في احوال الرخصة وقت
 النية دون الفطر للينا في
 وجوب الصوم

رمضان

من رمضان لرقه امساك ببقية يومه ولا يلزم الاولين فضاؤه
مخلاف الآخر **فصل** ان يذبح صوم يوم العيد واليوم الثاني
صح ولا يفطر ويقضى وكذا لو نذر صوم السنة يقض هذه الايام
ويقضيها ولا عبرة لو صامها ثم ان توى النذر فقط او نواه
وتوى ان لا يكون يمينا او لم يتوشها كان نذرا فقط وان توى
اليمن وان لا يكون نذرا كان يمينا فحجب فحجب بالفطر كفارة
اليمن لا القضاة وان نواه او توى اليمن فقط كان نذرا
او يمينا فحجب القضاة والكفارة ان افطر وعند ابي يوسف
نذرا في الاول ويمينا في الثاني ولا يكره اتباع الفطر بصوم
سنة من شوال ونفريقها بعد غنى الكراهة والتشبه بالنسائي
باب الاعتكاف هو سنة مؤكدة ويجب بالنذر وهو اللبث
في مسجد جماعة مع النية واقل يوم عند الامام والكثرة عند
ابي يوسف وساعة عند محمد والصوم شرط في الاعتكاف والوجوب
وكذا في النفل في بداية المرأة تعكف في مسجد بيتها ولا يخرج
المعتكف الحاجة اليه من الجمعة في وقت يديها مع شتمها
ولا يلبث في الجامع اكثر من ذلك فان لبث فلا فساد فان
خرج ساعة بلا عذر فسد وعندهما لا يفسد ما لم يكن اكثر
اليوم واكثره وشربه ونومه فيه ويجوز له ان يبيع ويتبع
فيه بلا احتضار السليقة ولا يجوز لغيره ويحرم عليه الوطئ
ودواعيه ويفسد بوطئه ولو ناسيا او في الليل وبالمس
والقبلة والوطئ في غير فرج ايضا ان اتزل والافلاك ويكره
له الصمت والكلام الا بخير ومن نذر اعتكاف ايام لم يمتنه
بليا اليها وان نذر يومين لزمه بليتها خلاف ابي يوسف
في البلية

في البلية الاولى منهما وان توى الشهر خاصة صح ولا يلزم
التابع ولان لم يلزمه ويلزم بالشروع الا عند محمد **كتاب**
الحج هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص
فرض في العمر مرة على الصحيح خلافا لمحمد بشرط اسلام وعقل وقبل
وبلوغ وصحة وقدره زاد في راحلة ونفقة ذهابه وايابته
فضلت عن حوائجه الاصلية ونفقة عياله الى حين عودته مع
امن الطريق وزوج او محرم للمراة ان كان بينهما وبين مكة
مسافة سفر ولا يحج بلا احدهما بشرط كون المحرم عاقلا بالغا
غير مجنون ولا فاسق ونفقة عليها ونحو معد حجة الاسلام
بغير اذن زوجها فلا حرم صبي او عبد فبلغ او اعتق فنقض
لا يجوز عن فرضه فاذا جدد البقي احرامه للمفرض صح بخلاف
العبد وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف
الزيارة وهما ركناان وواجبه الوقوف بمزدلفة والسعي
بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصفا والرفاع في
الحلق والتقصير وكل ما يجب بتركه الدم وغيرها
سائر الآداب واستهارة شوال ودن القعدة والعشر
الاول من ذي الحجة ويكره الاحرام له قبلها والعمره سنة
والمواقيت للمهنيين ذو الحليفة والاشا من الحجفة والمراة
ذات عرق والتجديتين قرن واليمنين بليل لاهلها ولبن
مزيها ويحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة وجا
التقديم وهو افضل ويحل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرم
ورفته الحل والملك في الحج الحرام وفي العمره الحل **فصل**
واقفال الاحرام نذبا ان يقلم اظفاره ويقض شاربه

محمد

ويجئ عاتقه ثم يتوضأ أو يغتسل وهو أفضل وليس إزالة رداءه
جديدين ابيضين وهو أفضل ولو كانا غنبلين ابيضين ثوبا واحدا
ليست عورته جاز وبطيب ويصل ركعتين فان كان مفردا بالبحر
يقول بقبسم الله ما لي اريد البحر فيستره لي وتقبل بيني وبين
نوى بقلبه اجزاء ثم يركب فيقول الشيك اللهم انك لبيك
لا شريك لك لبيك ان لك الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك
ولا ينقص منها وتجوز الزيادة فاذا انتهى باويا فقدم فليست
الوقت والقسوق والجذل وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة
عليه وقتل القمل والتطيب وقلم الظفر وحلق شعر راسه او يديه
وقصر لحته ويستر راسه ووجهه وغسل راسه او لحته
بالخطير وليس فيص او سرويل او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين
الا ان لا يجد الثقلين فيقطعهما من اسفل الكعبين وليس
ثوب صبغي زعفران او ورسي او عصفر الا ما غسل حتى
لا ينقص ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام والاستظلال بالبيت
والحمل وسند الخميان في وسطه ومقابلة عدو ويكثر التلبية
رافعا بها صوته عقب الضلوات وكل اعدا شرفا او هبط
او ديا او لقي ركبنا وبالاسرار **فصل** فاذا دخل مكة استلم بالمسجد
فاذا عاين البيت كبر وهلل وابدا بالبحر الاسود فاستقبله
وكبر وهلل رافعا يديه كالصلوة ويقبل ان استطاع من غير اداء
او يستلمه او يمسه شيئا في يده ويقبله او يشير اليه مستقبلا
مكبرا مهللا حامدا لله تعالى ومقبلا على النبي صلى الله عليه
وسلم ويطوف **الحمد** عن يمينه ثم ان يلى الباب وقد اضطجع
رداه بان يجعل تحت ابطه الايمن والي طرفه على كتفه الايسر

ويجوز

ويجعل طوافه وراه الخيط سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاقامتها
ويتم في الباقي على هيئة ويستلم الحجر كما امر به ويحتم طوافه بالاسلام
واستلام الركن اليماني كما امر به حتى يصل ركعتين عند
المقام او حيث ينس من المسجد وهما واجبتان بعد كل اسبوع
وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم مكة ثم يعود ويستلم
الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر
ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه للدعاء
ويدعوا بما يشاء ثم يحط نحو المروة ويمشي على مهل فاذا بلغ بطن
الوادى بين الميادين الاخيرين سعى سعي حثيثا وزها ويعمل
على المروة كفعله على الصفا وهذا شوط فيسعى بينهما سبعة
اشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة ثم يقيم بمكة محرمًا ويطوف بالبيت
نفلا ما اراد فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة خطب الامام
خطبة يعلم الناس فيها المناسك وكذا خطب في التاسع بعرفات
وفي الحادي عشر يعني نبي فاذا صلى الفجر يوم التروية خرج الى
منى فيقيم بها الى صلوة فجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فاذا
زالت الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيهما
المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا اذان
واقامتين وشرط الجمع صلواتهما مع الامام خلافا لها وكونه
محرمًا فيهما ثم يقف مع الامام بوضوء وغسل وهو السنة
قرب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة ويستقبل
القبلة رافعا يديه بسطاحا مديا مكبرا مهللا مصليا
على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا حاجته بجهده ويقف الناس
وراء الامام بقرية مستقبلين سامعون لقوله ثم يفيضون

شعر مقابلة

مع بعد الغروب الى مزدلفة ونزل بقرب جبل فرخ ويصل
المعرب والعشاء باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق
او بعرفات فعليه اعادة ما لم يطلع الفجر خلافا لابي يوسف
وسيت بمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى بفيلس ووقف بالمعشر
الحرام وضع كافي عرفة ومزدلفة كلها موقوف الا وادي
محيسر فاذا سفيق نفي قبل طلوع الشمس الى منى فيها
برى حجرة العقبة من بطن الوادي سبع حصيات تخصي
القذف يكثر مع كل حصاة ويقطع التلبية بالواو ولا يقف
عندها ثم يدعى ان يحب ثم يحلق وهو افضل او يقصر وقد
حل له غير النساء ثم يذهب من يومه او الغدا ويعد الى مكة
فيطوف للزيارة بلال من ولاسي ان كان قد قدمها والارواح
فيه وسعى بعده وقد حل له النساء ووقته بعد طلوع فجر
الحز وهو فيه افضل وكرة تأخير عن ايام التخرثم يعود الى منى
فيري الجمار الثلاث في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالتي
الى المسجد فيرميها تسبع حصيات يكثر مع كل حصاة ويقف
عندها ويدعو ثم بالتي تليها كذلك ثم بحجرة العصابة
كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك
ثم ان شاء نزل مكة ووقف في طلوع في اليوم الرابع
لا بعد حتى يري وان شاء اقام فري كما تقدم وهو احدث
وان رى في حاله خلافها ارجا الى رمي ركبته
واحد من قبل حجرة العقبة وسيت لسا الى الرمي
ومن اراد ان يركب قبل عرفة فافطه الى مكة ثم الى منى
ولو ساعده فادار الطعن عنها طواف للصدقة وسبعة
اشواط

اشواط بلال من ولاسي وهو واجب الاعلى القيم مكة ثم
ليست من زمرم ولشرب ثم ياتي الباب ويقبل القبلة
ويضع صدره ويطنه وخطه الايمن على الملتزم بين الباب
والجدار الاسود ويتنبت بالاستار ساعة ويدعو بمجتهدا
ويكفي ويرجع الفقير حتى يخرج من المسجد **فصل**
ان لا يدخل الحرم مكة ونحوه الى عرفة ووقف بها سقط
عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه ومن وقف او
اوجاز عرفة ساعة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة
وطلوع الفجر من يوم الحز فقد ادرك الحج ولو نائم او معني
عليه او لم يعلم انها عرفة ومن فاتته ذلك فقد فاته الحج فيطوف
ويحلق ويقضي من قبل ولا دم عليه ولو امره بغيره ان يحرم
عنه عند غايته ففعل صح وكذا ان فعل بلاد اخر خلافا للمذاهب
في جميع ذلك كالرجل لا انها تكشف وجهها لارتبها ولو سجدت
على سبيلها وجهها شيئا وجاز ولا تجزى بالتلبية ولا ترمي
ولا شيء بي الجبلين ولا تعلق بالقبض وتلبس المخيط ولا تقرب
الحرام ان كان عنده رجال ولو حاضت عند الاحرام اعتسبت
وانتجبت جميع المناسك الا الطواف لان حاضت بعد طواف
الزيارة سقط عنها طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه كما يسقط
عن اقام مكة ولو بعد التفرغ الى يوسف وعند محمد لا يسقط
بالاقامة بعده ومن قد بدنه بطون او من او من
ونحوه معها يريد الحج فقد احرم وان لم يلبس فان بعث بها
ثم توجه فلا حق يلحقها الا في ردة المتعة فان جلتها واستمرها
او قلدها لا يكون محرما والبدن من الاكل والبقر **باب**

القران والتسعة القران افضل مطلقا وهو ان يهل بالقران
 معان الميقات ويقول بعد الصلوة اللهم اني اريد العز
 والخ فبشرها الى وتقبلها مني فاذا دخل مكة ابتداء فطاف
 للعمرة وسعى ثم طاف للخرطوم وسعى فلو طاف لها
 طوافين وسعى سبعين جاز واساء ثم يحج كما مر فاذا رجع
 جرة العقبة يوم الخرفه دم القران شاة او بدنة او سبع
 بضة فان خرج عنه صام ثلاثة ايام قبل يوم الخرفه ولا افضل
 كون اخرها يوم عرفة وسبعة ايام فرغ ولو لمكة فان لم يصر
 الثلاثة يوم قبل يوم الخرفه من الدم وان وقف القارب
 بعرفة قبل طواف للعمرة فقد رخصها ففعل به دم لم يرضها
 وسقط عنه دم القران والتسعة افضل من الافراد وهو ان ياتي
 بالعمرة في شهر الحج من علمه فحرم لها من الميقات ويطوف
 لها ويسعى ويحج من هناك لم يسق الهدى ويقطع التلبية باول
 الطواف ثم يحرم بالجمع من الحج يوم التروية وقبله افضل ويحج
 وينحج كالقارن فان خرج فذلك وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها
 ولو في شال بعد الاحرام بها لا قبله فان تبادر ساق الهدى
 وهو افضل الحرم وساقه وهو اقرب من قوده وان كان بدنة
 فلهما بمزادة او فعل وهو اقرب من التجليل والاشعار ابر
 عندها وهو من سنامها من الابر والاشبه بفعله
 صلى الله عليه وسلم او من اليمين ويكره عن الامام ^ع لا تقدم
 ولا تسال ويحرم بالجمع كما مر فاذا خلق يوم الخرفه من احرامها
 ولا تسال ولا قران لاهل مكة ومن هو دخل من اقيمت فان عاد
 المنع التمتع الى اهل بؤر العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل

طاف تسعة وان كان قد ساقه لا ومن طاف للعمرة قبل اشهر
 الحج اقل من اربعة ايام بعد دخولها وحج كان متمتعاً وان كان
 طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفي في شهر الحج وتحلل واقام بمكة
 وحج تسعة وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يفتح عندها ولو
 افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها وحج لا تسعة الا ان
 يعود الى اهل تيمنا فيهما وعندها يصح وان لم يعد وان بقي
 بعد الايام بمكة وقف وحج من غير عود لا يفتح تسعة
 اتفاقاً وما افسده التمتع من عمرته او حجة مضى فيه وسقط
 عنه دم التمتع ومن تمتع فضح لا يحرم عليه دم التسعة بل
الجنات ان طيب الحرم عضو الزممة دم وكذا لو ادس بغير
 وعندها صدقة ولو خضب راسه بخنساء او ستره يوماً كاملاً
 فعلى دم وكذا لو لبس مخيطاً يوماً كاملاً او حلق ربيع راسه
 او خبثه او حلق ريشه او ابطيه او اهدى او اعانته وكذا لو
 حلق محاجمه وعندها صدقة وان قضى اظافر يديه ورجليه في مجلس
 واحد فعليه دم وكذا لو قضى اظافر يده واحدة او رجل وان قضى اظافر
 يديه ورجليه في اربعة مجلس فعليه اربعة دماء او ستر راسه
 او لبس المخيط اقل من يوم فعليه صدقة وكذا لو حلق اقل من ربيع
 راسه او خبثه او حلق بعض ريشه او اعانته او اهدى او ابطيه او راس
 غيره وقضى اقل من خمسة اظافر او خمسة متفرقة دم وان طيب
 او لبس او حلق بعذر غير ان يشاء ذبح شاة وان نشاء تصدق
 او صوم على سنة مساكين وان شاء صام ثلاثة ايام ولو اريد
 ان يسح بالقبض او ازرر بالشراويل فلا بأس به وكذا لو ادس
 في القبة ولم يخل يديه في كتيه **فصل** وان طاف للمقدوم او

وعند محمد في الخمسة المنفوقة ح

اول الصدقة جنباً فعليه دم وكذا لو طاف بالركن مجتنباً أو ترك طواف
الصدرة أو أربعة منه أو دون ذلك أو افاض من عرفه
قبل الامام أو ترك الشئ والوقوف بركعة أو ركعتين بها
أو ركعتين بركعة يوم الحج والكره ولو طاف بالصدرة والصدرة
محدثاً فعليه صدقة وكذا لو ترك دون أربعة من الصدرة ولو ركب
احدى الجار الثلاث ولو ترك طواف الركن أو اربعة منه في حرم
ابداً حتى يطوف بها وان طاف جنباً فطيفة بدنة ولا فضل ان يعيده
ما دام مكة ويسقط الدم ولو طاف بالصدرة طاهر من الحيض والنفاس
بعد طواف الركن محدثاً فعليه دم ولو كان بعد طواف الجنابة
وعند هادم فقط ايضاً وان طاف بركعة وسبع محدثاً يعيدها فان
رجع الى اهله ولم يعدها فعليه دم ولا شيء لو اعاد الطواف فقط
هو الصحيح وان جامع للحرم في احد السبلين فوجب الوقوف
بعرفة ولو تأسى فسد حجة ويمضي فيه وبغضه وعليه دم وليس
عليه ان يفرق عن ذبحة في القضا وان جامع بعد الوقوف
قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة
فعليه دم وكذا لو قبل وليس بشبهة وان لم ينزل وكذا لو جامع في غير
قبل طواف الاكثر فسدت وقضاها وان بعد طواف الاكثر لم يفسد
ولا يفسد ولا شيء ان نزل بنظر ولو الى خارج وان اخرج من الطواف
الزيارة عن ايام الشكر فعليه دم خلافاً لما وكذا لو طاف بالركن
او قدم عليه على شئ هو قبله وان حلق في غير الحرم الحج او عمرة
فعليه دم خلافاً لابي يوسف فلو عاد المعتمر بعد خروجه وقصر
فلو ارجع او حلق القارن قبل الذبح لم يمان وعند هادم
والدم حيث ذكر شاة تجزئ في الاضحية والصدقة ما يجزئ في النقط

في النقط فصل ان قتل حرم صيد برأى أو دل عليه عن الشئ فعليه
الجزاء وهو قيمة الصيد يتقوّم عليها في موضع قتل أو في ارض
موضع منه ان لم يكن له قيمة ثم ان شاة اشترى بها هدياً
ان بقيت فذبحه بالحرم وان شاة اشترى بها طعاماً فصدق به
على كل فقير نصف صاع من اوساع تمر او شعير لا اقل واحد شاة
صام عن طعام كل فقير يوماً فان فضل اقل من طعام فقير تصدق
به او صام عنه يوماً كاملاً وعند محمد الجزاء نظير الصيد في الحنة
في حاله نظير وفي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق
وفي البرقع جفنة وفي النعام بدنة وفي حمار الوحش بقرة ومالا
نظيره فيقولها والقامد والناسي والقائد والبندى في ذلك
سواء وان جرح الصيد او قطع عضوه او تنف شعره ضمن ما نقص
من ارضه وان تنف وشيئاً او قطع فوائده فخرج عن حيز الامتناع
فعليه فدية كاملة وان حلبه فقيمة لبنه وان كسر بيضه فقيمة
بيضه وان خرج من البيض فرخ ميت فقيمة الفرخ ولا يجزئ
الصقور ولا شئ يقتل عراب وخدانة وذئب وحية وعقرب
وفارة وكلب عقور وبعوض وعمل وبرغوث وقراد وسلكفأة
وان قتل قنبرة او جرادة تصدق بما شاة وتمره خير من جرادة
ولا يجزئ بقاة في قتل الشبع وان ضال فلا شئ يقتله وان
اضطر للحرم الى قتل الصيد فقتله فعليه الجزاء والحرم ذبح شاة
وبقرة وبغير ودجاج وبطاهل وصيد سمك وعليه الجزاء
بذبح حرام مسروق او ظبي مستأنس ولو ذبح صيداً فهو
ميتة ولو اكل منه فعليه قيمته ما اكل مع الجزاء بخلاف محرم
الكل منه ويحبل للحرم لحم صيده حلال وذبحه ان لم يدرك

عليه ولا امره ببيده ولا اعانه ومن دخل الحرم وفيه صيد
فعليه ارساله فان باعده رد البيع ان كانت باقيا وان فاتت لزمه
الجزا ومن احرم وفي بيته او قصده عند الايلزم ارساله وان
اخذ حلال صيدا ثم احرم فارسله احد ضمن الرسل بخلاف
ما اخذ محرم فان قتل ما اخذ المحرم محرم اخر صيدا ورجع اخذ
على قاتله وان قتل الحلال صيدا لم يحرم عليه قاتله وان عليه قيمة
لبيته ومن قطع حشيش الحرم او شجرة غير مثمرة ولا ثمرانية
الناس ضمن قيمته الا ما حرق والنصف متعين في هذه الاربعة
ولا يجزئ الصوم وحرم رمي حشيشه وقطعه الا اذا حصر
وكفى ما على المفرد به دم فعلى القارن به دمان صيدا فعلى كل منهما
جزا كامل وان قتل محرمين الا ان تجاوز الميقات غير محرم وان
قتل محرمين صيدا فعلى كل منهما جزا كامل وان قتل حلالا صيدا
لحرم فعليه ما جزا واحد وبطل بيع المحرم الضيد وشرؤه
ومن اخرج طيئة الحرم فولدت وما ضمنها وان ادى جزاها
ثم ولدت لا يضمن الولد **باب تجاوز الميقات بلا احرام**
ومن تجاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم فان شاد
اليه محرمات سقط وعندهما يسقط بعوده محرمات وان
لم يلبث وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرم
بعمر ثم افسدها وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف
لا يسقط وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة
غير محرم وميقاته البستان ومن دخل مكة بلا احرام لزمه
حج او عمره فلو عاد واحرم بحجة الاسلام في عامه سقط
ما لزمه بدخول مكة ايضا وان بعد عامه لا يسقط وان تجاوز

مكي

مكي او متنع الحرم غير محرم فهو كمن تجاوز الميقات ووقوفه
كطوافه **باب اضافة الاحرام الى الاحرام** مكي طواف لعمرة
شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاه حج وعمره فلو
اتمها صح وعليه دم ومن احرم بالحج ثم باخر يوم الحرفان كان قد
حلق في الاول لزمه الثاني ولا دم عليه والا لزمه وعليه دم
سواء قصر بعد احرام الثاني او بقصر وعندهما ان لم يقصر
فلا دم عليه ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم بلحى لزمه دم
ولو احرم افا في الحج ثم بعمره لزمه فان وقف بعمره قبل افعال العمرة
فقد رفضها لا لو كثر حده ولم يقف فان احرم بها بعد طواف الحج
ندب رفضها وبقصيرها وعليه دم فان مضى عليها صح ولزمه دم
وهو دم جبر في الصبح وان اهل الحاج بعمره يوم الحرفا واما
التشريق لزمته ولزمه رفضها وقضاؤها ودم فان مضى عليها
صح وعليه دم ومن فات الحج فاحرم بالحج او عمره لزمه الرقص والقضا
والدم **باب الاحضار والقوات** ان احصر المحرم بعد اوج
او عدم محرم او مضى نفقة فله ان يبعث بشاة تذبح عنه في الحرم
في وقت معين ويجعل بعد ذبحها من غير حلق ولا تقصير خلافا
لاي يوسف وان كان قارنا يبعث دمين ويجوز ذبحها قبل يوم
التحلل في الحل وعندهما لا يجوز قبل يوم النحران كان محصر المحرم
وعلى المحصر بالحج ان يحلل فضا حج وعمره وعلى المعتمر عمره وعلى
القارن حجة وعمران فان زال الاحصار بعد دفن الدم وامكنه
ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج لا يجوز له التحلل ولزمه المضي وان
امكن ادراكه فقط تحلل وان امكن ادراك الحج فقط جاز
التحلل استحسانا ومن منع بمكة عن الركبتين فهو محصر وان قد

تحلل حقا

ضياح بغير ضياح

احرام حقا

ارواح ومن

بعضها

ساعات

على أحدهما فليس يحضر ومن فاته الحج بقوات الوقوف بعرفة
فليحتمل بأفعال العمرة وعليه الحج من قابل ولدم عليه ولا فوت
للمعرة وهي أحرام وطواف وسعي ويجوز في كل السنة وتكره يوم
عرفة والآخر وأيام التشريق ويقطع الثلثة فيها أول الطواف
باب الحج عن الغير يجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا
ولا يجوز في البدنية مجال وفي المركب منها كالحج يجوز عند العجز
لأعد العدة ويشترط الموت أو العجز الدائم إلى الموت وأما شرط
العجز للحج العرض لا النفل فمن عجز فالحج صح ويقع عنه وينوي
الثابت عنه فيقول بئيك حجة عن فلان ويرد ما فضل من النفقة
إلى الوصي أو الأورثاء ويجوز إجماع الضرورة والمرأة
والعبد وغيرهم أولى ومن أمه رجلان فالحج حجة عنها ضمن
نفقتها والحجة له وإن أبهر الأحرار ثم عتق أحدهما قبل المضي
صح خلافا لابي يوسف وبعده لا ودم السعة والقران على المأمور
وكذا دم الجناية ودم الإحصار على الأخر خلافا لابي يوسف وإن
كان ميتا ففي ماله وإن جامع قبل الوقوف ضمن النفقة وإن
مات المأمور في الطريق بحج من منزل أمره بثلك ما بقي من ماله
وعندهما من حيث مات المأمور لكن عند أبي يوسف بما بقي
من الثلث وعند محمد بما بقي من المال المدفوع ويرد ما فضل
من النفقة إلى الوصي أو الأورثاء ومن أهل حجة عن أبيه ثم عتق
أحدهما جاز ولا نسيان أن يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات
باب الهدى هو من أبل أو بقرة ما يجزى في الأضحية أو غنم أو فلة
شاة ولا يجب تعريفه ويجزى فيه ما يجزى في الأضحية ويجزى
الشاة في كل موضع إلا طواف الزيارة جنبا أو جامع بعد وقوف

الحج

أبدا حج الحجاج

ضمير أورد

عرفة قبل الحلق فلا يجزى فيها إلا البدنية وبأكل من هدي التطوع
والمتعة والقران لا من غيرها وحض ذبح هدي المتعة والقران
بأيام التردد وغيرهما والكل بالحرم ويجوز أن يتصدق به على فقير
الحرم وغيره ويتصدق بحلله ومخطئه ولا يعطى أجر الجزاء منه ولا
يركبه الأعداء ضرورة فإن نقص ركوبه ضمه ولا يحلله فإن حله
تصدق به ويصنع ضربه بالماء البارد لينقطع لبسه فإن عطب
الهدى الواجب أو تعيب فاحتسب أقام غيره مقامه وصنع
بالمعيب ما شاء وإن عطب التطوع حرمه وصنع بفعله بدنه وضرب
به صفته ولا يأكل منه هو ولا غنى وليس عليه غيره وتقدر بذنة
التطوع والمتعة والقران لا غيرها **مسألة** من مشورة شهدها
أن هذا اليوم الذي وقف فيه يوم التخریطت ولو شهدوا أنه
يوم التروية صحت ومن ترك الجرة الأولى في اليوم الثاني فأنشأ
وما حلفه والأولى أن يرمى الكل ومن نذر أن يحج ما شأني
من بيته حتى يطوف للزيارة وقيل من حيث يحرم فإن ركب
لزمه دم حلال اشترى أمة محرمة بالأذن فلا أن يحللها والأولى
تحليلها بقص شعره أو طفر قبل الجماع **كتاب النكاح** هو عقدان
يرد على ملك المتعة قصد يجب عند التوفيق وتكره عند خوف
الجور وليس مؤكدا حال الاعتدال ويتعقد باليجاب وقبول
كلاما بلفظ الماضي أو أحدهما كزوجتي فقال زوجت وإن لم يعلم
معناها ولو قال داري أو يزوجني فقالت دادي أو يزوجني
ميم صح كبيع وشراء ولو قال أعتدك الشهر ما زن وشويع
لا يتعقد وإنما يصح بلفظ نكاح وتزوج وماتوا لعمليك
العين في الحال كبيع وشراء وهبة وصندوق وتمليك لأبنا حلالا

أبدا حج الحجاج

واعارة واباحة ووصية وشروط سماع كل من العاقلين لفظ الآخر
وحضور حزين او حزينتين مكلفين مسلمين ان الزوج
مسلمة تلحق بها الا يزوج ان متفرقين وكان كونهما قاسمين
او محذرين في قدن او اعينين او ابني العاقلين او ابني احدها
ولا يظهر بشهادتهما عند دعوى القريب وصح تزوج مسلم
ذمية عند ذمتين خلافا للحمد ولا يظهر بشهادتهما ان اذعت
ومن امر رجلا ان يزوجه صغيرته فزوجها عند رجل صحيح كان
الاب حاضرا والا لا وكذا للزوج الاب بالغة عند رجل ان حضر
صح والا **فصل في المحرمات** يحرم على الرجل ان يزوج ابنته وان علت
وبنته وبنت ولد وان سفلت واخوته وبنتها وبنت اخيه وان
بنته سفلت وبنته وبنته وامه من مطلقا وبنت امه دخل بها
وامرأة ابيه وان علا وابنه وان سفل والكل رضاعا والجمع بين
الاثنين نكاحا ولو في عدة من ابين او رجعي او وطأ بملك يمين
فلو تزوج اخت امه التي وطأها لا يبطأ واحدة منهما حتى يفرغ
الاخرى ولو تزوج اختين في عقدين ولم يعلم الاولى فرق بينهما
ولهما نصف مهر والجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما ذكر
تحرم عليه الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها لا منها
والزنا يوجب حرمة المصاهرة وكذا النسب بشهوة من احد الجانبين
ونظرة الى فرجها الدخول ونظرها الى ذكره بشهوة وما دون
تسع سنين غير مشتهة بدخول ولو انزل مع النسل لا تثبت
الحرمة هو الصحيح وصح الكتابية والصباينة المؤمنة بنبي المقرة دند
بكتاب لا عبادة كوكب وصح نكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة
والكتابية مع ولو مع طول الحرمة والحرمة على الامة واربع فقط

شأن كان نسب او رضاع فلا يزوج
الجمع بين المدة وعقدها وانما
وبنت اختها وبنت اخيها ولا
بين امرأتين كل منهما حرة
للاخرى لقوله من لا يتزوج
المدة على عتقها ولا على نكاحها
ولا بنت اخيها وبنت
اختها وامه

في كتابه الشريف
في كتابه الشريف
في كتابه الشريف

للحرث واما وللعبد نصفه شتان وحلي من زنى خلافا لابي يوسف
ولا توطؤ حتى تضع وموطوءة سيدتها او زان ولو تزوج
امرأة بين بعقد واحد بها محرمة صح نكاح الاخرى والمسلم
كلها لها وعندهما يقسم على مهر مثلها ولا يزوج امته او سيدته
او محبوسية او وثنية ولا خامسة في عدة رابعة ابانها ولا امة
على حرة او في عدتها خلافا لها فيما اذا كانت عدة البائن ولا
حامل من سبي او حامل ثبت نسب حملها ولو من سيدتها ولا نكاح
المتعة والموقت **باب الاولياء والاكفاء** فقد نكاح حرة
مكفلة بلا ولي وله الاعتراض في غير الكفو وروى الحسن
عن الامام عديم جوازها وعليه فتوى قاضخان وعند محمد
ينعقد موقفا ولو من كفؤ ولا يجبر ولي بالغة ولو بكفؤا
الولي البكر فسكت او سكنت او بكت بلا صوت وهو اذن
ومع الصوت رد وكذا لو زوجها قبلها الخبر وشروط فيهما
نسبة الزوج لا المهر هو الصحيح ولو استأذنها غير الولي الا في
فلا بد من القول وكذا لو استأذنت الشيب ومن زالت بكارتها
بوثنية او حيضة او جراحة او تعفيس فهي بكر وكذا لو زالت
بزنا حتى خلافا لها ولو قال لها الزوج سكنت وقالت رددت
ولا يثبت له فالقول لها وتحلف عندها الامام وللوقت
النكاح المجنونة والصغيرة والصغيرة ولو ثيبا فان كان لها وجد
الزيم وان كان غيرها فلها الخيار اذا بلغا او علما بالنكاح بعد
البلوغ خلافا لابي يوسف وسكوت البكر رضا ولا يمتزجها
الى اخر المجلس وان جهلت ان لها الخيار بخلاف المتعة
وخيار الفلام والنيب لا يبطل ولو قالها عن المجلس مالم يرضيا

دردرد

صرحا او دلالة و شرط القضا للفسخ في جواز البلوغ لا في خيار
 العتق فان مات احداهما قبل التفريق و رتبه الآخر لهما الاول والى
 هو العصبه نسبا او سببا على ترتيب الارث وابن المجنون مقدم
 على سبها خلافا للمحدث ولا ولاية لعبد ولا صبي ولا مجنون ولا كافر
 على ولده المسلم فان لم يكن عصبه فلا دم ثم للاخت لا بويين ثم للاخت
 لاب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام الاقرب فالاقرب التزوج عند
 الامام خلافا للمحدث ابو يوسف مع محمد في الشهر ثم كوى المولاة
 ثم كفاض في مشوره ذلك ولا بعد التزوج اذا كان الاقرب
 غايبا بحيث لا ينظر الكفو الخاطب جوابه وقيل مسافة السفر
 وقيل بحيث لا تنصل للمقاول اليه في السنة الآمرة ولا يبطل بعوده
 ولو تزوجها وبتان منساويان فالعبرة للاسبق وان كانا معا
 بطلا ويصح كون المولاة وكيلة في النكاح **فصل** تعتبر الكفاءة
 في النكاح نسبا فقريش الكفاء بعض وغيرهم من العرب ليس كفوا
 لهم بل بعضهم الكفاء بعض وبتوباهلة ليس كفوا غيرهم من العرب
 ويعتبر في النكاح اسلاما وحرية مسلم او حر ابوه كافرا ورفيق
 غير كفول لها اب في الاسلام والحرية ومن له اب فيه او فيها
 غير كفول لها ابوان خلافا لابن يوسف ومن له ابوان
 كفول لها اباء وتعتبر ديانة خلافا للمحدث فليس فاسق كفوا
 لبنت صالحة وان لم يعلن في اختيار الفضلي وتعتبر مالا فالعاجز
 عن العمل المجل والنفقة غير كفول للمفقيرة والقادر عليها كفول لذات
 اموال عظام عند ابن يوسف خلافا لها وتعتبر حرة عند معاوية
 الامام روايتان في انكاح اوكناشي او ذباغ غير كفول لقطا **فصل**
 او زنا وصرف به يفتي ولو تزوجت غير كفول لمولى ان يفترق وكذا

فمات
 صلي

وكذا لو نفقت عن مهر مثلها له ان يفترق ان لم يتم خلافا لها و
 وقبضه المهر ومخيرته او طلبه بالنفقة رضا لا سكوتة بالنفقة
 وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض **فصل** ووقف
 تزويج فضولي او فضوليين على الاجازة ويتولى طرفي النكاح واحد
 بان كان وليا من الجانبين او وكلا منهما او وليا واصيلا او وكلا
 او وليا وكيدا او وكيدا واصيلا ولا يتولى الفضولي ولو من جانب
 خلافا لابن يوسف ولو اجازة ان يزوج امرأة من وجه امته
 لا يصح عند معاوية وهو الاصح حسن وعنده الامام يصح ولو روجه
 امرأته يمين في عقدة لا يلزم واحدة منهما ولو زوج الاب او الجد له
 الصغيرة فبين فاحش في المهر او من غير كفوا جاز خلافا لها وليس
 ذلك لغير الاب والجد **باب المهر** يصح النكاح بلا ذكره ومع نفيه
 واقله عشرة دراهم فلو ستمى ودها الزمته العشرة وان ستمها واكثر
 لزم المستمى بالدخول او موت احدها ونصفه بالطلاق قبل الدخول
 وللطهارة الصحيحة وان سكت عنه او نفاه لزم مهر المثل بالدخول
 او الموت وبالطلاق قبل الدخول والخلو الصحيحة مشقة ومعتبرة
 بحاله في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم ولا تزداد على نصف مهر
 المثل وهي ذرة وخمار وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بخر او خنزير
 او بهذا الدن من الخلق فاذا هو حر خلافا لها وبهذا العبد فاذا هو
 حر خلافا لابن يوسف او بتوب او بدابة لم يمين جنسيهما او
 بتعليم القرآن او بمدة الزوج الحر لها سنة وعند محمد لها قيمة
 الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهو ان يزوج بنتا او اخته
 معاوضة بالعقد ولو تزوجها على خدمتها سنة وهو عبد
 فلها الخدمة ولو اعتق امته على ان يزوجها ففقتها اصلا قرنا

على ان يزوج
 سنة

وكذا لو نفقت عن مهر مثلها له ان يفترق ان لم يتم خلافا لها و
 وقبضه المهر ومخيرته او طلبه بالنفقة رضا لا سكوتة بالنفقة
 وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض **فصل** ووقف
 تزويج فضولي او فضوليين على الاجازة ويتولى طرفي النكاح واحد
 بان كان وليا من الجانبين او وكلا منهما او وليا واصيلا او وكلا
 او وليا وكيدا او وكيدا واصيلا ولا يتولى الفضولي ولو من جانب
 خلافا لابن يوسف ولو اجازة ان يزوج امرأة من وجه امته
 لا يصح عند معاوية وهو الاصح حسن وعنده الامام يصح ولو روجه
 امرأته يمين في عقدة لا يلزم واحدة منهما ولو زوج الاب او الجد له
 الصغيرة فبين فاحش في المهر او من غير كفوا جاز خلافا لها وليس
 ذلك لغير الاب والجد **باب المهر** يصح النكاح بلا ذكره ومع نفيه
 واقله عشرة دراهم فلو ستمى ودها الزمته العشرة وان ستمها واكثر
 لزم المستمى بالدخول او موت احدها ونصفه بالطلاق قبل الدخول
 وللطهارة الصحيحة وان سكت عنه او نفاه لزم مهر المثل بالدخول
 او الموت وبالطلاق قبل الدخول والخلو الصحيحة مشقة ومعتبرة
 بحاله في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم ولا تزداد على نصف مهر
 المثل وهي ذرة وخمار وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بخر او خنزير
 او بهذا الدن من الخلق فاذا هو حر خلافا لها وبهذا العبد فاذا هو
 حر خلافا لابن يوسف او بتوب او بدابة لم يمين جنسيهما او
 بتعليم القرآن او بمدة الزوج الحر لها سنة وعند محمد لها قيمة
 الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهو ان يزوج بنتا او اخته
 معاوضة بالعقد ولو تزوجها على خدمتها سنة وهو عبد
 فلها الخدمة ولو اعتق امته على ان يزوجها ففقتها اصلا قرنا

عند أبي يوسف وعندهما مهر المثل ولو أبت أن تزوجه ففعلها
 فبتمت له إجماعا والمقضية ما فرض لها بعد العقدان دخل أو مات
 والمنفعة انطلق قبل الدخول وعند أبي يوسف نصف ما فرض وأن
 زاد في مهرها بعد العقد العقد لم يمت ونسقط بالطلاق قبل
 الدخول وعند أبي يوسف تنصف أيضا وإن حطت عنه من المهر
 صح وإذا خلاها بلا مانع من الوطئ حلت أو شتما أو طبعها لم يفسد
 يمنع الوطئ أو يرتق وصوم رمضان وأحرام فرض وفل وحض
 ونفاس لزمت تمام المهر ولو كان خفيضا أو عينا وكذا لو كان مجبولا ^{مخطوطة}
 خلاهما وصوم القضاء غير مانع في الأصح وكذا الصوم النذر في رواية ^{الذكر}
 وفرض الصلوة مانع والعدة تجب بالخلوة ولو منع المانع احتياطاً
 والمنفعة واجبة لمطلق قبل الدخول لم يستلها مهرها ومستحقة له
 لمطلقة بعد الدخول وغير مستحقة لمطلقة قبل ستم مهرها ولو ستم
 لها الفاء قبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها
 بنصفه وكذا الكل مكمل وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت
 الكل والباقي لا يرجع خلاهما ولو وهبت أقل من النصف وقبضت
 الباقي رجع عليها إلى تمام النصف وعندهما نصف المقبوض ولو لم
 يقبض شيئا فوهبته لا يرجع أحدهما على الآخر وكذا لو كان المهر
 عرضيا فوهبته قبل القبض أو بعده وإن تزوجها باللف على أن لا
 يخرجها من البلد أو على أن لا يتزوج غيرها فإن فعلها اللف
 والآخر المثل ولو تزوجها على الف أن أقام بها وعلى الفين أن يخرجها
 فإن أقام فلها اللف والآخر المثل لا يزاد على الفين ولا ينقص عن
 الف وعندهما لها الفان أن يخرجها ولو تزوجها بهذا العبد وهذا
 العبد فلها الأعلى إن كان مثل مهر مثلها وأقل والأدنى إن كان مثل

مقوضه
 إجماعا

عند أبي يوسف
 أدلة

خود صحيح
 وضى مانع
 قايه نقد

حسبنا

روى

مثل أو أكثر ومهر مثلها إن كان بينهما وعندهما لها الأدنى بكل حال
 وإن طلقها قبل الدخول فلها نصف الأدنى إجماعا وإن تزوجها
 بهذين العبدين فإذا أحدهما حر فلها العبد فقط عند الإمام
 أن ساوى عشرة وعند أبي يوسف العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا
 وعند محمد العبد وتمام مهر المثل إن هو أقل منه وإن تزوجها على
 فرضها أو توب هروى بالغ في وصفه أو لاخير بين دفع الوسط
 أو قيمته وكذا لو تزوجها على مكمل أو موزون بين جنسه لأصقته
 وإن بين صفته أيضا وجب هو لأصقته وقيل الثوب مثله أن
 بولغ في وصفه ولو شرط البكارة فوجد هائيبا لزمه كل المهر وإن
 انفقا على قدر في الشتر وأعدنا غيره عند العقد فالمعبر ما أعلنه
 وعند أبي يوسف ما استراه **فصل** ولا يجب شيء بدو طوي في عقد
 فاسد وإن خلا فان وطئ وجب مهر المثل لا يزاد على المستحق
 وعليها الله العدة وأبدؤها من حين التفريق لأن آخر الوطئ
 هو الصحيح ويثبت فيه النسب ومدة من حين الدخول عند محمد
 وبه يفتي ومهر مثلها يعتبر بقوم أيها إن تساوى استأوجالا
 ومالا وعقلا ودينا وبلدا وعصر أو بكارة وثيابة فإن لم يوجد
 منهم من الإجاب فإن لم يوجد جميع ذلك فأي وجد منه ولا يعتبر
 بأقما أو خالته أن لم يكونا من قوم أيها وصح ضمان وليها مهرها
 ونطالب من شأته منه ومن الزوج ويرجع الولي على الزوج
 إذا أدى أن ضمن بامر أو أفلا والبراة منع نفسها من الوطئ
 والشفرة حتى يوقها قدر ما يثنى نجيل من مهرها كذا وبعضا
 ولها الشفر والخروج من المنزل أيضا ولها النفقة ولو منع
 لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلاهما فيما لو كان الدخول ر

والنكاح الفاسد هو النكاح بغير الشهود
 والنكاح الفاسد في عدة الأنثى ونكاح
 الحائض في عدة الرابعة ونكاح الأمة
 على الحقة وأما نكاح المحارم مع العلم بأنها
 حرام فاسد عند أبي حنيفة خلاهما
 جامع الفناون
 حملا

47

48

برضاها غير صبيحة ولا جحونة وان لم يبين قدر المهر فليس له ان يجعل من
مثله عرفا غير مقدر ربع ومحوه وليس لها ذلك ^{بما} ~~بما~~ خلافا
لاني يوسف اذا اوفاهها ذلك فله نقلها حيث شاء مادون ^{الشفق}
وقيل له الشفيع بها في ظاهر الزوايا والفتوى على الاول وان اختلفا
في قدر المهر فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت او اكثر وله ان كان
كما قال واقبل وان كان بينهما مخالفا ولزم مهر المثل وفي الطلاق قبل
الدخول القول لها ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت او اكثر وله
ان كانت كنصف ما قال واقبل وان كانت بينهما مخالفا ولزم المتعة
وعند ابي يوسف القول له قبل الدخول وبعد الا ان يذكر ما لا يتعارف
مهر لها ولا يتها برهن قبل وان برهننا فبنته اولى حيث يكون القول
لها وبنتها اولى حيث يكون القول له وان اختلفا في اصل وجب
المثل وموت احدهما كحيوتها وفي موتها بعد الدخول ان اختلفت
الورثة في قدره فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل
وعند محمد كالحياة وان اختلفوا في اصله يجب مهر المثل عندها وبه
يفق وعند الامام القول المنكر التسمية ولا يجب شيء وان بنت اليها
شيئا فقالت هو هدية وقال مهر فالقول له في غير ما هي ذلك للذلك
وان كان في ذمتها فدية او حريية تمتد على ميتة او بلا مهر وذلك
جائز في دينهم فلا شيء لها خلافا لها سواء وطئت او طلق قبل
او مات احدهما وان تكلمها بغير او خنزير معين ثم اسلمها واسلم
احدهما قبل القبض فلا ذلك وان كان غير معين فقيمة الخنزير ومهر
المثل في الخنزير وعند ابي يوسف مهر المثل في الوهرين وعند محمد القيمة
فيهما وفي الطلاق قبل الدخول يجب المتعة عند من اوجب مهر المثل
ونصف القيمة عند من اوجبها **باب نكاح الرقيق** نكاح العبد والامة

امية ابي

بما

حفا

دكا
نكاح
مهر

والامة والدبر والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد موقوف فان
اجاز نفذ وان رد بطل وقوله طلقها رجعية ايجازة لا طلقها اوقاف
او فارقتها فان تكلموا بانه فله ان يبايع العبد فيه ويسعى المديون لها
ولا يبايعان واذن العبد بالنكاح يشمل جائزه وفاسده فيبايع
في المهر لو نكح فاسدا فوطي ويتم الاذن به حتى لو نكح بعد جازا توقف
على الاجازة وان زوج عبدا للمديون المأذون صح وهي اسوة الغنم
في مهر مثلها ومن زوج امته لا يلزمه بنوها وبطل الزوج متى ظهر
ولا نفقة عليه الا بالتبوة وهي ان يخلي بينهما وبين الزوج في
منزله ولا يستحق منها فان بواها ثم رجع صح وسقطت النفقة
وان خدمته بلا استحذامه لا تسقط وان زوج امته ثم فارقها قبل
الدخول سقط المهر بخلاف ما لو قتل الحره نفسها قبله والاذن في الحر
بما عن الامة للسيد وه عندهما لها وان تزوجت امه او مكاتبه
بالاذن ثم عتقت فلها الخيار في الفسخ حر كان زوجها او عبدا
وان تزوجت بلا اذن فعتقت نفذ وكذا العبد ولا خيار لها
والمسني للسيدان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده ومن
وطي امه ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه ولزم قيمته الا مهرها
ولا قيمة ولدها وتصير ام ولده والجد كالاب بعد موته لا قبله
وان زوج امته اياه حان وعليه مهرها الا قيمتها فان اتت بولد
لا تصير ام ولده وهو حر بقرابته حره قالت لسيده زوجها اعتقه
بني بالقبض عني بالقبض ففعل فسد النكاح ولزمها الا ليق والولاد لها
ويصح عن كفارتها لو نوت بدوان لم تقل بالق لا بفند والوطية
لها خلافا لاني يوسف وللمولى اجبار عبده ولتمتد على النكاح
دون مكاتبه ومكاتبه **باب نكاح الكافر** اذا تزوج كافر

مهر

بما

حفا

دكا

نكاح
مهر

ثم ظهرت طلقها ان شاء وقيل يجوز ان يطلقها في الله الطهر الذي
يلي تلك الحيضة ولو قال الموطوءة انت طالق ثلاثا للسنة وقع
عند كل طهر واحدة وان نوى الوقوع جملة صحت نيته ويقع طلاق
كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها او سكران او اخرجت ببشارة المعهودة
لاطلاق صبي وجنون وانما وبسبب على زوجة عبده واعتباره
بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو تحت عبده وطلاق الامه ثنتان
ولو تحت حر **باب ايقاع الطلاق صريح** ما استعمل فيه خاصة
ولا يحتاج الى نية وهوانت طالق ومطلقة وطلقت ويقع
بكل منها واحدة رجعية وان نوى التزوا بانية وقوله انت الطلاق
اوانت طالق المطلق اوانت طالق طلاقا يقع بكل منها واحدة
رجعية وان نوى ثنتين او بانية وان نوى بانت طالق واحدة
وبطلاقا واخرى وقعنا وان نوى الثلاث وقعن ويقع باضائه
الى جملتها كما مر او الى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق والرأس
والوجه والروح والبدن والجسد والفرج او الى جزء شايع منها
كنصفها فلتها لا باضافته اليها او رجلها وظهرها او بطنها
ولو طلقها نصف تطلقه او سدسها او ربعها طلقت ويقع في
انت طالق ثلاثة انصاف تطلقين ثلاث وفي ثلاثة انصاف تطلقه
ثنتان وقيل ثلاث وفي من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى
ثنتين واحدة وعند ثنتان وفي الى ثلاث ثنتان وعند ثلاث
وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو شيئا او نوى الضرب والحساب
وان نوى واحدة وثنتين او مع ثنتين فتلاث وفي غير الموطوءة
واحدة مثل واحدة وثنتين وان نوى مع ثنتين فتلاث فيها ايضا
وفي ثنتين في ثنتين ثنتان وان نوى الضرب وفي انت طالق

من ههنا

من ههنا الى الشام واحدة رجعية وفي انت طالق بكاء او في مكة نطلق
في الحال حيث كانت ولو قال اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع
مالم تدخلها وكذا الدار **فصل** قال انت طالق غدا او في غدا يقع عند
الصبح وان نوى الوقوع وقت العصر صحت ديانته وفي الثاني قضائه
ايضا خلافا لما ولو قال انت طالق اليوم غدا وعند اليوم يعتبر
الاول ذكر ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو وكذا انت
طالق امسى وكذا وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امسى وقع
الآن ولو قال انت طالق مالم اطلقك او مالم اطلقك او متى لم
اطلقك او متى مالم اطلقك وسكت طلقت للحال حتى لو علق الثلاث
وقعن بسكوته وان وصل انت طالق وقع واحدة ولو قال ان لم اطلقك
فانت طالق لا يقع مالم يمت احدها واذا بانية مثل ان وعندهما
مثل متى ومع نيته الشط او الوقت فان نوى واليوم للمهر مع فعل
ممتد ولمطلق الوقت مع فعل لا يمتد فلو قال امرى بيدك يوم يقدم
زيد فقدم ليلا لا تخير وان قال انت طالق يوم تزوجك ففكها
ليلا وقع ولو قال انما منك طالق فهو لغو وان نوى ولو قال انما منك
باين عليك حرام بان ان نوى ولو قال انت طالق مع موتى او مع
موتك فهو لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا للحديث في رواية
وان ملك امراته او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد فلو
طلقها بعد ذلك لغا ولو قال لها وهي امه انت طالق ثنتين مع اعتاق
سيدك اياك فاعتقها ملك الرجعة واذا علق طلقها بمجي الغد
وعلق مولاهم عنها بدفيا لا يخلد الا بعد زوج آخر وعند مالك
الرجعة وتعد كالحرة اجماعا **فصل** قال لها انت طالق هكذا مشيرا
باصبعه وقع بعدد اشارة بطونها تعتبر المنشورة

وان يظهرها فغير المضمومة ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة
 بان قال انت طالق باين او البتة او الخش الطلاق او خبثه او اشده
 او طلاق الشيطان او البزعة او كالجبل او كالف او ملا البيت
 او تطبيقه شديدا او طويلا او عريضة وقع واحدة باينة بلائنة
 وكذا ان نوى شيئين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة وبقوله باين او
 البتة اخرى فيقع باينان وصحت نيته الثلاث في الكل **فصل**
 طلق غير المدخول بها ثلاثا وقع فان فرق بانت طالق الاولى لا يقع
 الثانية ولو قال انت طالق واحدة واحدة وقع واحدة وكذا لو قال
 واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة ولو قال بعد واحدة او قبلها
 واحدة او مع واحدة او معها واحدة فثنتان وفي الموطوعة ثنتان
 في الكل ولو قال وان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة قد
 تقع واحدة وعند ثنتان ولو لآخر الشرط فثنتان اتفاقا ويقع
 بعد دفرن بالطلاق لانه فلو ماتت قبل ذكر العدد في قوله انت طالق
 واحدة لا تطلق **فصل** وكنايته ما احتمل وغيره ولا يقع بها
 الابنية او دلالة حال فيها **عندي** واستبري رحمك وانت
 واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية وما سواها يقع بها واحدة
 باينة الا ان ينوي ثلاثا فيقع ولا يصح نيته الشئيين وهي باين
 بنة بنة حرام حليله بنة حليل على غاريل الحق باهلك وهبلك
 لاهلك سرحلك فارقتك امرك بيدك اختاري انت حرة تفقعي
 تخزي استري اغري احرجي اذهبي قومي استغي الزواج فلو انكر
 البتة صدق مطلقا وفي حالة الرضا ولا يصدق قضاء عند مذاكرة
 الطلاق فيما يصلح للحواب دون الرزق ولا عند الغضب فيما يصلح
 للطلاق دون الرزق والشم وبصدق ديانة في الكل ولو قال ثلاث مرات

تأنيدي
 او تلعن
 انت
 انت

مرات **عندي** ونوى بالاولى طلاقا والباقي جيمعا صدق وان لم
 ينو بالباقي شيئا وقع الثلاث وتطلق بلسان امرأة ولسانك
 بزواج ان نوى الطلاق والضمير والباين والباين يلحق الضمير لا البتة
 الا اذا كان معلقا بالشرط **باب النفوي** واذا قال لها اختاري
 بيني الطلاق فاخترت نفسها في مجلسها الذي علمت فيه بانت
 ولا يصح نية الثلاث وان قامت منه واخذت في عمل آخر بطل ولا بد
 من ذكر النفس او الاختيار في احدهما وان قال لها اختاري
 فقالت انا اختار نفسي واخترت نفسي تطلق وان قال لها ثلاث
 مرات اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع
 الثلاث بلائنة وعندهما واحدة باينة ولو قالت اخترت اختياره
 وقع الثلاث اتفاقا ولو قالت طلقت نفسي واخترت نفسي
 بتطبيقه بانت بواحدة في الاصح وقيل عليك الرجعة ولو قال امرك
 بيدك في تطبيقه واخترت نفسي بتطبيقه فاخترت نفسها وقع واحدة
 رجعية ولو قال امرك بيدك بيني ثلاثا فقالت اخترت نفسي
 بواحدة او بجمرة واحدة وقع الثلاث وان قالت طلقت نفسي واحدة
 واخترت نفسي بتطبيقه فواحدة باينة ولو قال امرك بيدك اليوم
 وبعد غد لا يدخل الليل وان ردت في اليوم لا يرتد بعد غد وان قال
 اليوم وغدا يدخل الليل وان ردت في اليوم لا يبقى غدا ولو مكثت
 بعد النفوي يوما ولم تنم وكانت قائمة جلست او جالسة فانت
 او مكنت ففقدت او على دابة فوفقت او دعت اباه المستورة
 او شهودا للاستهاد لا يبطل خيارها وان سارت دابته بطل
 لا يسير فلك هي فيه ولو قال لها طلق نفسك ولم ينو او ينوي
 واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا لو قالت انت نفسي وان

انت
 انت
 انت

وان طلقت ثلاثا ونواه وفعى ولعت بنية الشئين ولو قالت
اخترت نفسي لا تطلق ولا يملك الرجوع بعد قوله طلق بنفسك
وتيقيد المجلس الا اذا قال مني شئت ولو قال لها طلق ضرتك
اولاخر طلق امرأتى بملك الرجوع ولا يقييد بالمجلس الا اذا زاد
ان شئت ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة وقع
واحدة وفي عكسه لا يقع شئ وعندها يقع واحدة وفي طلق بنفسك
ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شئ وكذا في عكسه وعندها
يوقع واحدة ولو امرها بالباين او الرجعي فعكست وقع ما امره ولو
قال انت طالق ان شئت فقلت شئت ان شئت فقال شئت
ينوى الطلاق لا يقع شئ وكذا لو علقك المشئت بمعدوم وان
علقت بموجود وقع ولو قال انت طالق متى شئت او ما متى ما
شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فردت الامر لا يرتد ولها
ان تطلق واحدة متى شاءت ولا تزيد ولو قال انت طالق كل ما شئت
فلها ان تطلق ثلاثا متفرقا لا مجموعا ولا بعد زوج آخر ولو قال
انت طالق حيث شئت او اين شئت لا تطلق ما لم تشأ في مجلسها
ولو قال انت طالق كيف شئت فان شاءت فوافقة لنيته رجعية
او باينة او ثلاثا وقع كذا وان مخالفا يقع رجعية وكذا ان لم تشأ
وعندها لا يقع شئ وان لم يكن له بنية وقع ما شاءت ولو قال
انت طالق كم شئت او ما شئت فطلقت ما شاءت في المجلس
لا بعده وان قال طلق نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق
ما دون الثلاث لا الثلاث خلافا لها **باب التعليق** انما يقع
في الملك كقوله كملوحتي ان ربيت فانت طالق او مضافا الى الملك
كقوله لاجبيته ان نكحت فانت طالق فيقع ان نكحها ولو قال

للاجبيته

للاجبيته ان ردت فانت طالق فنكحها فزارت لا تطلق والا فظ
والفاظ الشرطان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما ففي جميعها
اذا وجد الشرط انتهت البين الا في كل فائها تستهي فيها بعد الثلاث
ما لم تدخل على الزوج فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق
بكل تزوج ولو بعد زوج آخر وزوال الملك لا يبطل البين والملك
شرط لوقوع الطلاق لا لخلال البين فان وجد الشرط فيه انحلت
البين ووقع الطلاق والا انحلت ولا يقع وان اختلفا في وجود
الشرط فالقول له الا اذا برهنت وفيما لا يعلم الا منها القول لها في حق
نفسها لا في حق غيرها فلو قال ان حضرت فانت طالق وفلان
فقلت حضرت طلقت هي لافلان وكذا لو قال ان كنت تحت عذاب
فانت طالق وعبدى حر فقلت احب طلقك طلقت ولا يعتق
ولا يقع في ان حضرت ما لم يستمر لدم ثلاثا فاذا استمر وقع من ابتداء
ولو قال ان حضرت حبضة يقع اذا ظهرت ولو قال ان ولدت ذكر
فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق شئين فلو ولدتهما
ولم يدر الاول بطلاق واحدة قضاء ونشئ نكحها وتنقضي العدة
ولو علق بشرطين شرطه الموقوف وجود الملك عند آخرها فان وجد
اخرها فيه يقع وان وجدا واخرها لاقبه لا يتقبل تحريم الثلاث
تعليقه فلو علقها بشرط ثم نكحها قبل وجوده ثم تزوجها بعد
التحليل فوجد لا يقع شئ ولو علق الثلاث والعق بالوطى لا يجب
العق بالثب بعد الايلاج ولا يصير به حرجا في الرجعي ما لم ينزع
تبر بول خلافا لابي يوسف ولو قال ان نكحتا عليك هي طالق
فنكحها عليها في عدة البايين لا تطلق وان وصل بقوله انت طالق
قوله انشاء الله وان لم يشأ الله او ما شاء الله او ما لم يشأ الله والا

ان يشاء الله لا تطلق كذا لو مات قبل قوله ان شاء الله وان مات هو
 يقع وفي انت طالق ثلاثا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنين واحدة
 وفي الاثنا ثلاث **باب طلاق المرضي** الحالة التي يصير بها الرجل
 فارت بالطلاق ولا ينفذ بترعه فيها الا من الثلاث ما يغلب فيها الهلاك
 كمن يمنعه عن اقامة معالي خارج البيت ومبارزته رجلا وتقدمه
 ليقتل في قصاص او رجم فلو بان امره انه وهو تلك الحال ثم مات عليه
 بذلك السبب او غيره وهي العدة ورثت وكذا لو طلبت رجعة
 فطلقها ثلاثا ومبارة قبلت ابنه بشهوة ولو بانها وهو محصور
 في صف القتال او محبوس لقصاص او رجم او يقدر على القيام بمصالحه
 خارج البيت لكنه متشكك او محبوس لا يرت وكذا المتخلفة ومختارة
 اختارت نفسها ومن طلقت ثلاثا بامرها او بغير امرها لكن صح
 ثم مات ومن ارتدت بعد ما بانها غم اسلمت وكذا متفرقة بسبب
 الحب والعت او خيار البلوغ والعق ولو فعلت ذلك وهي
 مرضية لا تقدر على القيام بمصالح بيتها ثم ماتت وهي في العدة
 ورثها ولو بانها بامرها مرضية او تصادقا انها كانت حصلت
 في صحته ومضت العدة ثم اوصى لها او اقر بدين فلها الاقل من رثتها
 ومما اوصى واقر وان علق الطلاق بفعل اجنبى او بمجي الوقت
 فوجد فان كان التعليق والشرط في مرضه ورثت وان كان احدهما
 في الصحة لا ترت وان علق بفعل نفسه وهما في المرض والشرط فقط
 ورثت وكذا لو علق بغيرها ولا بد لها منه وهما في مرضه وكذا لو كان
 الشرط فقط فيه خلا لمجرد وان كان لها منه بد لا ترت على حال
 وان قذفها ولا عن وهو مرضي ورثت وكذا لو كانت القذف
 في الصحة واللعان في المرض خلا لمجرد وان آلى منها وبانت به فان

استشهد
 باليمين

طهارة ما بين يديك ايمنه ايمنه ايمنه
 ما بين يديك ايمنه ايمنه ايمنه

فان كانا في المرض ورثت وان كان الايلاء في الصحة لا وفي الرجعي يرت
 في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة والا **باب الرجعة** هي
 استدالة النكاح القائم في العدة من طلق ما دون الثلاث بصريح
 الطلاق او بالثلاث او بالثلاث الا من كفايا له ولم يصفد بغير
 من الشدة ولم يكن بمقابلة مال فله ان يرجع وان آتت ما دامت
 في العدة بقوله راجعت او راجعت امرأتى او يفعل ما يوجب
 حرمة المصاهرة من وطئ ومس ونحو من احد الجانبين وترب
 الاستهاد عليها واعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت راجعتك
 فيها فصدة صحيحة والا فلا ولو قال راجعتك فقالت بحبيبة
 له انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح الرجعة خلا لها وان قال
 زوج الامة بعد العدة كنت راجعت فيها فصدة سيدها
 وكذا بنه فالقول لها وعندهما المتباعد وفي عكسه القول للمسيب
 اتفاقا في الصحة واذا ظهرت من الحيض الاخير لعشرة انقطعت
 الرجعة وان لم تقبض وان انقطع لاقلا ما لم تقبض او يضي
 عليها وقت صلوة او تيمم ويضلى وعند محمد تنقطع بالتيمم وان لم
 تصل وفي الكناينة تجزئ الانقطاع اتفاقا ولو اغتسلت و
 ونسيت اقل من عضو انقطعت وان نسيت عضو الاكل من
 المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي رواية عن ابى يوسف كتمام
 العضو ولو طلق حاملا او من ولدت منه وانكر وطئها بالان يرجع
 وان طلق من خلا بها وانكر وطئها فليس له ان يرجع فان رجعها
 ثم ولدت بعد الرجعة لاقل من عامين صححت الرجعة ولو قال الامر
 ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم آخر من بطن اخر رجعة
 وان قال كما ولدت فانت طالق فولدت ثلاثا في بطن فان

فان قال راجعتك فقالت
 مضت عدتي وانكر فالقول لها

والثالث رجعة وتتم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقراء
 والمطلقة الرجعية تشوق وتزويج وتب ان لا يدخل عليها حتى يعلمها
 ان لم يقصد رجعتها وليس له ان يسافر بها حتى يراجعها والطلاق
 الرجعي لا يحرم الوطئ وله ان يتزوج مبانته بمادون الثلاث في
 العدة وبعدها ولا تحل الحرة بعد الثلاث ولا الامة بعد الثنتين
 الا بعد وطئ زوج اخر بنكاح صحيح ومضى عدته ولا تحل له قبل ان يمين
 بملك يمين ويحله وطئ المراهق لا الشبه الشرط الا يلاج دون
 الا تزال فان تزوجها بشرط التحليل كره ولا تحل للاول وعن ابى يوسف
 ان النكاح قاسد ولا تحل للاول والزوج الثاني يهدم ما ورن
 الثلاث ايضا خلافا لما قد تطلعت دونها وعالمها به بعد آخر
 عادت بثلاث وعنده بما بقي ولو قالت مطلقة الثلاث انقضت
 عدتي منك ونكحت وانقضت عدتها والمدة تحتمل ذلك فلا تصدقها
 ان غلب على ظنه صدقها **باب الابداء** هو الخلف على ترك وطئ الزوجة
 مدته وهي اربعة اشهر للحرة وشهران للامة فلا يلاها لو حلف على
 اقل منه وحكمه وقوع طلاقه بانه ان يزوم الكفارة او الجزاء ان
 فلو قال الزوج جنته والله لا اقرب او والله لا اقرب اربعة اشهر كان موليا
 وكذا لو قال ان قرتك فعلى حج او صوم او صدقة فوفات طالق
 او عبد محر فان قربها في المدة حنت وسقط الابداء والابانت
 بمصبتها وسقط اليمين ان حلف على اربعة اشهر وبقيت ان اطلق
 فلو نكحها ثانيا عاد الابداء فان مضت مدة اخرى بلا وطئ بانت باجرى
 فان نكحها ثانيا فذلك طلاق فان تزوجها بعد زوج اخر فلا يلاها واليمين
 باقية فان وطئ لزم الكفارة والجزاء ولا تبين بمضى المدة وان لم يطأ
 وكذا لو الى من اجنبية او من مبانته افا الرجعية فكان الزوجية

٤٠٠ = ١٥
 ١٠٠ = ١٥
 ٢١٦ = ١٥
 ٢١٦ = ١٥

ولا يلاها فيما دون اربعة اشهر فلو قال والله لا اقرب شهرين وشهرين
 بعدها كان يلاها ولو مكث يوما ثم قال لا اقرب شهرين بعد الشهرين
 الاولين فليس يلاها وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوما فان قربها
 وقدي من السنة اربعة اشهر صار يلاها ولو قال لا اضل بصره وامرته
 فيها لا يكون موليا وان نكح المولى عن وطئها بمضنه او مرضها او غيرها
 او صغرهما او جهته او لان بينه وبينها مسافة اربعة اشهر فقيضه
 ان يقول فت اليها ان استمر العذر من وقت الحلف الى اخر المدة
 فلو زال في المدة تعين الفى بالوطئ وان قال لها انت على حرام كان
 موليا ان نوى التحريم ولم ينوشيا وان نوى حفظها واغظها ر
 وان نوى الكذب فاذب وان نوى الطلاق فباين وان نوى
 الثلاث فتلاث والفتوى على وقوع الطلاق به بلائنه وكذا بقوله
 كل حل على حرام او هرجه بدست كرم يروى حرام للمعرب **باب**
الخلع هو الفصل عن النكاح وقيل ان تفتدي المرأة نفسها
 بمال ليخلصها به ولا بأس به عند الحاجة وكره اخذ شي ان نشتر
 واخذ اكثر مما اعطاها ان نشرت والواقع به وبالطلاق على
 مال باين ويلزم المسمى وما صلح معها صلح بدلا للخلع وان بطل العوض
 فيه يقع باينا وفي الطلاق يقع رجعتا بلا شئ كما اذا خالعا او طلقها
 وهو مسلم على غير او خنزير او ميتة او قالت خالعتي على ما في يدي
 ولا شئ في يديها وان قالت على ما في يدي من ذراهم ولا شئ
 في يديها لزمها ثلاثة دراهم وان قالت من مال لزمها دراهمها
 وان خالعا على غيرها عدها الا بقى على انها بريئة من ضمانه لا تبرأ
 ولزمها تسليمه ان امكن والا فقيمته ولو قالت طلقني ثلاثا بالف
 فاطلق واحدة فله ثلث الالف وبانت وفي الف يقع رجعتا

بلا شيء وعندها كالباء ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا بالفاء وعلى
الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت طالق بالف او على الف
فقلت بانت ولزمها المال وان قال انت طالق وعليك الف او قال
لعبد انت حر وعليك الف فطلقت وعنت مختاراً وان يقبل وعندها
لا مال يقبل واذا قبل الزم المال والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوعها
قبل قوله بعدما وجبت بشرط الخيار او بطل بالقيام عن المجلس
قبل قوله وبين في حقه فلا يرجع بعدما وجب ولا يفسخ بشرط الخيار
له ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قولها وجانب العبد في العتق
عما لم يجانبها ولو قال لها طلقك امس بالف فلم تقبل فقالت بل
فاقلت فالقول له ولو قال البائع كذلك فالقول للبشري والمباراة
كالخلع ويسقط كل منهما كل حق الزوجين على الآخر مما
يتعلق بالنكاح فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ما ضمه مفرضة ولا هو
بنفقة تجزئ ولا تمضي مدتها ولا بمهر سله وخلع قبل الدخول وعند
محل لا يسقط الا ما ستميا فيها وابو يوسف مع الامام في الميرة
ومع محرم في الخلع ولو خلع صغيرته من زوجها بالمال لم يزم المال
ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح وفي الكبيرة يتوقف على
قبولها ولو على ائنه ضامن لزمه المال وطلقت ولو شرط المال
عليها طلق بلا شيء ان قبلت والا فلا تطلق وخلع المريضة
مرض الموت معتبر من الثلاث **باب الظهار** هو تشبيه زوجته
او عضو منها بغيره عن حملتها او جزئها من غير ان يفسخ محرم
عليه النظر اليه من محارمه ولو رضاعاً فلو قال لها انت على كظهر
اخي او راسك او نحوها او نصفك وشبهه او كبطنتها او فخذها
او كظهر اخي او عنتي ودخوها حرم عليه وطؤها ودعاها حتى يكفر

يكفر فلو وطئ قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة الاولى
ولا يعود حتى يكفر والعود الموجب للكفارة عزمه على وطئها و
وينبغي لها ان تمنع نفسها منه وتطالبه بالكفارة ويجوز القاض
عليها واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظهار ولو قال انت على مثل اخي
او كافي فان نوى الكرامة صدق او الظهار فظهارا والطلاق
فباين وان لم ينو شيئاً فليس شيء ولو قال انت على محرم كاهني ونوى
ظهارا او طلاقاً كما نوى او قال حرام كظاري ونوى طلاقاً او طلاقاً
فهو ظهار وعندها ما نوى وكذا ظهاراً الا من الزوجة فلا ظهار من
امته ولا من نكحها بغيرها امرها وظاهر عنها فاجازت الشكاح
ولو قال لسانه انتي على كظهر اخي كان مظاهراً منهق وعليه لكل
واحدة كفارة وان ظاهراً من واحدة مرد في مجلس او محال فعليها
لكل ظهار كفارة وهي عتق رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكور
والانثى والصغير والكبير والاعور والاصم الذي اذا صبح لم يسمع
ومقطوع اليد والرجلين من خلاف ومكاتب لم
يؤد شيئاً ولا يجوز الاعمي والاصم الذي لا يسمع اصلاً والاخرين
ومقطوع اليد والرجلين او يد رجل من جانب
واحد ويجنون مطبق ومدير وام ولد ومكاتب ادى بعضها
ومعتق بعضها ولو انشترى فربه بغيرها صح وكذا لو حر نصف
عبد عنها ثم باقيد قبل وطئ من ظاهرها ولو حر نصف عبد
مشارك وصن باقيد لا يجوز خلافاً لها وكذا لو حر نصف عبد
ثم جامع المظاهر منها ثم حر باقيد فان لم يجد ما يعتق صام
شهرين متتابعين ليس فيها رمضان ولا انتي من الايام المنهية
فان وطئها فيها ليلاً عامداً او نهاراً ناسياً استأنف خلافاً لابي

لابي يوسف فان افطر بعد ربيع عند استانفا اجماعا فان لم
 يستطع الصنم اطعم هو او ابدا يدين مسكين كل مسكين كالقطرة
 او قيمة ذلك ويصنع عطاء من بر مع منوى شعير او ثمر ونفخ الاباح
 في الكفارات والفدية دون الصدقات والعشر فلو عداهم وعشاهم
 او غداهم غداين او عشاها عشائين واشبعهم جاز وان اقل
 ما اكلوا ولا بد من الاطعام في خبر الشعير دون الحنطة ولو اطعم
 فقيرا واحدا ستين يوما اجزاه وان اعطاه ففطر طعام الشهرين
 في يوم لا يجزى الا عن يوم واحد فان جامعها في خلال الاطعام
 لا يستأنف ولو اطعم ستين فقيرا كل فقير صاعا عن ظهاريين لا يصح
 الا عن واحد ولو عن ظهاريين وافطار صح عنهما وكذا لو حرر عبيدين
 عن ظهاريين او صام عنهما اربعة اشهر واطعم مائة وعشرين
 فقيرا صح عنهما وان لم يعين وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام
 شهرين ثم عني عن احدهما صح ولو عن ظهاريين او ظاهرين
 العبد لا يجزى الا الصوم وان اعتق سبعة سبعة واطعم **باب**
اللعان هو شهادتان مؤداة باليمين مقرونة باللعن قائمة
 مقام حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنا في حق الزوجة
 فلو قذف زوجته بالزنا وكل منها اهل الشهادة وهي من يحد قذفها
 او نفي نسب ولدها او طالبته بموجبه وجب عليه اللعان فان ابى
 حبس حتى يلاعني او يكذب نفسه فيحد فان لاعني فعليه اللعان
 فان ابى حبس حتى تلاعن او تصدق فان لم يكن الزوج من
 اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف ومن
 اهلها حد وان كان اهلا وهي امة او صغيرة او مجنونة او محدودة
 في قذف او كافرة او ممتى لا يحد قذفها فلا حد ولا لعان وصفتها

قد روي
 مظاهر

درهم مائة

صاع

درهم

قاشه

ظهاريين

مائة

زوج

زوج

زوج

زنا المحرمات

جزاء المحرمات

حبس

حبس

ان يحد بالزوج فيقول اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رايته
 به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رايته
 به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم يقول اربع مرات اشهد
 بالله انك كاذب فيما رايته من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها
 ان كان صادقا فيما رايته من الزنا يشير اليه في جميع ذلك وان كان
 القذف بنفي الولد ذكره عوض ذكر الزنا وان كان بالزنا ونفي الولد
 ذكرها فاذا تلاعنا فارق الحاكم بينهما وهو طلاق باينة ونفي
 نسب الولدان كان القذف به والحقة فان الكذب نفسه بعد ذلك
 حد وحل له ان يزوجها خلافا لابي يوسف وكذا ان قذف غيره
 بعده فحد او زنت فحدت ولا لعان بقذف الاخرس ولا بنفي الحمل
 وعندنا يلاعني ان انت بدلا قل من ستة اشهر ووقال زنت وهذا
 الحمل منه لاعني اتفاقا ولا بنفي القاضى للحمل ولو نفي الولد عند التهمة
 وابتىاع الة الولادة صح ولاعن وان نفي بعد ذلك لاعني ولا ينفى
 وعندنا يصح النفي في مدة النفاس وان كان غائبا فالحال كالحال
 ولادتها وان نفي اول التوأمين واقر بالآخر حد وان عكس لاعني
 ويثبت نسبهما بينهما **باب العقي** هو من لا يقدر على الجماع
 او يقدر على التيب دون البكر فلو اقر انه لم يصل يصل الى زوجته
 بوجله الحاكم سنة قربة هو الصحيح ويجب منها رمضان واما
 حبسها لامة مرضه او مرضها فان لم يصل فيها فارق بينهما ان
 طلبت وهو طلاق باينة فلو قال وطئت وانكرت ان قبل التخييل
 فان كانت نيبا او بكر فظن اليها وقلن هي نيب فالقول له مع
 يمينه وان قلن هي بكر اجل وكذا ان نكل وان بعد التأجيل وهي
 نيب او بكر وقلن نيب فالقول له وان قلن بكر خبرت وكذا ان نكل

قد روي
 مظاهر

ومنى اختارته بطل خيارها والخصي كالعين والمجبوب يفرق للحال
وهو التفریق في الأمة للمولى عند الامام ولها عندى يوسف
ولا خيار لها لو وجدت بنة جنونا او جذاما او برصا خلافا لمحمد
ولاله لو وجد بها ذلك او رتقا او قرنا **باب العدة** هي تريس
يلزم المرأة عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة اشهر او اى حيض وكذا
ان وطئت بشبهة او بنكاح فاسد وفترت او مات عنها وام ولد
عتقت او مات مولاه ولا يحسب حيض طلقته فيه وان كانت
لا تحيض للكبر او صغيرا او بلفت بالشي ولا تحيض فتلدة اشهر
وللموت نكاح صحى اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة الأمة في حيض
وفي الموت وعدم الحيض نصف ما للحرة وعدة الحامل وضع الحمل
مطلقا ولو مات عنها صبي وعندى يوسف ان مات عنها
صبي فعدتها بالاشهر اجماعا ولا نسب في الوجهين ومن طلقت
في مهن موت رجعت كالزوجة وان بابا تعدت با بعد الاجلين و
وعندى يوسف كالرجعي ومن عتقت في عدة رجعي تم كالحرية
وان في عدة باين او موت فكالامة وان اعتدت الايسة بالاشهر
تم عاود معها على عادتها بطلت عدتها وتستأنف بالحيض
هو الصبي وكذا تستأنف للصغيرة اذا عصبت في خلال الاشهر
ومن اعتدت البعض بالحيض ثم آتت تعدت الاشهر
واذا وطئت المعتدة بشبهة **باب ثبوت النكاح** في النكاح
وما تراه يحسب منهما ونتم النكاح بالاشهر الاولى من الشهر
العدة في الطلاق والموت **باب ثبوت النكاح** في النكاح
الفاقد عقيب التفریق او المولى على ذلك المولى ومن قال انقضت
عدتي بالحيض فالقول لها مع البين ان معنى عليها ستون يوما وعدة

وعندها ان معنى تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات وان نكح
معتدة من باين ثم طلقها قبل دخول الزم مهر كامل وعدة مستأنفة
وعند محمد نصف مهر واتمام الاولى ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا
على ذمية طلقها ذميا او حرة خرجت البينا مسلة خلافا لها ٥٥
فصل تعدت البين والموت ان كانت مكلفة مسلة
ترك الزينة ولبس الزعفران والعصفر والتطيب والذهن والكحل
والحناء الا من عدل لمعتدة العتق والنكاح الفاسد ولا تخطب
المعتدة ولا باس بالشعر يضي ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها
اصلا ومعتدة الموت تخرج بهار او بعض الليل ولا تبث في غير
منزها والامة تخرج في حاجة المولى وتعدت المعتدة في منزل يضاف
اليها وقت الفرقة والموت الا ان تخرج جبرا او خافت على لها
او انه لم المنزل ولم تقدر على كراثة ولا باس بكنونيتها معا بمنزل
وان كان الطلاق باينا اذا كان بينهما سترة الا ان يكون فاسقا
فان كان فاسقا او البت خنقا خرجت والاولى حرمه وان جعل بينهما
امراة ثقة تقدر على الحيلولة بحسن ولو ابانها او مات عنها في سفر
وبينها وبين مصرها اقل من مده رجعت وان كانت مسافدة
من كل جانب فخيرت معها ولها اولادها واحدا وان كان ذلك في
في مصر لا تخرج منه ما لم تعدت ثم تخرج ان كان لها محرم وقال ان كان معها
محرم جاز الخروج قبل الاعتداد **باب ثبوت النكاح** اقل مدة الحمل
سنة اشهر واكثرها ستان ومن قال ان نكحت فلانة فهي طالق
فانكحها فولدت لسنة اشهر منذ نكحها الزينة نسب ومهرها اذا
اقرت المطلقة بانقضت العدة فولدت لاقل من ستة اشهر
من وقت الاقرار ثبت نسب وان لسنة لا وان تقرت بان ولد

لاقل من سنتين وان لسنتين او اكثر لا الا في الرجعي ويكون رجعة
مختلفة البابين الا ان يتعبد بثبت فيه ايضا ويجعل على الوطى بشهر
في العدة وان كانت المباشرة مائة فان انت به لاقل من تسعة اشهر
ثبت والافلا وعند ابى يوسف ثبت فنادون سنتين ومن مات
عنهما ان انت به لاقل من سنتين ثبت وان كانت مائة مائة فلان
من عشرة اشهر وعشرة ايام والافلا ولا يثبت ولادة المعتدة الا بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة وان كانت
حبل ظاهرا او عترف الزوج به ثبت بحجر قولها وعندهما لا بد من شهادة
أمرأة وان ادعتا بعد موته لاقل من سنتين فصحة الورثة صح في حق
الارث والنسب هو المختار ومن تكلم فانت بولد ستة اشهر فضاء
ثبت من ان اقرب بالولادة او سكوت وان تجد في شهادة امرأة فان
نفاه لاعتق وان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت نكاحها
منذ ستة اشهر وادعى الاقل فالقول لها مع اليمين وعند الامام
بلا يمين وان علق طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق
خلافها وان عترف بالحبل تطلق بحجر قولها وعندهما لا بد من شهادة
أمرأة ومن تكلم فانت بولد ستة اشهر فانت بولد ستة اشهر
منذ شرها الزم والافلا ومن قال الامتد ان كان في بطنك ولد فهو
ممن شهدت امرأة بالولادة فهي ام ولده ومن قال الغلام هو ابني
ومات فقالت امه انا امرأته وهو ابني يرثانه فان جهل جديتها
وقالت الورثة انت ام ولده فلا ميراث لها **باب الحضانة** الامام
احق بالحضانة ولدها قبل الفرية وبعدها ثم امها وان علت ثم ام
الاب ثم اخت الولد لا بويين ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم
عماته كذلك وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى

من العات ومن تكلم غير محرمة سقط حقها الا من تكلمت محرمة
كأن تكلمت عمة وجدته تحت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط
به والقول قولها في نفق الزوج ويكون الغلام عندهن حتى يستغنى
بان ياكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده وقد يتسع او يسبح
ثم يجبر الاب على اخذه والجارية عند الامام والحقة حتى تحيض وعند
محمد حتى تشبهن تشبهن كما عند غيرها وبه يفتى لفساد الزمان
ومن لها الحضانة لا يجبر عليها فان لم تكن امرأة فالحق للعصبات
على ترتيبهم لكن تدفع صينة الى عصبة غير محرم كابن العم ومولى العتقة
ولا الى فاسق ماجن وان اجتمعوا في درجة فاورعهم اولى ثم استهم
ولا حق لامة وام ولد في الحضانة قبل العتق والذمية احق بولدها
للمسلم ما لم يخف عليه الف الكفر وليس للاب ان يسافر بولده حتى
يلغ هذا الاستغناء ولا للام الا الى وطنها وقد تزوجها فيدان لم يكن
دار الحرب وليس ذلك لغير الام وان كان بين المصيرين والقرنين
ما يمكن الاب ان يطلع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به وكذا ان
النقلة من القرية الى المصر بخلاف العكس **باب**
النفقة تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو
صغيرا مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة نوطا اذا سلمت اليه
نفسها في منزله او لم تسلم حقها او لعدم طلبه وتقرض النفقة
كل شهر وتسلم اليها والكسوة كل ستة اشهر وتقدر بكفايتها بلا
اسراف ولا تقتير ويعتبر في ذلك حالها ففي اللوسرين حال اليسار
وفي المعسرین حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر
حاله فقط والقول له في اعساره في حق النفقة والبيتة لها ويقرض
عليه نفقة خادم واحد لها والموسر او عند ابى يوسف نفقة خادمين

ولو ميسر الاثر نفقة الخادم في الامح ولو فرضت لفساره ثم اليس
فما صحت نفقة اليسار والعكس يلزم نفقة العسار ولا نفقة
لناشرة خرجت من بيت بغير حق ومجوسه يدين ومريضة لم تزق
ومعصوبة وصغيرة لا توطأ وحاجة لامعة ولو حجت معه
فلما نفقة الحضر لا السفر ولا الكراوان حرصت في منزل فلما
النفقة لا لو مرضت في بيتها وقت اليه مريضة ولا يفرق بعجزه
عن النفقة وتؤمر بالاستدانة على كل حال عليه ولا تجب نفقة
مئة مضت الا ان يكون قضى بها او راضيا على مقدارها ولو ما
احدها او طلقت بعد الفضا او التراض قبل قبضها سقطت
الا ان تكون استدان بامراض ولو تحمل لها النفقة او الكسوة
لمدة ثم مات احدها قبل تمامها فلا رجوع خلافا لمحمد واذا تزوج العبد
بالاذن فنفقها دين عليه يباع فيه مرة بعد اخرى ولا يباع
في دين غيرها الا مرة وعلى الزوج ان يسكنها في بيت حال عن اهل
واهلها ولو ولده من غيرها وبقيها بيت مفرد من اهل اذ كانت
له غلق وله منع اهلها ولو ولدها من غيره عن الدخول عليها الا بالنظر
اليها والكلام معها متى شاؤا والصحح انه لا يمنعها من الخروج الى والدين
ودخولها عليها في الجمعة مرة وفي غيرها في الستة مرة ونفرض نفقة
زوجة الغائب وطفله وابويها في مال له من جنس حقه عند موته او
مضاربع او مدبون يقربه وبالزوجة او يعلم القاضي ذلك ويحكمها
لم يعطها النفقة وياخذ منها كفيلا فلو لم يقربها بالزوجة ولم يعلم بها
القاضي فاقامت بئنه لا يقضي بها وكذا لو لم يخلف مالا فاقامت
البئنه على الزوجة ليعرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه
لا تسع بئنها وعند فرض يسعها ليعرض النفقة لا لتبوت الزوجية وهو

وهو المعلوم باليوم والمختار ويجب النفقة والسكنى لمعتدة الطلاق
ولو باينا والمفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم
الكفاية للمعتدة الموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج
ولو اريدت مطلقة الثلاث تسقط نفقتها لا لو مكنت ابنه **فصل**
ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يسكنه فيها احد كنفقة
الابوين والزوجة ولا تجبر امة على رضاع الا اذا تقيت وليستاجر
من ترده عندها ولو استاجرها وهي زوجته او معتدة من
الرجعي لترضع ولدها لا يجوز وفي معتدة البائن روايتان وبعد
العتة يجوز وهي حق ان لم تطلب زيادة على الغير فلو استاجرها وهي
زوجة لارضاع ولده من غيرها صح ونفقة البنت بالغة والابن زمينا
على الاب خاصة به يبقى وقيل على الاب ثلثاها وعلى الامة ثلثها وعلى
الموسر يسار احرمة الصدقة نفقة اصوله الفقراء بالشوية بين الابن
والبنت ويعتبر فيها القرب والحريية والارث فلو كان له بنت وابن
ابن فنفقته على البنت مع ان ارثه لها ولو كان له بنت بنت واخ معه
فنفقته على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ وعليه نفقة كل ذي رحم
محرم منه ان كان فقيرا صغيرا او ايتى اورثا او اعمى ولا يحسن
الكسب بحرفة او كونه من ذوي البيوتات او طالب علم ويجبر عليها
وتقدر بقدر الارث حتى لو كان له اخوات متفرقات فنفقته على
عليهن اخصا كما يرش منه ويعتبر فيها اهلية الارث لا حقيقته
فنفقة من له حال وابن عم على خاله ونفقة زوجة الاب على ابنته ونفقة
زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا وزمنا ولا يجب نفقة للغير
على فقير الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة وقرابة
الولد اعلى واسفل وللاب يسع غرض ابنه لنفقة لا يسع عقاره

ولا بيع العرض لرب له لتفقيها على الابن سواها ولا لآلئ بيع ماله
لنفقيها وعند هذا لا يجوز للاب ايضا ولا ضمان عليه ما وانفق
من مال الابن عندها ولو انفق المودع مال الابن عليه ما بغير اموال
ضمن ولا يرجع عليه ما ولو قضى بنفقة غير الزوجة ومضت مدة
بلا اتفاق سقطت الا ان يكون القاضي امر بالاستدانة عليه وعلى
المولى بنفقة رقيقة فان ابي النسب او انفقوا وان لم يكن لهم كسب
اخر على بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يوم ردا **كتاب الاعناق**
هو اثبات الثقة الشرعية في المملوك انما يصح من مالك حر مكلف
بهرجه وان لم يتوكل حر او حرنا وعق او معتق او حر ثلث
او اعتقك او هذا مولاي او لا مولاي او هذه مولاتي او يا حر
او معتق ان لم يجعل ذلك اسماله وكذا لو اضاف الحرية الى ما يعبر
به عن البرية كرسك حر ونحوه وكقوله لأمته فربك حر وبكنايته
ان نوى كرامتك لي عليك ولا سبيل ولا رقي واخرجت من ملكي
او خلعت سبيلك او قال لأمته احرطقتك ولو قال طقتك
لاعتق وان نوى وكذا سائر الفاظ صريح الطلاق وكنايته ولو قال
انت لله لا يعتق خلافا لها ولو قال هذا ابني او ابنتي بلايته وكذا
هذه ابنتي وعندها لا يعتق ان لم يصر ان يكون ابنا له او ابلا او امرا
ولو قال لصغير هذا جدي لا يعتق في المختار وكذا لو قال هذا اخي
او لعمري هذا اخي او لعمري هذا ابنتي ولا يعتق بلا سلطان على عليك
وان نوى ولا بيا ابني ويا اخي وانت مثل الحر وقيل يعتق ولو قال
ما انت الا حر عتق ما ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه ولو كان
المالك صغيرا او مجنونا والمالك يتكاتب عليه قرابة الولاد خيب
خلافا لها ومن عتق لوجه الله عتق وكذا لو عتق مائة للشيطن
اوللقتهم

اوللقتهم وان عتق وكذا لو عتق مائة او سكران ولو اضاف العتق
الى ملك او شرط صح ولو خرج عبد حر في ابنا مسلما عتق وللمال يعتق
بعقوله وصح عتاقه وحده ولا يعتق امه به والولد يتبع امه
في الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة وولد
امه من سيد حارم ومن زوجه امك سيدها وولد المهرور حر
بقيمته **باب عتق البعض** ومن عتق بعض عبده صح وسعى
في باقيه وهو كالمكاتب الا انه لا يرقي في الرق لو عتق وقال لا يعتق كله
ولا يستعي وان عتق شريك نفسه فلا لآخر ان يعتق او يدبر او يكاتب
او يستعي والولا لها او بعض المعتق لو موسرا ويرجع به المعتق
على العبد والولا له وقال ليس للآخر الا الضمان مع اليسار والاشفاق
مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن والولا له في الحالين
ولو شهد كل منهما باعناق شريكه سعى لها في حفظها والولا موقوف
في الاحوال حتى يتصارقا ولو عتق احدهما اعتقه بفعل غدا والاخر
بعد فيه ضمن ولم يد رعتق نصفه وسعى في نصفه لها مطلقا
وعندها ان كانا موسرين فلا سعيه وان كانا معسرين ففي
نصفه عند ابني يوسف وفي كذا عند محمد وان مختلفين سعى للموسر
فقط في ربه عند ابني يوسف وفي نصفه عند محمد ولو حلف كل يعتق
عبد والمسلطة بحالها لا يعتق واحد من ملك ابنه مع آخر بشرارة
او هبة او صدقة او وصية عتق حفظه ولا يضمن لشريكه ان يعتق
او يستعي سوا عدم الشريك انه ابنه ولا وق لا يضمن الاب ان كان
موسرا وعند اعساره يسعي الابن وكذا الحكم والخلاف لو عتق عتق
عبد بشرارة بعض ثم اشتراه مع آخر واشترى نصف ابنه ممن ملك
كله ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقيه موسرا ضمن الشريك

والولا بغيرها كيف ما كانا
وقال للمهرور سعى لا للمهرور
ولو احدهما موسرا والاخر
معسرا سعى للموسر فقط
والولا موقوف

او استسعى وقال يضمن الشريك فقط ولو ملكاه بالارث
فلا ضمان لاجماعا عبد موسى بن دبره واحده واعتقه اخر ضمن الشريك
مدبره لا معتقه والمدبر معتقه ثلثة مدبرا الاماض والولاة ثلثاه
للمدبر وثلثة للمعتق وقال ضمن مدبره شريكه ولو معسر والولاة
كله له وقيمة المدبر ثلثا قيمته فقا ولو قال الشريك هي ام ولدك وانكسر
تخدمه يوما وتوقف يوما وقال للمكران يستسعيها في حظه ان شاء
تكون حرة وما لادم ولد تقوم فلا يضمن موسى اعتق نصيبه منها
وعندها هي متقومة فيضمن حصة شريكه منها **باب العتق المبهم**
له ثلاثة اعيان اثنين عندها احدها حرة فيخرج احدها ويدخل الاخر
فاعاد القول ثم مات من غير بيان عتق ثلاثة ارباع الثابت ونصف
الخارج وكذا نصف الداخل وقال محمد ربيعة ولو في مرضه ولم يجز الوارث
جعل كل عبد سبعة كسهم العتق وعتق من الثابت ثلاثة وسعي في ربيعة
ومن كل من الاخرين اثنان وسعي كل منهما في خمسة وعند محمد يجعل كل
عبد ستة كسهم العتق عنده ويعتق من الثابت ثلاثة ويسعي في ثلاثة
ومن الخارج اثنان ويسعي في اربعة ومن الداخل واحد ويسعي
في خمسة ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات بلا بيان سقط ثلاثة
اثنان مهر الثابتة وربع مهر الخارجة وثلث مهر الداخلية بالاتفاق
هو المختار والبيع **باب بيان في العتق المبهم** وكذا العرض على البيع ولو
والحرير والتدبير والاستيلاء والهدية والصدقة مستلزمات
والوطى ليس بيان فيه خلافا لها وفي الضلالة المبهم والموت بيات
وان قال لامته اول ولد تلدينه ذكر فان حرة فولدت ذكرا وانثى
ولم يدر اولها فالذكر يرقى ويعتق مضاف كل من الام الا ان لا يشترط
الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق لامته معينة وفي عتق العبد والامة

والامة وغير الغينة يشترط خلافا لها فلو شهدا بعتق احد عبديه
او امته لا تقبل الا في وصية وعندهما تقبل وان شهدا بطلاق احدهما
نسائه قبلت اتفاقا **باب الخلف بالعتق** ومن قال ان دخلت
الدار فكل مملوك لي يومئذ حر يعتق بدخوله من في ملكه عند الدخول
سواء كان في ملكه في وقت الخلف او يجزئه بعده ولو لم يقل يومئذ
لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الخلف وكذا لو قال كل مملوك لي حر
بعد غد والمملوك لا يتناول الحمل فلو قال كل مملوك لي حر حرة واهل امته
حامل فولدت ذكر الاقل من نصفه حول من حلف لا يعتق ولم يقل
ذكر يعتق تبع الامه ولو قال كل مملوك لي حر بعد موتي صار من في ملكه
عند الخلف مدبر الا من ملكه بعده لكن يعتق الجميع من الثلث عند
موته **باب العتق على جعل** ومن اعتق على مال او به فقبل عتق والمال
دين عليه فيخرج الكفالة به بخلاف بدل الكتابة وان قال ان اديت
الى القافات حر او ادا اديت صار ما ذونا الامكاتب ويعتق
ان ادى في المجلس او خلى بين المولى وبين المال فيد في التعليق
بان ومتى ادى او خلى في التعليق باذ او يحجر المولى على القبض
وان ادى البعض يجبر على القبض ايضا الا انه لا يعتق ما لم يؤذ الكل
كالوحد عنده البعض فاذا ادى الباقي في حر ان ادى العاكس قبل
التعليق رجوع المولى بمنهلا ويعتق وان كسبها بعد لا يرجع ولو قال
انت حر بعد موتي بالف فان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق
والا فلا ولو حرره على ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه
تلك المدة فان مات قبلها الزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته
وكذا لو باع المولى العبد من نفسه فغدره بعين فهلك قبل القبض
يلزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة العين ومن قال لاخر اعتق امك

بالفعل على ان تزوجنيها ففعل واكت ان يزوجها فلا شيء عليه ولو
ضم على قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها ولزم حصة القيمة وسقط
ما يخص المهر ولو تزوجته فحصة المهر لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى
في الثاني وهدر في الاول **باب التدبير المدبر المطلق** من قال
له مولا اذا مت فانت حر اوانت حر من دبر مني او يوم اموت او مع
موتي او عند موتى او في موتى وانت مدبر او قد تبرك او ان مت
الى مائة سنة وغلب موته فيها او اوتيت لك بنفسك او برقيبتك
او بعتك ما لي فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعنف ويجوز استخراجه
وكتابتها واجارته والامة توطأ وتزوج واذا مات سيده عتق
من ثلاث ماله وان لم يخرج من الثلث بحسابه وان لم يترك غيره
سعى في ثلثه وان استغرقه دين المولى سعى في كل قيمته ولو تبرأ احد
الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى
في نصفه خلافا لها والقيد من قال له ان مت من مرضي هذا وسعي
هذا ومن مرضي كذا او الى عشر سنين او الى مائة سنة واحقل عده
موتها فيها فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق المدبر **باب**
الاستيلاء لا يثبت نسب ولد الامة من مولاها الا ان يرضيه واذا
ثبت صارت ام ولد لا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعنف وله وطؤها
واستحرامها واجارتها وتزوجها وكتابتها وعتق بعد موته
من جميع ماله ولا تسق لدينه ويثبت نسب ولدها ولا بعد ذلك
بلاد عوق وان نفاه انتفى ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام
ولده وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف
مالواستولدها بزي ثم ملكها ولو اسلمت ام ولد النصراني عتق
عليه الاسلام فان اسلم ففي له وان ابى سعت في قيمتها وهي كالكتابة

او بعد موت
النسب في الاول
والثاني

ولا ترق بعجزها وان مات عتقت بلا سعاية ومن ادعى ولدا لأمه له
فيها شريكه ثبت نسبة منه وصارت ام ولد وضمن نصف قيمتها
ونصف عقرها لقيمة ولدها وان ادعىاه معا ثبت منها وهي ام
ولدها وعلى كل نصف عقرها وتقاضا ويرث منه من كل منهما ميراث
ابن ويرثان منه ميراث اب واحد وان ادعى ولدا لأمه مكاتبه
فصدة المكاتب ثبت نسبة منه وعليه قيمته وعقرها ولا نصيب
اُم ولد وان لم يصدق لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتا
كتاب الايمان اليمين تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم به
وهي ثلاث غموس وهي حلفه على امر ماض او حال كذا بعد وحكمه الاثم
ولا كفارة فيها الا التوبة ولغو وهي حلفه على امر ماض يظنه كاقال
وهي بخلافه وحكمها رجاء العفو ومنعقدة وهي حلفه عاقلا او زكيا
في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حنت ومنها ما يجب فيه العن
كفعل الغرابيض وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه الخت كفعل المعاصي
وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الخت كحجر المسلم ونحوه وما
عدا ذلك يفضل فيه البر حفظ اليمين ولا فرق في وجوب الكفارة بين
العائد والناس والمكروه في الحلف والخت وهي عتق رقبة او اطعام
عشرة مساكين كما في عتق الظهار واطعامه او كسوتهم كل واحد ثوبا
يسير عامدا وهو الصحيح فلا يجوز الستراويل فان عجز عن احدها
عند الاداء صام ثلاثة ايام متتابعات ولا يجوز التكفير قبل الخت
ولا كفارة في حلف كافر وان حنت مسلما ولا تصح يمين الضبي والمجنون
والنائم **فصل** وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تضمن
كالله افعله واليمين بالله او سمي اسم الله كالرحمن والرحيم والحق
ولا يفتقر الى نية الا فيما يسمى به غيره كالحكيم والعليم وبصفة من

القول
الصادق

من صفاته يحلف بها في الكفر وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته
لا يغير الله كالفقران والنبي والكفي ولا يصفه لا يحلف بها عرفا
كحجته وعلمه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله يمين
وكذا وأبى الله وسؤكندى خورم بخداي وكذا قوله وعهد الله وه
وميثاقه وأقسم وأخلف واستشهد وأن لم يقل بالله وكذا على نذر
او عين او عهد وان لم يصف الى الله وكذا قوله ان فعل كذا فهو كافر
او تهودي او نصيري او برى من الله تعالى ولا يصير كافر بالحنث
فيها سواء علقه عاصي او مستقبل ان كان يعلم انه يمين وان كان
عنده انه يكره يصير به كافرا وقوله ان فعله فعليه غضب الله وسخطه
او لعنة الله او هو زان او سارق او شارب خمر او اكل ربوا
ليس يمين وكذا قوله سو كند خورم بخداي ما بطلاق زن ومن
حرم ملكه لا يحرم وان استباحه او شيئا منه فعليه الكفارة وقوله
كل حلال على حرام على الطعام والشراب والقنوت انه يطلاق امرته
بلائيه ومثله وقوله حلال بروي حرام وقوله هر چه بدست راست
كريم بروي حرام ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط يريه كان
قدم غائبى وواجب له الوفاء ولو علقه بشرط لا يريه كان زنيته
خير بين الوفاء والكفارة هو الصحيح ومن وصل بحلفه انشاء الله فلا
حنث عليه **باب اليمين في التحول والخروج والايان والسكنى**
وعبر ذلك لا يدخل بيتا فدخل الكعبة والمسجد او البيعة او الكعبة
والكنيسة لا يحث وكذا لو دخل دهليز او ظلة باب دار ان كان
لو اغلق ببق خارجا والاحث كالودخل صفة وقيل لا يحث في الصفة
ايضا وفي لا يدخل دارا فدخل دارا حربة لا يحث ولو قال هذه الدار
فدخلها حربة صحرا او بعد ما بنيت دارا اخرى حث وكذا لو وقف

قايدي
وياردق
احد

لو وقف على سطحها وقيل يحث به في عرفنا ولو دخل طابق بابها او علقها
ان كان لو اغلق ببق خارجا لا يحث والاحث ولو جعلت مسجد او حرا
او بيتا نا او ميتا بعد ما خرجت فدخلها لا يحث وكذا لو دخل بعد
انه دام الحرام واستباحه وفي لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما انهم
وصار صحرا او بعد ما بنى بيتا اخر لا يحث بخلاف ما لو سقط السقف
وبقى الجدران وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يحث ما لم يخرج
ثم يدخل وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لابس او لا يركب هذه الدابة
وهو راكبها او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في التمتع
والنزول والنقلة من غير لبث ولا يحث والاحث ثم في لا يسكن
هذا البيت وفي هذه الدار لا بد من خروجه بجميع اهله ومتاعه حتى
لوبي وترحلت وعندى يوسف يعبر نقل الاكثر وعند محمد بن قيس
ما يقوم به كذا خذائيه وهو الاحسن والافق ثم لا بد من نقلته
الى منزل اخر حتى لا يبر ينقلته الى السكة او المسجد وكذا لا يسكن
هذه المحلة وفي لا يسكن هذه الدرة او القرية بر نخروجه وترك
اهله ومتاعه فيها وفي لا يخرج فامر من حمله واخرجه حث ولو حمل
واخرج بلا امره مكرها او راضيا لا يحث ومثله لا يدخل وفي لا يدخل
يخرج الا الى حاضرة فخرج اليها ثم الى حاضرة اخرى لا يحث ما لم يدخلها
وفي لا يخرج الى مكة فخرج ربيها ثم رجع حث وفي لا ياتيها
لا يحث ما لم يدخلها والذهاب كالخروج في الاصح وفي لا ياتيها
فلا ناكلها حث في اخر اجزا حيوته وان قيد الايمان
غدا بالا استطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يات
ولما منع من مرضى او سلطان حث ولو نوى الحقيقة صدق
ديانة لا فضا في المختار وفي لا يخرج الا باذنه شرط الاذن لكل خروج

وفي الآذان آذن بكفى الاذن مرة وفي لا يخرج الا باذنا لو اذن لها
فيه متى شاءت ثم نهاها فخرجت لا تحت عند ي يوسف خلعا
لحمه ولواردت الخروج فقال ان خرجت اوصري العبد فقال
ان ضربت نقيت الحنث بالفعل فورا فلو ليت ثم فعلت لا تحت
قال لآخر اجلس فتغذ معي فقال ان تغذيت فكذا لا تحت
بالتغذي لامعه ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تغذيت تغذيت
اليوم وفي لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده ما ذون لا تحت
الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين وعند ي يوسف تحت
مطلقا ان نواه وعند محمد تحت مطلقا وان لم ينوه **باب**
الجبن في الاكل والشرب واللبس والكلام لا ياكل من هذه
الخلقة فهو على غيرها اودسها غير المطبوخ لا ينبت فيها واخلها
ودسها المطبوخ او من هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبث
والزبد وفي لا ياكل من هذه البسر فاكل رطبا لا تحت وكذا من هذا
الزبد او اللبن فاكل ثمرا وشيرا اخلخل لا ياكل هذا الضبي فاكل
شاة او شحنا او لا ياكل لحم هذا الحنث فاكل كيشا وفي لا ياكل
بسر فاكل رطبا لا تحت ولو اكل من ذبائحها وكذا لو اكل بعد ما
خلقه حلف لا ياكل رطبا وقال لا تحت فيها ولو اكل بعد خلقة
لا ياكل رطبا ولا وقال لا تحت فيها ولو اكل بعد خلقة لا ياكل رطبا
ولا بسر احنت اتفاقا وفي لا يشتري رطبا فاشترى كباسا
بسر فيها رطب لا تحت كالمواشترى بسر من ذبائح وفي لا ياكل
لحم او بيضا فاكل لحم سمك او بيضه لا تحت وكذا في الشاة ولو اكل
لحم انسان او خنزير حنت وكذا لو اكل كيدا او كرشا او مختار
انه لا تحت بهما في عرفنا كالمواكل اليه وفي لا ياكل شحنا ينقيت بشحم

بشحم البطن فلا تحت بشحم الظهر خلافا لها ولو اكل اليه او لم ياكل تحت
اتفاقا وفي لا ياكل من هذه الخلقة ينقيت ياكلها فضا فلا تحت
ياكل خبزها خلافا لها وفي لا ياكل من هذا الدقيق تحت نجسه لا
بسفه في الصخر والخبز يقع على ما اعتاده اهل مصر خبز البراد
او الشعير فلا تحت نجس القطايف او خبز الازر بالعراق الا اذا
نواه والشوا على اللانج الباد نجاة او الخبز او البيض الا اذا
نواه والطبخ على ما يطبخ من الماء وعاء مرة الا اذا نوى
غير ذلك والرأس على ما يباع في مصر ويكسر في التناير والفاكهة
والفاكهة على التفاح والبطيخ والشمس وعندهما على العنب
والرطب والرمان ايضا ولا يقع على القنار والخيار اتفاقا والاداء
ما يصطبغ به كالحل والزيت واللبن وكذا الملح واللبس
والجبن الابنية وعند محمد هي ادم ايضا والعنب والبطيخ
ليس بادام في الصخر والغدا اكل فيما بين طلوع الفجر والزوال
والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل والشحور فيما بين نصف
الليل وطلوع الفجر وفي ان اكلت او شربت او لبست او كملت
او تزوجت او خرجت ونوى معينا لا يصدق ولو زاد طعاما
او شرابا ونحوه صدق ديانته لا قضاء وفي لا يشرب من دجلة
لا تحت بشربه منها باذنا ما لم يكره خلافا لها وان قال من ماء
دجلة حنت بالاذن اتفاقا وكذا في الجب والبر وفي الاناء بعينه
وامكان البر شرط صحة الحلف خلافا لابي يوسف من حلف
ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولما فيه او كانا قصبت قبل
مضيه لا تحت خلافا له وكذا ان لم يقل اليوم الا ان كان قصبت
فانه لا تحت بالاتفاق وفي ليصدق السماء او ليظن في الهواء

في الهواء وليقلبن هذا الحجر ذهابا ويقتلن زيدا عالما بموته انعمت
وحث في الحال وان لم يعلم بموته فلا خلافا لابي يوسف وفي
لا يملك فقر القرآن او سخر او هلك او كبر لا يثبت سواء في الصلوة
او خارجها هو المختار وفي بطلان فكله يثبت سماع وهو نائم
حت ان يقظه وقيل مطلقا ولو كان غيبه وقصد سماعه لا يثبت
ولو سلم على جماعة هو فيهم حث وان نواهم دونه لا يثبت ولو
قال الاباذنه فاذن ولم يعلم وكلمه حث خلافا لابي يوسف
وفي بطلان شهر فهو من حين حلفه يوم الكمل لمطلق الوقت
ويصح بنية التها ر فقط وليلا الكمل على الليل فحب وفي ان
كلمته الا ان يقدم زيدا وحتى يقدم او الا ان ياذن زيدا وحتى
ياذن فكله قبل ذلك حث وان مات زيدا سقط الحلف وفي لا ياكل
طعام فلات اولاد خل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابة
او لا يركب عده ان عتق وزال ملكه وفعل لا يثبت خلافا لابي يوسف
والذاني للتجدد لا يثبت اتفاقا وان لم يعين لا يثبت بعد
الزوال ويثبت بالتجدد وفي لا يملك امراة او صديقة يثبت
في المعين بعد الابانة والمعادة وفي غيره لا في رواية عن محمد
ويثبت بالتجدد وفي لا يملك صاحب هذا الطيلسان فباعه وكله
حت لا اكله حينما اوزمانا والحسين او الزمان ولا ينفذ فهو على
سنة اشهر ومعها ما نوى واذا قال الدهر والابد فهو على العر
ولو قال دهر فقد توقف الامام وعندهما كالزمان ولو قال
اياما او شهورا او سنين فعلى ثلاثة وان عرق فعلى عشرة كاياما
كثيرة وقال على جمعة في الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين
باب الممين في الصدق والعتق قال ان ولدت فانت كذا

50
حت بالميت ولو قال فهو حر فولدت ميتا ثم جاعته حتى
خلفا لها وفي اول عبد ملكه فهو حر فملك عبد عتق ولو ملك
عبد من معاتم آخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد وحده عتق
الاخر ولو قال اخر عبد ملكه فانت بعد ملك عبد واحد لا يعتق
ولو ملك عبد من متفرقين عتق الاخر من ملكه من كل ماله وعند
عند موته من الثلث وعلى هذا اخر امراته تزوجها فهي طالق
ثلاثة فلا ترث خلافا لها وفي كل عبد بشرى بكذا فهو حر فبشره
ثلاثة متفرقون عتق الاول وان تبشروه معا عتقوا ولو قال من
اخبرني عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته بشراء امته سقطت
لا تبشر امته استولدها بالنكاح او بعد حلف بعقده الا اذا قال
ان اشتريتك فانت حر من كفاري وفي ان تسري امته
فهى حرة ان تسري من في ملكه وقت الحلف عتقت وان تسري
من ملكها بعده لا تعتق وفي كل مملوك حر عتق عبده ومدبره
وامتهات اولاده ولا مكاتبه الا ان نواهم وفي هذه طالق او هذه
وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاوليين وكذا العتق والافراد
باب الممين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك
يثبت بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة
والاستيجار والصلح عن مال والقسمة والخصومة وضرب الولد
وبها في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن
دم عمد والهبه والصدقة والقرض والاستقراض وان نوى
المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاة وكذا ضرب العبد
والذبح والبناء والخم الحياطة والايديع والاستيداع والاعارة
والاستعارة وقضا الذين وقبضه والكسوة والحل الا انه

لوتوى المباشرة بصدق قضاء وديانة وفي لا يزوج فزوجه
فضولي فاجاز بالقول حنت وبالفعل لا يحنث وفي لا يزوج عبده
وامته يحنث بالتوكيل والاجازة وكذا في ابنته وبنته الصغيرين
وفي الكبيرين لا يحنث الا بالمباشرة ودخول الدم على البع كان
بعث لك ثوبا يقتضي اختصاص الفعل بالخلق عليه بان كان
يامره سوا كان ملكه ولا ومثله الشراك والاجازة والقبض
والبناء وعلى العين كان بعث ثوبا لك يقتضي اختصاصها
بان كان ملكه سوا كان امه او لا وكذا دخولها على الضرب والاكل
والشرب والدخول وان توى غيره صدق فيما عليه وفي ان
بعثه وان اشترى به فهو حر فعقد بالخيار يعتق كذا لو توى
عقد بالفساد الموقوف ولو بالاصل لا يعتق وفي ان لم ابعه
فكذبا فاعتقه او بقره حنت قالت تزوجت علي فقال كل مرة
لي طلق طلقت هي ايضا التي رواية عن ابي يوسف وان توى
غيرها صدق ديانة لا قضاء ومن قال على المشي الى بيت الله
او الى الكعبة لم يجد حج وعمره مشيا فان ركب فعليه دم ولو قال
على الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الصفا والمروة
لا يلزمه شيء وكذا لو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد للحرم خلاف
لها وفي عبده حر ايج العام فنته لم يكونه يوم النحر بكوفة لا يعتق
خلافه ^{او غيره} وفي لا يصوم فصام ساعة بنيت حنت وان ضم صوما
او يوما لالام يوم يوما وفي لا يصلي يحنث اذا سجد سجدة لا قبله وان
ضم صلوة فبشفع لباقل وفي ان لبست من غيرك فهو هدي
فملك قطنا ففركته ونسج فليس هدي خلافا لها وان لبس
ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف فهدى بالاتفاق خاتم

الفضة ليس يحنث بخلاف خاتم الذهب وعقد النول وان رضع فخاني
والانلاف وقال خاني مطلقا وبه يفتي وفي لا يجلس على الارض
فجلس على سباط او حصير لا يحنث وان حال بينها وبينه ثياب
حنث وفي لا ينام على الفراش فجعل فوقه فراشا فنام عليه لا يحنث
وان جعل فوقه فراشا يحنث وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل
فوقه سرير فجلس لا يحنث وان جعل فوقه سباط او حصير حنت
باب الممين في القرب والقتل وغير ذلك الضرب وور
والكسوة والكلام والدخول يحنث فعلها بالحي فلا يحنث من قال
ان ضربته او كسوته او دخلت عليه بفعله بعد موته بخلاف
العضل والحمل والتمس لا يضرب بها ثم شجرها او خنقها او عظمها
حنث ليضربته حتى يموت فهو على استد الضرب ليقتضين
دينه قريبا مادون الشهر قريب والشهر بعيد ليقتضيه اليوم فقطاه
زيوتا او بخرجة او مستحقة او باعده شيئا وقبضه بزوجها
او سوقة او هب له او ابراه منه لا يحنث لا يقبض دينه درهما
دون درهم لا يحنث بقبض بعضه مالم يقبض كل متفرقا وان فرقته
بعل ضروري كالوزن لا يحنث ان كان في الامانة او غير ماله او
ماله لا يحنث بها وياقل منها لا يفعل كذا تركه ابد وفي ليفعل يكتفي
فعلة مرة وال حلفه وليعلمه بكل داع يفتد بحال ولا يمتد له شئ
فوجب ولم يقبل بزوجك القرض والعارية والصدقة بخلاف
البيع لا يشتم زحانا فهو عيال اساق له فلا يحنث بشتم الورد
والياسمين وقيل يحنث لا يشتم وردا او بنفشجا منوعا ورقه
لا يدخل دار فلان تناول الملك والاجازة حلف ان لا مال له وله
دين على مفلس وفي لا يحنث **كتاب الحدود** الحد عقوبة

مقدرة يجب حقا الله تعالى فلا ينبغي تعزير ولا قصاص هذا الزنا وطى
مكلف في فعل حال من ملأ وشبهته ^{للمتعمد} وثبتت بشهادة أربعة رجال
مجتعيين بالزنا لا بالوطى والجماع إذا أسأله الإمام عن ماهية الزنا
وكيفيته ومن زنا وابن زنى ومنى زنا فبينوه وقالوا رأينا ه
وطئها في فرجها كاليل في الكحلة وعذ لو استرا وعلانية أو بالإقرار
عاقلا بالغاً أربع مرات في أربع مجالس كلما أقر رده حتى يغيب
عن بصره ثم سأل كأم سوى الزمان فبينه وترب تلقينه ليرجع
بلفك قلت أولست ووطئت بشبهة فان رجع قبل الحد اوفى
اثنا بترك الحد للمحصن رجعه في قضاء حتى يموت يدياً به
الشهود فان أبوا أو غابوا أو ماتوا سقطت الإمام ثم الناس
وفي المقر يدياً الإمام ثم الناس ويقبل ويصلى عليه ولا يبرح محسن
جلده مائة وللعيد نصفه بسوط لا مثرة له ضرباً وسوطاً مفرقاً
على بطنه الأيسر والرأس والوجه والفرج وعند أبي يوسف يضرب الرأس
ضربة ويضرب الرجل قائماً في كل حد بلامد وتترفع نيا به سوى الأزار
والمرأة جالسة ولا تترفع نيا بها إلا الفرو والكشور وتجففها
في الرحم لاله ولا يحد سيد مملوكه بلاذن الإمام واحصان الرجم
الحرية والتكليف والإسلام والوطى بنكاح صحيح حال وجود
الصفات المذكورة فيها ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد
ونفى الأسباسة والمرضى يرجم ولا يجلد مالم يبرأ والحامل ان
ثبت زناها بالبينه تجلس حتى تلد وترجم اذا وضعت ولا يجلد مالم
تخرج من نفاسها وان لم يكن للولد من بطنه لا ترجم حتى تستغنى
عنها **باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب**
الشبهة دارنة للحد وفي نوعان شبهة في الفعل وفي طئ غير

الدليل

الدليل دليل فلا يحد فيها ان طئ الحلق والايحد كوطى معتدته من
ثلاث أو من طلاق على مال أوام ولداعتقها أو مدامه وأن علا
أوامة زوجته أو سيده وكذا وطئ المرتين الموهونة والاصح **باب**
وشبهة في الحلق وهي قيام دليل نافي للحرمة في ذاته فلا يحد فيها
وان علم بالحرمة كوطى أمة ولده وأن سفل أو مشتركين أو معتد
بالكنائيات دون الثلاث أو البايع البيعة والزواج المهوره
قبل تسليمها والنسب ثبت في هذه عند الدعوة لافي الأولى وإن دعا
ويحد بوطى أمة أخيه أو عمة وأن طئ حلقها وكذا بوطى امرأة
وجدها على فراشه وأن كان أعمى إلا ان دعاها فقالت أنا
زوجتك لا بوطى أجنبية زفت اليه وقلت هي زوجتك وعليه
المهر ولا بوطى بهيمة وزنا في دار حرب أو نفي ولا بوطى محرم
تزوجها أو من استأجرها ليزنى بها خلافاً لها ومن وطئ
أجنبية فيمادون الفرج وكذا لو وطئها في الدبر أو على قوم لوط
وعندنا يحدون زناه ونهى ذمى مجربته في دارنا حد الذمى
فقط وعند أبي يوسف يحدون في عكسه حدت الذمينة
للحرثي وعند أبي يوسف يحدون وعند محمد لا يحدون وإن
زنا مكلف بمجنونة أو صغيرة حد وفي عكسه لا حد عليها إلا في
رواية عن أبي يوسف ولا حد بزنا المكره ولا ان أقر أحدهما
بالزنا وأدعى الآخر النكاح ومن زنا بامه فقد قتلها به لزمه الحد
والقيمة وعند أبي يوسف القيمة فقط والخليفة يؤخذ بالمال
والقصاص لا بالحد **باب الشهادة عن الزنا والرجوع عنها**
لا تقبل الشهادة بحد متقادم من غير بعد عن الإمام إلا في القذف
وفي الشريعة يضمن المال ويصح الإقرار به إلا في الشرب وتقدم

يحد

غير الشرب بشهر في الاصح والشرب بزوال الرجوع وعند محمد بشهر
ايضا وان شهدوا بزناه بغايبة قبلت بخلاف ستمائة من
عاب وان اقر بالزنا بمجهولة حد وان شهدوا كذلك لا يحسد
وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعند محمد الرجل ولا يحسد احد لو
اختلف الشهود في بلد الزنا او شهدا ربيعة في بلد في وقت
واربعة في ذلك الوقت ببلد آخر وكذا لو شهدا ربيعة على امرأة
وهي بكر او هم فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصول
بعد ذلك وحذ المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت
والشهود فقط لو كانوا اعيانا او محمدين في قذف
او اقل من اربعة او احدى من عبد او محمود وكذا لو وجد
احدهم عبدا او محمدا بعد حذ المشهود عليه ودينه في بيت
المال ان رجما وار شجر ضربه او موته منه هدر وقال
في بيت المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع الشهود ولو رجعوا
بعد الرجوع حذوا وعزموا الذية وكل واحد رجع حذ وعزم
اربعا ولو رجع احد خمسة فلا شيء عليه فان رجع آخر حذ
او عزم اربعا ولو رجع واحد قبل القضاء حذ وكلامه ولو بعد
قبل الحذ فكذلك وعند محمد الزاج فقط ولو شهدوا اقر فرجم
تم طهر واكفارا او عبيد فالذية على المزكن ان رجعوا عن
التركة والا فعلى بيت المال وقال علي بن ابي طالب لو قتل
احد المأمور برجحه فظهر وكذلك فالذية في مال القاتل ولو اقر
الشهود بيمينه النظر لا ترد شهادتهم ولو انكر الاحصاء
ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لو اقر او لادة زوجته
منه **باب حد الشرب** من شرب خمر او قوطرة فاخذ

شهوده ستة قاضيه
شهود غير مقبولين
الرجوع

ورجما

شور ما هو في

ورجما موجودا او جوا به سكران ولو من نبيذ وشهد
بذلك رجلان او اقر به مرة وعند ابو سفيان من وعلم شربه
ملونا حذوا في صحا ثمانية سوطا ربيعين للعبد مفرقا على بدنه
كافي الزنا وان اقر او شهدا عليه بعد ذوال رجما لا يحسد خلافا
لا بعد المسافة لا يحسد خلافا للمحمد ولا يحسد من وجد منه ربيعة لم
او ثقيها او اقر ثم رجع او اقر سكران والسكر موجب
للمحمد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من التمار وعند محمد ان يفتي
وتحذ كلامه وبه يفتي ولو ارتد السكران لا يبين امراته **باب**
حد القذف هو كحد الشرب لكنه وبثوثا من قذف محصنا
او محصنة بصريح الزنا حذ بطلب المقتوف متفرقا ولا يزوج عنه
غير القرو والخفو واحصانه كونه مكلفا حذ مسلمانا عفيفا
عن الزنا ولو نكاهه عن ايده بان قال لست لايك اوست يابن
فلان ان في غضب حد والافلا ولا يحذ لو نكاهه عن جده ونسبه
اليده والى غده او خاله او ربه او قال يابن ماء السماء او قال العربي
يا بنطي اوست بعربي ويحذ بقذف الميت المحصن ان طالب
به الوالد او الولد او ولد له ولو محرما عن الارث وكذا ولد البنت
خلافا للمحمد ولا يطالب ولد اباه ولا عبد سيده بقذف امه
ويبطل ثبوت المقتوف لا الرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو
ولا الاعتياض عنه ولو قال زنا في الجبل وعني الصعود حذ
خلافا للمحمد وان قال يا زاني وعكس حذ ولو قال لامرأته وعكس
حذت ولا كفان ولو قالت زنيت بفلان حذ ايضا وان اقر
بذنبه نكاهه بلا عن وان عكس حذ والولد له في الوحيين
ولا شيء ان قال ليس بابني ولا ابنك ولا حذ بقذف امرأة

لها ولد لا يعلم أب ولا عنت بولد بخلاف من لا عنت بغيره
ولا يقذف رجل وطئ حراما لعينه كوطئ في غير ملكه من كل وجه
أو من وجه كامة مشتركة أو مملوكة حرمت أبا كامة التي هي
لخته رضاعا ولا يقذف مسلم زنى في كفره أو مكاتب وإن كان
مات عن فاء ويحذف يقذف من وطئ حراما لغيره كوطئ أمته
المحبوسة المحبوسة أو امرأة وهي حايض وكذا وطئ مكاتبته
خلاف لابي يوسف ويحذف من قذف مسلما كان قد نكح محرمة
في كفره خلافها ويحذف مستامن قذف مسلما في دارنا ويكفي
حد الجنابات اتحد جنسها لأن اختلاف **فصل في الشغار** يعزّر
من قذف منبذ مملوكا أو كافرا بالزنا أو قذف مسلما بيا فاسق
يا كافرا ياحيث يا الضيف يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من بعدت
يلعب بالصبيان يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا دنيو يا مخنث
يا خائن يا ابن الفجأة يا ابن الفاجرة يا زنديق يا باغي الزواني
أو اللصوص يا حرام زاده لا يباحار بالكلب يا قرد يا ينس
يا خنزير يا بقر يا حيتة يا حجام يا ابن الحمام وأتوه ليس كذلك
يا بفا يا مواجر يا ولد الحرام يا عتار يا ناكس يا نكوس يا سخرة
يا صمكة يا كشجان يا بلد يا موسوس واستحسنوا تعزيره إذا كان
المقول له فيها أو علويا وللزوج أن يعزّر زوجته لترك الزينة
وترك الإجابة إذا دعاها إلى فراشه وترك الصلوة وترك الفضل
من الجنابة وللزوج من بيته وأقل التعزير ثلاثة أسواط وأكثره
تسعة وثلاثون وعند أبي يوسف خمسة وسبعون ويجوز حبه
حبسه بعد الضرب وأشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم الشرب
ثم القذف ومن حد أو عزّر فأت قدمه هدر بخلاف تعزير

الزوج

الزوج زوجته **كتاب الشارقة** هي أخذ مكلف خفية قد سر
عشرة دراهم مصروفة من حرز لملك له فيه ولا شبهة وثبت
بما ثبت به الشرب فإن سرق مكلف حر أو عبد ذلك القدر محرزا
بمكان أو حافظ وأقر بها أو شهد عليه وسألها الإمام عن الشارقة
ماهي وكيف هي وابن هي وكف هي ومن سرق وبيتهاها قطع وإن
كانوا جميعا أو أصاب كل منهم قدر نصيب قطعوا وإن نولى
الأخذ بعضهم ويقطع بسرقة الساج والأنوس والفضة
والفضوص والحفر والياقوت والزبرجد والائنا والباب المتخذين
من الخشب لا بسوقه شئنا فيه يوجب باحا في دارنا كغيب و
وختيش وقصب وسك وظير وزرنيخ وهو مغرة ونورة ولا
بنايسر فساد كلين ولحم وفالكة رطبة ويطبخ وكذا ثمر على شجر
وزرع لم يحصد ولا بما ينال فيه الانكار كاشربة مطربة والآلات
كالحديد وطبل وبربط ومن ملأ وطمبور وصليب ذهب وفضة
أو شطرنج وزد لا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصبي حرز
ولو عليها حلية خلاف لابي يوسف وعبد كبير ودقير بخلاف
الصغير ودقير الحساب ولا بسرقة كلب وفهد ولا بخيانة ونهب
واختلاس وكذا ينش خلاف لابي يوسف ولا بسرقة مال عامة أو
أو مشترك أو مثل دينه أو زيدا حال كان أو مؤجلا وإن كان دينه
نقد فسرقة عضا قطع خلاف لابي يوسف وإن كان دنانير فسرقة
دراهم وبالعكس لا يقطع وقيل يقطع ولا بما قطع فيه ولم يتغير
وإن كان قد تغير قطع ثانيا كغزل نسج **فصل في الحرز هو قسم**
بما كان كبيت ولو بلا باب أو باب مفتوح وكسند وقبحا فقط
كس هو عند ماله ولو ثانيا في الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ ولا قطع

بسرقة مال من بيتها قربة ولا بسرقة من بيت ذي رحم محرم
 ولو مال غيره ويقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا بسرقة من
 بيت محرم رضا اخلاقا لابي يوسف في العلم ولا قطع بسرقة
 مال زوجته او زوجها ولو من حرز خاص وكذا لو سرق من بيته
 او زوجته سيده او زوج سيده او مكاتبه او خنته او مغيره خلافا
 لهما فيها او من مغنم او حرام منها وان كان ربه عنده او من بيت
 اذن في دخوله او من مصنفه وقطع لو سرق من الحمام ليلا او من
 المسجد متاعا ربه عنده او دخل به في صندوق غيره او كلبه او حبيه
 او سرق جوالق فيه متاع ورثه يحفظه او نائم وعنده عليه او سرق
 للموخر من البيت المستأجر خلافا لهما ولو سرق شيئا ولم يخرج به من الدار
 لا يقطع بخلاف ما لو اخرجه من الحجرة الى الدار او سرق بعض اهل
 محرم دار من حجره اخرى فيها واخذ شيئا من حرز فالتقاء في الطريق
 ثم خرج فاجده او حمله على حمار فاساقه فاخرجه من الحرز ولو دخل
 بيتا فاخذ زنا او من هو خارج لا يقطعان وكذا لو ادخل الخارج
 يده فقتل او قال ابو يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان
 في الثانية وكذا لا يقطع لو نقب بيتا واخذ به فيه واخذ شيئا
 او طهر صفة خارجة من كم غيره خلافا له وان حمله واخذ من داخل
 الكرم قطع اتفاقا ولو سرق من قطار جملا او حملا لا يقطع وان شق
 الحبل واخذ منه شيئا قطع والفسطاط كالبيت **فصل في كيفية**
القطع والنباتة تقطع يمين السارق من زنبه ويحسم وجهه
 اليسرى ان عاد فان سرق ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب
 ويطلب المسروق منه شرطي القطع ولو لم يوجد او عاصبا او ضا
 الربوا والمستعير والمستأجر او مضاربا او مستبضا او قابضا على سئوم
 على سئوم

خلع عاده

على سئوم الشراء او متهنا ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة
 من هؤلاء لا بطلب الشارح او المالك لو سرق من السارق
 بعد القطع بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع او بعد زوجه
 الحد بشبهة وان لم يطلب احدا لا يقطع وان اقرب هو منها ولا بد
 من حضوره عند الاقرار والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى
 او ابهامها مقطوعة او شللا او اصبعان سوى الابهام كذلك
 لا يقطع منه شيء بل يحبس وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة
 او شللا ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعندها
 يضمن ان تعذر ومن سرق شيئا وردته قبل الخصومة الى المالك لا يقطع
 وكذا لو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع او ملكه بعد
 القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت وكذا لو ادعاه احد السارقين
 ولو سرقا وغاب احدهما وشهدا على سرقتهما قطع الاخر ولو اقر
 العبد لما ذون بسرقة قطع وردت وكذا المحرم عند الامانة
 وعند ابي يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد
 ومن قطع بسرقة والعين قايمة ردها وان لم تكن قايمة فلا ضمان
 عليه وان استهلكها وان سرق سرقا فقطع بطلها او بعضها
 لا يضمن شيئا منها وقال ايضا مالم يقطع به ولو سرق ثوبا
 فشقه في الدار ثم اخرجه قطع لان سرق شاة فذبحها ثم اخرجها
 ولو ضرب المسروق دراهم او ثاير قطع وردها وعندها لا يردّها
 ولو صبغها احمر لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى
 ما زاد الصبغ وان صبغها سوداخذ منه ولا يعطى شيئا وحكي
 فيه حكمها في الاحمر **باب قطع الطريق** من قصد قطع الطريق
 من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبل حبس حتى يتوب

وان اخذ مالا وحصل الكل واحد نصيب السرقه قطع يده اليمنى
ورجله اليسرى وان قتل فقط ولو بعضا او جرح قتل جدا لا يعتبر
عفو الولي وان قتل واخذ مالا قطع وقتل وصدب او قتل او صلب
ومخالفة محمد في القطع ويصلب جينا وبيع بطنه برمح حتى يموت
ويترك ثلاثة ايام فقط ويرد ما اخذ الى مالكه ان باقيا والا فلا
ضمان ولو باشر الفعل بعضهم جزا ^{او القتل} وان اخذ ما لا
وجرح قطع من خلاف والمجروح هدر وان جرح فقط وقتل
قتاب قبل ان يؤخذ فلا حد والحق للولي ان شاء عفى وان شاء
اخذ بموجب الجناية وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذوررح
محرم من المقتول عليه او قطع بعض القافلة على بعض او قطع
الطريق ليلا ونهار بمصر او بين مصرين ومن خنق في المصر
غير مرة قتل به والا فكالقتل بالمنقل **كتاب السير** الجهاد بدأ منا
ومضى كفاية اذا قام به بعض سقط عن الكل وان تركه الكل اثموا ولا
ولا يجب على صبي وامراه وعبد واعمي ومقعور او قطع فان هجمت
العدو فغرض عين فخرج الملة والعبد بلا دين الزوج والمولى وكره
المجمل ان كان في ولا فلا واذا احضرناهم ندعوهم الى الاسلام فان
اسلموا والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها وبنين لهم قدرها ونسب
يجب فان قبلوا فلم مالنا وعليهم ما علينا وحرم قتال من لم يبلغه
الدعوة قبل ان يدعى وندب دعوة من بلغه فان ابوا استعين
بالله ونقاتلهم بنصيب المجانيق والحرقي والتفريق وقطع الاعضا
وافساد الزوج وتزويجهم وان تترسوا باسارى المسلمين ونقصه
به ويكره اخراج النساء والمصاحف في سرية لا يؤمن عليها الا
عسكر يؤمن عليه ولا دخول مستامن اليهم بحصص ان كانوا

يوفون العهد ونهى عن القدر والغلول والمثلة وقتل امرأة او غير
مكلف او شيخ او اعلى او مقعد او قطع اليمنى الا ان يكون احدهم
قادرا على القتال او ذراى في الحرب او ذمال بحيث يده او ماله وعن
قتل اب كافر بل يابى الابن ليقتله غيره الا ان قصد الاب قتل ولا
يملكه دفعه الا بالقتل ويجوز ضلهم صلحهم ان كان مصلحة لنا واخذ
مال الاجل ان لنا به حاجة وهو كالمدينة ان كان قبل التزول يستهم ^{او الجرح}
وكالفى لو بعده ودفع المال البصالحوا لا يجوز الا خوف الهلاك
ويصلح المرتدون بدون اخذ مال وان اخذ لا يرد ثم ان ترجع البند
ينبذ اليهم ومن بدا منهم بخيانة قتل فقط وان باقيا فم او باق
ملكهم قتل الجميع بلا بند ولا بيع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد
ولا بعد الضلع ولا يجرى اليهم وصح امان حر او حره كافر او جماعة
او اهل حصن وحرم قتلهم فان كان به ضرر ينبذ اليهم وادب لغا
امان ذى او اسير او تاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم يهاجم
او مجنون او صبي او عبد غير ماذونين بالقتال وعند محمد يجوز
امانها وابو يوسف معه في رواية **باب الغنائم وقسمتها**
ما فتح العام غنوة قسمه بين المسلمين او اقرب اهل عليه ووضع
الجزية عليهم واخراج عمارتهم وقتل الاسرى واسترقاقهم وتركهم
احراراء ذمة المسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن
قتل الاخذ ولا يجوز ردهم الى دارهم ولا اليه ولا القدر بالملاح قبل
لا بأس به عند الحاجة اليد ويجوز بالاسارى عندها وتزويج مولى شي رابر بقر غنم
شوقلها وخرق ولا تعقر ويحرق سلاح شوقلها ولا تقسم
غنمة في دار الحرب الا للبيداع ثم ترد ولا يتباع قبل القسمة والقتل
والترد سوا في الغنمة وكذا مدد لحقهم قبل احرارها بدارنا
الاماني

ولا حق فيها السوقي لم يقاتل ولا لمن مات في دار الحرب قبل الاحراز
 بدارنا ولو بعد الاحراز يورث نصيبه وينتفع منها بلا قسمية
 بالسلاح والركوب واللبس ان اخرج وبالعلف والخطم والحقن
 والطيب مطلقا وقيل ان اخرج لا بالبيع اصلا ولا بالتول ولا بعد
 الخروج بل يرد ما فضل الى الغنمة وان انتفع به رد قيمته وان
 قُسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا ومن اسلم منهم قبل اخذه
 احرز نفسه وطفله وكل مال هو معه او ودعة عند مسلم او دمي
 وعقاره في وقيل فيه خلاف محمد وابي يوسف في قوله الاول
 وولده الكبير وزوجه وحملها وعبد المقاتل وماله مع حرمت
 بغصب او ودعة في وكذا ما له مع مسلم او دمي بغصب خلافا
 لهما وقيل ابى يوسف مع الامام **فصل في كيفية قسمة الفنائيم**
 وتقسيم الغنمة للراجل سهم ولل فارس سهمان وعند ثلاث
 له سهم ولفرسه سهمان ولا يسهم الاكثر من فرس وعند ابى يوسف
 يسهم لفرسين والبرازين كالعتاق ولا يسهم لراجل ولا بغل
 والعبدة لكونه فارسا او رجلا عند المجاورة فينبغي للامام ان
 يعرض الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل
 في جاوز رجلا فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاوز
 فارسا فينتفي فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال
 او وهبه او آخره او رهنه فله سهم راجل في ظاهر الرواية وكذا لو كان
 مريضا او مهرا لا يقاتل عليه ولا يسهم بمملوك او مكاتب او صبي
 او امرأة او دمي بل يرضخ لهم بحسب ما يرى ان قالوا او داوت
 المرأة الحربى او دل الذمي على عورتهم وعلى الطريق والخمس لل
 لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم منهم ذو القربى الفقراء **ولا حق**

في نفسه بصفة انفسه القسمة
 كدرع والسيف او قوسا وامته

ولا حق فيه لا غنيا لهم وذكره تعالى للمبتكر وسهم النبي صلى الله عليه
 وسلم سقط بكونه كالصفي وان دخل دار الحرب من لا منعة له بل لا ذن
 الامام لا يحبس ما اخذوا وان باذنه او لهم منعة محسنة وللأمام ان ينقل
 قبل احراز الغنمة وقيل ان تضع الحرب اوزارها فيقول
 من قتل قتيلا فله سلبه او من اصاب شيئا فله ربه او يقول السرية
 جعلت لكم الربيع بعد الخس ولا ينقل كل المأخوذ ولا بعد الاحراز
 الا من الخس والشك للملك ان لم ينقل وهو مركبة وما عليه فتيانه
 وسلاحه وما معه لا ما مع غلامه على دابة اخرى والنقل لقطع
 عين حق الغير لا للملك خلافا لمحمد ولو قال من اصاب جارية
 فهي له لا يحل لمن اصاب الوطى ولا البيع قبل الاحراز خلافا له
باب سيرة الكفار اذا سبي ^{بما لا يملك} الروم واخذوا مالههم
 ملكوها وبذلك ما وجدنا من ذلك اذ غلبنا عليهم وان غلبوا على
 اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها وكذا لو غلبنا بغير السهم ^{كان}
 فاذا اظهروا عليهم من وجد ملكه اخذه قبل القسمة مجانا وبعد هاتان
 شيئا لا يأخذه وان قيمتها اخذه بالقيمة وان اشتراه منه تاجر
 واخرجه وهو قبيح ياخذ به بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه بغير
 فبقية العرض وان وهب له في قيمته وشكك المثلي في اشتراؤه
 بثنى او عرض وان اشتراه بجنسه او وهب له لا يأخذه وان كان
 عبدا فقتل عينه في يد التاجر واخذار يشها ياخذ به بكل الثمن
 ان شاء وان اسره من يد التاجر فاشتراه آخر ياخذ المشتري
 الاول منه بثمانية المالك منه بالثمنين وليس له اخذه من المشتري
 الثاني ولا يملكون خربا ومدينا وام ولدنا ومكاتبنا ومملكت
 عليهم كل ذلك ولا يملكون عبد ابى اليهم في اخذه ماله بعد القسمة



مجانا ايضا لكن يعوض عند من بيت المال وعند ما هو كالماسور
وان ابق بقرس ومتاع فاشترى رجل ذلك كله واخرجه اخذ المالك
ما سوى العبد بالثمن والعبد مجانا وعند ما بالثمن ايضا وان شترى
مستامن عبدا مسلما واخرجه دارهم عتق خلافا لما وان اسلم
عبد لهم ثمن ثمة في انا وظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر
باب المستامن اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحمل له ان
يعرض لشي من مالهم او دمهم فان اخذ شيئا واخرجه ملكه مخطو
فتصدق به وان غدر به ملكهم فاخذ ماله او جسد او فعل ذلك
غيره بغيره له التعرض كالاسير وان اذا ثمة حرب او اذا ان
حربنا او عصب احدنا الآخر وخرجنا اليه لا يقضي بشي وكذا لو فعل
ذلك حربنا وخرجنا مستامين وان خرجنا مسلمين قضى
بالدين لا بالفضب ولو اسلم الحربى بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا يقضى
بالدين ديانة وان قتل احد المسلمين المستامين الاخر ثمة فعليه الدية
في ماله والكفارة ايضا في الخطا وان كانا سيرين فلا شيء الا الكفارة
في الخطا وعند ما المستامين ولا شيء في قتل المسلم ثمة مسلما
اسلم ولم يهلج بنحو سوى الكفارة في الخطا اتفاقا **فصل**
ولا يمكن مستامن ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان اقامت سنة
نضع عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود
الى داره وكذا لو قيل له ان اقامت شهرا ونحوه ذلك فاقام واشترى
ارضا ووضع عليه جزيتها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج
او كلفت المستامنة ذميا لا تكون له هودمية فان رجع الى داره حل
دمه وان كان له وديعة عند مسلم او دمي او دين عليهم فاسير او
عليهم سقط دينه وصارت وديعته فينا وان قتل ولم يظهر عليهم اومات
مالهم

اومات فمالهم لو رثته فان جاء حربى بامان وله روجه هناك وولد مال
عند مسلم او دمي او حربى فاسلم هنا فظهر عليهم فالكفى وان اسلم
ثمة ثم جاء فظهر عليهم فالكفى في قتلهم من مسلم ووديعته عند مسلم
او دمي له وغير ذلك في ومن اسلم ثمة وله هناك وارث مسلم فقتله
مسلم عبدا او خطا فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطا واذا قتل مسلم
لاولى له خطا او سنا من اسلم هنا فلا امام اخذ الدية من عاقلة
القاتل وفي العدة ان يقتصر او ياخذ الدية وليس له العفو مجانا
باب العشر والخراج ارض العرب عشيرة وهي ما بين العذيب
الى اقصى حجر باليمن بمهرة الى حد الشام وكذا البصرة وكل ما اسلم اهله
او فتح عنوة وضمهم بين الفاتمين وارض السواد خزائنة وهي ما بين
العذيب الى عقبة خلوان ومن الثعلبية او العذب الى بغداد وكذا كل ما
فتح عنوة واقر اهله عليه واصلوا سوى مكة وارض السواد مملوكة لا لها
يجوز بيعهم لها وتصر فيهم فيها وان اجبى موات يعتبر قرية عند ابي
يوسف وما وه عند محمد والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلق
بالخارج كالعشر وخراج وظيفة ولا يراد على ما وضعه عمر رضي الله تعالى
عنه على السواد لكل جريب صالح للزرع صاع من بزا وشعير ودرهم
ولجريب الرطبة خمسة دراهم ولجريب الكرم والنخل المتصل عشرة دراهم
ولما سواه ثمن عقران وبستان ما ينطبق ونصف الخارج غايبة
الطاقة وان لم تنطق ما وظف نقص ولا يراد وان اطلقت عند ابي
يوسف خلافا لمحمد ولا خراج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب
عليها او اصاب الزرع آفة ويجب ان يعطى مالها ولا يتغير
ان اسلم واشترىها مسلم ولا عشر في خارج ارض الخراج ولا يتكرر
خراج الوظيفة بكثر الخراج بخلاف العشر وخراج المقاسمة **فصل**

الجزية اذا وضعت براض وصلى لا يغير وان فتحته بلدة عنوة واقتر
 اهلها عليها توضع على الظاهر الفتي في السنة ثمانية واربعون درهما
 وعلى النوسط نصفها وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها وتوضع
 على كتابي ومجوسي ووثني عجمي لا عربي ولا على مرتد فلا يقبل منها
 الا في الاسلام والسيف ويسترق اثناها وطفلهما ولا جزية على
 صبي وامرأة ومملوك ومجانا ومكاتب وشيخ كبير وزمني واعشى
 ومقعور وفقير لا يكتب وراهب لا يخاطب وتجب في اول الحول
 ويؤخذ قسط كل شهر فيه وتسقط بالاسلام والموت وتدخل
 بالكرار خلفها بخلاف خراج الارض ولا يجوز احدث بيعة اوله
 او كنيسة او صومعة في دارها وتعد المشاهدة من غير نقل وتغير الذمة
 في ذمة ومركبه وسرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل سلاح ويظهر الكمين
 ويركب سرجا لا يركب والاحق ان لا يترك ان يركب الا للضرورة
 وحسب ينزل في الجامع ولا يلبس ما يخص اهل العلم والزهد
 والشرق وتغير اثنائه في الطريق والحمام ويجعل على داره علامة
 كيلا يستفترقه ولا يبدل اسلامه ويصيق عليه الطريق ويؤدى
 الجزية قائما والاخذ قاعدا ويؤخذ بتلبسه ويهزم ويقال له اذ
 الجزية يا ذمي او يا عدا الله ولا ينقض عهده بالاباء عن الجزية
 او بزناه بمسلمة وقتله مسلما وسب النبي صلى الله عليه وسلم بل
 بالحق تابدار الحرب والغلبة على مومنين محاربيننا وبصير
 كالمترد لكن استرق والمترد يقتل ويؤخذ من بني تغلب من عيالهم
 ونسائهم ضعف الزكوة لامن صبيانهم ويؤخذ من موالهم
 الجزية والخراج كوالي فرئيس ويصرف الخراج والجزية وما اخذ
 من بني تغلب او من ارض اهلها عنها او اهلها الحرب اوله

كشي
 دهم

حديث
 من يدل دينه فاقبلوه

واخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين كسدا لغفور وبناء القنابل
 والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة والعمال
 والقاتلة وذرايرتهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطا
باب المرتد ومن ارتد والعياذ بالله تعالى يعرض عليه الاسلام
 وبسبب وتكشف شبهة ان كانت فان استعمل حبس فان تاب حله سبيله
 فيها والاقتل وتوبته بالتبري عن كل دين سوى دين الاسلام وتما
 انتقل اليه وقتل قبل العرض ترك نذب لاضان فيه ونزول ملكه عن
 ماله موقفا فان اسلم عاود وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم
 به عتق مدبروه وامتهان اولاده وحلت ذبونه وكسب اسلامه لوارثه
 المسلم وكسب رذته فني ويقضي دين اسلامه من كسب اسلامه و
 ودين رذته من كسبه او يوقف بيعة وشراؤه وجارته وهبته ورثته
 وعنفه وتديره وكتابتة ووصيته فان اسلم صحت وان مات ار
 او قتل وحكم لجارته بطلت وقال لا يزول عن ماله ويقضي ديونه
 مطلقا من كسبه وكلاهما لوارثه المسلم وتجد اعتبار كونه وارثا
 عند الحاق وابو يوسف عند الحكم به وتصح تصرفاته ولا يوقف
 غير المفاوضة لكن تصرف الفقيه عند ابى يوسف وكصرف المريض
 عند محمد وبصح اتفاق استيلاؤه وطلاقه ويبطل نكاحه وذيبحته
 وتوقف مفاوضته وترثه امراته المسلمة ان مات او قتل وهي
 في العدة وان عاد مسلما بعد الحكم لجارته احدا وجده باقيا في يد
 وارثه ولا ينقض عتق مدبره وامه ولده وان عاد قبل فكان له لم يرتد
 والمرأة لا تقتل بل تحبس حتى تتوب وتضرب اكل ايام والامه
 يحبسها مولاه وينفذ جميع تصرفها في ماله وجميع كسبه لوارثها
 المسلم اذا ماتت ويرثها زوجها ان ارتدت من بيعة لا ان ارتدت

توبة
 سبيله

تفشي

صححة وقالها يعز فقط وسائر احكامها كالرجل فان ولدت
امته فادعاه ثبت نسبه واموميتها والولد حتى يرثه مطلقا
ان كانت مسلمة وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولدت لكثر من نصف
حول من دارته وان الحق بماله فظهر عليه فهو فني وان الحق ثم رجع
فذهب به فظهر عليه فهو لو ارثه قبل القسمة وان الحق ففرضي
بعده لابنه فكانت له الابن في المرتبة مسلم اقبل الكتابة والولاء له
ومن قتل مرتدة خطاة فقتل غارته او الحق فديته في كسب اسلامه
وقالا في كسبه مطلقا ومن قطعت يد عدا فارتد والعياد بالله
يقا ومات منه ولو لم يمت مسلم ومات منه ف نصف دية
لورثته في مال القاطع وان اسلم بدون الحاق فماتت الدية
وعند نصفها مكاتب ارتد فحق فاخذ بماله وقتل فبذل الكتابة
لمولاه والباقي لورثته زوجان ارتد فلحقا فولدت المرأة ثم ولد
للولد فظهر عليهم فالولدان فني ويجبر الوالد على الاسلام لا ولده
واسلامه الصبي العاقل صحيح وكذا ارتد ككاهن خلافا لابي يوسف
ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابى **باب البغاة** اذا خرج قوم
مسكون عن طاعة الامام ونقلبوا على بلادهم الى العود وكسفت
سنتهم وبيدهم بالقتال لا لو اخرجوا مجتبهين وقيل لا لما لم
يبدوا فان كان لهم قوة اجهل على جرحهم واتبع مؤلهم والا فلا ولا
نسب ذريتهم ولا يقسم ما لهم بل يجلس حتى يتوبوا فيعده عليهم
وجاز استعمال سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل باغ منهم فظهر
عليهم لا يجب شئ وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهلها من غير
قتل به اذا ظهر على المصر وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه وبالعكس
لا يرثه الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابى يوسف لا يرثه مطلقا

مطلقا وكره بيع السلاح ممن علم انه من اهل الفتنة وان لم يعلم
فلا **كتاب اللقيط** النفاضة مندوب وان خفي هلاكه
فواجب وكذا اللقيطة وهو حر الا ان ثبت رقه بجهة ونفقته
في بيت المال وكذا اجنابته وارثه له وان انفق عليه الملتقط فهو
متبرع الا ان ياذن الحاكم بشرط الرجوع او يصدق اللقيط اذا بلغ
ولا يؤخذ من ملتقطه وان ادعاه واحد ثبت نسبه منه ولو عدا
وهو حر او متنا وهو مسلم ان لم يكن في مفرقهم وذمي ان كان فيه
وان ادعاه اثنان معا ثبت منها وان وصف احدها علامة
فيه او سبق فهو اولى ولحقه السلم اولى من العبد والذمي وان
ثبت عليه مال او على دابة هو عليها فهو له ينفق عليه منه بامراض
وقيل بدونه ايضا وله شر ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقص
هبة وتسليمه في حرفه لا تزوجه ونصرفه في ماله لغير ما ذكر ولا
اجارته في الامم وقيل له اجارته والله سبحانه اعلم **كتاب اللقيط**
هي المائدة ان شهد انه اخذها البرذها على صاحبها والا ضمن
والقول للمالك ان انكر اخذه للرد وعند ابى يوسف للملتقط
ويبقى في الاشهاد قوله من سمعتموه ينشد لقطه فدلوه ويعرفها
في مكان اخذها وفي الجامع مدة يغلب على ثلثة عدم طلب
صاحبها بعدها هو الصحيح وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكش
فحولا وان كانت اقل فابائما وما لا يبقى يعرف الى ان يخاف فساد
ثم يصدق بهان شاء فان جاء ربها بعده اجازة ان شاء ربها صاحب
واجبه له او ضمن الملتقط والفقر لو هالكه وايضا ضمن لا يرجع على
الآخر ولا اخذها منه ان باقية وليقطة الحل والحرم سواء ويجوز التقاط
البرهية وهو متبرع في انفاقه عليها بلا اذن حاكم وان ياذن بشرط

الرجوع فدين على ربهاله ان يجسها عنه حتى يأخذها فان امتنع بيعت
في النفقة فان هلك بعد الحبس سقط ^{اللفظ} وان قيل لا يجوز
القاضي ماله منفعة وينفق منها ومالا منفعة له يأذن بالاتفاق
ان اصل اذا قدمت البينة انها لفقطة وان قال لا يثبت له يقول له
انفق عليها ان كنت صادقا والاباعد وامر بحفظ ثمنه والملتقط
ان ينفع باللفظة بعد التعريف لو فقيرا وان غنيا تصدق بها
ولو على ابويه وولده او زوجته لو فقرا وان كانت حقيرة كالنوى
ان يقره وقشور التمان والتسبل بعد الحصاد ينفع بها بدون تعريف
ولذلك اخذها ولا يجب دفع اللقطة الى متعصمها الا بيينة ويجل
ان يبين علامتها من غير جبر **كتاب الابق** تدب اخذته لن
يقوى عليه وكذا الضال وقيل تركه افضل ويرفعان الى الحاكم فحبس
الابق دون الضال ولتي رده من مدة سفر اربعون درهما
وان كانت قيمته اقل من اربعين فعنه قيمته الادرها عند محمد
وعند ابى يوسف اربعون وان رده من دونها فحسابه
وان ابق منه لا يضمن ان استهداته اخذه ليرده والا فلا شيء
له ويضمن ان ابق منه وجعل الرهن على المرفق وجعل الثباني على
المولى ان قده وعلى ولي الجناية ان دفعه وجعل المديون من ثمنه
ويقدم على الدين ان بيع فيه وعلى المولى ان اذاه عنه وجعل
الموهوب على الموهوب له وان رجع الواهب في هبته بعد الترة
وامر بنفقته كاللقطة والمديون اتم الولد كالنقش وان كان الراد
اب المولى او ابنه وهو في عياله او وصية او احد الزوجين فلا شيء
له والمالك الصبي كالبايع **كتاب المفقور** هو غائب لا يدري
مكانه ولا حيوته ولا موته فينصب له القاضي من يحفظ ماله ويشتري

ويشتري حقه مما لا وكيل له فيه ويبيع ما يخاف عليه من ماله وينفق
على زوجته وقريبه ولاد او هو حتى في حق نفسه لا تنكح امرأته ولا
يقسر ماله ولا تنفس اجازته ميت في حق غيره فلا يرث من مات
حال فقده ان حكم بموته فيوقف نصيبه منه كذا او بعضها الى ان يحكم
بموته فان جاز قبل الحكم فهو له والا قلن يرث ذلك المال لولاه واذ
مضى من عمره ما لا يعيش له ليه اقراؤه وقيل تسعون سنة وقيل مائة
وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حسد فلا يرث من مات قبل
ذلك وتقدر زوجته للموت عند ذلك **كتاب الشراكة** هي شريكان
شركة ملك وشركة عقد فلا ولي ان يملك اثنان عينا ارثا او
اشرارة او اثبا او اسبيلا واختلط مالهما بحيث لا يتميز اخطأ
وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر ويجوز بيع نصيبه من شركته في جميع
الصور ومن غيره بغير اذنه في ما عدا الخلط والاختلاط فلا يجوز
الا باذنه والثانية ان يقول احدهما شاركك في كذا ويقبل الآخر
وركنها الايجاب والقبول بشرط عدم ما يقطعها كشرط دراهم
معينه من الربح لاحدهما وهي اربعة انواع شركة مفوضة وهي
ان يشتركا منسأ وبيان نصرفا ودينا ومالا وربحا ونصفي الوكالة
والكفالة فلا يجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف ولا بين
حر وعبد وبالغ وصبي ولا بين صبيين او عبيدين او مكاتبين
ولا بد من لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضياتها ولا يشترط
تسليم المال ولا خلطه وما اشتراه كل منهما سوى طعام اهله
وكسوتهم فلها وكل دين لزم احدهما يصح فيه الشركة كبيع وشراء
واستيجار لزم الآخر وان لزم احدهما بكفالة بامر احدهما لزم الآخر
خلافا لهما وكذا ان لزم بفرض خلافا لابي يوسف وفي الكفالة

3

صحة الشركة
الشرعية على ما هو عليه

بلا امر لا يلزمه في الصحيح وان ورت احدها ما نصحه به الشركة او
له وبقضه صارت عننا وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنا
وان ورت عننا او عقارا ابقيت مفاوضة ولا نصح مفاوضة
ولا عنان الا بالدرهم والدينار او بالفلوس النافقة عند محمد
او بالبر والنقرة ان تعامل الناس بهما ولا تصحان بالعروض الا ان
يباع نصف عمره به بنصف عمره الاخر ثم يوقد الشركة ولا يملك
والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط وان خلط احدهما وحده
ثم اشترى فشرته عقد عند محمد وسلك عند أبي يوسف وان خلط
جنسين لا تصح انفاقا وشركة ميان وهي ان يشتركا متساويين
فيما ذكر وغيرهما متساويين وتنضم الوكالة دون الكفالة
وتصح في نوع بشي التجارة وفي عمومها وبعض مال كل منهما وبكله
ومع التفاضل في رأس المال والبرج ومع الشاوي فيهما وفي احدهما
دون الآخر عند علمهما ومع زيادة البرج للعامل عند عمل احدهما ومع
كون مال احدهما درهم والآخر دينار ولا يشترط الخلط فيها ايضا
والوضعية على قدر المال وان شرط غير ذلك وما شاهدها كل منهما طوي
بشئ هو فقط ورجع على شريكه بحصته منه ان آذاه من ماله
وتبطل الشركة بهلاك المالين او احدهما قبل الشركة وهو على ماله
قبل الخلط هلك في يد ابي الآخر وعليهما بعد فان هلك بعد
ما شري الآخر بماله فالشترى بينهما ورجع المشتري على شريكه
حصته وان هلك قبل شراء الآخر فان كان وكل حين الشركة
صريحا فالمشتري لها شركة ملك ورجع بحصته والا فالمشتري فقط
ولكل من شريك المفاوضة والعنان ان يتبضع ويتصارب وتند
ويستأجر ويوكل ويودع وفيه في المال ديمانة وشركة القبايع
والنقل

والنقل وهي ان يشتركا خطاطان او صباغ وخياط على ان يتقيدا الاما
ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل نصفين والبرج ثلاثا جاز وكل عمل
قبله احدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل وكل منهما طلب الآخر
ويبرأ الدافع بالرفع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط
وشركة الوجوه وهي ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتركا بوجوهما
وبيعا والبرج بينهما وان شرطاهما مفاوضة تحت ومطلقا على
وتنضم الوكالة فيما يشترى بانه فان شرط ما منصفه المشتري ومثاله
فالبرج كذلك وشرط الفضل باطل **فصل** ولا تصح الشركة فيما لا يصح
الوكالة به كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء **مؤخر**
وما جمعه كل فله وان اعادته الآخر فله اجر مثله لا يزاد على نصف
من الماحض خور عند أبي يوسف خلافا لمحمد وما اخذاه معا
فلهما نصفين وان كان لاحدهما بعل وللآخر رابية فاستقيا احدهما
فالكسب له وللآخر اجر مثل ماله والبرج في الشركة الفاسدة على قدر
المال ويبطل شرط الفضل وتبطل الشركة بموت احدهما وبالحاقه
مرتدا ان حكم به ولا يزكى احدهما مال الآخر بلا اذنه فان اذن
كل لصاحبه فاذن معا ضمي كل حصته صاحبه وان اذنا معا
ضمي الثاني على بادء الاول والا فلا يضمن ان لم يعلم وان اذن
احدا لمفاوضين لشريكه ان يشترى امة ليطاها ففعل في
له خاصة بلا شئ ويؤخذ كل بشئها والا فلا يضمن حصته شريكه
كتاب الوقف هو حبس العيني على ملك الواقف والتصدق
بالمنفعة كالعارية ولا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم بحاكم قبل
او نفعه بعلقه بموته بان يقول اذمت فقد وقفت وعندها
حبس العيني على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد

فيزول ملكه بمجرد القول عند يوسف وعند محمد لعالم يسلمه
 الى ولي فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خانة او رباطا لبنى
 النسيب او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالملك وعند يوسف
 يزول بمجرد القول وعند محمد اذا سلم الى متول واستقى الناس من
 السقاية وسكنوا الخان والزباط ودقنوا في المقبرة وشرط لتمامه
 ذكر مصرف مؤبد وعند يوسف يصح بدونه واذا انقطع صرف
 الى الفقراء وصح عند يوسف وقف المشايخ وجعل غلة الوقف
 او الولاية لنفسه وجعل الكل والبعض لامتهات اولاده ومدرسيه ماداموا
 احياء وبعد للفقراء وشرط ان يستبدل بغيره اذا شا خلافا لمحمد
 في الكل وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد كالفق
 بلسه والمير والقدوم والمنشار والخنزيرة وتباها والقدوم والكرجل
 والمصطفى والكتب والتوب يوسف معه في وقف السلاح والكرراع
 كالحبل والابل في سبيل الله تعالى وبه يفتي وكذا يصح عند يوسف
 وقفه بعاكن وقف بضعه بغيرها واكرتها وهو عبده وسائر
 آلات الحانة واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك الا انه يجوز قديمة
 المشايخ عند يوسف ويبدا من ارتفاع الوقف بعمارتها
 وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء او على معين فعليه
 فان امتنع او كان فقرا اجره الحاكم وعمره من اجره ثم رده اليه
 ونقض الوقف يصرف الى عمارته ان احتاج والا حفظ الى وقت
 الحاجة وان تعذر صرفه بغيره يباع ويصرف منه اليها ولا يقصد
 بين مستحق الوقف **فصل** واذا بنى مسجد لا يزول ملكه عنه حتى
 يفرزه عن ملكه بغيره وبان بالصلوة فيه وبصلته فيه واحد
 وفي رواية شرط صلوة جماعة ولا يصح جعله سردا بالمصلحة وان

وان جعله لغير مصالحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابا الى الطريق
 وعزل له او اتخذ وسط داره مسجدا واذن بالصلوة فيه لا يزول
 ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند يوسف يزول ملكه بمجرد
 القول مطلقا ولو ضاق المسجد ويجنبه طريق العامة يوسع منه
 وبالعكس رباطا يستغني عنه يصرف وقفه الى قرب رباط اليه
 والوقوف في المرض وصيته ويتبع شرط الواقف في اجارة الوقف ان
 وجد والا فاختار ان لا توجر الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيرها
 اكثر من ستة ولا يوجب الا باجر المثل ثم لا ينقص وان زادت الاجرة
 للمالكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يوجب الا بانه امانة او ولاية
 ولا يعار ولا يرهن وان غصب عقاره يجتاز وجوب الضمان
 ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائنا يبرئ عنه وان شرط ان لا ينزع
كتاب البيع البيع مبادلة مال بمال وينفقد بايجاب وقول
 بلفظي الماضي كبت واشترت وما دل على معناها وبالغاطي
 في التفتيس والتسبيس هو الصحيح ولو قال خذه بكذا فقال اخذت
 او رضى به صح فاذا اوجب احدهما فلا فلاخر ان يقبل كل البيع بكل
 الثمن في المجلس او يترك لا بعضا دون بعض الا اذا بين ثمن كل وان
 رجع الموجب او قام احدهما عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب
 واذا وجد الايجاب والقبول لم يزم البيع بلا خيار المجلس ويصح في
 العوض المشار اليه بلا معرفة قدره ووصفه لا في غيره وبممن
 حال وموكل باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة شفع البائع للمبيع
 حتى مضت ثم سلمه فلا اجل سنة اخرى خلافا لها واذا اطلق الثمن
 فان استوت مالية النقود ورواجها صح ولزم ما قدر من اي
 نوع كان فان اختلفت رواجا في الارواح وان استوى

في سبيل الله تعالى

رواجها لاما ليتها فسد ما لم يمتين ويصح في الطعام وكل ميل وموزون
 كيلا ووزنا وكذا لجنه فان بيع بغير حبسه وبانة او حجر معين
 لا يدرى قدره ومن باع ضربة كل صاع بدرهم صح في صاع فقط
 الا ان يسمى جملتها والمشتري الفسخ بالخيار وان قيل او سمي
 جملتها في المجلس بعد ذلك ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم لا يصح
 في شئ منها وكذا لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم وكذا كل معدود متفاوت
 وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك وان باع ضربة على انها مائة
 قفيز بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحصته
 او فسخ والزايد للبائع وفي المذروح ياخذ الاقل بكل الثمن او
 يفسخ والزايد له بلا خيار للبائع وان سمي لكل ذراع قسطا
 اخذ الاقل بحصته وكذا الزايد وله الخيار في الوجهين وصرح ببيع
 عشرة اسهم من مائة سهم من دار لا يبيع عشرة اذرع من مائة
 ذراع منها وعندهما يصح فيها ولو باع عبد على انه عشرة اذرع ثواب
 فاذا هو اقل او اكثر فسد البيع ولو فضل الثمن فكذا في الاكثر ويصح
 في الاقل بحصته ويخير المشتري وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع
 كل ذراع بدرهم اخذ المشتري بعشرة او عشرة ونصف باخبار وتسعة
 او تسعة ونصف بخيار وعند أبي يوسف يخير في اخذه باحد عشرة
 في الاول وبعشره في الثاني وعند محمد يخير في اخذه في الاول بعشرة
 ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف **فصل** يدخل البناء في بيع
 الدار بلا ذكر وكذا الشجر في بيع الارض ولو اطلق شراء شجرة دخل
 مكانها عند محمد وهو المختار خلافا لابي يوسف ولا يدخل الزرع
 في بيع الارض ولا الثمن في بيع الشجر الا باشتراطه وان ذكر الحقول كالطريق
 والمرافق ويقال للبائع اقلعة وقطعها وسلم المبيع وكذا لا يدخل

منه
 من الثمن

منه
 من الثمن

طلب

حيث يذر ولم يمت بعد وان ثبت ولم يصير له قيمة دخل وقيل لا ومن
 باع ثمرة بلا اشتراطها ولم يبدل صح ويقطعها المشتري للحال وان شرط
 تركها على الشجر فسد ولو بعد ثباتها خلتا فالحمد وكذا شراء الزرع
 وان تركها باذن البائع بلا اشتراط طاب له الزيادة وان بغير
 اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت لا يصدق
 بشئ وان استلحق الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطاب
 الزيادة وان استلحق الارض لترك التردد فسدت ولا تطيب الزيادة
 ولو اشترت آخر قبل القبض فسد البيع وبعد القبض يشتركان
 والقول في قدر الحادث للمشتري ولو باع ثمرة واستثنى منها الرطلا
 ارطلا لمعلومه صح وقيل لا ويجوز بيع البرقي بنبيله ان بيع بغير
 جنسه وكذا الباقي في قشره والارز والسمسم وكذا اللوز والبادنم
 والفستق والجوز في قشرها الاول ولحجرة الكيال وعند المبيع
 ووزنه وذرعها على البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري
 وفي بيع سلعة بثمن سلم هو اقله ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة
 بسلعة او ثمن بثمن سلم معا **باب الخيارات** صح خيار الشرط
 لكل من العاقلين ولها معا ثلاثة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلاثة
 وعندهما يجوز ان يمتن مدة معلومة الى مدة كانت وان اشترى
 على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا يبيع صح والى اربعة
 الا ان ينقد في الثلاثة وعند محمد يجوز الى اربعة والخيار **هـ**
 البائع يمنع خرج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فملك له
 فيتممه وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده لزمه الثمن وكذا لو
 لو قيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لها فلو اشترى
 روجته بالخيار لا يفسد التلاح وان وطئها فلا ردها الا بالتلاح

منه
 من الثمن

منه
 من الثمن

منه
 من الثمن

الا في البر ولو ولدت في مده لا تصير ام ولده ولو اشترى قريبه
 به او بعد بعه قوله ان ملك عبد فهو حر لا يعتقان في مده
 ولا يعتق حوض المشتراة به في مده من الاستبراء ولا استبراء
 على البايع ان ردت به ولو قبض المشتري به المبيع باذن البايع
 ثم اوجده او دعه عنده فهلك فهو على البايع لا ارتفاع القبض
 بالرد لعدم الملك ولو اشترى المأذون شيئا به فابراه بايعه
 عن ثمنه يبيع خياره وله الرد لانه على عدم التملك ولو اشترى
 ذخي من ذخي خسر به فاسلم في مده بطل شراؤه كيد لا يملكها مسلما
 بالاجارة خلافا لها في المبيع ومن له الخيار يحجز بحضرة صاحبه
 وعينه ولا يفسخ الا بحضرة صاحبه خلافا لابي يوسف
 فان فسخ وعلم به في المدة انفسخ والاتم العقد ويتم العقد ايضا
 بموت من له الخيار وكذا تمت المدة وبالاخذ بشفعة بسبب المبيع
 وبكل ما يدل على الرضا كركوب لغير الاختيار والوطي والاعتاق
 وتوابعه ولو شرط المشتري الخيار لغير جاز وانها اجاز او فسخ
 صح وان اجاز واحد وفسخ الآخر اعتبر السابق وان كانا معا والفسخ
 ولو باع عديدين بالخيار في أحدهما فالعينة وفصل من كل صح والآفل
 ويجوز خيار التعيين وهو بيع أحد الشيئين او ثلاثة على ان ياخذ
 المشتري بأشياء ولا يجوز في أكثر من ثلاثة ويتفقد تخيره بمدة
 خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقي امانة فلو قبض
 الكل فهلك واحدا وتعيب لزوم البيع فيه وتعين الباقي للامانة
 وان هلك الكل لزمه نصف من كل او ثلثه وليس له رد الكل الا ان
 ضم اليه خيار الشرط ويورث خيار التعيين والتعيب لا الشرط
 والردية ولو اشترى باعها بالخيار فرفض أحدها لبرء الآخر خلافا

مذهب

ولها وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى عبد على خيار
 وكاتب فظهر بخلفه اخذ بكل الثمن او تركه **فصل** من اشترى شيئا
 مالم يره جاز وله رده اذا رآه مالم يوجد ما يبطله وان عصى قبلها
 ولا خيار لمن باع مالم يره ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط
 من تعيب في به وتعيب وتعد رده بعضه ونصرف لا يفسخ
 كالاعتاق وتوابعه او يوجب حقا للغير كالباع المطلق والرهن
 والاجارة قبل الرؤية وبعدها ومالا يوجب حقا للغير كالباع
 بالخيار والمساومة والهبة لا تسلم تبطل بعدها لا قبلها وكفت
 رؤية وجه الشريك والذاتة وكفلهما في شاة اللحم لانه من الجسد ور
 وفي شاة الفينة لا بد من رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب
 ان لم يكن معلما كافي ورؤية علمه ان معلما ورؤية داخل الدار ور
 وان لم يشاهد بيوتها وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه
 الفتوى اليوم وان رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه
 وما يعرض من ما يزوج كالمكيل والموزون ورؤية بعضه كالرؤية
 كل وفي ما يطعم لا بد من الذوق ونظر الوكيل بالشراء او له القبض
 كاف لانظر الرسول وعندها هو كالمكيل وبيع الاعمي وشراؤه صحيح
 وله الخيار اذا اشترى ونسقط بحسبه المبيع او شتمه او ذوقه
 فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له ومن رأى أحد الثوبين فشرها
 فمأراى الآخر فله اخذها او ردها لاراد أحدهما ومن رأى شيئا
 ثم شره فوجده متغيرا بخير والافلا وان اختلفا في تغيره فالقول
 للبائع وان في الرؤية فلا يشتري ومن اشترى عدل زطي فباع
 منه ثوبا او وهب وسلم فلان رده بعيب لا بخيار رؤية او شرط
فصل مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فلي وجده في شره باعينا

وقوله عندها هو كالمكيل سحر لفظ الناس وان
 عكس القضية يعني الوكيل القضي كمن خالف
 ظاهره

مذهب

الابن ثم قطع في يد الاخير رجوع الباعث بعضهم على بعض كافي
 الاستحقاق وعندنا يرجع الاخير على بايعه لا بايوه على بايعه
 ولو باع بشط البراءة من كل عيب صح وان لم يعد العيوب ويدخل
 في البراءة الحادث قبل القبض عندنا يوسف خلافا لمحمد **باب**
البيع الفاسد بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كادهم والميتة
 والحز وكذا بيع ام الولد والمذموم وهكذا بيع المكاتب الا ان يجزيه
 وكذا بيع مال غير منقوض كالخمر والخنزير بالثمن وبيع قرن ضم الى قرن
 وذكية ضمت الى ميتة وان يبي ثمن كل واحدهما يصح في العبد
 والذكية ان يبي الثمن ويصح في قرن ضم الى مديرا او الى قرن غيره
 وكذا في ملك ضم الى وقف في الصحيح وبيع العوض بالخمر او بالعكس
 فاسد وكذا بيع بالخنزير ولا يجوز بيع طير في الجوارح وسماك
 لم يصد وصيد والى في جفيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة ودخل
 اليها بنفسه ولم يصد مدخله وان صيد والى فيها وامكن اخذه
 بلا حيلة صح ولا يبيع الحبل او المشاج او اللبن في الضرع وكذا اللؤلؤ
 في الصدف والصفوف على ظهر الغنم خلافا لابي يوسف فيهما
 ولا يبيع اللحم في الشاة وضربه القاصي وجنح في سقف وذراع
 من ثوب وان ذكر قطع فلو قطع الجذع او قطع الذراع وسلكه
 قبل الفسخ عاد صححا ولا الزانية وهي بيع الثمن على النخل بغير مجزوء
 مثل كيله خضيا والحاقله وهي بيع البرقي سنبلة بثلث كيله خضيا
 ولا يبيع بالملامسة والمناذرة والقاء الخمر ان يتساويا سبعة خمينا
 فيلزم البيع لو سها المشتري ووضع عليها حجر او نيدها اليه شاة
 البايع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان ياخذها شاة
 ولا يبيع المرائع ولا اجارتهما ولا النخل بلا كورات خلافا لمحمد

ادوا انساب

لمحمد ولادود القز وبيعه وعندنا يوسف يجوز في الدور اذا
 كان مع القز وفي البيعة عندنا روايتان وعندنا يجوز بيعها
 مطلقا وهو المختار ولا يبيع الا بقرن الاثمن بقرن الله عنده فان عاد
 قبل الفسخ لا ينقلب صححا وقيل ينقلب ولا يبي امرأه ولو بقيد
 الحلب وعندنا يبي يوسف صح في لبن الامة ولا في شعر الخنزير ولكن
 يباح الانتفاع به للخز ضرورة ويقسد الماء القليل عندنا يبي يوسف
 لا عند محمد ولا يبيع شعر الادمي ولا الاد تنفع به ولا بشئ **مطلب**
 من اجزائه ولا يبيع جلود الميتة قبل التبايع ويجوز بعده ويستفع
 به وبيع عظمها ويستفع به وكذا عصبها وقرنها وصفوها
 وشعرها ووبرها وكذا عظم الفيل خلافا لمحمد ولا يجوز بيع علوي يوقت بناء
 سقط ولا السيل ولا هبة وصحا في الطريق ولا يبيع شخص على
 اثة امة فاذا هو عبد ولو باع كبشيا فاذا هو نعمة صح ويجزيه
 ولا شئ ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وكذا شراؤه مع غيره
 بثمن الاول قبل نقده ويصح في الغير بحضته ولا شراؤه على
 ان يتره بظرفه ويخرج عنه لكل ظرف مقدار معين وان شرط
 طرح مثل وزن الظرف يصح وان اختلفا في الظرف وقدره
 فالقول المشتري ولو امر مسلم فميا ببيع خمر او شراؤها صح
 خلافا لها وكذا لو امر الحر ببيع غيره ببيع صيده ولو شري كافر عبدا
 مسلما او مصحفا صح ويجزي على اخرجها من ملكه والبيع بشرط
 يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا شرط لاية تضيئه
 العقد ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الذابة المبيعة ولو بشرط
 لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقلين او لم يبيع يستحق
 فهو فاسد كبيع عبد على ان يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه

حديث

من اقال نادما بيمينه اقال الله عشرة يوم القيمة

او امة على ان يستولوا فلو اعتقه المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم
التمن وعندها لا يعود فيمن القيمة وكشرط ان يستجده البايع
شهر او يسكنها ولا يسلمه الى راس الشهر ويقرضه المشتري
درهما او يهدي له هدية او يقطع البايع التوب ويحيطه قبا ^{او رجعة}
او يخذو الثعل او يشركه ويجوز في الثعل استحسانا ولا يجوز بيع امه
الاحلها ولا البيع الى التبرؤ والمهرجان وصوم النصارى
وقطر اليهود وان لم يعلم العاقدان ذلك ولا البيع الى الحصار
والدياس والقطاف والجذاز وقدرم الحاج ويصح الكفالة الى هذه
الافاق فان استقطب الاجل قبل حلوله صح وكذا لو باع مطلقا ثم
اجل الى هذه الاوقات ومن باع نصيبه من دار يجوز ان يملكه المتعاقدان
خلاف الابي يوسف وكفى علم المشتري عند محمد ^{فصل} قبض المشتري
البيع ببيع باطلا باذن بايعه لا يملكه وهو امانة في يده عند البعض
ومضمون عند البعض وقيل الاول قول الامام والثاني قولها اخذ
من الاختلاف فيما لو بيع مديرا وام ولد فمات في يدهم يرضى حيث
لا يضمن عنده خلافا لها ولو قبض البايع ببيع فاسدا باذن بايعه
صرحوا او دلاله لقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه مال
ملكه ولزم بهلاكه مثله حقيقة او معنى كاليقظة في القيمة وكل
منها فسخ قبل القبض وبعد ما دفع في ملك المشتري اذا كان الفسخ
في صلب العقد كبيع درهم بدين وان كان بشرط ان يدر كشرط
ان يهدي له هدية فقبل القبض وانما بعده فالفسخ لمن له الشرط
لان عليه ولا يآخذ البايع حتى يرضى منه فان مات البايع
فالمشتري احق به حتى يأخذ منه وطالب للبائع ربح منه بعد
التقاضي لا للمشتري ربح مبعده فيصدق به كاطاب ربح مال آواه

سبب

٢٨
وهو ان يبيع
ان يبيع
والبيع

فقصي ثم تصادف على عدمه وقد بعد ما ربح فيه الدعي فان باع المشتري
ماشراة شرا فاسدا صح وكذا لو اعتقه او وهبه وسقط
حق الفسخ وعليه قيمته ولو بني في دار اشتراها فاسدا او غرس
فعلية قيمتها ولا ينقص البناء والغرس ويركها وستك ابو يوسف
في روايته محمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد وكره النجاشي
والشوم على سوم غيره اذا رضى بائني وتلقى الجلب المضرب باهل
البلد وبيع الحاصر للبادي طمعا في غلة الثمن زمن الخط والبيع
عند اذان الجمعة لا يبيع من يزيد وصح البيع في الجميع ومن ملك
مملوكين صغيرين او كبيرا وصغيرا احدهما ذر حرم من الآخر
كراهه ان يفرق بينهما بدون حق مستحق ويصح البيع خلافا لابي
يوسف في قرابة الولاد في رواية وفي الجميع في اخرى فان كانا
كبيرين فلا بأس بالتفريق **باب الاقال** نصحه بلفظين احدهما
مستقبل خلافا لمحمد وتوقف على القبول في المجلس كالباع وفي
بيع جديد في حق غيره العاقدان اجماعا وفي حقها بعد القبض
فسخ فان تعذر جعلها فسخا بطلت وعند ابي يوسف بيع فان
تعذر ففسخ وان تعذر بطلت وعند محمد فسخ فان تعذر فبيع
فان تعذر بطلت وقبل القبض ففسخ في النقلي وغيره وعند محمد
ابي يوسف في العقار بيع فلو بشرط اكثر من الثمن الاول وخلاف
الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول وعند محمد يصح الشرط لو
بعد القبض وتجعل سيعا وان شرط اقل من غير تعيب لزم الاول
ايضا وعند ابي يوسف تجل سيعا ويصح الشرط وان تعيب
الشرط صح الشرط اتفاقا ولا نصحه بعد ولا ذه البيعة خلافا
لها ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك البيع وهلاك بعضه يمنع

كأنه
مستأجر

بقدره **باب المراجعة والتولية** المراجعة بيع ما شراه بما شراه
بدوزيادة والتولية بيعه به بلا زيادة ولا نقص والوضعية بيعه
بما نقص منه ولا يضر ذلك فإلم يكن الثمن الأول مثلياً أو في ملك
من يرب الشراء أو الترخيم معلوماً ويجوز أن يضمن إلى رأس المال
أجل القصار والصنع والطرز والقتل والحمل وسوق الغنم
والشمس ولكن يقول أقام على كذا إلا اشتريته ولا يضمن نفقته
ولا أجره الرأعي والطبيب والعلم وبيت الحفظ فان ظهر المشتري
خيانة في المراجعة خير أخذه بكل ثمنه أو تركه وفي التولية يحط
من ثمنه قدر الخيانة وهو القياس في الوضعية وعند أبي يوسف
يحط فيها قدر الخيانة مع حصتها من الربح في المراجعة وعند
محمد بن حنبل فيها فلو هلك قبل الرد أو امتنع الفسخ لم يملك الثمن اتفاقاً
ومن اشترى شيئاً بعشرة فباعه بخمسة عشر شراه فائساً
بعشرة يراجع على خمسة وإن شراه بأنا بخمسة لا يراجع وعندها
يراجع على الثمن الأخير مطلقاً وإن اشترى ما زون مديون
بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر أو بالعكس يراجع على عشرة
والمضارب بالنصف ولو اشترى بعشرة وباع من ربح المال
على اثني عشر ونصف ويراجع بلا بيان لو أعوزت البيعة
أو وطئت وهي ثيب أو أصاب الثوب قرصاً فأرأى حرق
ناراً وانفقت عنها أو وطئت وهي بكر أو تكسر الثوب
من طيبه ونشره لم يمان وإن اشترى بشئ ورأى بلا بيان
خير المشتري فإن أنلفه فقد علم لم يملك ثمنه وكذا التولية ولو
اشترى ثوبين صفقة كذا بخمسة كره بيع أحدهما لرجعة بخمسة
بلا بيان عند محمد وعندهما لا يكره ومن وثق بأقام عليه ولم يعلم

منه
دعوى
كيسل

طراز
طرفة

مشتريه قدره وسد وأن علمه في المجلس خير **فصل** لا يبيع
المشتري قبل قبضه ويصح في العقار خلافاً لغيره ومن اشترى وكسلاً
لا يجوز له بيعه ولا أكله حتى يملكه وكفى كيل البايع بعد العقد
بخصرته هو الفسخ ومثله الوزني والعددي لا المذروع ويصح
التصرف في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال قيام
البيع لا بعده لأكده وكذا الزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق
بكل ذلك فيراج ويؤتى على الكل إن زيد وعلى ما بقي إن حط
والشفيع يأخذ بالقل في الفصلين ومن قال بع عبدك من زيد
بألف على أن يضي من كذا من الثمن سوى الألف أخذ الألف من زيد
والزيادة منه وإن لم يقل من الثمن فالألف على زيد ولا شيء عليه
وكل دين أجل بأجل معلوم صح تأجيل إلا القرض الآتي الوصية
ولا يبيع التأجيل إلى محمول متفاضل كعوب الزنج ويصح في
في المتقارب كالحصاة ونحوه **باب الربوا** هو فضل مال حال
عن العوض شرط لأحد العاقلين في معاوضة مال بمال وعنده
القدر والحسن فحرم بيع الكيل أو الوزني بجنسه متفاضلاً
أو نسيئة ولو غير مطعوم كالخض والحديد وحل متفاضلاً مع التقايض
أو متفاضلاً غير متعين بغير متغير كخمسنة بخمسين وبيضنة
ببيضتين وتمر بتمرين فإن وجد الوصفان حرم الفضل
والنساء وإن عدم أحدهما وإن وجد أحدهما فقط حل التفاضل
لأن النساء فلا يبيع سلم هروبي في هروبي ولا يرو في شعير وشرط
التعيين والتقايض في الصترف والتعيين فقط في غيره وما
يرضى على حرم الربوا فيه كيداً فهو كيلي أبداً كالبر والشعير والتمر
والمال أو على غير مملو زناً فهو وزني أبداً كالذهب والفضة ولو

منه
دعوى
كيسل

ولو تعور في خلافه وما لا نص فيه حمل على العرف كغير الستة المذكورة
 فلا يجوز بيع البر بالبر متماثلا وزنا ولا الذهب بالذهب متماثلا
 كيلا وجاز بيع فليس معين بفلسين معينين خلافا لمحمد ويجوز
 بيع الكرياس بالقطن وبيع اللحم بالحيوان وعند محمد لا يجوز بيعه
 بحيوان جنسه حتى يكون اللحم أكثر من ما في الحيوان من اللحم
 ويجوز بيع الدقيق بالذيق متماثلا كيلا لا بالتسوية أصلا
 خلافا لها وكذا بيع الرطب بالرطب متماثلا وكذا بيع الرطب بالتمر
 والعنب بالزبيب متماثلا خلافا لها وكذا بيع الرطب بواصله ولا
 مثله أو باليابس والتمر والزبيب متعيني مثلهما متساويا خلافا
 لمحمد ويجوز بيع لحم حيوان لحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا
 اللبن والجاموس مع البقر جنس واحد وكذا الضأن مع المعز
 والخنزير مع الغراب ويجوز بيع خل العنب بخل الذوق متفاضلا
 وكذا شحم البطن بالآلية أو بالحم والخبز بالبر أو الدقيق أو الشويق
 وإن كان أحدهما نسيئة به يفتى ولا يجوز بيع الجيد بالترخيض
 تخافيه التروا لا متساويا وكذا البر بالبر ولا يجوز بيع البر بالدقيق
 أو بالشويق أو بالنخالة مطلقا ولا بيع الزيتون بالزيت أو التمسح
 بالشيرج حتى تكون الزيت والشيرج أكثر مما في الزيتون والتمسح
 لتكون الزيادة بالخير ولا يستقرض الخبز أصلا وعند أبي يوسف
 يجوز وزنا وبه يفتى وعند محمد عدا أيضا ولا يلو بين الشيد
 وعنده المسد والخير في دار الحرب **باب الحقوق والكفا**
والاستحقاق يدخل العلو والكيف في بيع الدار لا الظالة
 لا يذكر كل حق هو لها أو يمرافها أو بكل قليل وكثير هو فيها ومنها
 وعند محمد لا يدخل إن كان مفتوحا في الدار ولا يدخل العلو في شراء

مط كسرياس

والذي يليق في المار فتنفخ
 وهو الذي يليق في المار فتنفخ
 وإذا طال في المار فتنفخ
 إلى المار في المار فتنفخ
 والشير

لا يفتى

منزل الأبدن نحو كل حق ولا في شراء بيت وإن ذكر كل حق ولا الطريق
 والمسيل والشراب الأبدن نحو كل حق وتدخل في الإجارة بدوت
 ذكر **فصل** البيعة حجة متعديّة والأقرار حجة قاصرة والتفاضي
 يمنع دعوى الملك لا الحرية والطلاق والشب فلو ولدت أمه
 مبيعة فاستحققت بيعة بتبعها وليها إن كان في يد وقضي
 به أيضا وقيل يكفي القضاء بالأم وإن أقر بها الرجل لا يتبعها وليها
 وإن قال شخص لآخر اشتري فانا عينا فاشتره فإذا هو حر فإن
 كان البائع حاضرا أو مكانه معلوما لا يضمن الأمر والأضي ويصح
 على البائع إذا حضر أو قال إن تهني فلا ضمان أصلا ومنا دعي
 حقا مجرولا في دار فصوله على شيء فاستحق بعضها فلا رجوع
 عليه ولو استحق كلها رد كل العوض وفهد منه صحة الصلح
 عن مجرول ولو كان ادعى كلها رد حصته ما يستحق ولو بعض
 ولم يباع فضولي ملكه أن يفسخه وله أن يحضره بشرط بقاء
 العاقدين والمعقود عليه والمالك الأول وكذا بقاء التني إن كان
 عرضا وإذا أجاز فالتني العرض ملك الفضولي وعليه مثل البيع
 لو مثليا والافقيته وغير العرض للمجير أمانة في يد الفضولي
 وللفضولي أن يفسخ قبل إجازة المالك وصح اعتناق المشتري
 من الغاصب إذا أجزأ البيعة خلافا لمحمد ولا يصح بيعه ولو قطعت
 يد عند المشتري فأجزأ فاشتره له ويتصدق بما زاد على
 نصف منه ومن اشترى عبدا من غير سيده ثم أقام بيعة
 على قرار البائع أو السيد بدم الأمر وأرددة لا تقبل ولو
 أقر البائع بذلك عند القاضي فله ردّه ولو اشترى دارا من
 فضولي وأخلها في ثلثة فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد

الآن الأول حجة قاصرة ثبت الملك
 في الخبر

وإن لم يكن مكانه

الملاك

باب السلم هو بيع أجل بجاهل ويصح فيما يمكن ضبط صفته
ومعرفة قدره لافي غيره فيصح في المكمل والمختار والموزون
والموزون سوى التقدين وفي العددي المتقارب كالجوز
والبيض عددا وكيلدا وكذا القلوس خلافا لمحمد وفي اللبن والآخر
إذا سمي بمكيني معلوم وفي المذروع كالنوب أن يتي طوله
وعرضه ورفعه وفي السمك الملح وزنا ونوعا معلومين وكذا الطير ما كان
في جنيته فقط ولا يجوز فيها عددا ولا في الحيوان والطير فيه
ولا في جلوده عددا ولا في الخطب حيا والوطية جزر ولا في
الجوهر والخز ولا في اللحم ولا في الأظفار ولا في وصف موضع
معلوم منه بضعة معلومة ولا يجوز السلم بكليل أو ذراع معين
لا يدرك قدره ولا في طعام قرية أو تمر حلة معينة ولا فيما لا يبي
من حيث العقد الحيواني المحل وشرطه بيان الجنس كبر أو شعير
والنوع كسقية أو نجسية والصفة كجيد أو ردي والقدر نحو
كذا أو طلاء أو كيلد لا ينقبض ولا ينسبط وأجل معلوم وأقله شهر
في الأصح وقد راس المال أن كان كيلدا أو وزيا أو عدد فلا يجوز
في جنسيين بل ببيان رأس مال كل منهما ولا ينقدين بلبيا حصة
كل منهما عن السلم فيه ومكان إيفائه أن كان له حل وموئنة
وعندهما لا يشترط معرفة قدر رأس المال إذا كان معين ولا مكان
الإيفاء ويوفيه في مكان عقده ومثله الثمن والأجرة والقسمة
ومالا حل له يوفيه حيث شاء في الأصح اتفاقا وقبض رأس
المال قبل التفرق شرط بقاءه فلو أسلم مائة نقدا ومائة دينارا
على المسلم اليه في كسر بطل في حصة الدين فقط ولا يجوز التفرق
في رأس المال والمسلم فيه قبل قبضه بشركة أو تولية ولا شيء

معي طوله أو عرضه
صايل كشود

شي من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل قبل قبضه ولو اشتري
كرا وأمردت السلم بقبضه قضا ولا يصح ولو أمر مفرقه بذلك
صح وكذا لو كانا أمررت سلمه بقبضه له ثم لنفسه فالتال
له لأجل السلم اليه ثم لنفسه ولو أكتال المسلم اليه في ظرف ديت
السلم بأمرة وهو غاي لا يكون قبضا ولو أكتال البايع كذلك
كان قبضا بخلاف ما لو أكتاله في ظرف نفسه أو في ناحية بيته
ولو أكتال الدين والعين في ظرف المشتري أن بدا بالعين كان قبضا
وأن بدا بالدين فلا وعندها صح قبض العين فان شاء رضى بالشركة
وإن شاء فسح البيع ولو أسلم أمة في كسر وقبضت ثم تقابلت
فماتت قبل ردّها بقي التقابل ويجب قبضها يوم قبضتها ولو مات
ثم تقابلت صح وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن
فيهما ولو ادعى أحد عاقد السلم بيان لأجل أو اشتراط الرقابة
وأنكر الآخر فالقول المذموم مطلقا وقال المنكر أن كان رتب السلم
في الأولى أو السلم اليه في الثانية والاستصناع بأجل سلم فيصح
فيما يمكن ضبط صفته وقدره تعرفه ولا وبلاجل يصح فيما
تعرفه كحف وطيت وقفة وهو بيع لأعدة فيجبر الصانع
على عمله ولا يرجع المستصنع عنه والمبيع هو العمل لا العمل فلو كان
بما صنع غيره أو بما صنع هو قبل العقد فاخذه بغير ولا يتعنى به
للمستصنع بلا اختياره فيصح بيع الصانع له قبل رؤيته وله اخذ
وتركه ولا يصح فمال يتعارف كالنوب **مسائل شتى**
يصح بيع الكلب والفهد وسائر الشباع علمت أولا والذمي
في البيع كالمسلم الآ في الحرفاتها في حقه كالحل والخنزير في حقه
كالشاة ومن زوج مشريته قبل قبضها جاز فان وطيت كان

الامر الشري حيث لم يكن قبضا مرفقا

الكلاب والكلاب

کتابخانه

ایک لکھ

قبل التفرق وصح بيع الجنس بغيره مجازفة وبفضل لاتبوعه بجنسه

الأمساويان اختلفا جودة وصياغة فان بيع مجازة تم علم
النشأوي قبل التفريق حاز ولاحي النشأوي

قبضه فلو باع ذهاب فضة واشترى بها ثوبا قبل قبضها فسد

بيع الثوب ولو اشترى امه تساوى الفامع طوق قيمته الف
بالفض ونقد الفاون من الطة وان اشترى

بالعين ونقد القاف هـ ثن الطوق وان استري سيفاً حليته ^ح ^{زيت}
خمسون بمائة ونقد حسيين فهي حصّة الحليّة وان لم يثن اوقال

هي من شهما وان تفرقا بلا قبض صج في الشيف دونها ان تخلص

بلا ضرر ولا بطل فيها وان باع انا رخصة وقبض بعض ثمنه
واقترع اصح فيما قبض فقط والانا مشترك سندها وان استمر

بعضه اخذ الشترى ما بقى محصته اورده ولو استحق بعض

قطعة بقره اشتراها اخذ الباقي بحصته بلا خيار وبيع درهمين
ودنار ودينارين ودرهم وسكة ودينار وسكة

د دینار و دیناریس و درهم و بیع کز و بز و کر شعیر لکری
بز و کری شعیر و بیع احد عشر درهما بعشرة دراهم و دینار

وبيع درهمي ودرهمي غلة وبيع دينار بعشرة هي عليه او

وَابْعَثْ مُطْلَقَ اَنْ دَفَعَ الدِّينَارَ وَتَقَاصَا نِ الْعِشْرَةَ بِالْعِشْرَةِ
وَمَا غَالِبَهُ الْفِضَّةُ وَالزَّهْبُ فُضَّةٌ وَذَهَبٌ حِكْمًا فَلَا يَزِيدُ

الحال الصبي ولا يبيع بعضه ببعض المتساويا وزنا ولا استقراض

الأوزنا وما غلب عليه الفش منها فهو في حكم العروض فيبعضه
بالخالص لا يوجع حيلة الشفة ويقتصر على ما في

بما انما وجوه حيله الشيف ويصح بيوه مجنسه متفاضلا
بشر الثقا بضم في المجاس والتبايع والاستقراض ما روج منه

وزنا وعدا وبها ولا يتعین بالتعین لكونه ثنائيا ولا شترى

به فكسد بطل البيع ولا لا يبطل ويجب قيمته يوم البيع عند ابي
مظا

[illegible]

10/10/18

قبضوا الأفلاد ومن اشترى شيئا فغاب غيبة معروفة بالإبضاع في
دين بآيعة وان لم تكن معروفة ببيع فيه اذا برهن على ما ادعاه
وان غاب احد الشترين قلنا ضرر دفع كل الثمن وقبض المبيع وحسبه
اذا حضر الغائب حتى ينقد حصته وان اشترى بالف منتقال ذهب
وفضة فهما نصفان وان قال بالف من الذهب والفضة فمن
الذهب خمسمائة منتقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن
سبعة ومن قبض زينا بدل حديد غير عالم به فانفق او هلك
فهو قضاء وقال ابو يوسف ^{قيل} يرد مثل الزيف ويقضي الجيد
وان فرخ طيرا وباضى في ارض رجل او تكس طير ^{الديون} فهو ملك
اخذه وكذا صيد تعلق بشبك منسوبة للحقاق او دخل دار
ودرهم وسكن نثر فوق على ثوب فان اعدة صاحبه لذلك او كفه
بعد السقوط واغلاق باب الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير
اخذه كالوعسل النحل في ارضه او بنت فيها شجر او جمع تراب
بحرمان الماء الا يصح تقليقه وبطله الشرط الفاسد البيع والاجارة
والقسمة والاجارة والشفعة والصلح عن مال والبراءة عن الدين
وعزل الوكيل والاعتكاف والمرا بعة والعاملة والاقرار والوقف وكذا
الحكيم عند ابى يوسف خلافا للمحمد ومالا يبطله الشرط الفاسد
القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتق والرهن
والايباع والوصية والمشاركة والمضاربة والقضاء والايمارة
والكفالة والحالة والوكالة والاقالة والكتابة وان العبد
في التجارة وبقوة الولد والصلح عن دم العبد والجراحة وعقد الذمة
وتعليق التبرع بوابخير شرط وعزل القاضي **كتاب**
الضرف هو بيع ثمن بثنى فجانسا ولا وشرط فيه الثقباض قبل

میرزا یحییٰ
نور محمد بن علی
بن محمد بن علی
بن محمد بن علی

مصلح
ان قال بربك عن ديني علان
خجسته من شهلا مس

الفضة
التي في الدار وال
او لا يدري الا بغيره ان لم
كانت اشر بغيره ان لم
نعم بغيره فاشد
القبض صدر
التبرع

مكتبة عليا
لغة

مفتی
عبدانی

بقيت لكونه شئا ولو ان
بقيت يوم البع

بها ولا يتعين بالتعريف
مع وقال لا يبطل ويجي
مض

وزنا و عدد او
به فکس بدل الی

يوسف واخرا ما يعمل به عند محمد وما لا يروج منه بتعني بالتعني
 والمتساوي الغش مغلوبه في التبايع والاستقراض وكذا في الصرق
 وقيل كغالبه ويجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم يعنى فان كسرت
 فالخلاف كما في كساد الغشوش ولو استقر منها فكدت يرد منها
 وعندى يوسف قيمتها يوم الفرض وعند محمد يوم الكساد ولا يجوز
 البيع بغير النافقة ما لم يعين ومن اشترى بنصف درهم فلوس
 او دانق فلوس فخرط فلوس جاز البيع وعكس عليه ما باع بنصف
 درهم او دانق او قيرط ولو دفع الى صير في درهما وقال اعطني بنصفه
 فلوسا ونصفه نصف الاجتهاد فسد البيع في الكل وعند محمد في
 الفلوس ولو كثر اعطي صح في الفلوس اتفاقا ولو قال اعطني به
 نصف درهم فلوسا ونصفه الاجتهاد صح في الكل والنصف الاجتهاد
 بمثل والفلوس بالباقي **كتاب الكفالة** هي ضم ذمة الى ذمته
 في المطالبة لا في الدين هو الاصح ولا يصح الا تمت بملك التبرع وهي
 ضريبة بالنفس وبالمال فالاولى تنعقد بكفالت بنفسه او برقبته
 وخوضها تمام بعتر به عن البدن او بجزء شايع منه كنصفه او عشره
 وبضمنته وهو على اولى وان ارغم وقيل به لا باذنا من معرفته
 وصح اخذ كفيلين واكثر ويجب فيها احضار الكفول به اذا
 طلبه المكفول له فان لم يحضر حبس وان عتين وقت تسليمه لزمه
 ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك بري فان غاب المكفول به
 وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان مضت وان لم
 يحضر حبسه وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به وتبطل موت
 الكفيل والمكفول به ولو عباد دون موت المكفول له بل يطالب
 وارثه او وصيته الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن مخاصمته وان لم يقبل

مطل

لان الدين لا يكون فانه لو فاه احد
 لا يبيع على الاخر شي
 فلا يصح من العبد والاصح وان كان
 مانع من بيعه وان كان من المريض
 الا من التمس

وان لم يقبل

وان لم يقبل اذا دفعته اليك فان ابرئ وبسليم وكيل الكفيل ورسوله
 وبسليم المكفول به نفسه من كفالتة فان شرط تسليمه في مجلس
 القاضي فسلمه في المستوفى قالوا ببر والخلاف في زماننا انه لا يبرأ
 وان سلمه في مصر اخر لا يبرأ عندهما ويبرأ عند الامام وان سلمه
 في برية او في سواد لا يبرأ وكذا ان سلمه في السجن وقد حبسه غير
 الطالب فان كفل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فمؤثما من
 لما عليه فلم يواف به غدا لزمه ما عليه وان مات ولا يبرأ من كفالة
 النفس ومن ادعى على اخوانه دينار بينهما ولم يبينها بينهما
 فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه المائة فلم يواف
 به غدا لزمه المائة خلافا لمحمد ولا يجبر على اعطاء كفل بالنفس في حد
 وقصاص فان سمحت بنفسه به صح وقال لا يجبر في القصاص وحده
 القذف فان شهد لا يحد عليه مستوران في حد او قد حبس
 وكذا ان شهد عليه عدل واحد خلافا لها في رواية وصح الرهن
 والكفالة بالخراج والكفالة بالمال صحيحة ولو مجهولا اذا كان دين
 صحيحا تنكفت عنه بالف او مالك عليه او ما يدرك في هذا البيع
 وكذا لو علمها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق نحو ما بيعت فلانا
 او ما غصبك او ما ذاب لك عليه وان استحق المبيع فعلى وكشيط
 امكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو المكفول عنه وكشيط تعذر
 الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد وان علقها بمجرى الشرط كحبوب
 الترخيم وحجى المطر بطل التعليق وكذا ان جعل حدها جلا فتصنع
 الكفالة ويجب المال حالا وللمطالب مطالبة ان شاء من كفيله
 واصيله الا اذا شرط برادة الاصيل فتكون حواله كما ان الحواله بشرط
 عدم برادة المحيل تكون كفالة ولو طالب احد هاله مطالبة الاخر

وكذا الكفالة كمن عطف سدا
 وكذا الكفالة كمن عطف سدا

وهذا الذي لا يستطع في الدين
 اي ما كان له من الدين عند قسمة
 به وانه لا يبرأ من الدين

فان كفلا بماله عليه فبرهن على الف لزمه وان لم يبرهن صدق الكفيل
 فيما اقرب به مع يمينه والاصل في اقراره باكثر على نفسه خاضعة فان
 كفلا بلامره لا يرجع عليه بما ادى عنه وان اجازها المكفول عنه وان
 بامره رجوع ولا يطالب قبل الاكفان لوزم فله ملازمته وان حبس
 فله حبسه ويبرأ الكفيل بآء الاصيل وان ابرأ الطالب الاصيل
 او اخر عنه برئ الكفيل واخر عنه وان ابرأ الكفيل واخر عنه يبرئ
 الاصيل ولا يتاخر عنه فان كفلا بالدين الحال موقفا الى وقت يتاخر
 عن الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل عن الف على مائة برئ ورجع الكفيل
 بها فقط ان كفلا بامره وان صالح عن الف بمجنس اخر رجوع بالالف
 وان صالح عن موجب الكفالة برئ هو دون الاصيل وان قال
 الطالب للكفيل بالامر برئ الى من مال رجوع على اصيله وكذا برئ
 عند ابي يوسف خلافا لحد وفي برئ ان لا يرجع وان كان
 الطالب صاحب حاصر يرجع اليه في البيان في الكل ولا يصح تعليق
 البراءة عن الكفالة بالشروط كسائر البراءات واختار الصحة ولا يجوز
 الكفالة بما تعذر استيفاؤه من الكفيل كالحودود والقصاص ولا بالايضا
 للمضمونة بغيرها كالمبيع والرهون ولا بالامانات كالوديعة و
 المستعار والمستاجر ومال المضاربة والشركة ولا بد من غير
 صحيح كبدل الكتابة اخر كفلا به او عيد وكذا بدل الشفاعة عند الامام
 ولا يلحق على دابة معينة او بمنزلة معينة بخلاف غير المعين
 ولا عن ميت مفلس خلافا لها ولا بد لقبول الطالب في المجلس وقال
 ابو يوسف يجوز مع غيبته اذ بلغه فاجاز فان قال المريض لوارثه
 تكفل عني بما علي فكفل مع غيبته الغرماء جاز اتفاقا ولو قال لاجنبي
 اختلف فيه الشايخ ويجوز بالاعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض

مصدق

لان الكفالة بالوديعة لا يصح بغيره ولا
 بغيره لان الوديعة لا يبرئ من غيرها
 المودع بل الواجب عليه عدم النفع عند
 طلب المودع وقتي عليها الباقى
 ما

على

على سوم الشراء والمقصود بالبيع فاسدا وتسليم المبيع الى
 المشتري والرهون الى الراهن والتاجر الى المستاجر وبالتمن
فصل ولو دفع الاصيل الى الكفيل قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يبرئ
 منه وما يرج فيه الكفيل فله لا يصدق به ورده الى المطلوب احب ان
 كان المدفوع شيئا يتعين كالبزخ فله ولو امر الاصيل كفيلا ان
 يتعني عليه ثوبا ففعل فالتوب للكفيل والرجوع عليه ومن كفلا بامداد
 له على غريمه او بما قضى له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب
 على الكفيل بان له على الغريم الف لا يقبل ولو برهن ان له على زيد
 الف وهذا كفيلا بامره قضى به عليه ولو بلا باء امره قضى على الكفيل
 فقط وضمان الدرك للمشتري عند البيع تسليم تبطل دعوى
 الضمان من المبيع بعد ذلك وكذا لو كتب شهادة وختم على صك
 ولو كتب فيه باع ملكه او سعا بائنا بخلاف ما لو كتبها على اقرار العاقدين
 وضمان الوكيل بالبيع الحق لا يملك باطل وكذا ضمان المضارب
 لرب المال وضمان احد الشريكين حصته شريكه من ثمن ما باعاه
 صفقة واحدة وصح لو بصفقتين وضمان الدرك والخراج
 والقسمة صح وكذا ضمان التواب سواء كانت بحق ككري النهر
 واجر الحارس او بغير حق كاجبايات وضمان العهدة باطل وكذا
 ضمان الخلاص خلافا لحد ولوقال الكفيل ضمنت الى شهر وقال
 الطالب بل حال فانقول للكفيل وفي الاقرار للقر له ولا يؤخذ ضمان
 الدرك ان استحق المبيع عالم يقض ثمنه على بايعه **باب كفالة**
الرجلين والعبد ربي عليه ما كفلا كل عن صاحبه فاذا له احدهما
 لا يرجع به على الآخر الا اذا زاد على النصف ولو كفلا بمال عن رجل
 وكفلا كل منهما به عن صاحبه فاذا رجع بصفقة على شريكه او مكل

بان سرق واحد منهما لنفسه فتمسك
 ثم ضمن احدهما الاخر لا اذا لم يمسك
 بينهما سر 2
 وهو بشرط ان استحق المبيع بخلصة
 وبسبب غيبته باء بغيره كان سر 2

على الاصل لو يامر وان ابرأ الطالب لحد فله اخذ الاخر بكله
ولو فتح المغاوضة فذرت الدين اخذ من شاء من شريكها
بكل دينه وما اذاه احدها لا يرجع به على الآخر ما لم يرد به على
النصف واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل كل عن
صاحبه رجع كل على الآخر بنصف ما اذى وان اعتق السيد
احدهما قبل الاذى صح ولذا ان يأخذ حصه الآخر منه اصاله
او من العتق كفاية ويرجع العتق فقط بما اذى على صاحبه ولو
كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفاية
مطلقة لم الكفيل حاله واذا اذى لا يرجع على العبد الا بعد
عتقه ولو اذى رقية عبد فكفل به رجل فوات العبد وبرهن
المدعى انه له ضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيد عن عبده بامره او
عبد عن سيده غير مديون عن سيده فعتق فأتى اذى
لا يرجع على الآخر **كتاب الحوالة** هي نقل الدين من ذمة المدين
وتصح في الدين لا في العيني برضى المحتال والمحتال عليه وقيل لا بد
من رضا المحيل ايضا واذا تمت برئ المحيل بالقول فلا يأخذ
المحتال من تركته ^{انما يتحقق} لكن يأخذ كفيل من الورثة والغرماء مخافة
التوى ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو محبوس المحتال
عليه مقلسا او كاره الحوالة وحلفه ولا يثبت عليه وعندهما
بتقليس القاضى اياه ايضا وتصح بالدرهم المودعة وبين المحتال
عليه بهلاكها بهلاكها واذا قذرت الحوالة بالدين او الوديعة
او الغصب لا يطالب المحيل المحتال عليه مع ان المحتال اسوة
لغرماء المحيل بعد موته وان لم تقيد بشئ فله المطالبة ولا تبطل
الحوالة باخذه ما على المحتال عليه المحيل بمنزل ما حال به فقل احدثت بدين

وهو دين لم يعلق في حق المولى
كما في مذهبنا ولا يعلق في حق المولى
بل يعلق في حق المولى ولا يعلق في حق المولى
بعد العتق من رضى بهما العبد
من غير خوف من المحل والنايل

او خاف
الهلكة

بدين لي عليك لا يقبل بلا حجة ولو طالب المحيل المحتال بما حال فقل
احدثت بدين لي عليك لا تقبل بلا حجة ونكره الشفقة وهي لا ترضى
لسقوط خطر الطريق **كتاب القضاء** القضاء بالحق من قوى
الفرايض وافضل العبادات واهل من هو اهل الشهادة وشرط
اهليته شرط اهليتها والفاسق اهل له ويصح تقليده ويجب ان لا
يقبل كما يصح قبول شهادته ويجب ان لا تقبل ولو فسق العدل
يسحق الغزل ولا ينزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا ولو اخذ
القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا
ولا ينبغي ان يكون القاضي فظا غليظا جبارا عنيدا وينبغي ان
موتها ثوبا به في دينه في وعفاة وعقلاء وصالحة وفهمه
وعلمه بالسنن والاخبار ووجوه الفقه وكذا المفتي والاجتهاد
شرطه الاولوية فنصرت تقليد الجاهل واختار الا قدر والاولى وكره
التقليد لخاف الخلف والخبر عن القياس به ولا بأس بان يتق
من نفسه باذاه وفهمه ومن يقين له فرض عليه ولا يطلب القضاء
ولا يسأله ويجوز نقله من السلطان الجابر ومن اهل البيعة
الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بالحق واذا قل يسأل ديوان قاض
قبله وهو الخليفة التي فيها التجدلات والحاضر وغيرهما ويبعث
امينين يقضانه بحضرة المعزول وامينه ويسأله شيا فئسنا
ويجعلان كل نوع في خبطة على حدة وينظر في حال المجوسين
فمن اقر بحق او قامت به بيعة الزمه ولا يعمل بقول المعزول والا
ينادى عليه ثم يخلى سبيله بعد ما استظهر في امره ويعمل في الواجبات
وغلات الوقوف بالبيعة او باقرار ذك لا يدل بقول المعزول
الا اذا اقر ذك بالبيعة منه ويجلس الحكم جلوسا ظاهرا في مسجد

في الدين والدين والدين
السفاح والدين والدين
بالحكم امره كصورته ان يكون
التي احصاها اليد فله ان يصدق
في الدين والدين والدين
اي حايبا بتدبير الكلام

اي الظالم على السلفي نقله
من الجاهل يتي

والجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول فلا بأس
 به ولا يقبل هدية الا من في بيته او من جرت عادته بمهادنة
 ان لم يكن لهما خصومة ولم يزر على العادة ويحضر الدعوة العامة
 لا الخاصة وهي لا يتخذان لم يحضر ويشهد الجنازة ويعود للرعي
 ويتخذ من حواكا تباعدا ويسوي بين الخصمين جلوسا واقبالا
 ونظرا ولا يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يصيفه دون الآخر
 ولا يضحك اليه ولا يمزج معه ولا يلقنه تحية ويكره تلقينه الشهادتين
 بقوله الشاهد بكذا واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة ولا
 يبيع ولا يشتري في مجلسه ولا يمازج فان غمزه لم يبعس
 او غضب او جوع او عطش او حاجة كف عن القضاء واذا تقدم
 اليه الخصمان فان شاء قال لهما مالكما وان شاء سكت واذا تكلم احدهما
 اسكت الآخر **فصل واذا ثبت الحق للادعي** وطلب امره بالادوية
 فاذا ثبت بالبين حبه حبس خصمه فان ثبت بالاقراء لا يحبس
 الا اذا امره بالادوية فان ثبت بالالبينة حبسه قبل الامر بالدفع
 وقبل ان ادعي المقر حبسه في كل مال زمه بدل مال كالتنق والقرض
 او بالتزامه كالمهر والمجمل والكفالة لا يمازج ذلك الا اذا برهن خصمه
 ان له مالا ويحبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لظهر هو
 الصحيح وقيل شهرين او ثلاثة قال لم يظهر له مال حتى سبيله الا ان يبرهن
 خصمه على يسار فيؤتى حبسه ولا يسمع البينة على اعساره قبل حبسه
 عليه عامة المشايخ ويحبس الرجل لفقة زوجته لا والد في دين ولده الا
 ان ابي من الاتفاق عليه ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من خدمه
 فيه والا اخرج ولا يمكن المحترق من اشتغاله فيه هو الصحيح ويأمن
 من وطئ جاريته ان كان فيه خلوة واذا تمت المدة ولم يظهر له مال حتى

حتى سبيله ولا يحول بينه وبين غريمه بل لا يزونه ولا يمنعونه من
 التصرف والشتر ويأخذون فضل كسبه فيقسم بينهم بالخصم
 والملازمة ان يدوروا معه حيث دار فان دخل داره جلسوا
 على الباب ولو كان الدين لرجل على امرأة لا يلازمها بل يبيع امره ولازمتها
 وقالوا اذا فلسه الحاكم يحول بينه وبين غريمه الى ان يبرهنه وان
 له مالا **فصل اذا شهد القاضى** على خصم حاضرا حكم بها وكتب
 بالحكم وهو السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها ليحكم المكتوب
 اليه وهو كتاب القاضى الى القاضى والكتاب الحكمي وهو نقل الشهادتين
 في الحقيقة ويقبل في كل مالا يسقط بالشبهة كالدين والعقار والتكاح
 والنسب والغصب والامانة والمضاربة المحيية ^{منها} وعن محمد بن
 في كل ما ينقل وعليه المتأخرون وبه يفتى ولا بد ان يكون له معلوم
 بان يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبهما فان شاء قال بعهده والى كل
 من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقره على من يشهدهم عليه ويعلمهم
 بما فيه ويكون اسماءهم داخله ويختمه بحضورهم ويحفظوا ما فيه
 ويسأله اليهم وابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى
 اشهادهم انه كتابه لما ابتلى بالقضاء واختار السرخسي قوله وليس
 الخبر كالعيان واذا وصل الى المكتوب اليه ينظر الى ختمه ولا يقبله
 الا بحضوره الحضر وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب
 فلان القاضى فراه علينا وختمه وسلمه اليها في مجلس حكمه وعند
 ابي يوسف انه كتاب فلان وختمه وعنه ان الحكم الحكم ليس
 بشرط فاذا شهدوا فتم وقراه على الخصم والزعم ما فيه ويبطل
 الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وموت المكتوب
 اليه الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين

ط
 يعني لا يشترط ذلك في المكتوب اليه
 ونسبه بل يجوز ان يكتب ابتداء
 على من يصل اليه كمن في هذا من القضاة
 ولا القارة عليهم ولا ختمه

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه
 بل قبله فالقول له وكذا القول مات مسلم فقالت زوجته اسلمت
 قبل موته وقال الوارث بل بعده وان قال النورع هذا ابن مودعي
 الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه وان قال الآخر
 هذا ابنه وكذبه الاول قضى للاول ولو قسم الميراث بين الورثة
 او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها لانفرق له وارثا او غرماء
 آخر لا يؤخذ منهم كفل وهو احتياط ظلم وعندها يؤخذ
 ومن ادعى عقارا ارثاله ولاخيه الغائب وبرهن عليه دفع
 اليه نصفه وترك باقيه مع اذى اليد بلا اخذ كفل منه ولو
 جاحدا وقالا ان كان جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع
 عند امين وفي النقول يؤخذ بالاتفاق وقيل على الخلاف واذا
 حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون اعادة البينة ومن اوصى
 بنت مال له فهو على كل مال له ولو قال مالي او املك صدقة
 فهو على مال الزكاة ويدخل فيه ارض العشر عندني يوسف خلاقا
 لحمد فان لم يكن له مال غيره امسك منه قوته فاذا اصاب مال
 تصدق بمنزله امسك ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصي بخلاف
 التوكيل وقيل في الاخبار بالتوكيل خبر فزد وان فاسق لا في
 الغزل منه الا خبر عدل ومستورين وعندها هو كالاول
 وكذا الخلاف في اخبار السيد نجناد عده والشفيع بالبيع والبر
 بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالشرائع ولو باع القاضى او امينه عبد
 الغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد لا يقضى ويرجع المشتري
 على الغرماء ولو باع الوصي لاجلهم بامر القاضى ثم استحق او مات قبل
 قبضه وضاع المال رجع المشتري على الوصي وهو على الغرماء ولو قال

ولو قال لك قاضي عدل عالم قضيت على هذا بالرحم والقطع والقبض
فأفعله وسعك فعله وكذا في العدل غير العالم أن استفسر
فاحسن تفسيره والأفلا ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا
مالم يعاين سبب الحكم ولو قال قاضي عزل الشخص أخذت منك
الفاو دفعتهما إلى فلان قضيت بها عليك أو قال قضيت بقطع
يدك في حق فلان أخذتها وأقطعت ظمنا وأعترف بكون ذلك
حال ولايته صدق القاضي ولا يمين عليه ولو قال فقلت قبل
ولايتك وبعد عزلك وأدعي القاضي فعله في ولايته فالقول
له أيضا هو الصحيح والقاطع أو الأخذ أن كانت دعواه كدعوى
القاضي ضمن هنا **لأن الأولى كتاب الشهادة** هي جبار بحق
للمغير على الغير عن شهادة لأعني ظن ومن تعين لتحملها لا يسعه
أن يتنصع منه ويفرض إذاؤها بعد التحمل إذا طلبت منه الآن يقوم
الحق بغيره وسيرها في الحد وفاضل ويقول في السرقة أخذ لا سرق
وشرط الزنا أربعة رجال والقصاص وبقيته الحد ودرجات
وللولاية والكرامة وعيوب النساء مما لا يطلق عليه الرجال
أمرأة ولذا الاستهلال المولود في حق الصلوة لا الارث وعند
واحدة في حق الارث أيضا ولغير ذلك رجلان ورجل وأمرأتان
مألا كان أو غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية
وسر طمحل الحرية والاسلام والعدالة ولفظ الشهادة فلا تصح
لو قال أعلم أو اتقن ولا يسأل قاضي عن شاهد بلا طعن الخصم إلا
في حد أو قود وعندهما يسأل في سائر الحقوق سرا وعطنا وبه يتفق
في زماننا ويجزئ الاكتفاء بالستر وكيفي للتركية هو عدل في الأصح
وقيل لا بد من قوله عدل جازن الشهادة ولا يصح تعديل الخصم بقوله

على القائل وهو جود الحكم
 فلو منع الحق ولو بعد التزكية
 وكفر من الحق والجود من الحق
 وهي على حاضد محامد
 وان على عايب والاشارة
 من نفسه الجوده لم يمت
 اسمه ولا جوده فلا بد
 الا اذا كان يعرفه ولا بد
 من يلازمه ولا بد من
 ان يقول اني هو عبد الله
 ان يقول عبد الله

الحاكم على ما كان من ورائه
 الا ان السامع ما كان من ورائه
 عند القاضي لا يسمع له ان يشهد
 ان يسمع له ان يشهد
 ان يسمع له ان يشهد
 ان يسمع له ان يشهد

ان الاداء يقتضي ان يكون
 والشهود من ان كانوا
 ان يشهدوا من باب الولاية
 ولا يشهدوا على من كان
 من زينة المرأة لا تراه

هو عدل لكن اخطاء او ينسب فان قال هو عدل صدق ثبت الحق ويكفي
 الواحد لتركيب الشرح والتميز والرسالة الى المكي والامان احوط وعند
 محي لا بد من الاثنين وتشرط الحريته في تركية العلانية دون السر
فصل يشهد بكل ما سمعه او رآه كالبصير والافرار وحكم الحاكم والغصب
 والقتل وان لم يشهد عليه ويقول شهد لا تشهدني ولا تشهد على
 شهادة غيره اذا سمع اذها واما ان يشهد الغير عليها لم يشهد
 هو عليها ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا راوي ونحوه ما لم يذكر وشهادتها
 يجوز ان كان محفوظا في بصره ولا يشهد بما لم يعاينه الا الشب والموت
 والتكاح والدخول وولاية القاضى واصل الوقت اذا اخبره بها من
 يشق به من عدلها وعدل من في الموت كفي العدل ولو اتى هو المختار
 م ويشهد من رأى جالساً مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه
 قاض ومن رأى رجلاً وامراً يسكنان بيتاً معاً ويشهدان بها
 الازواج انهما زوجته ومن رأى شيئاً سوى الادمي في يد متصرف
 فيه تصرف المالك ان له ان وقع في قبلة لك والادمي ان علم رقه
 او كان صغيراً لا يعبر عن نفسه فذلك ولو قسم للقاضي ان يشهد
 بالتسامع او بمعاينة البدل لا يقبلها ومن شهد انه خفي رقبته فلا
 اوصلي عليه قبلت وهو عيان **باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل**
لا تقبل لا تقبل شهادة الاعمي خلا لابي يوسف فيما اذا كان لها بصيرة
 ولا شهادة المملوك والفتي الا ان خلا حال الرق والفسق واديا
 بعد العتق والبلوغ ولا شهادة المحدث في قذف وان تاب الا ان
 حد كافر انما سلم ولا الشهادة لاصله وان علق على غيره عدل وان
 سفل وعبيد ومكاتبه واحد الزوجين للآخر والشريك للشريك
 فيما هو من شركتهما ولا شهادة المخت الذي يفعل الردى

لا يشهد
 على الادي
 الحكم

الحاكم على ما كان من ورائه

والناجحة والغنية والعدو بسبب ديناً على عدوه ومد من الشرب
 على اللهو ومن يلعب بالطيور وبالطهور او يغني للناس او يلعب
 بالنرد او يقيم بالسطر يخ او تقوته الصلوة بسببه او يتركيب
 ما يوجب الحنأ ويأكل الربوا ويدخل الحمام بلا ازارا ويفعل
 ما يستخف به كالاكل والبول على الطريق ويظهر سبب السلف
 وتقبل الشهادة لاختيه وعمة ومحمدة رضاعاً او مصاهرة وشهادة
 اهل الزنا والاهواء الا لخطأ بيته والذي على مثله وان اختلفا
 ملة وعلى المستأمن دون عكسه والمستأمن على مثله ان كانا من دار
 واحدة وعد بسبب الدين ومن لم يصفيره ان اجنب
 الكبار وغلب صوابه والافلق والخصي وولد الزنا والخني والعمال
 والعق لا تقبل والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء لا التحل ولو شهد
 ان اباها اوصى الى زيد وزيد يمتد قبلت وان انكر فلا ولو شهد
 ان اباها النعم الغائب وكله لا تقبل وان ادعاه ولو شهد دينا
 منيت انه اوصى الى زيد فهو يمتد قبلت وكذا لو شهد مد يونه
 او من اوصى لها او وصياه ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو
 ما يفسق به من غير ايجاب حق للشرع او للعبد نحو هو فاسق
 او اكل ربوا وانما استأجرهم وتقبل على قرار المني بفسقها وعلى
 انهم عبيد ومحدثون في قذف وشاربوا خمر وقذفه
 او شركاء المني وانما استأجرهم لها كذا واقطعهم ذلك مما اعند
 اواني صالحهم كذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على فسادهم ومن
 شهد ولم يبرح حتى قال او هيبت بعضهم بعضاً في شهادتي قبل ان كان
 عدلاً **باب الاختلاف** شرط موافقة الشهادة الدعوى فلو
 ادعى داراً شهراً وارثاً وشهد بملك مطلق ردت وفي عكسه تقبل
 شهادته

القمار ان يأخذ من صاحبه
 في اللعب مما لا بد من قمار
 لقوله ان يذبح من قمار
 يلعب بالعدو وما لا بد من قمار
 عنده وما لا بد من قمار
 وهو ليس بانه ما لا بد من قمار
 او قوت صلوة او حلق كاذب
 او قوت صلوة او حلق كاذب
 او قوت صلوة او حلق كاذب
 او قوت صلوة او حلق كاذب

اذا قام اليك على الفداء وقام
 الخضم اليك على الفداء وقام

وطالب كذا لانه لانه

وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهد أحدهما بالف
 أو مائة أو طلقة والآخر بالفين وبما بين وبطلقتني أو ثلاث وعندها
 تقبل على الأقل ولو شهد أحدهما بالف والآخر بالف ومائة والمدعي
 يدعي أكثر فقبلت على الأقل اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة
 وطلقة ونصف ولو شهد بالف أو بقرض الف وقال أحدهما فبض
 منها كذا قبلت على الف لا تقبل على القرض ما لم يشهد به آخر ويتبع لمن
 علمه أن لا يشهد به حتى يقر المدعي به ولو شهد بقتله زيد يوم الخميس
 بمكة وآخر أن بقتله آياه فيه بكوفة رثنا فان قضى بأحدهما لا بطلت
 الأخيرة ولو شهد بسرقته بقرعة واختلفا في لونهما قطع وإن اختلفا
 في الذكورة والأنوثة لا وعندهما لا يقطع فيها وفي الغصب لا تقبل
 اتفاقا ولو شهد واحد بالشراء والكتابة بالف ومائة والآخر بالف
 ردت وكذا العتق على مال والصلح عن قود والرهن والمخلع إن ادعى
 العبد والقاتل والراهن والمرأة وإن ادعى الآخر كان كدعوى الدين
 والاجارة كالبيع عند المدة وكالدين بعدها وفي التكاثر تقبل
 بالالف استحسانا ولا فرق بين دعوى الأقل والأكثر ولا ردت
 فيه أيضا ولا بد من الحرف في شهادة الأوثان يقول الشاهد مات
 وتركه ميراثا المدعي أو مات وهذا ملكه أو في يده خلافا لابي يوسف
 فان قال كان هذا الشيء لأب المدعي أعاده من فني اليد أو دعه
 آياه قبلت بلا جواز شهادة أن هذا الشيء في يدي المدعي منذ كذا ردت
 وإن شهد أنه كان ملكه قبلت ولو أقر المدعي عليه أنه كان في يدي المدعي
 أمر بالرفع اليه وكذا لو شهد بأقراره بذلك **باب الشهادة**
على الشهادة تقبل في غير حد وقود وأن تكريه وشرط لها تعدد
 حضور الأصل بموت أو مرض أو سفر وأن يشهد على أصل اثبات لا تنافي

إذا ادعى المدعي

هذا النوع

لا تنافي في الشاهدين وصفتهما أن يقول الأصل شهادة على
 شهادة في أي شهادة بكذا ويقول الفرع عند الداء اشهادان فلا تنافي
 اشهاد في أي شهادة بكذا وقال في أي شهادة على شهادة في أي ويصح تعديل
 الفرع أصله وأحد الشاهدين الآخر فإن سكنت عليه جاز ولا يقضي
 في حاله عند أبي بن يوسف وقال محمد ترد شهادة وتبطل شهادة
 الفرع بانكار الأصل الشهادة وإن شهد على شهادة اثنين على فلا تنافي
 بنت فلان الغلانية وقالوا أخبرنا أنها بعرقانها وجاء المدعي
 بأمرأة لم يدر يا أيها هوام لا قبل له هات شاهد من أنهارى وكذا
 في نقل الشهادة فان قال فيها التسمية لا يجوز حتى ينسبها إلى
 وهما الغير فخذها والعريف يتم بذكر الجذر أو الفخذ أو بسنة خاصة و...
 والنسبة إلى المصرو المحلة الكبيرة عامة وإلى التسكة الصغيرة خاصة
باب الرجوع عن الشهادة لا يصح الرجوع عنها إلا عند قاض قلوا
 ادعى المشهور وعليه رجوعها عند غيره لا بخلفان ولا يقبل برهانه
 عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه آياه فان رجعا
 قبل الحكم بالأيحكم وإن بعده لا ينقض وضمنه ما التفاه بها إذا قبض
 المدعي منه ما دين كان أو عيناً فان رجع أحدهما ضمن نصفاً والعبء
 لمن بقي لأن رجوعه فان شهد ثلاثة ورجع واحد لا يضمن فان رجع
 آخر ضمننا نصفاً وإن شهد رجل وأمرتان فوجعت واحدة ضمن
 ربعاً وإن رجعتا ضمننا نصفاً وإن شهد رجل وعشر نسوة فرجع
 ثمان لا يضمن شيئاً فان رجعت أخرى ضمن الثلث ربعاً وإن رجع
 العشر ضمن نصفاً وإن رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليهن خمسة
 أسدس وعندهما عليه نصف وعليهن نصف وإن شهد رجل
 وأمرأة ورجعوا فالفرع على الرجلين خاصة ولا يضمن راجع شاهد

كان يقول كنت شهاداً أو حدثت
 عن شاهد من دوني أو حدثت
 عن شاهد من دوني أو حدثت
 عن شاهد من دوني أو حدثت

لا بد للموكل ان يكون بالاشهاد
في البيع ان كان المشتري موطئا او شافعا
بأن ينفذ وان كان غائبا فيكون غائبا

بنكاح مهر مستحق عليها او عليه الا ما زاد على مهر المثل ولا من شهد
بطلاق بعد الدخول وبضني في الطلاق قبل الدخول بصف المهر وفي
وفي البيع ما ينقص عن قيمة المبيع وفي العتق القيمة وفي القصاص
الدية فقط ويضني الفرع ان رجع لا الاصل ان قال ما شهد به على
شهادتي ولو استشهد به وغلطت ضمني عند محله عندها وان رجع
الاصل والفرع ضمني الفرع فقط وعند محمد يضمن المشهود عليه اي
الفرعين شاء وقول الفرع كذب اصلي او غلط ليس بشئ وان رجع
المزكي عند التزكية ضمني خلافا لهما ولا يضمن شاهد الا حصان
برجوعه ولو رجع شاهد البين وشاهد الشرط ضمن شاهد البين
خاصة ولو رجع شاهد الشرط وحده اختلف المشايخ ومن علم
انه شهد زورا شتر ولا يقر وعندهما يوجب ضربا ويحبس
كتاب الوكالة هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف بشرط
كون الموكل متناهي على التصرف والوكيل يعقل العقده ويقصده
فيصح توكيل الحرة البالغة والمأذون حرا بالغا او مائة ذونا او صبيا
عاقلة او عبدا محجورا عن كل ما يعقده هو بنفسه وبايقا كل حق
وبااستيفائه الا في حد وفود مع غيبة الموكل وبالمخضومة في كل حق
بشرط رضی الخصم لزومها ولا يلزم التوكيل بلا رضی الا ان يكون
الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غائبا مسافة سفر او مريضا
للسفر او محذرة غير مخدومة من زوج الى مجلس الحكم وعندهما لا يشترط
رضا الخصم وحقوق عقده بضيعة الوكيل الى نفسه كبيع واجارة وصلاح
عنى اقرار تعلق به ان لم يكن محجورا فيسلم المبيع ويتسلمه ويقبض الثمن
ويطالب به ويرجع به عند الاستحقاق ويجازي في عيب مشريه ويرثه
بدان لم يسلمه الى موكل وبعد تسليمه لا الا بانه وجازي في عيب مبيعه

المخبر وهو الذي لا يبرأها غير المحارم
من الجحيم كذا قال ابن دوي وقول
من الجحيم كذا قال ابن دوي وقول
صدد الشريعة وهو الذي لا يبرأها
الا بعد الضرورة وقال ابو بكر
هي التي لا يبرأها الا بعد الضرورة
او يبرأها الا بعد الضرورة
النهاية وعليه الفتوى
وقول في الخبر ان كانت من بنات
الطه ان شرفها فقولها انها محذرة
سواء كانت بكر او ثيبا وان كانت
من بنات الاوساط فقولها انها
ايضا ان كانت بكر وان كانت ثيبا
لا يقبل قولها وان كانت بكر او ثيبا
القوم لا يكون محذرة المرأة في
وفي فتاوى ابي الليث احضارها الى
عليها حق الاخر فطلب احضارها
المجلس الحارم وهي تاتي الى المجلس
ولا تطلب ثيبا في مجلس الحارم
بنيان ثيبا في مجلس الحارم
بنيان ثيبا في مجلس الحارم



وفي شفيعته ان كان في يده وكذا شفيعته مشريه والملك ثبت للموكل
اشد فلا يفتق قريبا وكيل شراؤه وحقوق عقده بضيعة الموكل
تعلق بالموكل كما كساح وخلع وصالح عن كسار ودمه وكثابة و
وعتق وعلى مال وجهه وصدة واداء ورهن واقرض وشركة
ومضاربة فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها
ولا ببدل الخلع ولا بشئ من الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا
يطالبه الوكيل ثانيا وان كان للشئ على الموكل دين وقعت القامصة
به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا لابي يوسف وبضنه الوكيل
للموكل وان كان دينه عليها فالقاصدة بين الموكل دون الوكيل
كتاب الوكالة بالبيع لا يبيع التوكيل بشئ اشئ ليشتمل اجناسا
كالرقق والثوب والذبة او ما هو كالاجناس كالدرا وان يبي الثمن
فان شئ نوع الثوب كالمهروى جاز وكذا ان سمي نوع الذببة
كالفرس والبعل او يبي الدرا والحلة او يبي جنس الرقيق
كالعبد ونوعه كالتركي او ثمانية نوعا او غير ذلك في ماليت
ولو وكل بشرا طعام فهو على البر ودقيقه ووكيل على البر في كثير
الدراهم وعلى الخبر في قليلها وعلى الرقيق في وسطها وفي مائة الولىمة
على الخبر بكل حال وصرح التوكيل بشرا عين بدنه على الوكيل
وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل فعليه وان ضا قبضه الموكل
فهو له وقالا هو لا ربح للموكل ايضا وهلاكه عليه اذا قبضه
الوكيل وصرح هذا اذا امره ان يسلم ما عليه او يصرفه ولو وكل
عبدا ليشري نفسه له من سيده فان قال بعتي نفسي فلان
فباع فهو له وان لم يقل فلان عتق وان وكل العبد غيره
ليشريه من سيده فان قال الوكيل لسيدي اشتريه لنفسه

اعلم ان كل شئ يبي بضم
ومقاصد ما يبي بضم
وان اختلف الحقيقة والمقاصد
فيها من جنس

فان عين المسلم ومن يوقده
عقد الصنف لغيره لا تقا في ذلك
والا فعل الا خلاق

وفي النزال ولو قال ولا تدني
جميع اموري فقال له طلق
امركم او رجعت جميع اموري
الامام لا يجوز ذلك في ادب
القاضي لا يملك ان يملك
فيها الا في حال جوده الوكيل
فثبت له ان يملك ان يملك
فيها الا في حال جوده الوكيل
فثبت له ان يملك ان يملك

(Vertical marginal note)
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
من أكل من الثمرتين
أو شرب من الوكيلين
أو قاربهما لم يزل
بالغيب

فلا يغزل بغزله ولا يموته ويسمى لان يموت الاول وان وكل لا اذنت
 ففقد الثاني بحضرة جاز وكذا لو عقد بغيره فاجازه او كانت
 قدر الثمن ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع وشراء
 ولا تزويجه وكذا الكافر في حق طفله **باب الوكالة بالخصومة**
والقبض للوكيل بالخصومة القبض خلاف الزفر والقوى اليوم
 على قوله ومثله الوكيل بالتفويض والوكيل بقبض الدين بالخصومة
 قبل القبض خلافهما والوكيل باخذ الشفعة بالخصومة قبل
 الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقبصة او بالزينة بالعيب
 وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة وليس للوكيل بقبض العين بالخصومة
 فلو برهن ذوا اليد على وكيل بقبض عيدين موكله باعده منه تقصير
 بالوكيل ولا يثبت البيع ويلزم اعادة البينة اذا حضر الموكل
 كما تقصر يد الموكل الوكيل بنقل الزوجة او العبد ولا يثبت الطلاق
 والعقود لو برهن عليها بلا حضور الموكل وقرار الوكيل بالخصومة
 على موكله عند القاضي صحيح لا عند غيره القاضي خلافه لا ييوسف لكن
 لو برهن عليه انه اقترع في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة ولا يدفع
 اليه المال كالايب او الوصي اذا اقترع في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع
 اليه المال ولا يصح توكل رب المال كالفيل بقبض ما على المكفول عنه
 ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه ايضا ورجع
 به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك لا الا ان كان ضمنه
 عند دفعه او دفع اليه على امانه غير مصدق وكالته ومن
 صدق مدعي الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه وكذا الوصي
 في دعوى شراها من المالك ولو صدقه في ان المالك مات وتركها
 ميراثا امر بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل بقبض الدين استيفاء

استيفاء الدين ولا يثبت له امر بدفعه اليه ولا يستخلفه انه ما يعلم
 استيفاء موكله بل يتبع رب الدين ويستخلفه انه ما استوفى ولو
 ادعى البايع على وكيل الرد بالعيب ان موكله رضي بالايومر يدفع
 الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع اليه آخر عشرة ينفقها على
 اهله فانفق عليهم عشرة من عنده فهي بها **باب عزل الوكيل**
 للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل بالخصومة بطلب
 الخصم ويتوقف انزاله على علمه فتصرفه فيه صحيح ويبطل الوكالة
 بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند أبي يوسف
 وحول عند محمد وهو المختار والحاقه بداء الحرب مرتدا خلفا لهما
 وكذا بعجن موكله مكاتباً وحجراً ما زونا وافتراق الشريكين وتصرف
 الموكل فيما وكل به ولا يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل **كتاب**
الدعوى هي اخبار بحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على الخصومة
 والمدعى عليه من يجبر ولا يصح الدعوى الا بذكر شيء علم جنسه
 ووجه قدره فان كان ديناً ذكر انه يطالبه وان كان عينا نقلها ذكر
 انها في يد المدعى عليه بغير حق وانها يطالبه بها ولا بد من احضارها
 ان امكن ايثار اليها عند الدعوى وعند الشهادة والحلف وان
 تغذر بذكر قيمتها وفي الوقار لا يحتاج الى قوله بغير حق ولا تثبت
 اليد فيه بنصها دقهما بل بينة او علم القاضي في الصحيح ولا بد في من ذكر
 البلد والحالة والحدود الاربع في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها
 ونسبهم الى الجد وفي الرجل المشهور يكتفي بذكره فان ذكر ثلاثة وترك
 الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا واداحت سأل القاضي الخصم عنها
 فان اقر حكم عليه وان انكر يسئل المدعى ابينة فان اقامها والاحلف
 الخصم ان طلبه خصمه فان حلف انقطعت الخصومة حتى تقوم

استيفاء الدين ولا يثبت له امر بدفعه اليه ولا يستخلفه انه ما يعلم
 استيفاء موكله بل يتبع رب الدين ويستخلفه انه ما استوفى ولو
 ادعى البايع على وكيل الرد بالعيب ان موكله رضي بالايومر يدفع
 الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع اليه آخر عشرة ينفقها على
 اهله فانفق عليهم عشرة من عنده فهي بها **باب عزل الوكيل**
 للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل بالخصومة بطلب
 الخصم ويتوقف انزاله على علمه فتصرفه فيه صحيح ويبطل الوكالة
 بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند أبي يوسف
 وحول عند محمد وهو المختار والحاقه بداء الحرب مرتدا خلفا لهما
 وكذا بعجن موكله مكاتباً وحجراً ما زونا وافتراق الشريكين وتصرف
 الموكل فيما وكل به ولا يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل **كتاب**
الدعوى هي اخبار بحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على الخصومة
 والمدعى عليه من يجبر ولا يصح الدعوى الا بذكر شيء علم جنسه
 ووجه قدره فان كان ديناً ذكر انه يطالبه وان كان عينا نقلها ذكر
 انها في يد المدعى عليه بغير حق وانها يطالبه بها ولا بد من احضارها
 ان امكن ايثار اليها عند الدعوى وعند الشهادة والحلف وان
 تغذر بذكر قيمتها وفي الوقار لا يحتاج الى قوله بغير حق ولا تثبت
 اليد فيه بنصها دقهما بل بينة او علم القاضي في الصحيح ولا بد في من ذكر
 البلد والحالة والحدود الاربع في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها
 ونسبهم الى الجد وفي الرجل المشهور يكتفي بذكره فان ذكر ثلاثة وترك
 الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا واداحت سأل القاضي الخصم عنها
 فان اقر حكم عليه وان انكر يسئل المدعى ابينة فان اقامها والاحلف
 الخصم ان طلبه خصمه فان حلف انقطعت الخصومة حتى تقوم

دعوى واستيفاء الحامدة وخصم لطلبها
 مستوفى لدية ليست له والحق
 على من انكره

لأنه لا يكون
عندها إلا في
شيء واحد
وهو الحق
فبما لا يدرك
كالموت

البينة وإن نكل مرة أو سكت بلائة ففقدت بالنكول صح وعرض اليمين
ثلاثا فمضى القضاة أحوط ولا يرد يمين على منعه ولا يقضي لبنا هـ
ويبين ولا يخلف في نكاح ورجعة وفي ولاء واستلاء ورق
ونسب وولاء عليه وعندهما يخلف ويهتفي ولا في حد ولعان والشارق
يخلف فإن نكل ضمن ولا يقطع ويخلف الزوج أن أدعت طلاقا
قبل الدخول فإن نكل ضمن نصف مهر وكذا في النكاح أن أدعت مهرها
وفي النسب أن ادعى حقا كالث ونفقة وغيرها وفي القصاص فإن
نكل في النفس حبس حتى يقر أو يخلف وفيما دونها يقضي وعندهما
بضم الألف في ما قال المدعي في بينة حاضرة وطلب يمين خصمه
لا يخلف ويكفل بنفسه ثلاثة أيام فإن أبى لزمه ودارعه حيث
دار وإن كان غريبا يكفل أو لزم قدر مجلس القاضي واليمين بانه
تعالى بطلاق وعناق وقيل إن الخضم صحح بها في زمانها ولا يفسد
بذكر صفاته إن شاء القاضي ويحتمل من التكرار لزمان أو مكان
ويخلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه الصلوة
والسلام والنصراني بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه الصلوة
والسلام والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله ولا يخلفون
في معايدهم ويخلف على الحاصل في البيع والنكاح بالله ما بينكم ابيع قائم
ونكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما هي باين منك الآن وفي الغصب
ما يجب عليك رده وفي الوديعة ماله هذا الذي ائتمه في يدك وديعة
ولا شئ منه ولا له قبلك حق لأعلى السبب نحو بالله ما بقتة خلافا
لأبي يوسف فإن كان في الخلف على الحاصل ترك النظر للدين خلف
على النسب أجماعا كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة البتونة والخضم
لا يراها وكذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعى القوق مجلاق الكافر

بان ادعى
دخل مجهول
النسب انه
تبدد سر

بان ادعى بيمين اربعة مرات
او اكثر ما لا يرد المدعي عليه او طلب
من القاضي فرض الشفعة على المدعي
عبد بيمين الا في طلاقا لا يقضي
نكاح يقضي بالطلاق لا يقضي على
دخول في المثل والشفقة بيمين وان
سبب في يد رجل الشفعة بان كان
انه نفسه فامتنعت المرأة وهو لا يرد
لما هو من حق المرأة وهو لا يرد
لما هو من حق المرأة وهو لا يرد
نقل الشفعة في كل شئ لا يرد
النسب من غير حججها ولا يثبت

في
نكاح

والا

لا يمكن نكاح الرق لقضي
اليمين والمخالف
نكاح

والامة ومن دوت شيئا فانه عام آخر حلف على العلم وان شراه أو وهب
له فعل البينات ولو ادعى المنكر عينه أو صالح عنها على شئ صح ولا
يخلف بعده **باب الخلف** ولو اختلفا في قدر الشئ أو المبيع أو
فيهما حكم لمن برهن وان برهنا فليثبت الزيادة وان تجزأ عن البرهان
قبل لها أما أن يرضى احدا كدعوى الآخر والأفسخا البيع فإن لم يرض
احدهما كدعوى الآخر تخالفا وبدا بيمين المشتري وفي المقايضة
بأيتها شاء ومن كل لزمه دعوى صاحبه وان خلفا فسخ القاضي البيع
بطلب احدهما ولا تخالف لو اختلفا في الاجل وبشرط الخيار
أو قبض بعض الشئ وحلف المنكر الزيادة ولا بعد هلاك المبيع وحلف
المشتري وعند محمد يخالفان وتفسد وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو
تعدا الرد وهو قائم ولا بعد هلاك بعضه إلا أن يرضى البايع
بترك حصته لهالك وعندهما يخالفان ويرد البايع والقول للمشتري
في حصة المالك عند أبي يوسف وتلزم قيمته عند محمد وتعتبر
قيمتها في الانقسام يوم القبض وان اختلفا في قيمة المالك
فيهما فالقول للبايع وان برهنا فبرهانه أولى وان اختلفا في قدر الشئ
بعد اقاله البيع تخالفا وعاد البيع أن لم يقبض البايع المبيع
وان قبضه فلا تخالف خلافا لمحمد ولو في قدر مال بعد اقاله
السلم فالقول للسلم اليه فيه ولا يعود السلم ولو اختلفا في قدر
الاجرة أو النفقة أو قيمها قبل استيفاء النفقة تخالفا وتراد
أوبدي بيمين المستأجران اختلفا في الاجرة ويمين الموجب لو
في النفقة وإتياها نكل لزمه دعوى الآخر وإتياها برهن قبل وان برهنا
فجدة المستأجر في النفقة وحجة الموجب في الاجرة وبعد استيفاء
النفقة لا يخالفان والقول للمستأجر وبعد استيفاء البعض

إذا اختلفا فيها
مع اليمين

حتى يكون حق البايع في الشئ
وهو المشتري في البيع

أي بعض النفقة

لا نقول
عند
نفسه
في
القول
في
الب

تخالفاً ويقسح فيما بقي والقول للمستاجر فيما مضى وأنت
أختلفا في قدر بدل الكتاب لا تخالفاً والقول للمعبد وقال
تخالفاً ونفسح وان اختلفا الزوجان في متاع البيت قال القول
لها فيما صلح لها وله فيما ضلح له ولها وبعد موت احدهما القول
في الحمل لك وعند أبي يوسف كذلك في الزائد على جهاز مثلها
وفي جهاز مثلها لها ولو رثتها وعند محمد للجمل ولو رثته وان
كان احدهما مملوكا فالكل للحرة في الحيوة وللحرة في الموت وقال المازني
والكاتب كلهم **فصل** قال تذايد هذا الشيء او عينه فلان
الغائب او اعارته او لجانته او رهينه او غصبته منه وهره
على ذلك ان دفع خصومة المدعي وقال ابو يوسف فيمن
عرف بالجيل لا تدفع وبه يؤخذ وان قال الشهود او دعه من لا
نفره لا تدفع بخلاف قولهم نفره بوجهه لا باسمه ونسبه
حيث تندفع عند الامام خلافاً لمحمد ولو قال شرته منه لا تدفع
وكذا لو قال المدعي سرقة او غصبته مني لا تدفع وكذا لو قال
المدعي سرقة وان برهن ذواليد على ايداع الغائب وكذا ان قال
سرقة مني خلافاً لمحمد ولو قال المدعي ابتغته من زيد وقال ذواليد
او عينه هو اندفعت بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا
وكله يقبضه **باب دعوى الرجلين** لا تقبل مئة ذى اليد
في الملك المطلق ومئة الخاب فيه الحق برهننا على ما في يد آخر قضى
لها ولو على نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقته فان ارضاها
فالسابق الحق وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهي له فان برهن
الآخر بعد ذلك قضى له وان برهن احدهما فقط لم يتم برهن الآخر
لا يقبل الا ما ثبت سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج عن ذى يد نكاحه



نكاحه ظاهر الا ان ثبت سبقه وان برهننا على شراء شيء من
آخر فكل نصفه بنصف ثمنه او تركه او ترك احدهما بعد ما قضى
لها لا يأخذ الآخر كله فان كان لاحدهما يد والآخر تاريخ فذاليد
او اولى والشرع احق من هبته وصدقة مع قبض والهبته او
والصدقة فيما لا يتحمل القسمة سواء وكذا الشراء والمهر عند أبي
يوسف وقال محمد الشرع اولى وعلى الزوج القيمة والرهن مع
القبض اولى من الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهي اولى
وان برهن خا رجاً على ملك مؤرخ او شرأ مؤرخ من واحد
غير ذى اليد فالسابق اولى وان برهن احدهما على الشرع من زيد
والآخر عليه من بكر واتفق تاريخها فما سوا ذلك ولو وقت احدهما
فقط ولو برهن خارج على الشرع من شخص واخر على الهبة والقبض
من غيره واخر على الارث من ابيه واخر على الصدقة والقبض
من رابع قضى بينهم ارباعاً ولو برهن خارج على ملك مؤرخ
وذاليد على ملك اقدم منه فهو اولى خلافاً لمحمد في رواية وكذا
لخلاق ان كانت اليد لهما ولو برهن خارج وذاليد على ملك
مطلق وذوق احدهما فقط فالخارج اولى وعند أبي يوسف
ذو الوقت اولى ولو كان المدعي في ايديهما او في يديهما والمسئلة
بجاليها فما سوا وعند أبي يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي
اطلق اولى وان برهن خارج وذاليد على الشئ فذاليد اولى
وكذا لو برهن كل على ملك من اخر وعلى الشئ عنده ولو برهن
احدهما على الملك المطلق والاخر على الشئ فهو اولى وكذا لو كانا خاتمين
ولو قضى الشئ لذى اليد ثم برهن ثالث على الشئ قضى له الا ان

يعني اذا دعى شر من شخص
واحد وادعت المرأة انه
زوجها عليه وليس احدهما الحق
من الآخر فيقض بينهما نصفين
ان توفقت احدهما الا بالبرهان
لان توفقت ان يكون الآخر قد
الملك بجي ان يكون الآخر قد
لان البينة على الملك المطلق يدل
على الملك من الاصل وتلك الاصل
اولى من التاريخ

يعيد ذواليد برهانه ان المقتضى عليه بالملك المطلق لو برهن
 على التنازع يقبل وينقض القضاء وكل سبب لا يتكرر فهو مثل
 التنازع كسبب ثياب لا يسبح الأمرة وكسبب اللبن والتخاذل بين
 واللبد والمزغري وجزر الصوف وما يتكرر بمنزلة الملك كسبب الخبز والبناء
 والفرس وزراعة البر والحبوب وما اشكل يرجع فيه الى اهل الخبرة
 فان اشكل عليهم جعل المطلق وان برهن خارج على ملك مطلق وزيد
 على الشراء منه فهو اول وان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا
 تاريخ نهاترا وترك المال في يد ذي اليد وعند محمد يقضى الخارج
 وان ادعى في الفقار بلذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق قضي لذي
 اليد وعند محمد للخارج وان ثبتا قبضا قضي لذي اليد اتفاقا
 وان كان وقت ذي اليد اسبق قضي للخارج في الوجهين ولا ترجيح
 بكثرة الشهود وان ادعى احدا خارجين نصف دار والاخر كلها
 فالربع للاول وعندهما الثلث والباقي للآخر وان كانت في يدها
 فكلها للمدعي الكل نصف بقضاء ونصف بلا قضاء وان برهن
 خارجا على تنازع دابة وارخا قضي لمن وافق سنها تاريخه فان شئ
 فلها وان خالفها بطلان وان برهن احدا خارجين على غصب شئ
 والاخر على وديعته استويا **فصل في التنازع بالادعاء**
 لا بسبب النوب اولى من الغنم والراكب احق من الاخذ بالجام
 ومن في الشجر احق من الرديف وصاحب الحمل اولى من علق كونه
 عليه والراكبان بلا سرج اوفيه سوار وكذا الجالس على البساط
 والتعلق به ومن معه ثوب وطرفه مع آخر والحايط لمن جذوعه
 عليه او اتصل بنباته اتصال تربع لا يني له عليه هرا دى بل
 الجاران فيه سواء وان كان لكل عليه ثلاثة جذوع فينبهها ولا ترجيح

والبرهان المذكور
 يولد قوتين يوك
 يعني برهن المدعي انه اشترى
 من المدعي عليه هذا الذي عليه
 انه اشترى من المدعي هذا الذي عليه
 التي فانه لو لا يفتقر دعوى
 مره اخرى ثم يشترط
 سري في يد
 فتنزل في يد
 من كان في يد
 سري في يد
 يعني ان هذا الذي
 خسر هذا الذي
 هذه الخسائر التي
 اي الخسائر التي
 ويلقى عليه

بكثر

بكثر منها وان كان لاحدها ثلاثة وللآخر اقل فهو لصاحبه الثلاثة
 وللآخر موضع خشبته ولو لاحدها جذوع وللآخر اتصال فكذا
 الاتصال وللآخر حق الوضغ وقيل لذي الخدوع ودوايت من دار
 كذي بيوت منها في حق صاحبها ولو ادعى ارضا كل انها في يده
 وبرهنها قضي بيدها فان برهن احدها او كان لبن فيها او بنى او حفر
 قضي بيده في يده صبي يعتبر بنفسه قال نأخره فالقول له وان قل
 انا عبد لفلان فهو عبد لذي اليد ولا حق لا يعتبر عن نفسه
 فلوا دعي الحرية عند كبره لا تقبل بلا حجة **باب دعوى النسب**
 ولدت مبيعة لافل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه البائع فهو
 ابنه وهي أم ولده ويقضي البيع ويرد الثمن وان ادعاه المشتري
 مع دعوته وبعدها وكذا لو ادعاه بعد موت الام وعقها ويرد
 خصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وقالوا خصته فيهما
 ولو ادعاه بعد موته او عتقه ردت ولو ولدت لاكثر من نصف
 سنة واقل من سنتين ان صدقه المشتري فالكل الاول والاقل ثابت
 وان لاكثر من سنتين لا يفتح دعوته فان صدقه المشتري ثبت
 نسبه وحمل على الكاح ولا يرد البيع ولا يعق الولد وان باع عبدا
 ولد عنده ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه صححت دعوته وزد بيعه
 وكذا لو كان يده المشتري او كاتب امه او رهن او اجر او زوجه
 ثم كانت الدعوة صحيحة ونقضت هذه التفريقات ولو باع اخذ
 ثوابين ولدا عنده فاعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الاخر ثبت
 نسبها وبطل عتق المشتري ومن في يده صبي لو قال هو ابن زيد
 ثم قال هو ابني لا يكون ابنه وان محمد زيد بنوته وعندهما يصح ان
 محمد ولو كان في يده مسلم او ذمى فادعى المسلم رقه والكافر بنوته

اي الخسائر التي
 ويلقى عليه التراب
 وهو كبر وفيها
 ونحو ذلك

فهو حر ابن الكافر ولو كان في يد زوجين فزعم انه ابنه من غيرها
ورعت انه ابنها من غيره فهو ابنها ولو استولد مشتراته تمت
استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمة يوم الخصومة فان مات
الولد فلا شيء على ابيه وتركته وان قتله قتله الاب عزم قيمته
وكذا ان قتله غيره فاخذ ديتيه ويرجع بقيمته وبالشئ على ما يبيع
لا بالعقر **كتاب الاقرار** هو اخبار بحق لاخر على نفسه ولا يصح لا
لمعلوم وحكم ظهور المقر به لا انشاؤه فصحة الاقرار بالخمر المسد لا بطلاق
وعناق مكرها واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول شئ وحق
صح ولزمه بيان المجهول بماله قيمة والقول قوله مع يمينه ان ادعى
المقر له اكثر وقتنا في مال لا يصدق في اقل من درهم ومال عظيم نصاب
مما يتن به فضة او غيرها ومن الابل خمس وعشرون ومن البقر
خمس اوسق ومن غير مال الزكاة قيمة الثياب واموال عظام
ثلاثة نصاب ودرهم ثلاثة ودرهم كثيرة عشرة وعند نصاب
وكذا درهم درهم وكذا احدى عشرة وان ثلاث نلت فذلك وكذا
احد عشرون وان ثلث ريد مائة وان ربع زيد الف وكذا كل
مكيل وموزون وبشرك في عبده فهو نصف عند يوسف وعند
محمد يومر بالبيان وقوله على اوقبل اقرار بدين فان وصل به ودية
صدق وان فصل لا وعندى او معى او فرقتى او في صدق في وكسى
اقرار بامانة ولو قال لمن ادعى عليه الغاء ائزنها وان تقدها واجلنى
بها او قد قضيتكها او قضيتكها او ابرأتى منها او وهبتها الى او تصدقت
بها على او اخلت بك بها فقد اقر وبلا ضمير لا ولو اقر بدين مؤجل
وقال المقر له هو حال لزمه حاله وحلف المقر له على الاجل ولو قال
على مائة ودرهم فالك درهم وكذا كل ما يؤكل كال اوبوزن ولو قال

لا لزمه ما استغناه منا فيها وهو البت
من اجزاء البيع فلم يكن اليايع شامنا
سلامة من نص

اي لزمه في قوله بخلان كالك مكيل
وموزون مستحق ما من خطبة احد
عشر

على الزوج
وقبلى للزوج

مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة وان قال مائة وثلاثة
اثواب فافا لكل ثاب ولو اقر بتم في قوصرة لزمه او بجام لزمه
الحلقة والفض او بسيف فالنصل والجن والجان او بجمل فالكسوة
والعبدان وان بدات في اصطل لزمه الدابة فقط ونجوت في منديل
لزمه وكذا نجوت في ثوب وان ثوب في عشرة اثواب لزمه
ثوب واحد عند ابي يوسف واحد عشر عند محمد وقال على خمسة
في خمسة ولزمه خمسة وان نوى الضرب وبيته مع لزم عشرة
وفي قوله على من درهم الى عشرة وما بين درهم الى عشرة يلزمه تسعة
وعندها عشرة وان قال له من داري ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار
فلا ما بينهما فقط وصح الاقرار بالحمل وحمل على الوصية من غيره وحمل
ان يتن سبا صالحا كارت او وصيته فان ولدت حين الاقل من نصف
حول من اقرب فله ما اقربه وان جيتن فلها وان ميتا فلصلى الوارث
وان فسر بيع او قراض او اجهم الاقرار لغا وان اقر بشئ الخيار
لزمه المال وبطل الشرط **باب الاستثناء وما في معناه** صح
استثناء بعض ما اقرب له لوصلا ولزمه باقية وبطل استثناء الكل
وان اقر بشئين واستثنى احدهما او بعضا وبعض الاخر بطل استثناءه
خلافهما وان استثنى بعض احدهما او بعض كل منهما صح ولو استثنى
كلتا اوزينتا او عدديتا متقاربا من درهم صح باقية خلافا ل محمد ولو
استثنى منها شاة او ثوبا او دار بطل اتفاقا ومن وصل باقراره
انشاء بطل اقراره وكذا ان علقه بشفقة من لا تعرف مشيئة
كالملك ولو اقر بدار واستثنى بناءها كانا المقر له ولو قال بناءها
الى والعرضة له كان كمال وقضى الخاتم ونخل البستان كبناءها وان
قال له على الف من ثمن عبدهم اقضه فان عتيقه قبل المقر له سلم

اي لزمه ما اقرب له
من ثوب او ثوبان
او ذهب الى مريض

اي لزمه ما اقرب له
من ثوب او ثوبان
او ذهب الى مريض

اي لزمه ما اقرب له
من ثوب او ثوبان
او ذهب الى مريض

اي لزمه ما اقرب له
من ثوب او ثوبان
او ذهب الى مريض

في الفصل الاول من كتاب
الهداية في الفقه
يعني بالهداية

في الفصل الثاني من كتاب
الهداية في الفقه
يعني بالهداية

في الفصل الثالث من كتاب
الهداية في الفقه
يعني بالهداية

في الفصلين ولو صالح على بعض دارين عليها لا يصح وجبته ان يريد
في البدل شيئا او يبرأ عن دعوى الباقي **فصل يجوز الصلح**
عن مجهول ولا يجوز الا على معلوم ويجوز عن دعوى المال المنفعة
والجناية في النفس وما دونها عند الخطأ وعن دعوى الرق
وكان عتقا بمال ولا ولا عليه ودعوى الزوج النكاح وكان خلع
ويحرم عليه ديانته ان كان مبطلا ولو صالحا لها بالانقضاء بالنكاح
جاز ولا يجوز ان ادعت المرأة وقيل يجوز ولا عن دعوى الحد
وان قتل عبدا ما دون رجله عند او صالح عن نفسه لا يجوز بخلاف
عن نفس عبده قتل رجلا عند او صالح عن مغبوب تلف بالكثر
من قيمته جاز ولا يبطل الفضل ان كان لا يتفاسد فيه وان بغير صلح
صح مطلقا اتفاقا وان اعتق موسى عبدا مشتركا وصالح عن باقيه
بالكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان بغير صلح ويجوز صلح المذنب
بمال يدفعه الى المنكر ليقوله **باب الصلح في الدين** عن دم عدا وعلى بعض دين
يعنيه يلزم المؤكل الوكيل ان كان ضمنه وبدل ما هو كبيع يلزم
الوكيل وان صالح فضيولي وضمني البدل واصناف الى مال او اشار
الى عرض او نقد بلا اضافة او اطلق وسلم صلح وكا متبرعا وان اطلق
ولم يسلم يوقف فان اجاه المذنب عليه جاز وزم البدل ولا يبطل
باب الصلح في الدين الصلح عما استحق بعقد المداينة على
بعض جنسه اخذ بعض حقه واسقاط الباقي لا معاوضة
فلو صالح عن الف حال على مائة حاله او الف مؤجل صلح وكذا عن الف
جبار على مائة زبوف ولا يصح عن درهم على ثاير مؤجله او عن
الف مؤجل على نصف حاله او عن الف سود على نصفه ايضا ولو
صالح عن الف درهم ومائة دنانير على مائة درهم حاله او مؤجلة صلح وان

في الفصل الرابع من كتاب
الهداية في الفقه
يعني بالهداية

وان قال من له على اخ الف او ادعيا نصفه على انك برئ من باقيه
فقبل برئ والا فلا يبرأ خلافا لابي يوسف وان قال صلحتك
على نصفه على انك لم تدفع عنه عند النصف فالالف عليك لا يبرأ
اذا لم يدفع اجماعا وان قال برأتك من نصفه على ان تعطى نصفه
عند برئ من نصفه اعطى او لم يعط وكذا لو قال اداني نصفه على انك
برئ من باقيه ولم يوقت ولو قال ان اديت الى نصفه فانت برئ
او اذا ديت او متى ديت لا يصح الا براءة وان ادى ومن قال
سرت الرب دينه لا اقر لك حتى تخرجه عني او تحط عني ففعل جاز
وان اعلن لزومه للمال **فصل وان صالح احد ربي الدين**
عن نصفه على ثوب فلتشتر بكمه ان يتبع المديون بنصفه او ياخذ
نصف الثوب الا ان يقضى له المصالح ربع الدين وان قبض شيئا
من الدين شاركه شريكه فيه وابتعا الغريم بما بقى وان اشترى
بنصيبه شيئا ضمنه شريكه ربع الدين وابتاع الغريم ومن ابرأ
عن نصيبه او قاضى الغريم بين سابق لا يقضى لشريكه وان ابرأ
عن البعض قسم الباقي على سهامه وان اجل نصيبه لا يصح خلافا
لابي يوسف وبطل صلح احد ربي سلم عن نصيبه على دفع خلافا
له ايضا وان اخرج الورثة احدى عن عرض او عقار بمال او عن الحد
التقديين بالآخر وعنهما بصلح قبل البدل واكثر وعن تقديين وغيرهما
باحد التقديين لا يصح الا ان يكون المعلى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس
وان تعرض جاز مطلقا وان في التركة دين على الناس فالتقوية يكون
لهم بطل الصلح فان شرطوا براءة الغريم من نصيبه صلح وكذا ان قضوا
حصة منهم بترعا او قرضوه قرضها ولا يلزمهم على الغريم او وصاه
عن غيره وفي صحة الصلح عن تركه هي ايمان غير معلومة على كمال الامور

في الفصل الخامس من كتاب
الهداية في الفقه
يعني بالهداية

في الفصل السادس من كتاب
الهداية في الفقه
يعني بالهداية

اختلاف والاصح الجواز ان علم انها غير المكيل والموزون اذا كانت كلها
في يد البقية وبطل الصلح والقسمه ان كان على الميت دين مستغرق
وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قبضه ولو قبل قالوا يجوز
والقسمه يجوز قياسا لاستحسانا وقيل القياس ان يوقف الكل
والاستحسان ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي **كتاب المضاربة**
هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب امين
فاذا تصرف فوكيل فان ربح فشرط ان يوافق فقاضب وان
شرط كل الربح له فستقرض وان شرط لرب المال فستبضع وان
منعت فاجبر فله اجر مثله لم يربح ولا يزداد على ما شرط له عند
ابي يوسف خلافا لجمهور ولا يقضي المال فيها ايضا ولا تصح المضاربة
الا بمال تصح به الشركة وان دفع عرضا وقال بعده وعمل في مثله مضاربة
او قال قبضي مالي فلان وعمل فيه مضاربة جاز ايضا وشرط
تسليم المال الى المضارب بل يدر لرب المال فيه عاقد كان او غير
عاقد كالضغير اذا عقدها له ولنيه واحد الشريكين اذا عقدها
الاخر وكون الربح بينهما مشاعا ففسدان شرط لاحدهما عشرة
درهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها وما لا فلا
وبطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب والمضارب
في مطلقها ان يبيع ويشترى ويؤكل بهما وليسافر ويبضع ويؤجر
ويرهن ويرهن ويؤجر ويستاجر ويجتال بالثمن على الايسر
وعينه ولو ابضع رب المال صح ولا تنفسد به المضاربة وليس
له ان يضارب الا باذن رب المال او بقوله اعمل برأيك ولان
يقرض او يستدين او يهب او يتصدق الا بتصريح فان
شري بالمهاجر او قصره او حمله بماله فهو متبرع وان قيل له اعمل

لانه تصرف فيه بامر حتى يرضى
بالخدم من الهدية غارب المال المكيل

في القسمه

برأيك وله الخلف بماله والصبيغ وان قيل له ذلك فلا يقضي به
ويصير شريكا بما زاد الصبيغ وحصة له اذا بيع وحصة التوب
في المضاربة وان قيدت ببلد او سلعة او وقت او معامل
معين فليس له ان يتجاوزها في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له
فان قال له عامل اهل الكوفة او الصيارفة فعامل في الكوفة غير
اهلها او صارف مع غير الصيارفة لا يكون مخالفا وكذا لو قال
اشترى في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا اشترى في غير
السوق وان قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها
او حظه بالنصف فيها فهو يقيد بخلاف حظه وعمل به فيها
وللمضارب ان يبيع بنسيئة ما لم يكن اجل لا يبيع اليه التجار وان
باع بنقد ثم اخرج صرعا جماعا ولان ياذن لعبد المضاربة في التجارة
وليس له ان يرفع عبدا وامة من ماله ولا ان يشتري به من
يقتن على رب المال فان شري كان له لالهها ولا ان يشتري به
من يقتن عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان لم يكن ربح
صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه ولا يقضي بل يبيعي
المعتق في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب بالنصف
امة بالف وقيمتها الف فولدت ولدا يساوي الفا فاعماه
موسرا فصارت قيمته الفا ونصفه استسعاه رب المال
في الف وربعه واعتقه فاذا قبض الف ضمن المدعي نصف قيمة
الامة **باب المضارب يضارب** فان ضارب المضارب
بلاذن فلا ضمان مالم يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولها وفي
رواية الحسن عن الامام لا يقضي بالعمل ايضا مالم يربح وان كانت
الثانية فاسده فلا ضمان وان ربح وحيث ضمن فكرت المال

مختلف القصاص والجلد ليس
على جرح من جرح بالثمن باذن له كان
جميع الثمن للمضاربة من يرضى

هذا ان منصوص الربح في المال
رأى ان يكون قيمة القيد الكوفة
المضاربة بغيره وان كان في غيره مال
قيمة القيد من راس المال او كان
لا يقدر على المضاربة في مال او كان
شكوكا ورأس المال يربح من يكون
لا يقدر على المضاربة في مال او كان
رب المال يقتن نصفه نصيب

لا يصير جرحا ولا جرحا
لانه جرح من يرضى بالثمن

حيث يفتن هؤلاء مودعه عند الامام
وعندها يفتن المودع الثاني لزوج

تضمن ايها شاء في المشهور وقيل على الخلاف في بيع المودع وان
اذن له بالمضاربة فصار بالثلث وقد قيل له ما رزق الله بيننا
نصفان او فلي نصفه او ما فضل فنصفان فنصف الربح لرب
المال وثلثه للثاني وسدسه للاول وان دفع بالنصف فنصفه
لرب المال ونصفه للثاني ولا شيء للاول وان شرط للثاني الثلثين
فكما شرط ويضمن الاول للثاني سدسا وان كان قيل ما رزقك الله
او ما ربح بيننا نصفان فدفع بالثلث فكل منهما ثلثه وان دفع
بالنصف فللثاني نصف ولكل من الاول ورب المال ربع ولو شرط
لغير رب المال ثلثا ليعمل معه ورب المال ثلثا ونفسه ثلثا صح
ويشطل بموت احدها ولحق المالك مرتدا لا يلحق المضارب ولا
ينعزل بعزله ما لم يعلم به فان علم والمال عروض فله بيعها ولا يتصرف
في ثمنها وان كان نقدا من جنس رأس المال لا يتصرف فيه وان
من غير جنسه فله بتدليله بجنسه استحسانا ولو افرقا وفي المال
دين على الناس لزمه الاقتصار ان كان بيع والا فلا ويوكل المالك
به وكذا سائر الوكلاء والبيع والتمسار بحجران عليه وما هلك
من مال المضاربة صرف الى الربح اولا فان زاد على الربح لا يضمن
المضارب فان اقتسماه ونسخت ثم عقدت فهلك المال وبعضه
لا يتردان الربح وان اقتسماه من غير نسخ يترداه حتى يتم الرأس
فان فضل شيء اقتسماه وان لم ينف فلا ضمان على المضارب
فصل ولا ينفق المضارب من ماله في مصبه ومصره اخذه
دارا او فاسدة فان سافر فطعامه وشربه في ماله بالعرف
وكذا كسوته وركوبه شرا واستجارا وكذا اجرة خادمه ووراش
ينام عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج اليه فيه وصلى

بعد ذلك
ما رزقك الله
او ما ربح
نصفان
المضارب
المعزول

ما كان زائدا على العادة ونفقته في مصره من ماله كالزواجر وما بقي
من كسوة وغيرها اذا قدم الى رأس المال وما دون الاستقرار
المصبر ان امكنه ان يغدو ويبيت في اهله والا فلا فكاستقر وليس
للمستضعف الاتفاق من ماله او يؤخذ ما انفقه المضارب
من الربح اولا وما فضل فستروا ساقم ماله ومال المضاربة
او بما لين لرحلين انفق بالحصة وان باع متاع المضاربة مرا بحة
حسب ما انفقه عليه من حمل ونحوه لانفقته نفسه ولو اشترى
مضارب بالنصف بالف المضاربة بزا وباعه بالفين واشترى
بهما عبدا فضاعا في يده قبل نقدها يغرم المضارب ربه بهما
والمالك الباقي وربع العبد للمضارب وباقيه للمضاربة ورأس
المال المغان وخمسائة ولا يبيعه مرا بحة الاعلى الفين فلو بيع
باربعة آلاف فحصة المضاربة ثلاثة آلاف والربح بينهما منها خمسة
خمسائة بينهما ولو اشترى رب المال عبدا بخمسائة وباعه من
المضارب بالف لا يبيعه مرا بحة الاعلى خمسائة ولو اشترى مضارب
بالنصف بالف المضاربة عبدا بعد الفين فقتل رجلا خطا
فبيع الفداء عليه وباقيه على المالك واذا أدى خرج عن المضاربة
ويخدم المضارب يوما والمالك ثلاثة ايام ولو اشترى بالف
المضاربة عبدا وهلك الف قبل نقده دفع المالك الثمن بقرضه وجميع
ما دفع رأس المال ولو كان مع المضارب الفان فقال دفعت الى
الفاء ورجت الفاء قال المالك بل دفعت اليك الفين فالقول
للمضارب واختلفا مع ذلك في قدر الربح فللمالك ولو قال من معه
الف قد ربح فيها مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعه فالقول
لزيد وكذا لو قال المضارب اطلقت وقال المالك عيتت نوعا

لان سني المراجعة على الامانة
فيعتني اقل الفين
لان الفداء مائة المالك فيقدر بقوله
والملك بينهما اربعا لان من اسد مال
الفاء والعبد يساوي الفين
لان قضاء الفاضل بالنفساء المالك
يتضمن بالنفساء العبد والمضاربة
بغيره بالنفساء

نما يامرهم ان يوردوا الامانات الى اهلها

ويعرفون مشيئة

كل خط الخط بالخط من خط
الحل بالزمن
كثير من ليس الذي
الشيء من غير الذي
زال الصانع على نفسه
انما بعد في العيني
والمتاجر في زوال التعدي
لا يبرر حتى انما كان

فالقول المضارب ولو ادعى كل نوع فلما لك **كتاب الوديعه**
الابداع تسليط الغير على حفظ ماله والوديعه ما يترك عند الغير
لحفظ وهي امانة فلا تضي بالهلاك ولو ادعى ان يحفظها
بنفسه وعياله وله السفر بها عند عدم الشئ والخوف خلافا
لها فيما حل ومونة فان حفظها بغيره ضمن الا اذا خاف الحرق
او الغرق فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى فان طلبها رتبها
فحسبها وهو قادر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو وجدها لها
وانا فز بعدة بخلاف حجرها عند غيره وان خطها باليد بحث
لا تميز فان جنسها ضمن وانقطع حق المالك منها في المانع
وغیره عند الامام وعندهما في غير المانع للمالك ان يشركه ان شاء
وكذا في المانع عند محمد وعند أبي يوسف يصير الاقل تابعا
للاكثر فيه وان تغير جنسها كثر بشعير وزيت بشيرج ضمن واحد
وانقطع حق المالك اجماعا وان اختلطت بلا صنعته اشتركا
اجماعا وان تعدى فيها بان كانت ثوبا فلبسه او دابة فركبها
او عبدا فاستخدمه ضمن فان زال التعدي زال الضمان بخلاف
المستعير والمستاجر وكذا لو ادعها ثم استردها وانفق
بعضها وهلك الباقي ضمن ما انفق فقط وان رد مثلها خطئه
بالباقي ضمن الجميع ولو تصرف فيها فربح يصدق به وعند أبي
يوسف يطلب له وان اودع اثنا من واحد شيئا لا يدفع
الى احد ما حصته بغيره الاخر خلافا لما وان اودع عند اثنين
ما يقسم اقتسامه وحفظ كل حصته فان دفع احدها الى الآخر
ضمن الدافع لا القابض وعندهما كل حفظ الكل بان الآخر وان
مما لا يقسم حفظه احدها بان الآخر اجماعا وان نهى عن دفعها الى غيره

الى عياله فدفعها الى من له منه بدضمن وان الى من لا بد له منه دفع
الدابة الى عبده وشیء تحفظه النساء الى زوجته لا يضمن وان امر
تحفظها بحفظها في بيت معين من دار حفظها في غيره منها
لا يضمن الا ان كان فيه خلل ظاهر وان امر بحفظها في دار حفظ
في غيرها ضمن ولو اودع المودع فهلك ضمن الاول فقط وعندهما
ضمن ايا شاء فان ضمن الثاني رجع على الاول لباالعكس ولو اودع
القاصب ضمن ايا شاء اجماعا ولو اودع عند عبد شيئا فالتلفه
ضمنه بعد عتقه وان عند صبي فالتلفه فلا ضمان اضلا وقال ابو
يوسف يضمنان في الحال وان دفع العبد الوديعه الى مثله فهد
فهلك ضمن الاول بعد العتق وعند أبي يوسف ضمن ايتها شاء
للمال وعند محمد ان ضمن الاول فبعد العتق وان ضمن الثاني
فللمال ومن معه الف فادعى كل من اثنين ايداعها عنده فنكل لهما
فهي لهما وضمن لهما مثلها **كتاب العارية** هي تمليك منفعة بليل
ولا تكون الا فيما يستفيع به مع بقاء عينه واعاره المكيل والموزون
والعدود فرض الا ان عتق انتفاعا يمكن رد العين بعده ونسخ
باعثك ومحتك واطعمتك رضى وعتقتك على حبة دابة وانخذ
واخذ منك عيدي اذا لم يرد بذلك الهبة ودارى لك سكنى او عمرى
سكنى وللعير ان يرجع فيها متى شاء ولو هلكت بلا تعد فلا ضمان
ولا توجر ولا ترهن كالوديعه فان اجرها قتلت ضمن ايتها شاء
فان ضمن الموجر لا يرجع على احد وان ضمن المستاجر رجع على
الموجر وان لم يعلم انه عارية وله ان يعير ما لا يختلف باختلاف
المستعمل كالحمل على الدابة لا ما يختلف كالركوب ان عتق
مستعلا وان لم يعير جاز ايضا ماله يتبعين فان تعين لا يجوز
الاستد



وتقيد المالك فيما لا يختلف غير
مقتدر شرح
أي العتق ما تقضي التنازل والفرس
بالقيل ان كان الاغارة مطلقا
بين هاتين نقطتين او غيرهما

فلو ركب هو ليس له اركاب غيره فان اركب غيره ليس له
ان يركب هو فان قيدت بنوع او وقت او بهما ضمن بالخلاف
الى شرط فقط وان اطلق فيها فله الانتفاع باي نوع شاء في اي
وقت شاء وبصح اعارة الارض للبناء والغرس وله ان يرجع
متى شاء وبكفله قلعها ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع
قبل كره له ذلك وضمن ما تنقص بالقلع وقبل يضمن قيمته ويملكه
وليس تغير قلعها بغيره ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند
ذلك الخيار للمالك وان اعارها للزراعة لا تؤخذ حتى تحصد وقت
ام لا واجرة رد المستعار والمستاجر والوديعة والرهن والمضروب
على المستعير والموجر والمودع والمترهن والغاصب واذا رد
المستعير الذابة الى اصطلح ربتها او البعدا والثوب الى دار
مالكه برى بخلاف الغصب والوديعة وان رد المستعير الذابة
مع عبده او اجيره مشاهرة او مسانحة برى وكذا ان ردها
مع اجير ربتها او عبده يقوم على الذابة ولا بخلاف الاجنبي و
الاجير مياومة وهرد بشئ نفيس الى دار مالكه ويكتب
مستعير الارض للزراعة قد اطعمتني ارضك لا اعترني خلافا
لها **كتاب الهبة** هي تملك عين بلا عوض وبصح بايجاب
وقبول وتتم بالقبض الكامل فان قبض في المجلس بلاذن صح وبصح
لابد من الاذن وتنعقد بوهبت ونخلت واعطيت واعطيت
هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب ولعرتك هذا الشئ وجعلته
لك عري وداري لك هبة تسكنها ونيتها في حملتك على هذه
الذابة وان قال داري لك هبة سكني او سكني هبة او نخل
سكني او سكني صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فعارية وبصح

او ردها اليها وبسببها البينة
اما الوديعة فانها لا تملك
بمقتضى غيره والا لا او دعه عند
بمقتضى غصب فلا ان الواهب عليه
واما الغصب وذلك بالبرء الى المالك
ابطال فعله وذلك بان يبيع
في الوهب وفي المنقول ما يبيع
وفي النقول ما يبيع وفيما يبيع
القبض بالقبض وفيما لا يبيع
الكل
لا يلزم منها يتعل بعين الهبة

وتصح هبة مشاع لا يخل القسمة لاما يحتملها فان قسم وسلم
صح ولا تصح هبة دقيق في برودهن في سمسد وسين في لبن
وان طحين او استخرج وسلم وهبة لبن في ضرع وصوف على
غنم ونخل وزرع في ارض وغمر في نخل كهبة المشاع وهبة شئ هو
في يد الموهوب له تتم بلا تجديد قبض وهبة الاب لطفله تتم
بالعقدان كان الموهوب في يد الاب او يد مودعه لا ان كان في يد
غاصب او متاع بغيره اسدا ومتهب والصدقة في ذلك
كالهبة والام في الهبة كالاب عند غيبته غيبة منقطعة او مودة
وعدم وصيته ان كان الطفل في عياله وكذا في كل من يعول الطفل
وهبة الاجنبي له تتم بقبضه لوعاقلا وبقبض ابيه او جده
او وصي احدها او امته ان في حجرها او اجنبي برية او قبض فوج
الطفلة لها ولو مع حضرة الاب بعد الزفاف لا قبله وبصح هبة
اثنين لواحد دارا عكسه خلافا لهما وبصح تصدق عشرة
على فقيرين وهبتها لهما ولا تصحان على الغنيين خلافا لهما **باب**
الرجوع فيها يصح الرجوع فيها كذا او بعضا وبكره ويصح منه
حقوق **دفع حرق** فالذال الزيادة المتصلة كالبناء والغرس
والشجر لا المتفصلة واليتم موت احد العاقلين والعقود العوض
المضاق اليها نحو خذ هذا عوضا عن هبتك او بلا عنها او في
مقابلتها ولو كان من اجنبي فلو لم يصف فكل ان يرجع فيما وهب
ولما اخرج عن ملك الموهوب له والزاد الزوجية وقت الهبة
فله الرجوع لو وهب ثم نكح لالو وهب ثم ابان والقاق القرابة
فلا رجوع فيما وهب لذي رحم محرم والهاء هلاك الموهوب
والقول فيه قول الموهوب له وفي الزيادة قول الواهب ولو عوض

كان ان فصلت هذه الاشياء
ملك الواهب وقبضت من
وكذا في المستعير والمترهن
منه فان قبضت من
بصح في الاب لطفله تتم
بصح في ارضه او يد مودعه
ان كان في يد ابي او جده
اي يكون لها عليه نوع والارث عند
عند عدمها
معه او يبيع فقال بذل نصف الا ببيع
لان الصدق شئ با وجب الصدق
وهو واحد والفقير نائب عنه



الذات المالكات بدو ذلك المضاف
لكنه لا يملك الرجوع من غير

استاجر رجل ليجي بعباله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي
 فله أجره بحسبه وان استاجر لايصال طعام الى زيد فوجه
 ميتا فزده فلا أجر له وكذا لو استاجر لايصال كتاب اليه فزده
 لموته وقال محمد له أجره ههنا ولو تركه هناك فله أجر الذهاب
 اجزاء باب ما يجوز من الاجازة وما لا يجوز وصح استيجار
 الدار والحانوت وان لم يذكر ما يعمل فيه وله ان يعمل كل شيء
 سوى ما يوهن البناء كالحداثة والقضارة والطحن واستيجار
 الارض للزراعة ان يتي ما يزرع او قال عا ان يزرع ما شاء وللبناء
 والغرس واذا انقضت المدة لزمه ان يقلعها ويسلمها فارغة
 الا ان يعزم المجر قيمة ذلك مقلوعا برضا صاحبه وان كانت
 الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه ايضا او برضا يتركه فيكون
 البناء والغرس لهذا والارض لهذا والرطوبة كالشجر والزرع يترك
 باجر المثل الى ان يدرك واستيجار الدابة للمركوب وللحمل والنوب
 للبيس فان اطلق فله ان يركب ويلبس من شاء فاذا ركب وليس
 هو او اركب او ليس غيره تعين فلا يستعمل غيره وان قيد
 بركب وليس مخالف ضمني وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل
 وما لا يختلف به فتقيد هدر فلو شرط سكن واحد جاز ان
 يسكن غيره وان سمي ما يحمل على الدابة نوعا وقد راكبت برقه حمل
 مثله او اخف كالشعير والشمس لاما هو اضري كالملاح وان سمي
 قداسي القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا وان زاد على
 ما سمي فخطبت ضمني قدر الزيادة ان كانت تطبق ما حملها والاهل
 القيمة وفي الارواق ضمني النصف ولا عبء بالنقل وان كلفها او ضربها
 فخطبت ضمني خلافهما فيما هو معتادان تجاوزها مكانا سماء

لا بد ان ياتي بعباله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي
 لان الاجر مقابل بغير الكتاب كافي
 فيسقط الاجر ووجه فرق بين هو
 مقابل الماسة وفي الطعام ينقل

ثقف
 وجع الجوام
 جذ بري ينفذ
 غنفا السعد
 مضمي

كالمصبي والبالغ

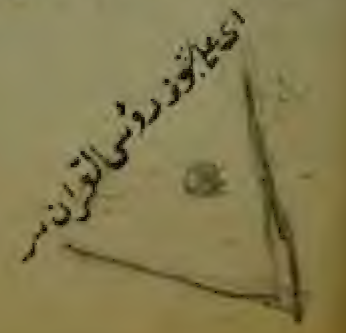


ضمن ولا يبرأ بردها الى اسماء وان استاجرها ذهابا وابا
 في الاصح وان نزع سرج الحمار واستجره بما يسرج به مثله لا يضمن
 وان استجره او وكفه بما لا يسرج او لا يوكف به مثله ضمني وكذا
 ان وكفه بما يوكف به مثله وقال ايضا قد زاد وزنه على السرج
 فقط وان سلك الحمار طريقا غير ماعينه المالك مما يسلكه الناس فلا
 ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان وان تفاوتوا او كان لا يسلكه
 الناس او حمله في البحر فتلف ضمني وان بلغ فله الاجر وان عثر زرع
 برق زرع رطبة ضمني ما نقصت الارض ولا اجر عليه وان امر بخيطة
 الثوب شيئا فخطا قباء خيرا للمالك بين قيمته وقيمته وبين
 اخذ القباء ودفع اجر مثله لا يزداد على ما سمي وكذا لو امر بقباء
 فخطا سريلا في الاصح وقيل يضمنه ههنا بلا خيار باب الاجازة
 الفاسدة يجب فيها اجر المثل لا يزداد على السمي ومن استاجر دارا
 كل شهر بكذا صح العقد في شهر فقط الا ان يسمى حلة الشهور
 وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه وسقط حق الفسخ وظاهر
 الرواية بقاءه في الليلة الاولى ويومها وان اجها سنة بكذا
 صح وان لم يتي فسقط كل شهر وابتداء المدة ماسمي والافوت
 العقد فان كان حين يهل يعتبر بالاهل والا فبالايام وعند
 محمد الاول بالاول بالايام والباقي بالاهل وابو يوسف معه
 في رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة ويجوز اخذ اجرة
 الحمام والحمام لا اخذ اجرة عصب البئسي ولا على الطاعات
 كالاذان والنج والامامة وتعليم القرآن والفقه والمعاصي
 كالغناء والتوضيح والملاهي ويقضى اليوم بالجواز على الامامة وتعليم
 القرآن والفقه ويجبر المستاجر على دفع ماسمي ويجبس به وفي

لا بد ان ياتي بعباله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي
 لان الاجر مقابل بغير الكتاب كافي
 فيسقط الاجر ووجه فرق بين هو
 مقابل الماسة وفي الطعام ينقل

لا بد ان ياتي بعباله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي
 لان الاجر مقابل بغير الكتاب كافي
 فيسقط الاجر ووجه فرق بين هو
 مقابل الماسة وفي الطعام ينقل

لان الاصل ان ياتي بعباله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي
 وقد تقدم ذلك في الشهر الاول
 في الشهر الثاني في الشهر الثاني
 في الشهر الثالث في الشهر الثالث



وهديته تسمى على العاقلين
على بعض رؤس الشريعة أو سر

دفع الخلو المرسوم ولا يصح اجازة المشاع الآمن الشريك **وعندها**
تصح مطلقا وان اجازة من رجلين صح اتفاقا ويجوز استئجار
الظهير باجر معلوم وكذا بطعامها وكسوتها خلافها وعليها
عسل الصبي وعسل ثيابه واصلاح طعامه ^{لانها حرام} **وهذه** لا تمن شيئا
منها بل هو واجرها على من نفقته عليه فان ارضعته في المدة
لبني شاة او غنمة بطعام فلا اجر لها وزوجها وطوها لا
في بيت المستاجر وله فسحها ان لم تكن برضاه ان كان كساحه ^{بين الناس}
لان اقرب به ولاهل الطفل فسحها ان مرضت او جلت ^{فقد}
استجار خالك خالك ليس له غز لا ينصفه او حمار ليل عليه
طعاما بفقير منه او ثور ليل على له برأ بفقير من دقيقه ويجب
اجرا مثل في الكل لا يجاوز المسمى وان استاجره ليخبره اليوم فقيرا
بدرهم فسد خلافها ولو قال في اليوم ^{ان لا يظن} وان استاجر ارضا
على النكرية ويزرعها او يسقيها ويزرعها ^{او يظن} وعلا ان يثريها ^{او يظن}
او يكرى نهرها او يشرفها لا يصح وكذا الاستجار للزراعة
بزراعة والركوب بركوب وللشكبي بسكنى وللنسي بلبس
وان استاجر شريكه او حماره ليل طعام هو لها لا يلزم الاجر
كراهن استاجر الرهن من الرهن وان استاجر ارضا ولم
يذكر ان يزرعها او يريثيها يزرعها لا يصح ان لم يعلم فان زرعها
ومضى الاجل عاد صحيحا وله المسمى وان استاجر حمارا الى ماله
ولم يذكر بالحل عليه فحل المعتاد فينفق لا يضمن وان باع ماله فله
المسمى وان اخضعها قبل الزرع والحل نقضت الاجارة للفساد
فصل الاجير المشترك من يعمل الغير واحد ولا يستحق الاجر
حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك

ان هلك وان شرط ضمانه به يفتى **وعندها** يضمن اذا امكن التحريم
كالغصب والسرقة بخلاف ما لا يمكن كاللوث والحريق الغالب
والعدو والمكابر ويضمن ما تلف بماله اتفاقا كخرق الثوب من قعر
وزلق الحمال وانقطاع الجمل الذي يشده الكاري وخرق السفينة
من مدها لكن لا يضمن به الا من منى غرق في السفينة او سقط
من الدابة ولا يضمن فضاد ولا بزاز لم يجاز والمفاد ولو انكسر
كوب ^{او كسر} في طريق الغرات فكلما لك ان يضمن قيمته في مكان حمله ولا اجر
او في مكان كسره وله الاجر بحسابه والاجير الخاص من يعمل الواحد
ويسمى اجير واحد ويستحق الاجر بتسليم نفسه مدها كمن استجر
للخدمة سنة او لرحى الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او بعمله وصح
ترديد الاجر بين نفيعين مختلفين وايضا وجدلزم ماسمى له نحو
ان خطته فارسيا فبدرهم او روميا فبدرهم وان صبغته
بعضف فبدرهم او برعفران فبدرهم وان سكنت هذه فبدرهم
في الشهر وهذه فبدرهم وان ركبته الى الكوفة فبدرهم والى
واسط فبدرهم وكذا يصح لورد دين ثلاثة منافع لابن اربعة
ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم او عدا فنصفه فحاطه اليوم
فله الدرهم وان خطاه غدا فله اجر المثل لا يجاوز نصف درهم
وقالا الشرطان جائزان ولو قال ان سكنت هذا الخانوت
عطارا فبدرهم او حاد فبدرهم جاز خلافا لهما وكذا الخلاف
لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جازتها
الى الفارسية فبدرهم او قال ان حملت الى الحيرة كرسعير فبدرهم
وان حملت كرسعير فبدرهم ولا يسافر بعيدا استاجره للخدمة بلاد
اشراطه ولو استاجر عبدا محجورا فعلى واخذ الاجر لا يسترد منه

فان تلف الى سلب من زلف حصل
من سرقة التمسك بالثوب
وان كان سرقه وقوده لان الظان بين
الادى لا يجب بالعدو بل بغيره

انفاق ايضا لان منافقة صار
مملوكا للرجل من فساد
اب الاكل من فساد
بعضه ففساد

لان العقد عدل شئ وهو يكتف
من السكن وقد ذكر في مقاييسه بالان
ففسد العقد

لان هذه الاجارة بعد الفداء
استحسانا لان فسادها بالانفاق
المولى بعد الفداء رعاية حق
الفقر وجوب الاجر بسبب

لا بد من محض ما دون فيه كقولهم

ولو اجر العبد المصوب نفسه فاكل غاصبه اجره لا يضمنه خلافا
لها وما وجد سيده اخذه وقبض العبد اجره صحيح ولو اجر عبده
هدين الشهرين شهرين باربعة وشهر خمسة صحيح والاول باربعة ولو
استاجر عبدا فابق او برض فادعي وجوده في اول المدة والمولى وجوده
قبيل الاخبار بساعة حكم الحال فان كان حاضرا وصحها صدق المولى
والا فالاستاجر وكذا الخلاف في انقطاع ماء الرحي وجريانها ولو
قال رب الثوب امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصغروا قال الصانع
امرني بما صنعت صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في القمص
والقباء فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوبه غير معول ولا اجر واخذ
الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى وان قال رب الثوب
علمت اني بلا اجر وقال الصانع باجر قال قول رب الثوب وعندك
يوسف للصانع ان كان حريفا وعند محمد للصانع ان كان معروفا
بعماله بالاجر **باب فتح الاجارة** تفصح بعيب قوت النفع خراب
الدار وانقطاع ماء الارض او الرحي او اخل به كمرض ودر الدابة
فلو انتفع به معيبا او زال الموجد عيبه سقط جباراه ونفس بالعب
وهو العجز عن المضى على موجب العقد لا يجمل ضرر غير مستحق به
كقلع سن سكن وجعه بعد ما استوجره وطبخ لوليمة ماتت
عروسها بعد الاستيجار للطبخ لها واختلعت وكذا لو استاجر
دكانا لشيء فذهب ماله او اجر شيئا فلم يدرين لا يجد قضاءه الا
من ثمن ما اجره ولو باقره واستاجر عبدا للخدمة في المصرا ومطلقا
فباقر او كثرى دابة للسفر ثم بدله منه ولو بدا للمكاري منه فليس
بعذر ولو مرض فهو عذر في رواية الكوفي **باب رواته** لا يملك
ولو استاجر خياط يعمل لنفسه عيدا يخط له فافلس فهو عذر بخلاف

لا بد من ان تنفع رضى فليكن جميع
العبد المصوب نفسه فاكل غاصبه اجره لا يضمنه خلافا
لها وما وجد سيده اخذه وقبض العبد اجره صحيح ولو اجر عبده
هدين الشهرين شهرين باربعة وشهر خمسة صحيح والاول باربعة ولو
استاجر عبدا فابق او برض فادعي وجوده في اول المدة والمولى وجوده
قبيل الاخبار بساعة حكم الحال فان كان حاضرا وصحها صدق المولى
والا فالاستاجر وكذا الخلاف في انقطاع ماء الرحي وجريانها ولو
قال رب الثوب امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصغروا قال الصانع
امرني بما صنعت صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في القمص
والقباء فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوبه غير معول ولا اجر واخذ
الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى وان قال رب الثوب
علمت اني بلا اجر وقال الصانع باجر قال قول رب الثوب وعندك
يوسف للصانع ان كان حريفا وعند محمد للصانع ان كان معروفا
بعماله بالاجر

لا بد من ان تنفع رضى فليكن جميع
العبد المصوب نفسه فاكل غاصبه اجره لا يضمنه خلافا
لها وما وجد سيده اخذه وقبض العبد اجره صحيح ولو اجر عبده
هدين الشهرين شهرين باربعة وشهر خمسة صحيح والاول باربعة ولو
استاجر عبدا فابق او برض فادعي وجوده في اول المدة والمولى وجوده
قبيل الاخبار بساعة حكم الحال فان كان حاضرا وصحها صدق المولى
والا فالاستاجر وكذا الخلاف في انقطاع ماء الرحي وجريانها ولو
قال رب الثوب امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصغروا قال الصانع
امرني بما صنعت صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في القمص
والقباء فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوبه غير معول ولا اجر واخذ
الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى وان قال رب الثوب
علمت اني بلا اجر وقال الصانع باجر قال قول رب الثوب وعندك
يوسف للصانع ان كان حريفا وعند محمد للصانع ان كان معروفا
بعماله بالاجر

خياط
لو استاجر خياط يعمل لنفسه عيدا يخط له فافلس فهو عذر بخلاف

ونفسه بموت الشاخرين والوجه
في حقه فقط وبقيت في حقه

خياط يخط بالاجر ويجازف تركه الخياط ليعمل في الصنف وبخلاف
بيع ما اجره ولو استاجر دكانا لعل الخياط فتركه لعل آخر قدر
وكذا لو استاجر عقارا ثم اراد السفر ونسحب بموت احد العاقدين
ان عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا وكيل والوصي ومتولى
الوقف **مسائل مشورة** ولو لحرق حصايد ارض مستجرة او
مستعارة فاحترق شئ في ارض غيره لا يضمن ان كانت الارض هادية
وان كان مضطربة ضمن ولو اقع خياط او صبغ في جانة من يطرح
عليه العمل بالنصف صحيح وكذا لو استاجر عملا يخل عليه عملا وراكبين
الى مكة وله الحمل المعتاد وان شاهد الحال الحمل فهو اوجود والاساس
الحمل زاد فاكل قائمه فلا رد عوضه ولو قال الفاصب دارة فرغها
والا فاجر تمام شهر كذا فلم يفرغ فقلبه المسمى فان جحد الفاصب
ملكه او لم يجد ولكر قال الاربيها بالاجر فلا وان برهن على ملكه
بعد جرده ومن اجر استجرة بالكر تصدق بالفضل ونصح الاجارة
مضافة وكذا تسخما والمزارعة والعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة
والايصال والوصية والقضاء والامانة والطلاق والعتق والبيع
واجارته وتسخده والعتقة والشركة والهبة والوكالة والرجعة
والفصل عن مال وبراءة الدين **كتاب الكاتب** الكاتب خبير المملوك
يد في الحال ورقيب في المال فمن كاتب مملوكه ولو صغير يعقل بال حال
او موحل او مجتم فقبل صحيح وكذا لو قال جعلت عليك العاتودية بخوسا
اولها كذا واخرها كذا فاذا اذيت فانت حر وان تجرت فقتل فقبل
العبد صحيح ولو قال اذا اذيت الى الغافل شهر مائة فانت حر فهو
تعلق وكيل مكاتبه واذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه
فان ائلف ماله ضمنه وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى عليها او على ولدها

هذا فلو جرح الغافل
ايضا بالاجارة من
الزمان المستعمل
وهو حدث ساعة
مضافة
لان هذه العتقة
فان يصاق الى
فان يصاق الى
شهر عشرة ايام
كذلك

وان لم يجرى
كاتبه



معا ولا يعتق احدهما باءا حصته بخلاف ما لو كانا الاثنين ولو عجز
 احدهما ثم ادعى الآخر الكل عتقا وان كاتب امه عنها وعن ولد بيت
 صغيرين لها جاز وادى اجبر المولى على القبول وعتقوا
 ولا يرجع غيره **باب كتابة العبد المشترك** ولو اذن احد
 شريكين في عبد الاخر ان يكتب حصته منه بالف ويقبض البذل
 ففعل وقبض البعض فجز الكتاب فالمقبوض للقابض خاصة
 وقال بينهما امه لرجلين كتابها فانت بولد فانتاه احدهما ثم
 ات باخر فانتاه الآخر فجزت في ام ولد الاول وصنى نصف
 قيمتها ونصف عقرها وصنى الثاني تمام عقرها وقيمة الولد
 وهو ابنه وانهما دفع العقر اليها قبل العجز جاز وعندهما لا يثبت
 الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كامة ويضمن تمام العقر
 ويضمن الاول نصف قيمتها مكاتبه عند ابي يوسف والاقل
 منه ومن نصف ما بقى عن البذل عند محمد ولو لم يبط الثاني بل
 دبرها فجزت بطل التدبير وهي ام ولد الاول والولد له وصنى
 نصف قيمتها ونصف عقرها ولو اعنتها احدهما موسرا فجزت
 ضمن المعتق بنصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا لها وان لم يعجز فلا
 ضمان وعندهما يضمن له الموسر وتجب السعاية في المعسر ولو رد
 احد الشريكين ثم اعتق الآخر موسرا ضمنه المدبر واستسعى العبد
 او اعتقه وان عكسا فالمدبر يعتق ويستسعى وعندهما ان دبر
 الاول ضمن بنصف قيمته موسرا او معسرا وعتق الآخر لغوان
 اعتق الاول ضمن لو موسرا واستسعى العبد لو معسرا
 وتدبر الآخر لغو **باب العجز والموت** اذا عجز المكاتب عن نجم
 فان رجلي له حصول مال لا يعمل الحاكم بنعجه ويجهل يومين

لان المال من الاشغال ما زال ووطئ
 وهي ام ولد الاول لكنها مكاتبه

باعتق بطل الكتابة لان العجز في كذا في نصف
 الرقبة على اعتبار العجز او في نصف البذل
 على اعتبار ان زاد فالبقية بينهما سرج

هذا الظاهر في كسر الوقت في كسر
 ما يحد من الوظيفة ان س

او ثلثه والاخره وفسخ الكتابة ان طلب سيده او عجز سيده
 برضاه وعند ابي يوسف لا يعجز مال يتوال عليه بخلاف ما عجز
 عادت احكام رقه وما في يد مولاه ويجعل له ولو اصله من صدقة
 وان مات عن وفاة لا تقسح ويؤدى بدلها من ماله ويحكم بعتقه
 في عجز من حيوته ويورث ما بقى من ماله ويعتق اولاده الذين
 شرهم او ولدوا في كتابته او كوتوا معه تبعا او قصدا وان لم
 يترك وفاء له ولد ولد في كتابته سعى على مجرمه فاذا ادى حكم
 بعتقه وعتق ابده قبل موته والولد المشتري اما ان يؤدى حالا
 او رد في الرق وعندهما هو كالاول وان مات المكاتب وترك
 ولدا من حرة ودينار على الناس فيه وفاء فجزى الولد نصف فقضى باثر
 الجناية على عاقلة الام لا يكون ذلك قضا بغير المكاتب وان خصم
 مولى الام والاب في ولايته فقضى بمولى الام فهو قضا بعجزه
 ولو جنى عبيد فكاتبه سيده جاهلا بجنايته فجز دفع او قدى
 وكذا لو جنى المكاتب فجى قبل القضا به ولو بعد ما قضى عليه به
 فهو دين يباع فيه ولا تقسح الكتابة بموت السيد ويؤدى
 البذل الى ورثته على مجرمه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقه
 كلهم عتق بخلاف **كتاب الولاء** لمن عتق ولو بتدبير
 او استيلا وكتابة او وصية او ملك قريب ولغا شره لغو
 او سايبة ومن عتق حاملا من زوج قتي فولدت لاقل من
 نصف سنة فولد الولد له لا ينتقل عنه ابدا وكذا لو ولدت
 توأمين احدهما لاقل من نصفها وان ولدت اكثر من ذلك
 فولد له ايضا لكن ان عتق الاب حرة الى مولى له ولا يرجع الاولون
 عليهم بما عتقوا عنه قبل العجز ولو تزوج اعجمي مولى مولا

ان كان كسبي احدا كسبي العتق
 الا انه يعتق احدهما في وقت واحد
 الاخر في ذلك الوقت فكل واحد يعتق
 عن وكذا من مولا مولا مولا
 هو ولد في الكتابة ويؤدى حالا
 اعتبارا بالمولود في الكتابة بغير
 لان الاب مات رقدا وانفسخ
 عقد الكتابة ويكون الفضا في
 مجرمه فيه وينسخ الكتابة بغير

لان هذا الموصف جنابة
 ما فقه عن الكتابة كات
 المانع بالجز فاعاد الحكم لا يصح
 الولاء بملك يستحق المراس
 عتق الشخص بملك ادب عقد
 الشائبة بدينار غيره وشرط
 ان لا يسهل شره كسر

لان مولى الام لم يعتق الولد
 لحدوث الولد بعد عتق الام
 لانهم حين عتقوا كان الولد تابعا
 لهم وانما ثبت للاب مقصودا
 لان مقصوده وهو العتق

اولا معتقة فولدت منه فولد الولد لها ولها وعند أبي يوسف
حكم حكم أبيه والمعتق مقدم على ذوى الارحام موخر عن العصبه
النسبه فان مات السيد ثم المعتق فارتبه لا قرب عصبه سيده
فيكون لابنه دون أبيه لواجتهما وعند أبي يوسف لا يثبت النسب
والباقي للابن وعند استواء القرب تستوى القسمة وللنساء
من الولاء اما اعتقني او اعتق من اعتقني او كاتبني او كاتب من
كاتبني الحديث **فصل** ولادة المولادة بسبب العقد فلو اسلم عبي
على يد رجل وولاه على ان يرثه ويعقل عنه او على غير من اسلم على
يده صح ان لم يكن معتقا وعقله عليه وارثه له ان لم يكن له وارث
وهو موخر عن ذوى الارحام وما لم يعقل عنه فله ان يفسخه قولا
محضرته او فعلا مع غيبته بان يتنقل عنه الى غيره وبعد ان عقل
عنه او عن ولده لا يفسخه هو ولا ولده ولا على ايضا ان يبرأ عن
ولائه محضرته ولو اسلمت امرة فوالدت او اقرت بالولاء فولدت
مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك تبعها فيه خلافا
لها **كتاب الاكره** هو فعل يوقعه الانسان بغيره يفتي
به رضاه او يقصد اختياره مع بقاء اهليته وسرطه قدرة
المكره على ايقاع ما يهدد به سلطانا او لصا وخوف المكره وقوع
ذلك وكونه متمسكا بقله عن فعل ما كره عليه لحقه او نحو آخر
الشرع وكون المكره به متلفا نفسا او عضوا او موصيا عما يقدم
الرضا فلو اكره على بيع او شر او اجارة او اقرار بقتل او ضرب
شديدا وجبس مديرتي بين الفسخ والامضاء ويملك المشتري
ملكاً فاسدا ان قبضه فلو اعتق صح اعتاقه ولزمه قيمته وقبض
التمني وتسليم البيع طوعا اجارة لا فعلها كرها ولا دفع الهبة طوعا

قدما لا يجوز ان يملكه ولا يملكها
ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها

كسب مال او تلفه او تلفه
بوالعقب او بغيره
هذا يختلف باختلاف
فان الاسير لا يملكه
مقتني من الارزاق
لا يملكه

لا يملكه
لا يملكه
لا يملكه

طوعا بعد مكره عليها فان هلك البيع في يد مشتري غير مكره لزمه
قيمه والبايع تضيق اي شاء من المكره والمشتري فان هلك المكره
رجع على المشتري بقيمته وان هلك المشتري بعد ما نداه لانه البيعة
نفذ كل شئ وقع بعد شرائه لاما وقع قبله وان اجاز عقدا منها
اجاز ما قبله ايضا وله استرداده اذا صح لوبا قيا وضرب سوط
وحبس يوم ليس باكره الا فيمن يستغربه لكونه ذا منصب وان
اكره على كل ميتة آدم او لحم خنزير او شراب خمر بضرب او حبس
او قيد لا يحل التناول وان يقتل او قطع عضو حلال وباتم بصبره
على التلف ان علم الاباحه كما في الخصية وان على الكفر وسب النبي
صلى الله عليه وسلم يقتل او قطع عضو يخص له اظهاره وقلبه
مطهر بالانما ن ويوجب بالصبر على التلف ولا رخصة بغيرها
وان اكره على تلاف مال مسلم باحد هارخص له والتفان على المكره
او على قتله او قطع عضوه لا يبرخص فان فعل بالقصاص على المكره
فقط وعند أبي يوسف لا يقصاص على احد ولو اكره على ان يتردى
من جبل ففعل فديته على عاقلة المكره وعند أبي يوسف في ماله
وعند محمد عليه القصاص ولو اكره بقتل على ترده واقحام نارا
وما نكاه مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر وقال يلممه الصبر
ولو وقعت نار في سفينة ان صبر احترق وان التقي بنفسه غرق
فله الخيار عند الامام وعند محمد يلممه الثبات وان اكره على طلاق
او اعتاق او توكيل بهما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا
ببعض المهر لو اطلق قبل الدخول ولا رجوع لو بعده وصح
يمين المكره ونذره وظهره ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك
ورجعتة وايلادها وقيمتها فيه واسلامه لكن لا قتل فيه لو ارتد

لان قتل المسلم لا يحل بالظنون

ولا يصح ابرأوه ولا رذته فلا يبيحها امرأته فان ادعت تخلف
 ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق ولو اكره على الزنا ففعل
 حذره ما لم يكرهه سلطان وعندهما احد عليه وبه يقضى **كتاب**
الحج هو منع نفاذ تصرف في ثوبه واسبابه الضغرة والجئون والرق
 فلا يصح تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي او سيد ولا تصرف
 الجنون المفلوب بحال ومن عقد منهم وهو ينفق فوليته محترمة
 ان يجيزه او يفسخه ومن ائلف منهم شيئا فعليه ضمانه ولا يصح
 طلاق الصبي والجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارها وصح طلاق العبد
 واقراره في حق نفسه لاني حق سيده فلا يقر بما لزمه بعد عقده
 وان تجدد وقود لزمه في الحال ولا يحجر على الشفيعه وان كان مبتذرا
 ومن بلغ غير رشيد لا يسلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه خمس
 وعشرين فاذا بلغها دفع اليه وان لم يونس رشيد وان تصرف
 فيه قبل ذلك نفذ وعندهما يحجر على الشفيعه ولا يدفع اليه ماله ما لم
 يونس رشيد ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه
 مصلحة اجازة الحاكم وان اعتق نفذ وسقي العبد في قيمته وان دبر
 صح فان مات قبل رشيد سعي العبد في قيمته مع مدبره ويصح
 تزوجه بمهر المثل وان سمي اكثر بطلت الزيادة ومخرج زكوة مال
 الشفيعه وينفق منه عليه وعلى من يلزمه نفقته ويدفع القاضي
 قدر الزكوة اليه ليؤدي بنفسه ويؤكل عليه امينا الى ان يؤديها
 فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من عمره واحدة وتدفع
 نفقته الى ثقة ينفق عليه في الطريق لا اليه ونصحه منه الوصية
 بالقرب وابواب الخير من الفلت ويحجر على المعنى الماخذ والطيب
 الجاهل والكاري المفلس اتفاقا ولا يحجر على فاسق ومفقل اذا كان

ان الفعل يلزم في الحال ما لم يكن من الزنا
 مثله

وهو المرفوع في المال ما لم يقضى
 الشرع والفعل مسرور

هو الذي يكره على ان يترك
 ويأخذ الكراه ولا ما يتركه

اذا كان مصلح الماله ولا على مديون ولا يبيع القاضي ماله فيه بل
 يحبس ابرأ حتى يبيعه هو بنفسه فان كان ماله من جنس دينه
 اذاه الحاكم منه ويبيع احد التقدين بالآخر استحسانا وعندهما يحجر
 عليه ان طلب غرماؤه ويتبع من التصرف والاقرار ويبيع الحاكم ماله
 ان امتنع ويقسمه بين غرماؤه بالحصص وان اقرت حال حجه لزمه
 بعد قضاء ديونه لاني الحال وينفق من مال المفلس عليه وعلى من يلزمه
 نفقته والفتوى على قولها في بيع ماله لامتناعه وبيع النقاد
 ثم العروض ثم العقار ويترك له دست من ثياب بدنه وقيل
 دستان ومن افلس وعند متاع رجل شرا منه قرب الشارع
 اسوة الغرما فيه **فصل** يحكم ببلوغ الغلام بالاختلام والانزال
 والاحبال وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل فان لم يولد
 شيء من ذلك فاذا تم له ثمان عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة
 وعندهما اذا تم له خمس عشرة سنة وهو رواية عن الامام وبه يقضى
 وادنى مدته ثمان عشرة سنة ولها تسع سنين واذا راهقا وقالا
 بلغا صدقا وكانا كالبالغ حكما **كتاب المأذون** الاذن فيك الحجر
 واسقاط الحق ثم تصرف العبد باهله فلا يلزم سيده عهدته
 ولا يتوقت فلو اذن له يوما فهو مأذون دائما الى ان يحجر عليه ولا
 يتخصص فاذا اذن في نوع من التجارة كان مأذونا في سائر الانواع
 وثبت صريحها ودلالة بان راي عبده يبيع ويشترى وسكت
 سوا كان المبيع للمولى والغير بامره او بغير امره صحيحا او فاسدا
 وللمأذون اذنا عاتلا بشرأ شيء بعينه او طعام الاكل او ثياب
 الكسوة ان يبيع ويشترى ويؤكل بها ويسلم ويقبل السلم ويرث
 ويرهن ويراع ويشترى بذراع يزرعه ويشارك عتانا

فان اشترى شيئا لا يطلب الثمن
 من المولى

هذا استخدام للاذن

لا يلزم ما كان قاضيا لهما
 لا يلزم ما كان قاضيا لهما

ويستأجر ويوثر ولو تفسد ويضارب ويدفع المال مضاربة
ويبضع ويعبر ويقرب دين وودعة وعصب ولوباع واسترى
يقبض فاحش جاز خلافا لها ولو جازي في مهن مودة صح من جميع
المال ان لم يكن عليه دين وان كان في جميع ما بقي وان لم يبق ادى
المشتري جميع الحيازة او رد البيع وله ان يقضي معايله ويحيط من
الدين يعيب ويأذن لرفقة في التجارة لان يتزوج او تزوج عبده
وكذا امته خلافا لابي يوسف ولان يحب او يعقب ولو مال او يقرض
او يهب ولو يعرض او يهدى الا ليس من الطعام والحجر لا يهدى
اليسير ايضا وعن ابي يوسف اذا دفع المولى الحجج قوت يومه
فدعا بعض رفقاءه للاكل معه فلا بأس بدخلاق ما لو دفع اليد
قوت شهر قالوا ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها باليسير
كالعنف ونحوه وما لزم المأذون من الدين بسبب تجارة او ما في منها
كبيع وشراء واجارة واستجار وعصب ومحمد امانة وعقر امته شرها
فوطها فاستحققت يعلق برقبته فباع ان لم يعده المولى ويقسم
منه وما في يده من كسبه بالخصص سواء كسبه قبل الدين
او بعده او اتهمه وما بقي عليه يطالب به بعد عقده وما اخذه
سيده قبل الدين لا يسترد وله اخذ غلة مثله مع وجود الدين
والراند عليها للفرما ونحو الحجج والمأذون ان ابق او مات سيده
او جنى مطبقا ولو جنى بدار الحرب مرتدا او حجر عليه وعلم به الكراهل
سوقه والامته ان استولى بها لان ديورها ويضمن القيمة للفرم
فيها واقراره بعد الحجر دين او ضمان ما في يده امانة وعصب
صح خلافا لها وان استغرق دينه رقبته وما في يده لا يملك
سيده ما في يده فلو اعتق عبدا مما في يده لا يصح وعندها يملك فيصح عقده

ان يبيع شيئا ويشتري المبيع والتمن هلكه
في يده من يده
باعتق بكون المولى من العبد
عنه ودرهم مثلا قبل يده
شهر من كان له ان يخذها بغير حجة
الدين كان له ان يخذها بغير حجة
استحسانا قد ورد
ويضمن السيد قيمته للفرما ولو جنى
سبب الملك في كسبه وهو ملك

لانه يبيع المبيع
الحسن وتعلق في الغنا ملاه
منه من سبب العبد فبطلت
دينا في ذمة العبد فبطلت
المولى الاستعصم عا عبده
دينا فان اخذ الثمن والافحاز
عوضا وكان مستحلا لا يجر

عقده وان لم يستغرق صح اتفاقا ويصح بيعه من سيده بمنزلة القيمة
لا باقل وبيع سيده منه بمنزلة الا بالكثر فلو باع بالكثر يحقد الزائد او
ينقص البيع فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن
وله ان لا يسلمه حتى ياخذ منه ويضمن السيد باعتاقه المأذون
مديونا الاقل من قيمته ومن الذين وما زاد من دينه على قيمته ولو
به معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وغيبه مثله فلهما
اجارة يبعه واخذ منه او يقضي اي شاؤ من السيد والمشتري
قيمة فان ضمنوا السيد ثم رد عليه بغير رجوع عليهم بالقيمة وعاد
حقهم في العبد وان باعه واعلم بكونه مديونا فلهما رد البيع ان لم
يصل ثمنه اليهم وان وصل ولا حيازة في البيع فلا فان غاب البايع
فالمشتري ليس خصما لهم ان انكر الدين وعندها ابي يوسف هو
خصم ويقضي لهم بالدين ومن قال ان العبد فلان واشترى وباع فحكه
كالمأذون الا انه لا يباع في الدين ما لم يقر سيده باذنه **فصل**
تصرف الضمن ان تقع كالاسلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن
وان ضرر كالطلاق والاعتاق فلا ولو باذن وان احتملها كالباع والشراء
صح بالاذن ولا بد منه فاذا اذن للضمن في التجارة ابوه وجد ه
عند عدمه ووصى احدها والقاضي في حكم حكم العبد المأذون
بشرط ان يعقل كون البيع سائبا للملك والشراء جابها فلو اقر
بما في يده من كسبه او اقرنه صح والعتوه بمنزلة الضمن وصح اذن الوصي
والقاضي لعبد التيم **كتاب الغصب** هو ازالة اليد المحقة باثبات
اليد الباطلة فاستخدام العبد وحمل الدابة غصب لا الخلو على الباطل
وحكمه الاثم لمن علم وجوب رد عينه في مكان غصبه ان كانت باقية
والضمان لو هلك في المتاع كالكلي والوزني والعددي المتقارب

لان الدين مدعي الملك لنفسه
فيكون المشتري خصما للمدعي

اذ لم يوجد نقل الباطل من مكانه
ان اراد المشتري ان يوجد له مثله في السوق
بلا عاقبة بينه وبين الباع فله ان يرد
كذلك فهو يضمن من المشتري ان يكون
مضمونا بحيث يضمن من المشتري ان يكون
على القيمة كحجره او اذن بالقيمة
والعبد كالكلي والعددي والمتقارب
فان كان له ثمن فله ان يرد
فان كان له ثمن فله ان يرد
فان كان له ثمن فله ان يرد
فان كان له ثمن فله ان يرد

ان لا يوجد سوق الذي يباع فيه
كما لا يعمل زراعة ولا يبيع المزرع او
انهم ذالك كسناه
وهو المذود وما يهر من النقصان
وما انفق على الزرع

ان العنقوب والورد ينفذان
لأنه ردي

وهي شجرة عظيمة تنبت في بلاد الهند
سرج

يجب مثله فان انقطع مثل نجب قيمته يوم الخصومة وعند أبي يوسف
يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القيني كالعدوي المتفاوت
والزحل المخلوط بالشعر نجب قيمته يوم الغصب اجماعا فان ادعى
الملاك بحبس حتى يعلم انه لو كان بايا لظهره ثم يقضي عليه بالبدل والغصب
انما هو فيما جه ينقل فلو غصب عقار فهلك في يده لا يضمن خلافا لمحمد وما
نقص منه بفعله كسناه وزرعه ضمه واخذ راس ماله ويتصدق
بالفضل وعند أبي يوسف لا يتصدق به وكذلك لو استغل العبد المغصوب
فقصده الاستغلال او اجر المستعان ونقص يضمن النقصان وما فضل
من الغلة والاجرة تصدق به خلافا له وان تصرف في الغصب والوديعة
فرج وهما يتعينان بالتعيين تصدق بالبرج خلافا له ايضا وان كانا
لا يتعينان فان اشار اليهما ونقدهما فذلك وان اشار الى غيرهما
ونقدهما او اشار اليهما ونقدهما او اطلق ونقدهما طاب له البرج
انفا قايلا وبه يفتي المختار انه لا يطيب مطلقا ولو اشترى بالف
الغصب او الوديعة جارية تعدل الغني فوهبها او طعاما فاكله
لا يتصدق بشئ **فصل** وان غير ما غصبه من الائمة وعظم
منافعه ضمه وماله لا يحل انتفاعه به قبل ادائه الضمان كشاة ذبحها
وطبخها او شواها او قطعها وبرطخه او زرعه او دقيق خبز عنب
ورتيون عضوه وقطن منزله وغزل نسجه وحديد جعله سيفا
وصغر جعله آنية وساجه اولبنة بنى عليها وان جعل الفضة والذهب
درهما ودرنانيرا وآنية لا يملكه وهو لملكه بلائش وعند مالك الغاصب
وعليه مثله فان ذبح الشاة فالملك ان شاء طرحها عليه وضمه
قيمتها واخذها وضمه نقضا نها وكذا لو قطع يدها او قطع طرف
داية غير ما كوكبه او خرق الثوب خرقا فاحش فوفت بعض العين وبعض

كما اذا غصب
حظا فلهما

وبعض نفعه وفي تفسيره لم يقوت شيئا من النفع يضمن
نقصانه ومن بني في رضى غيره او غرس امر بالقلع والرتة وان كانت
تنقص بالقلع فلما لك ان يضمن له قيمتها ما مور بقلعها فقط
الارض بلا سحر او بناء وتقوم مع احد ما مستحق القلع فيضمن الفضل
وان صبغ الثوب احمر واصفر ولت السويق بسن فالملك ان شاء
ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل سويقه واخذها وضى ما زاد الصبغ
والشمن وان صبغه اسود ضمنه ابيض واخذ به لا رة شئ لانه نقص
وعنده الاسود كغيره وهو اختلاف زمان **فصل** وان غيب
ما غصبه وضى قيمته ملكه مستندا الى وقت الغصب وتسليمه الاكسدة
دون الاولاد والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن ماله
على الزيادة فان ظهر وقيمته اكثر وقد ضمنه بقول المالك او برهانه
او بالنكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك وان ضمنه بقوله فالملك
ان شاء امضى القمان واخذه ورد عوضه ولو برهن كل من المالك
او الغاصب على هلاك عند الآخر فيضمنه الغاصب اولى خلافا لابي يوسف
ومن غصب عبدا فباعه فضمه نفذ بيعه وان اعتقه فضمه لا ينفذ
عتقه وزوائد الغصوب غير مضمونة ما لم يتعد فيها او يمتد بها بعد
طلب المالك اياها سواء كانت متصلة كالخس والشمش او منفصلة
كالولد والثمره وان نقصت الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصها
ويجبر بقيمة الولد وبالغرة ان وفته ولو زنا بامه غصبها فزدها
على حاملا فولدت فماتت بها ضمنه ضى قيمتها يوم علوقها بخلاف
الحره وعند مالك لا يضمن في الامة ايضا ولو ردها محبوسة فماتت لا يضمن
وكذا لو زنت عنده فزدها فجلدت فماتت منه ولا يضمن منافع ما
غصبه سواء كان سوا ساكنه او عطله الا في الوقف والامر المسلم

فان قيمته انما هي من المالك المستحق
انما انقص منها ما كان
الباقى قيمته المستحق القلع فان كان
قيمتها الارض ما يبر وقتها القلع
عشره وخرج القلم ورجع يمين
سنة ورجع القلم ورجع يمين
القلم ورجع يمين
ان نقص بعد نقصا وان زاده
بقدر زاده

انما حصلت عند الغاصب وهلك
الزوائد جامع
الغرة نقصت عن الزوائد وهو غصب

يعني لو لم يمت الولد ويكن نقصت
قيمة الولد يمينه ان يكون جازيا
لم يضمن الغاصب الا اذا اراد الجارية
مع الولد بها

او خنزيره بالانلاف وصن القية فيها لو كانا لذتي وان ائتلف ذمتي
 خمر ذمتي من خمرها ولا ضمان بالتلاف المنة ولو لذتي ولا بالتلاف
 متروك التمية عدا ولو لم يبيح وان عصب خمر مسلم فخلها بما لا قيمة
 له اخذها المالك بلا شيء فلو اتلفها الغاصب ضمنه باللو تلفت بنفسها
 وان خللها بالقاء ملح ملكها ولا شيء عليه وعند ما ياخذها المالك ان شاء
 ويرد قدر وزن الملح من الخلل فلو اتلفها الغاصب لا يضمن خلافا لهما
 وان خللها بالقاء خل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام وكذلك محمد
 ان خللت من ساعتها والافخل بينهما على قدر ملكها وان غصب
 جلد ميتة فدفعه بما لا قيمة له اخذه المالك بلا شيء فلو اتلفه الغاصب
 ضمن قيمته مدبوغا وقبل طاهر غير مدبوغ وان دفعه بالقيمة يأخذ
 المالك ويرد ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوغا وذكيا غير مدبوغ ويرد
 فضل ما بينهما والغاصب ان يحبس حتى يستوفي حقه وان اتلفه
 لا يضمن وعند ما يضمنه مدبوغا الا قدر ما زاد الملح الدبغ ولو تلف
 في يده لا يضمن اتقافا ومن كسر لسلم برطبا وطبدا ومزمارا ودفقا
 او اوراقا له مسكرا او منصفافا ضمن قيمته لغيره لهو ويصح بيع هذه
 الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى ومن غصب
 مدبرة فانت في يده ضمن قيمتها ولو ام ولد فلا ضمان خلافا لهما ولو
 شق الزرق لاراقة الخمر لا يضمن عند ابي يوسف خلافا لهما ولا ضمان
 على من حمل قيد غيره وابطا دابته او فتح اصطلها او قفص طير
 فذهب خلافا لهما في الدابة والطير ولا على من سعى الى سلطان يحن
 يؤذيه ولا يندفع الا بالتسعي او بمن يفسق ولا يمنع بنهيه ولا على
 من قال السلطان قد يغرم وقد لا يغرم ان قلنا وجد ما لا فخر
 شيئا وان كان عادته ان يغرم البتة ضمن وكذا لو سعى بغير حق

كأنفق من الظل الى الشمس

في البر يطعن قصصه وهو البكة

حق عند محمد زجره له وبه يفتي ولو اطعم الغاصب الغصوب بالكد بري
 وان لم يطله **كتاب الشفعة** هي تلك العقار على مشترية بما قام
 عليه جبرا وتجب بعد البيع وتستغنى بالاشهاد وتلك بالاختصاص
 بقضاء او رضا وانما تجب للخليط في نفس المبيع فان لم يكن او سلم
 للخليط في حق المبيع كالشرب والقرين الخاصين كسهر ولا تجزى
 فيه الشقق وطريق لا يتعد ثم للحار المدايق ولو بآبانه في سكة
 اخرى ومن له جذوع على حائطها او شركة في خشبة عليه جازه
 وان في نفسه نفس الجدار فشريك وهي على عدد الرؤس لا الشراهم
 فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه ان يدب عليها ويسمى
 طلب موافقة ثم يشهد عند العقار وعلى المشتري او على البايع
^{يؤثر} ان كان المبيع في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت
 طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ويسمى طلب
 تقدير واستهاد ثم يطلب عند قاضي فيقول اشترى فلان دار كذا
 وانا شفيعها بسبب كذا مرة بالتسليم الى ويسمى طلب خصومة
 وتكاملت وتناخيره لا تبطل الشفعة مطلقا في ظاهر المذهب
 وعليه الفتوى وقيل يفتي بقول محمد انه ان اخر شهر بلا عذر تبطل
 واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سئل القاضي المتعني عليه فان اقر
 بملك ما يشفع به او نكل عن الخلف علم بملكه او برهن الشفع
 سأل عن الشراء فان اقر به او نكل عن اليمين انه ما اشاع وليسحق
 عليه هذه الشفعة او برهن الشفع قضى له بها ولا يشترط احضار
 الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له لم يلزم احضاره ولا يشترى جتسى
 الدار لبقضه ولا تبطل شفيعته بتأخير الثمن بعد ما ابرأه ذلك
 وللشفيع ان يخاصم البايع ان كان المبيع في يده ولا يسمع القاضي

الشفعة لغيره من الشفع وهو
 من يملك ما يشفع به
 الى قوله لان حق الشفع
 بطلان الشفع
 على من يملك ما يشفع به
 على من يملك ما يشفع به

ولا يفتي في الشفعة الا بعد الشك
 في نفس المبيع او الشك في حق
 في نفس المبيع او الشك في حق

حذو وراك

اي ادعى الشفع ان المشتري
 هذا ملكه اشترى الدار المشتري
 بيمينه يقول بالشفعة
 الشفع مالك لا يشفع به
 على من يملك ما يشفع به
 لما يشفع به وجب يثبت ملكه
 اي بالله ما اشترى الدار المشتري

البيعة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضرته ويقضي
 بالشفعة على البائع ويجعل العدة عليه والوكيل بالشراء خصم
 للشفيع مالم يسلم إلى الموكل وللشفيع خيار الزيادة والعيب
 وأن شرط المشتري البراءة منه **فصل** وأن اختلف الشفيع
 والمشتري في الثمن فالقول للمشتري وإن برهنا فالشفيع وعند
 أبي يوسف للمشتري وإن اتبع المشتري ثمنه والبائع أقل
 منه أخذه الشفيع بما قال البائع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري
 بعده وإن عكسا فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقوله في الثمن
 وأى نكل يعتبر قول صاحبه وإن حلفا فسبح البيع وأخذه
 الشفيع بما قال البائع وإن حلف عن المشتري بعض الثمن يأخذه
 الشفيع بالباقى وإن حلف الكل يأخذ بالكل وإن حلف النصف ثم
 النصف يأخذ بالنصف الأخير وإن زاد المشتري في الثمن لا يلزم
 الشفيع الزيادة وإن زاد وكان الثمن مثليا لزم الشفيع مثله
 وإن كان قيميا فقيمه وإن كان مؤجلا أخذ بشئ حال أو يطلب
 في الحال ويأخذ بعضه متى أجل ولا يتجمل ثمنه المشتري لو أخذ
 الشفيع بالحال ولو سكت عن الطلب ليحمل لأجل بطلت شفيعته
 خلا قال أبي يوسف ولو اشترى ذمى بخمر أو خنزير يأخذه الشفيع
 الذي يبتلى بالخمر وقيمة المسلم بالقيمة فيها ولو اشترى أعرس
 أخذها الشفيع بالثمن وقيمتها مقلوعين كافي الغضب أو كلف
 المشتري قلعها ولو استحققت بعد ما بين الشفيع وأعرس رجع على
 المشتري بالثمن فقط وإن حلف الشجر أو نهض البنا عند المشتري
 يأخذ الشفيع كل الثمن إن شاء وإن هدم المشتري البناء أخذ
 الشفيع العدة بحضرته وليس له أخذ النقض وإن اشترى

بأن أدعى البائع ثمنه كذا وأدعى
 المشتري الأقل رجع مر

عنه الشار والفرس على من أخذه
 منها بغير إذن أو بغير إذن
 فإنه يرجع قيمته على البائع لأنه
 سلب من ثمنه خلاف الشفيع
 لأنه أخذ جبر سلب

وإذا في البيع
 المشتري

لأن النقض للمشتري لا له

ذلكان

المشتري الأرض مع شجر مثرا وغيره فاشترى فيه أخذها الشفيع
 مع الثمن فإن أجرة المشتري فليس للشفيع أخذه وأخذ ما سواه
 بالخصص في الأول وكل الثمن في الثاني **باب ما يجب فيه الشفعة**
وما لا يجب وما مطلقا أما يجب الشفعة فصد في عقار ملك
 بعوض هو مال وإن لم يمكن قسمته كرحى وحمام وبئر فلا يجب
 في عرض وفلن وبناء وشجر يعبدون الأرض ولا في أرث وصدقة
 وهبة بلا عوض مشروط وما بيع بخيار البائع أو بغيره فاسدا
 مالم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء أو جعل أجره
 أو بدل خلع أو عتق أو صلح عن دم عدا ومهر أو أن قول بعضه
 مال وعندهما يجب في حصته المال ولا فيما صلح عنه بانه أو سكو
 ويجب فيما صلح عليه بأحدهما ولا فيما سلت شفيعته ثم رد بخيار
 رؤية أو شرط أو خيار عيب بقضا أو بغيره بلا قضا أو بالاقالة
 يجب فيه ويجب في الغلو وحده وفي الشغل بسببه وفيما بيع بخيار
 المشتري وإن بيعت دار يجب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له
 الخيار بايعا كان أو مشتريا ويكون أجازة من المشتري والشفيع
 الأولى أخذها منه لا أخذ الثانية وإن بيعت دار يجب المبيعة
 فاسدا فشفيعها البائع إن بيعت قبل قبض المشتري فإذا قبض
 بعد الحكم له بها لا تبطل وإن بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة
 للمشتري فإن استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت
 شفيعته وإن بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه والمسلم والذي
 في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد لما ذون والمكاتب ولو بيع
 السيد للعكس **فصل** وتبطل الشفعة بتسليم الكل والبعض
 ولو من الوكيل وبترك طلب الموانية أو التقرير وبالصلح عن الشفعة

ذكر ولا نهانت في غير العقار الشفيع
 والشفيع سلبه والشفيع في الشفعة
 لا تبطل فيه ما لا تبطل فيه
 قال في العقد فتنسب الشفعة
 في العقد فتنسب الشفعة
 بأن يبيى الشفعة
 الشفعة استوفى على داره أن ترد
 بأن تزوج امرأة على داره فأنها
 المارة على الزوج الف ودهم فأنها
 لا يجب الشفعة في جميع الدار عند
 أبي جعفر

لأنه ملكه الأول حتى يبيع
 إذا كان المأذون مد الشفعة
 حتى كان البائع مد الشفعة
 أي كان السيد مع غيره سواء
 ولو فسخ من كذا أو من ذن
 ولو فسخ من كذا أو من ذن
 ولو فسخ من كذا أو من ذن
 ولو فسخ من كذا أو من ذن

على عوض وعليه رده وكذا لو باع شفعته بمال وكذا لو قال للمختبر
اختار بيني بالف او قال العتيق لانه قد كان فاختارته بطل خيارها
ولا يجب العوض وتبطل بيع ما يشفع به قبل الحكم له بها وموت
الشفيع لا يموت المشتري ولا تنفع له باع او بيع له او ضمن
الذكر او لساوم المشتري بعا او اجاره ويجب لمن ابتاع او اشترى
ولو قبل للشفيع انهاء بيعت بالف فسلم ثم بان انها بيعت باقل
او بكثر او وزني او عددي متقارب فبطلت الف او اكثر فله الشفعة
ولو بان انها بيعت بعرض فبطلت الف بندا او بياين فبطلت الف فلا ولو
قبل له المشتري فلان فسلم فبان انه غيره فله الشفعة ولو بان
انه هو مع غيره فله الشفعة في حصته الغير ولو بلفه بيع النصف
فسلم فظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها الاذراع من طول
مجايب الشفعين فلا شفعة له وان شري منها سهما بئني ثم شري
باقيها فالشفعة في السهم فقط وان اشبعها بئني ثم دفع عنه
ثوبا اخذها الشفعين بالنسي لا بقيمة الثوب ولا ذكره الحيلة في
اسقاطها عند أبي يوسف وبه يفتي قبل وجوبها وعند محمد بن
والشفيع اخذ حصته بعض المشتريين لاحقة بعض البايعين
وللمجار اخذ بعض مشاع بيع فقسم وان وقع في غير جانبه
للعبد المأزون المديون الاخذ بالشفعة من سيده وبالعكس
وصح تسليم الاب والوصي بشفعة الصغير خلافا لمحمد فيما بيع
بقيمة او اقل به وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتقايان
فيه **كتاب القسم** هي جمع نصيب شايع في معنيين
وتشمل على الافراز والمبادلة والافراز اغلب في المشتريات
فياخذ الشريك حصة منها حال غيبه صاحبه ولو اشترى هـ فاقسمها

ان طلب الشفعين ان يثبتوا في
المشتري

هو اخذ عين حقه هو اخذ حقه

فاقسمها فكل ان يبيع حصته من اخذ بحقه ثمه والمبادلة اغلب
في غيرها فلا يخذله ولا يبيع مائة بعد الشراء والقسمه ويجوز
عليها قيد بطلب السهم الشريك في مائة الجنس لا في غيره وندب
للقاضي نصب قاسم رزقه من بيت المال يقسمه بلا اجر فان لم يفعل
نصب قاسما يقسم باجر ما يقدره القاضي وهو على عدد التروس
وعندنا على قدر السهام واجرة الكيل والورن على قدر السهام اجماعا
ان لم يكن للقسمه واقف لها ففعل الخلاق ويجب كونه عدلا امينا عالما
بالقسمه ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام لمشتري
وصح الاقسام بانفسهم بلا امر القاضي ويقسم على الضمي ولينه او
او وصيه فان لم يكن فلا بد من امر القاضي ولا يقسم عقاري بين الورثة
باقرارهم ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندنا يقسم
وغير العقار يقسم اجماعا وكذا العقار للمشتري والمذكور مطلقا
وان برهن ان العقار في ايديهم لا يقسم حتى يبرهنوا انه لم يبرهنوا
على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارت غائب
او وصي قسم ونصيب وكيل او وصي لقبض حصة الغائب والضمي
ولو كان العقار في يد الغائب او وصي منه او في يد مورعه او في يد
الصغير لا يقسم وكذا لو حضر وارث واحد وكانوا مشتريين وغا
احدهم واذا انتفع كل من الشريك بنفسه بعد الواحد ولا الحائط
بين دارين الا برضاهم وكذا الشريك في القسمه قسم بطلب احدهم وان
تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض
قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر وهو الاصح ويقسم
العروض من جنس واحد ولا يقسم الجنس في بعضها في بعض ولا
الجوارهر ولا اللحم ولا البئر ولا الخرج ولا الثوب الواحد ولا

ذلك انما قسم بلا اجر

لازم وانما انما يقسم
واحد منهم وانما يقسم
بغيره لا حصة ثالثة منها ولا اجر
فمنه الموت في حقه لا الاجر

يعني ادخل بعض في بعض بان اعطى
احدا من كذا وكذا بعض من كذا وكذا
مما جاء على بعض هذا امر مقادير
اختلاف بين الجنس فلا ينفذ
القسمه في غير ما وندب في بعض
لان القسمه في غير ما وندب في بعض
غير حكم حاضر من حكم

مع الاصل

بين دارين الارضاهم وكذا الرقيق خلافا لها والدور في مصر واحد
 يقسم كل على حدة وقال ان كان الاصل قسمة بعضها في بعض جاز
 وفي مصرين يقسم كل على حدة اتفاقا وكذا دار وضعة او دار
 وحات والبيوت في محلة واحدة او في محلات يجوز قسمة
 بعضها في بعض والمنازل المتلاصقة كالبيوت والمتباعدة كالمدور
فصل وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه على القسطاس
 ويعدله ويذكره ويقوم بناءه ويقر كل نصيب بطريقه وشربه
 وب يلقب الانصباء بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم
 ويخرج فالاول لمن خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج ثانيا والثالث
 لمن خرج ثالثا ولا تدخل الدراهم في القسمة الا برضاها فان وقع
 مسيل او طريق لاحدهم في نصيب اخر ولم يشترط في القسمة صرف
 عند ان امكن والا فمحت ويقسم قاسم سهامين من العلوسهم
 من السقل وعند ابى يوسف سهما وسهم وعند محمد يقسم
 بالقيمة وعليه الفتوى فان اقر احد القاسمين بالاستيفاء
 ثم ادعى ان بعض نصيبه في يد صاحبه لا يقبل الابحجة وتقبل
 شهادة القاسمين فيها خلافا لمحمد وان قال قسمة ثم اخذ بعضه
 حلف خصمه وان قال قبل ان يقر بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم
 الي وكذب الاخر مخالفا ومحت ولو ادعى غيبا لا يعتبر كالبيع الا
 اذا كانت القسمة بقضاء والقبض فاحتس فتقسط ولو استحق
 بعض معين من نصيب الاخر لا تقسط ويرجع بقسطه في حظ شريكه
 وكذا في الشايع وعند ابى يوسف تقسط وفي بعض مشاع في الكل كذا
 تقسط اجماعا ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت محيط تقضت وكذا
 لو غير محيط الا اذا بقي بلا قسمة ما يفي به ولو ابرار الغرماء او اذاه الورثة

ان يسوي بين السهام بان ينظر
 الى اقل السهام فيخرج عليه حتى
 لو كان الاول ثلث جعله الثلث اشلا

وان سويها سويها فان بين
 جماعة فارادوا قسمة في حصة
 احد اثنين فمثل بين ثمانية
 احد اثنين كما ان جعل بعض
 درهم واحد ولا يقسم الذي وقع
 من الارض ولا يقسم الذي اراد البناء
 البناء في نصيبه ان سويها او اذاه
 من الدرع ان اراد ان يقدر في القسمة

الورثة من ماله لا تنقض مطلقا **فصل** ويجوز للمهاياة ويجبر
 عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا علوها
 وهذا اسفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شهرا وهذا شهرا وله
 الاجارة واخذ العلة في نوبته وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما
 وفي عبيدين يخدم احدهما والاخر والاخر ولو اتفقا على ان نفقه كل
 عبد على من يخدمه جاز استحسانا مجدا وفي الكسوة وفي دارين
 يسكن هذه هذه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة او دابتين
 الا بتراضيهما خلافا لهما ويجوز في استغلال دار او دارين هذا
 هذه وهذا الاخرى لا في استغلال عيدا ودابته وما زاد في نوبته
 احدهما في الدار الواحدة مشترك لاني الدارين وفي استغلال
 عبيدين هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافا لهما وعلى هذا الدابتين
 ولا يجوز في ثمر شجر او لبن غنم او اولادها ويجوز في عبد ودار
 على السكنى والحزمة وكذا في كل مختلفي النفعة ولا تبطل المهاياة
 بموت احدها ولا بموتها ولو طلب احدها القسمة بطلت
كتاب المرافعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي قاسدة
 عنه وعند الجارية وبه يقضي قال الحصري وابو حنيفة هو الذي
 فتح هذه المسائل على اصوله لعله ان الناس لا يأخذون بقوله ويتعطل
 فيها صلاحية الارض للزرع واهلية العاقدين وتعيين المدة ورت
 البذر وجنسه ونصيب الاخر والخلقة بين الارض والعامل
 والشركة في الخارج فتفسد ان شرط لاحدهما ففان معينة
 او ما يخرج من موضع معين كالماذيات والسواقي وان يقع
 قدر البذر والخارج ويقسم ما يبقى وان يكون البذر لاحدهما
 ولحب الآخر او يكون الحب بينهما والبذر لغير رب البذر او يكون

وهذه القسمة من الحبية وهي
 الجارة القسمة من الحبية وهي

لان النصيبين تقامتان في الكسوة
 فالنصيبين تقامتان في الكسوة

جمع ساقية هو الكسوة
 واصغر من الكسوة والمأز ما اوسع منها
 لان كسوة هي ما يلبس بها
 اي كسوة

وهو محل الزرع الى الديار ثم يجمع
وجبه الى مكان

التي بينهما والحق لاحدها وان شرط كون الحب بينهما والتين
لرب البذر او شرط رفع العشر صحت وان لم يتعزز للتين فهو
فهو بينهما وقبل كرت البذر ولجزة الحصاد والرفاع والتدباس
والثذرية عليها بالحصى فان شرط على العامل فسدت وعلى
ابي يوسف انه يصح وهو الاصح وعليه الفتوى وشرطه على رب
الارض يفسد اتفاقا وما قبل الادراك كالسقي والحفظ يفسد
فهو على المزارع وان لم يشترط واذا كان البذر والارض لاحدها
والعمل والبقية للآخر او الارض لاحدها والبقية للآخر والعمل
لاحدها والبقية للآخر صحت وان كانت الارض والبذر لاحدها
والبذر والعمل للآخر بطلت وكذا لو كان البذر والبذر لاحدها
والارض والعمل للآخر او البذر لاحدها والباقي للآخر واذا صحت
فالخارج على الشرط وان لم يخرج شئ فلا شئ للعامل ومن ابي
عن المصنف بعد العقد اجبر الارث البذر وان فسدت فللخارج
لرب البذر وللآخر اجبر مثل عمله او ارضه ولا يزاو على ما شرط خلافا
لمحمد وان فسدت لكون الارض والبذر فقط لاحدها ان لم يجزئها
هو الصحيح واذا فسدت والبذر لرب الارض فالخارج كله حل له وان
للعامل تصدق بما فضل عن قدر بذره ولجزة الارض واذا ابي
رب البذر عن المصنف وقد كرت العامل الارض فلا شئ له حكاه
ويسترضى ديانة وتبطل المزارعة بموت احدها وتفسخ بالاعتذار للموت
كالاجارة فتفسخ ان لم يزد بين محوج الى سبع الارض قبل ثبات الزرع
لا بعده ما لم يحدد ولا شئ للعامل ان كان كرت الارض وحفر
الشجر وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجبر مثل
احضته من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليها بقدر حصصها

للعامل ان يطالب برب
بغيره وحفر
الارض



وايتها انفق بغير اذن الآخر ولا امر قاصر فهو متبرع وليس لرب
الارض اخذ المزارع بقلا وان اراد المزارع ذلك قبل كرت الارض
اقلع الزرع ليكون بينهما او اعطاه قيمة نصيبه وانفق انت على
الزرع وراجع في حصته ولو مات رب الارض والزرع بقول
العامل العمل الى ان يدرك وان مات العامل فقال وارثه انا
اعمل الى ان يستحصل فله ذلك وان ابي رب الارض **كتاب**
المساقاة هي دفع الشجر الى من يصلح بجز من ثمره وهي كالمزارعة
حكما وخلافا وشرطا الا المدة فانها يصح بلذكريها وتقع على اول
ثمره تخرج وفي الرتبة على ادراك بذرها ولو دفع نخيلا واصول
رطبة ليقوم عليها او اطلق في الرتبة فسدت ويفسدها
ذكر مدته لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجها وعدمه جازت
فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها فسدت وللعامل
اجبر مثله وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج شئ فلا شئ
له ويصح المساقاة في النخل والكرم والشجر والطحاب واصول
الباذخجان فان كان في الشجر ثمران كان يزيد بالعمل صحت والا
فلا في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الادراك كالسقي
والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كالخزاز والحفظ فقلها
ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا وتبطل بموت احدها
فان كان الثمر خاما عند الموت او تمام المدة يقو العامل ووارثه
عليه وان ابي الدافع او ورثته فان اراد العامل او وارثه صرمة
لسراخية الآخر او وارثه بين ان يقسموه على الشرط او يدفعوا
قيمة نصيبه او ينفقوا ويرجعوا على العامل كالمزارعة ولا يفسخ
بلا عذر ومنه على العامل اذا انجز عن العمل عذر وكذا لو سارقا

لا يضر عذر رب الارض ولا اجبر له

اذا صحت كانت على العامل ما شرط وان
فسدت تجب اجبر مثل العامل

يجب اجبر
مثل العامل

يخاف منه على النثر او السعف ولو دفع قضاة مئة معلومة
لمن يغرس لتكون الارض والشجر بينهما لا تنفخ والشجر لرب
الارض وللغارس قيمة غرسه وعمله **كتاب الذبيحة** الذبيحة
اسم ما يذبح والذبح قطع الاوداج وتحل ذبيحة مسلم وكتاب
ذمي وحرقي ولو امره او صبيا او مجنونا يعقلان او اخرس او
او قلف لا ذبيحة وتنتى او مجوس او مرتد وتارك التسمية
بعد فان تركها تاسيا تحل وكره ان يذكر مع اسم الله غيره وصلا
دون عصف وكره ان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان فان
قاله قبل الاضجاع والتسمية او بعد الذبح لا يكره وان عطف حمت
مخوان يقول بسم الله وفلان بالجزة وكذا حرم ان اجمع شاة وتنتى
وذبح غيرها بتلك التسمية وان ذبحها بشفرة اخرى حلت وان
رمى الى صيد وسمي فاصاب غيره اكل وان سمي على سهود وحي
بغيره لا يؤكل والارسال كالزحى والشرط الذكر الخالص فلو قال
اللهم اغفر لي لا يحل وبالحمد لله وسبحان الله يحل لا لوعطس
وحمله والسنه خرا ابل وزبح البقر والغنم ويكره العكس
ويحل والذبح بين الخلق والكنة اعلى الخلق واسفله او وسطه
وقيل لا يجوز فوق العقدة والعروق التي تقطع في الزكوة الحليم
والرئي واحد الودجان ويكفي قطع ثلاثة منها ايا كانت ^{بجزة النفس}
محمد لا بد من قطع الكل واحد منها وهو رواية عن الامام وعند
ابي يوسف لا بد من قطع الحلقوم والرئي واحد الودجين
وقيل محبة ويجوز الذبح بكل ما افرى الاوداج وانهر الدم
ولو رموه او ليطه او سنا او ظفر من وعين لا بالقائمين
ونذبت اعداد الشفرة قبل الاضجاع وكره بعده وكذا جرها

يجوز ان يقول بسم محمد رسول الله
اذا قرب الذبيحة فلهذا اذقنا بالحي
والنفس في حرم كذا في غاية السر

هو الذبح
جزة الماء
بعد الموت

يرجلها الى الذبح والخنق وقطع الرأس والشفخ قبل ان تبرد والذبح
من القفا وتحل ان يفتت حينه حتى تقطع العروق والافلا
ولزم ذبح صيد استانس وجاز جرح نعم نوحش او تردي
في براد المرين فبحه ولا يحل الجيس بزكوة امه اشعره ولا قالا
يحل ان تخر حلقه **فصل** ويجوز اكل ذى ناب او غلب من
سبع او طير ولو صبغ او تغلبا والخنق الاهلية والبالغ
والقيل والضف والبربوع وابن عرس والزبور والشفخاة قبل
والخشرات كلها ويكره الغراب الابقع والنفق والرخم ^{منه}
والبغات والخيل محرمات في الذبح وعند ما لا يكره الخيل وحل
العقوص وغراب الزرع والارنب ولا يؤكل من حيوان الماء الا
السمك بأنواعه كالخرث والمارماهي ولا يؤكل الطافي منه وان
مات بحر او برد فقيه روايتان ويحل هو والجزار بلذيق وذبح
شاة لم تعلم حيوتها فتحكت او خرج منها دم حلت والافلا
وان علت حلت مطلقا **كتاب الاضحية** هي واجبة وعن ابي
يوسف سنة وقيل هو قوله ما وانما يجب على من مسلم مقيم موسر
عن نفسه لا عن طفله وقيل يجب عنها ايضا وقيل يضحي عنه ابوه
او وصيته من ماله فيطعم منها ما يمكن ويستبدل بالباقي ما ينفع
به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع سنة
في بقرة او بغير وكل يريد القرية وهو من اهلها ولم ينقص
نصيب احدهم عن سبع فلو اراد احدهم بنصيبه اللحم او كافر
كافر او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشتراك
اقل من سبعة ولو اثنين ويقسم لحمها وزنا لجزاها الا اذا اخلط
به من اكارعه او حله ولو شري بدنة لا ضحية ثم اشترك فيها

يربوع
كسبك

ح

سنة جازا استحسانا والاشراك قبل الشراء احب واقل وقتها
 بعد فجر الحرة ولا يدج في المصير قبل صدقة العبد واخره غروب اليوم
 الثالث واعتبر اخر الفقير وضده والولادة والموت واولها
 افضلها وكذا الذبح ليلا فان قات وقتها قبل ذبحها لزم التصديق
 بعين المنذرة حية وكذا ما شرها فقير للتضحية والفقير يتصدق
 بقيمتها شراها ^{من الذبح في وقتها} اولا وانما يجزى فيها الجزع من الضان والشيء
 فصاعدا من الجميع ويجوز للجاء والذبح والحياتة السمينة
 لا العباء والغوراء والعجفاء التي لا تنضج ^{من الذبح في وقتها} والواحدة التي لا تنضج
 الى المنسك ومقطوعة اليد او الرجل وذاهبة الكلى العين والاذن
 او الذنب والالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذبح
 اقل منه وقيل ان ذبح اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذبح
 الثلث لا يضر ولا يضر تعينها من اضطرارها عند الذبح وان مات
 احد سبعة وقال ورثته اذ يحوها عنكم عنه صح وكذا لو ذبح بنية
 عن اضحية وشقة وقران ويأكل من ذبحه لم اضحية ويطعم من شاة
 من غنى وفقير ونسب ان لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه
 لذي عيال توسعة عليهم وان يدج بيده ان حسن والا يامر غيره
 ويحضرها ويكره ان يذبحها كتابي ويتصدق بجلدها او بعمله
 الخجواب وصف افروا وبستري به ما ينتفع به مع بقائه
 كغريال ونحوه لا ما يستهلك كحل وشبهه فان بدل اللحم او الجلد به
 يتصدق به ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط اشأت
 فذبح كل شاة الاخر صح ولا صمان ويتحالفان وان تشاجعا ضمن
 كل صاحبه قيمة لحمه ويتصدق بها وصحت التضحية بشاة الغنص
 دون شاة الوديعه وضمنها **كتاب الكراهية** المكروه الى الخمر

بني
 فانه جاز

اي الملك في الغنص ثبت في وقت
 الغنص وفي الوديعه يضر غاي
 بالذبح في وقت الذبح في وقت الملك يوم
 في الذبحين من كتاب الفطر والاباة
 الغنص بالذبح في وقت الذبح في وقت
 في ايام الغنص من وقت الذبح في وقت
 لمسته يطهر في وقت الذبح في وقت
 مكروه لان هذا من ذبح الجوز من
 الجوز اذ يرق في باب العيدين

شاة الغنص

الى الحرام اقرب وعند من كل مكروه حرام ولو يلفظ به لعدم
 القاطع **فصل** في الاكل من فرض وهو ما يدفع به الهلاك
 ومن ديب وهو ما زاد ليتمكن من الصلوة قائما ويسهل عليه
 الصوم ومباح وهو ما زاد الى الشبع لزيادة قوة البدن وحرم
 وهو الزائد عليه الا لقصد التقوى على صوم غدا ولا يستحي
 الضيف ولا يجوز الرياسة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء
 العبادة ومن امتنع من الميتة حال النخبة او صام ولم يأكل حتى
 مات اثم بخلاف من امتنع من التداوي حتى مات ولا بأس
 بالثقة بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة سرق وكذا
 وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة ومسح الاصابع والسكين
 بالخبز ووضع الملعقة عليه مكروه وسنة الاكل بالسلمة في اوله والحد
 في اخره وعسل اليدين قبل وبعد ولا يحل شرب لبن الاثان ولا
 بول ابل ولا استعمال اناء ذهب او فضة لرجل وامره وحل
 استعمال اناء عقيق وبلور وزجاج ورصاص **فصل**
 الكسب افضل الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة ومنه فريز
 وهو قدر راحة الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ومستحب
 وهو الزيادة عليه لبواسي به فقيرا او يصل به قريبا ومباح وهو
 الريادة للرجل وحرام وهو الجمع المتفاخر والبطر وان كان من رجل
 وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتير ومن قدر على الكسب
 لزمه وان يحجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات اثم وان
 عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه
 ويكره اعطاء سؤاله المسجد وقيل ان كان لا يخطي رقاب الناس
 ولا يمر بين يدي مصلا لكره ولا يجوز قبول هدية امر الجور

ويستحب ان يشرب قدامه والشيء يندم
 لان لبن الاثان في حكم لحمه
 لان هذه الاكل ليست من جنس
 الاثان فممن يكره استعماله ولا يطعم
 بها الفقير خوفا من كونه في معنى الذبح
 والغنص

الا اذا علم اكثر ما له من حل ولا يكره اجاره بيت بالسواد في الشرف
 بيت نارا او كنيسة او بيعة او بيع فيه الخمر وعندها يكره ويكره
 في المصر اجاعا وكذا في سواد غالبه اهل الاسلام ومن حل الذي
 جمر باجر طاب له وعندها يكره ولا بأس بقول هدية العبد
 التاجر واجابة دعوته واستعاره دابته وكره قبول الكسوة
 ثوبا واحدا من احد التقدين وقيل في المعاملات قول الفرد
 ولو اثني او عبدا او فاسقا او كافرا كقوله شربت الخمر من مسلم
 او كتابي فيحل او من مجوسي فحرم وقول الامه والعبد والضبي
 في الهدية والاذن وشرط العدل في الديانة كالحبر عن نجاسة الماء
 فيتم ان اخبر بها مسلم عدل ولو اثني او عبدا ويحرم في الفاسق
 والمستور ثم يعمل بغالب رايه ولو اراق فتم عند غلبة صدقه
 وتوضا ويتم عند غلبة كذبه كان احوط **فصل في اللبس الكسوة**
 منها فرض وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرذوان
 كونه من القطن او الكتان بين النفيس والخسيس ومستحب
 وهو ان لا يلدخل الزينة واظهار روعة الذعر وحل ومباح وهو
 الثوب الخليل للترزين ومكره وهو اللبس المتكبر ويستحب
 الابيض والاسود ويكره الاحمر والعصفر والسنه ارجاء طرف
 العمامة بين كفيه قدر شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع
 الجلوس واذا اراد تجد يلقها نقضها كما لقها وحل للنساء لبس
 الحرير ولا يحل للرجال الا بقدر اربع اصابع كالعلم ولا بأس بتوشيه
 وافتراشه خلافا لها ولا بأس بلبس ما سداه ابر شيم ولحمته
 غير مبر وعكسه لا يلبس الا في الحرب ويكره لبس خالص فيها خلافا لها
 ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة للرجال الا الخاتم والنظفة
 وقرعة

وهو
 الكسوة
 المبر

وحلية الشيف من الفضة ومسار الذهب في ثياب الفضة
 وكتابة الثوب بذهب او فضة وشد السن بالفضة ولا يجوز
 بالذهب خلافا لها ولا ينجس بحجر ولا صغر ولا حديد وقيل يباح
 بالحجر اليسب وترك النخم افضل لغير السلطان والقاضي
 ويجوز الاكل والتعرب من اناه مفضض والجلوس على سرير مفضض
 بشرط اتقاء موضع الفضة ويكره عند ابي يوسف وعن محمد بن
 ويكره لباس الضبي ذهبيا او حريرا ويكره حمل خرقة السح العرق
 او الخياط والوضوء ان للتكبر وان للحاجة فلا هو الضبي والزرير
 لا بأس به **فصل في النظر ونحوه** ويحرم النظر الى العورة الا عند
 الضرورة كالطبيب والحائض والحائض والقابلة والحاقن
 ولا يتجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى
 العورة وقد ثبتت في الصلوة وينظر المرأة من الرجل ان امنت
 الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامته الحلال وطوها ومن
 محارمه وامه غيره الى الوجه والرأس والصدر والساق
 والعصاة ولا بأس بمشبه بشرط ان الشهوة في النظر والمنس
 ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى حرة الاجنبية
 الا الى الوجه والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد
 عند الاداء الحاكم عند الحكم ولا يجوز مشد ذلك وان امن ان كانت
 شابة ويجوز ان تجوز لا تنقسم اوهو شيخ يامن على نفسه
 وعليها ويجوز النظر والمش مع خوف الشهوة عند ارادة الشرار
 او النكاح والعبد مع سيده كالاجنبي والمجبوب والخصي اثنان
 كالنخل والغيد ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعانقه في ازار
 بلا قميص وعند ابي يوسف لا يكره ولا بأس بالمصافحة وقيل

اذا كان عليه ثوب

هو الخط الذي يعقد على الاصبع
 عند كسر الشئ

وهو ما لا يحل له ان يمسها
 الا في الضرورة
 بالزينة والرفق واللباس
 فنهى كالاجنبية سرور
 الى ما ينظر الرجل من الرجل حتى يجوز للزينة
 ان تنظر منها الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه
 من الرجل من الرجل
 فلا يجوز النظر الى وجهها وكبرها
 احراز من اللذة المحسوسة
 والمشرقة او كانت احده من الوضوء
 ان يمس باجران ان ينظر اليه منها

ان كان يبيع بغير ثمن او بغير ثمن
انه لا يحسن فيه كذا في التواضع

يد العالم والسلطان العادل ويعزل عن امته بلادها الا عن
زوجته الا بالاذن ولا تفر من الامه اذا بلغت في ازار واحد **فصل**
في الاستبراء من ملك امه بشر او غيره يحرم عليه وطؤها ودواعيه
حتى تستبرئ بحبضة في من تحيض وتستبرئ في غيرها وفي من تفسد
الحيض لا بأس بثلاثة اشهر وعند محمد اربعة اشهر وعشرون في
بضعها وفي الحامل بوضعها ولو كانت بكر او مشرقة من امرأة او مال
او حتى يحرم عليها وطؤها ويستحب الاستبراء للبايع ولا يجب
عليه ولا يكفي حبضة ملكها فيها ولا التي قبل القبض او قبل الاجارة
في بيع الفضولي وكذا الولادة وتكفي حبضة وجدت بعد القبض
وهي نحو ستة فاسلت وتجب عند تلك بضيب شريكه لا عند عود
الابنة ودر المفضولة والمستأجرة وفك الرهونة ولا تكفي حبضة
لاسقاطه عند ابي يوسف خلافا لمحمد واخذ الاول ان علم عدم
الوطي من المالك الاول والثاني ان احتمل الحمل ان لم يكن
تحت حرة ان يتزوجها ثم يشترها وان كان تحت حرة فان زوجها
البايع قبل البيع او اشترى بعد البيع قبل القبض ثم الزوج بعد
الشراء والقبض ومن ملك اختين لا يجتمعان نكاحا فله وطئ
احدهما فقط ودواعيه فان وطئها او فعل بها شيئا من الذنوب
حرم عليه وطئ كل منهما حتى يحرم احدهما **فصل** في البيع يكره
بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة في الفصح وجاز بيع الشرفين
والانقياع كالبيع ومن راى جارية رجل مع آخر يبيعها فانه لا يبيعه
ولكن صاحبها به واشترتها منه او وهبها اليه او تصدق بها على
ووقع في قلبه صدقة حل له شراؤها منه ووطؤها ويجوز بيع
بيوت مكة ويكره بيع ارضها واجارتها خلافا لهما وقولهما رواية

رجلا عليه الاعانة ثم يبيعها
بملكها وبها يبيعه
او باعها فيها

عقار

رواية عن الامام ويكره الاختكار في اقوات الادميين والبهائم
يبدل بغير اهل وعندي يوسف في كل ما يضر اختكاره بالعامه
ولو ذهبا وفضة او ثوبا واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر مرة يبيع
ما يفضل عن حاجته فان امتنع باع عليه ولا اختكار في غلة مس
ضيعته ولا في جليده من بلد اخر وعندي يوسف يكره وكذا عند محمد
ان كان يجلب منه الى مصر عادة وهو المختار ويجوز بيع العصير
ممن يتخذة خمر ولو باع مسلم خمر او في دينة من متنها كره لرب
الذين اخذه وان كان المديون ذميا لا يكره ويكره الشعيير الا
اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تغذيا فاحشا فلا بأس به
بمشورة اهل الجيزة ويجوز شراء المالك للطفل منه وبيعه لاختيه
وعنه وامه وملتقطه ان هو في حجرهم ونحوه **فصل**
في التفرقات تجوز المسابقة بالسهم والخيل والحيوان والابل
والاقدام فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث
لا سبقها جاز وان شرط من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما
محلل كقولها ان سبقهما اخذ منها وان سبقها لا يعطيهما وفيما
بينهما ايتهما سبق اخذ من الآخر وعلى هذا اختلف اثنان في مسألة
واراد الرجوع الى شيخ وجعل على ذلك جعله ووليمة العوس سنة
ومن رعى فليجب وان لم يجب ان لا يرفع منها شيئا ولا يعطى
سائلا الا باذن صاحبها وان علم المدعو ان فيها لهو لا يجب وان
وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فقل والا فان كان مقتدى
به او كان اللهو على المائدة فلا يقعد والا فلا بأس بالقعود قال
الامام ابتليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل ان يصير
مقتدى ودل قوله ابتليت على حرمة كل الباطل لان الابتلاء انما هو

لان العقبة لا تقوم بعينه بل بغيره

بان يقول احد اصحابه ان سبقني
فان كان ذلك وان سبقني فلا بأس
فان كان ذلك وان سبقني فلا بأس
لنا جاز في التصديقتين

تقرآن فلا ينفذ بعد الذكر مع
القوم انما الميراث
باب السعد يستندون وقت الشكر

بالحرم والكلام منه ما يوجب به التيسر ونحوه وقد بان به اذا قلنا
في مجلس الشكر وهو نعله وان قصد به فيه الاعتبار والاعتبار فحسن
وبكره فعله للتاجر عند فتح متاعه والترجيع بقراءة القرآن والاستماع
اليه وقيل لا بأس به وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره رفع
الصوت عند قراءة القرآن والحجزة والزحف فلما ظنك عند الغناء
الذي يستونه وجدوا كره الامام القراءة عند تقبور وجوزها محمد
وبه اخذ ومنه ما لا اجر فيه ولا وزر مخوف واقعد وقيل لا يكتب
عليه ومنه ما بان به كالكذب والقيبة والتمية والشتيمة والكذب
حرام الا في الحرب للخدمة للخدمة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء
الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم وبكره التعريض به الى الحاجة
ولا غيبة لظالم ولا اثم في الشعي به ولا غيبة الا لعلوم فاعتيا ب
اهل قرية ليس بغيبة ومحرم اللعب بالنرد والشطرنج والاربعية
عشر وكل الهو وبكره استخدام الخسنان ووصل الشعر بشعر ادمي
وقوله في الدعاء اسلك بمعدن العزم من عرشك خلافا لابي يوسف
وقوله اسلك حتى انبيائك ورسلك واستماع الملاهي
حرام وبكره تعشير المصحف ونقطة الالبغ فانه حسن ولا بأس
بتخلينه ولا بأس بدخول الذمي المسجد الحرام ولا بعبادته ويجوز
اخصاء البهائم وترك الخمر على الخيل والحقة للرجال والنساء
لا يحرم كالجهر ونحوها ولا بأس برزق القاضي كفاية بلا شرط
ولا بأس بسفر الامة وام الولد بلا حرم والخلق بها قبل بياض
لا وبكره جعل الزانية في عنق العبد لا تقبيله وبكره ان يقرب بقالا
دبرها لياخذ منه به ما يحتاج الى ان يستغفره والستة تقليم
الاذفار ونسف الابيط وحلق العانة والشارب وقصة حسن ولا بأس

باب السعد يستندون وقت الشكر
باب السعد يستندون وقت الشكر
باب السعد يستندون وقت الشكر

باب السعد يستندون وقت الشكر
باب السعد يستندون وقت الشكر
باب السعد يستندون وقت الشكر

ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا ارتد وغض بصبر ويحب
التخاذا الا وعينه لنقل الماء الى البوت وكونها من الخرف افضل
ولا بأس بستر حيطان البيت بالبور للميرز وبكره المزينة وكذا
اخصاء البهائم على البيت واذا أدى الفرائض ولحب ان ينعم بمنظر
حسن وجوار جميلة فلا بأس به والقناعة باواني الكفاية وصرف
الباقى الى ما ينفع في الآخرة اولى **فصل احياء الموات** هي ارض
لا يستفيع بها عادة او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم
او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا يكون مواتا وليشترط
عند أبي يوسف كونها بعيدة عن العامر لو بيع من اقضاء لبيع
فيها وعند محمد ان لا يستفيع بها اهل العامر ولو قرية منه ومن
احياها باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلاذنه لا خلافا لهما ولا
يجوز احياء ما قرب من العامر بل يترك مري لاهل القرية ومطرحا
لخصايدهم ولا ما عدل عنه ماء الغرات ونحوها ولا يحل عوده اليه
فان لم يحتمل جاز ومن حجر ارض ثلاث سنين ولم يعمرها اخذت
منه ودفعت الى غيره ومن حفرها في ارض موات فله حريمها ان باذن
الامام وكذا ان يغير ارضه عندها وحريم العطن اربعون ذراعا من
كل جانب هو الصحيح وكذا حريم الشاخص وعندهما للناض ستون وحريم
العين خمسمائة ذراع من كل جانب ويمنع غيره من الحفر في
حريمه لافي ما وراه فلا ضمان له الحريم من ما سوى الحريم الا ذلك
والقناعة حريم بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر ماؤها
وعندها هي كالبر وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجماعا ولا حريم
لنهر في ارض الغير لا بحجة وعندهما له مسينة بقدر نصف عرضها
من كل جانب عند أبي يوسف وبقدر عرضها عند محمد وهو الارفق

باب السعد يستندون وقت الشكر
باب السعد يستندون وقت الشكر

باب السعد يستندون وقت الشكر
باب السعد يستندون وقت الشكر

باب السعد يستندون وقت الشكر
باب السعد يستندون وقت الشكر

فالسنة بين النهر والارض وليست في باحد صاحب الارض
 فاذ يغرس فيها صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يمر قمل
 له المرور والقاء الطين مالم يغرس وعندهما هي لرب النهر فله ذلك
 قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول الامام في الغرس ويقولها في
 القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع
 من كل جانب يمنع عين من الغرس فيه **فصل في الشرب** هو التصبيب ^{الاسم المسمى}
 من الماء والشفة شرب بن آدم والبهائم الانهار العظام كالغرات
 ورجلة غير مملوكة وكل احد فيها حق الشفة والوضوء ونصب
 الرعي وكري نهر الى ارضه ان لم يضره بالعامه وفي الانهار المملوكة
 والحوض والبئر والقناة لكل حق الشفة ان لم يخف الخرب لكثرة
 المواشي والابنان على جميع الماء لا سقي ارضه او شجرة الابان ماله
 وله الاخذ للوضوء وغسل الثياب وسقي شجر وخضر في داره بالجار
 في الاصح وما احرز من الماء بحث او كوز ونحوه لا يؤخذ الا برضا ^{بعضه}
 صاحبه وله بيعه ولو وجد البئر والعين او النهر في ملك احد فله
 منع من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج
 اليه الماء او يملكه من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش قتل
 بالسلاح وفي الحمر يقاتل بغير سلاح كما في الطعام حال المحصة
فصل وكري الانهار العظام من بيت الماء وان لم يكن
 فيه شئ فعلي العامة وكري ما ملك على ربا به لا على اهل الشفة
 ويجبر من ابي ومؤنته عليهم من اعلاه واذا جاوز ارض رجل
 سقطت عنه وليس له سقي ارضه ما لم يفرغ سقاؤه وقيل له ذلك
 وعندهما هي عليهم جميعا من اوله الى آخره بمخصص الشرب ونسخ
 دعوى الشرب بلا ارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فاراد رب

لغة الماء الشرب

رب الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن افي يده ولم يكن
 جارا فادعى الله وقصدا جارة لا يسمع بل يثبت انه له وان كان
 له حق الاجراء وعلى هذا المصنف في نهر او على سطح والميزاب والممش
 في دار الغير وان احتصم جماعة في شرب بينهم قسم ارضه على
 قدر اراضيهم ويمنع الاعلى من سكر النهر بلا رضاهم وان لم يشرب
 بدونه وليس لواحد منهم ان يشق منه نهر او ينصب عليه رحي
 او دالية وجسرا بلا اذن البقية الارض في ملكه ولا تنصير بالنهر
 ولا تمانه ولا ان يوسع قعر النهر ولا ان يقسم بالايام ومناصفة
 بعد كون القسمة بالكوي ولا ان يزيد كوة وان لم يقصر الباقيين
 ولا ان ينقص بعض كواه ولا ان يسوق سقويه الى ارض اخرى له
 ليس لها منه شرب فان رضى البقية بشئ من ذلك جاز ولهم
 نقضه بعد الاجازة ولورثتهم من بعدهم والشرب يورث
 ويوصى بالانتفاع به ولا يباح ولا يوهب ولا يوجر ولا ينصدق
 به ولا يجعل مهر ولا بدل صلح ولا يقضي من ملأ ارضه فترت
 ارض جاره ولا من سقى من شرب غيره **كتاب الاشربة** ^{فصل في}
 الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد والقذف بالزبد
 شرط خلافا لهما والطلا وهو ما يطبخ منه فذهب اقل من ثلثه فان
 ذهب نصفه سمي منصفاً وان طبخ اذني طبخ سمي باذقا اذا غلا
 واشتد السكر وهي التي من ماء الرطب اذا غلا واشتد ويقع
 الزبيب اذا غلا واشتد واشترط قذف الزبد فيه على ما في
 الخبر والكل حرام وحرمتها دون الخمر فحاشا للخمر غليظة وبخاسة
 هذه مختلف في غليظتها وخفتها ويكفر مستحل الخمر دون هذه ويجزئ
 بشرب قطرة من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه ويصنع

يعني موضع احتياج ما فضل من الماء

متلفها خلافا لها وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان اجماع
ولو تحب الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا يحل وان ذهب الثقلات
لكن قيل لا يحذر ما لم يسكر ويحل ببسبب الخمر والذئب اذا طمخ اذني طمجة
وان اشتد ما لم يسكر وكذا ببسبب العسل والنبي والخمصة والشعير
والذرة والخلطيس ^{انما يصح} تحت اولا وكذا الثلث وهو عصير العنب اذا
طمخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفي الخمر بالسكر منها روايتان
والصح وجوبه ووقع طلاق من سكر منها تابع للحمة والكل حرام
عند محمد وبه يفتي والمخلاف انما هو عند قصد التقوى اما عند
قصد التلذذ فحرام اجماعا وغل الخمر حلال ولو خللت بعلاج ولا يبا
بالانبياء في الذبابة والخنثى والزقوت ^{ببسبب سكره في الفقه} والفقير ويكره شرب
دودي الخمر والامشاشا به ولا يحذر شارب به بلا سكر ولا يجوز الانتفاع
بالخمر ولا ان يداوى بها جرح ولا در دابة ولا تسقى آدميا ولو صبنا
للتداوى ولا تسقى الدواب وقيل لا تخل الخمر اليها فان قيدت الى
الخمير فلا بأس به كافي الكلب مع الميتة ولا بأس بالقاذور الذي
في الخلل الذي يخل الخلل اليه دون عكسه **كتاب الصيد**
هو الاصطياد وهو حايض بالجوارح المعلقة والمحدد من سهم
وغيره لما يؤكل لا كله ولا يؤكل جلده وشعره ولا بد فيه من الجرح
وكون المرسل او الرامي مسلما او كتابيا وان لا يترك التسمية عمدا
عند الارسال والترى وكون الصيد متلفا وان لا يقعد عن طلبه
بعد التوارى عن بصره وان لا يشارك المعلم به غير المعلم او مرسل
من لا يحل ارساله ولا تطول وقفته بعد الارسال ولا يغير المكان للصيد
ويجوز بكل جراح علم من ذي ناب ^{طريق} وخطب وشيب التعلم بغالب
الرأي او بالرضوخ الى اهل الخبرة وعندها وهو رواية عن الامام يثبت في ذي
اورعاه

اي انظر في
المطبخ بالزيت

في ذي الناب بترك الاكل ثلاثا وفي ذي الخطب بالايجاب اذا ادعى
بعد الارسال فلو اكل منه البازي اكل لان اكل منه الكلب او الفهد ^{لا يكره}
فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بتعلم حرم ما صاده بعد حتى يتعلم
وكذا ما صاده قبله وبقي في ملكه خلافا لها فان شرب الكلب من دمه ^{ارصد}
او نهسه فقطع منه بضعة فرماها واشبعه اكل وان اكل تلك البضعة
بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد واكل هو بنفسه
بعد احرار صاحبه بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد وان
خلفه ولم يخرجها لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسني
او كلب ترك من سله التسمية عمدا وان سئل مسلم كلبه فزجره مجوسني
فاخرج من سله وبالعكس حرم وان لم ير سله احد فزجره مسلم او غيره
فالعبارة للزجر وان ارسله ولم يستمع ثم زجره فستبي فالعبارة لمحال الارسال
وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل ما دام على سنن ارساله وكذا لو ارسله
على صيد بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت وان ارسل الفهد فكن ^{حرام}
حتى استكن ثم اخذ حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسله
على صيد فقتله ثم اخذ اخر كذا لو رمى صيدا فاصاب اثنين واذا
رمى سهمه وسمى اكل ما اصاب ان جرحه وان تركه عمدا حرم وان
وقع السهم فتخامل وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجده ميتا حل
ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم ولا يحل ان يقعد عن طلبه
ثم وجده والحكم فيها جرحه الكلب كالمعلم فانه في ما جرحه السهم
وان رماه فوقه في ماء او على سطح او جبل او شجر او حائط او اجرة
ثم تردى فاق حرم وكذا لو وقع على نخل منصوب وقصبة
قائمة او حرف اجرة فخرج بها وان وقع على الارض ابتداء حل وكذا
لو وقع على صخرة او اجرة فاستقر ولم يخرج وان وقع في الماء

فما تهرم وان كان الطير ما يتا فوق فيه فان انفس حريم فيه حرم
والاحل ويحرم ما قتل المعراض بعرضه او السندقة ولم يجز حرمه وان
اصابه حجر وجرحه بجرحه فان تقيد لا يؤكل وان خفي اكل وان
لم يجرحه لا يؤكل مطلقا ولو رماه كسيف او سكين فاصابه ظهره
او مقبضه فقتل لا يؤكل وشروط في الجرح الادماء وقيل لا يشترط
وان صغيرا يشترط وان اصاب الشهور ظلفه او قرنه فان ادماه
حل والا فلا وان صيد فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان
قطعه ولم ينسبه فان احتمل التيامه اكل العضو ايضا والا فلا وان قد صيد
نصفين او اثلثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل وكذا لو قطع نصف
رأسه او اكثر واذا ادرك الصيد حيا حيوة فوق حيوة المذبوح فلا بد
من ذكوته فان تركها متمكنة منها حرم وكذا لو غيبتمت في ظاهر الزواجر
وان لم يبق من حياته الا مثل حيوة المذبوح وهو لا يتوقف بقاؤه
فلم يدركه حيا وقيل عند الامام لا بد من تركه ايضا فان ذكاه حل
وكذا ان ذكى المتردية والنطيحة والوفوذة والتي يقر الذئب بطنها
وفيها حيوة خفية وجلت حل وعليه الفتوى وعند ي يوسف
ان كان لا يعيش مثل لا يحل وعند محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش
المذبوح حل والا فلا ومن رمى صيدا فاخذه او اخرجته عن حيز الامناع
فمات مائتة اخر فقتله حرم ومن قيمته مجروح الاول وان لم يخنه الاول
حل وهو الثاني ومن ارسل كلبا على صيد فادركه فضربه فضرعه
فمضربه فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فضرعه احدهما وقتل الآخر
حل وهو الاول ولو ارسل رجلان كل منهما كلبه فضرعه احدهما
وقتل الآخر حل وهو الاول ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول
حرم ومن كافي الرمي ومن سمع حشا فظنه انسانا فرماه وارسل عليه

عن مالك الراهن وشاعله احراز عن
الشاع

عليه كلبه فاذا هو صيد اكل **كتاب الرهن** هو حبس شيء
بحق يمكن استيفاءه منه كالدين وينعقد بايجاب وقبول ويتم
بالقبض نحو ما مقررنا من التخلي فيه وفي البيع قبض والراهن
ان يرجع عنه قبل القبض فاذا قبض الرهن وهو مضمون باقل من
قيمه ومن الدين فاذا هلك وهما سواء صارا للرهن مستوفيا
لدينه وان قيمته اكثر فالرأى امانة وان كان الدين اكثر سقط منه
قدر القيمة وطول الرهن بالباقي ويعتبر قيمته يوم قبضه وبذلك
على ملك الراهن فاذا قلته عليه وليرهن ان يطالب الراهن بدينه
ويحبسه به وان كان الرهن عنده وله ان يحبس الرهن بعد فسخ
عقده حتى يقبض دينه الا ان يبرده وليس عليه ان كان الرهن
في يده ان يمكنه من بيعه للايفاء وليس للرهن الانتفاع بالرهن
ولا اجارته ولا اعارته وبصير بذلك متعديا ولا يبطل به الرهن
واذا طلب دينه امر باحضار الرهن فاذا حضره امر الراهن
بتسليم كل دينه او لا ثم الرهن بتسليم الرهن وكذا لو طلبه بالدين
في غير بلد العقد ولم يكن للرهن حمل ومونة فان كان له حمل ومونة
قله ان يستوفي دينه بلا احضار الرهن وكذا ان كان الرهن وضع
عند عدل ولا يكلف باحضاره ولا باحضار من رهن بعه الرهن
بامر الراهن حتى يقبضه ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حفته حتى
يقبض الباقي وليرهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده
وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته
وكذا ان تعدى فيه وجعل الخاتم في خنصره فان جعله في اصبع
غيرها فلا وعليه مونة حفظه ورده الى يده او رجزه كاجر بيت
حفظه وحافظه اما جعل الابق والمداواة والغذاء من الجناية

وهذا كله في يد ^{الراهن} على المرتهن فان وكل الراهن العدل والمرتهن وغيرها
بيعه عند حلول الدين صح فان شرطت في عقد الرهن لا ينعزل بالعدل
ولا يموت الراهن او المرتهن وله بيعه بغيبه ورثته وبطل يوت
الوكيل ولو وكل بالبيع مطلقا ملك بيعه بالنقد والنسيئة فلو تباه
بعده عن بيعه نسيئة لا يعتبر نهية ولا يبيع الراهن ولا المرتهن
الرهن بلا رضا الاخر فان حل الجبل والراهن غائب اجبر الوكيل
على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبه موكل وكذا يجبر على بيع
لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه العدل فتمت رهنه
مقلده وهذا كله كماله فان اوفاه فاستحق الرهن وكانها كما
فلما استحق ان يضمن الراهن ويصح البيع والقبض او العدل ثم العدل
ان شاء ضمن الراهن ويصح ان او المرتهن شيء وهو له وبطل القبض
فيرجع المرتهن على الراهن بدينه وان كان الرهن قائما اخذ المستحق
ورجع المشتري على العدل بدينه ثم هو على الراهن بدو بيع القبض او على
المرتهن ثم المرتهن على الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل مشروطا
في الرهن يرجع العدل على الراهن فقط قبض المرتهن عنه ولم يقبض
وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فلما استحق ان يضمن الراهن
قيمه وبصير المرتهن مستوفيا وان يضمن المرتهن ويرجع المرتهن
بها وبدينه على الراهن **باب التصرف في الرهن وجنائه** يبيع
الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه فان اجاز
صا رهنه وهما مكانه وان لم يجز وفسخ لا يفسخ في الاصح فان شاء
المشتري صبر الى ان ينفك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخه
وصح عمق الراهن الرهن وتديره واستيلاده فان كان موسرا طوبى
بدينه ان حاله واخذت قيمة الرهن فجعلت رهنه مكانه لومجلا وان كان

يعني ان يفسد الرهن رهنه فليس
ان يرهق غير مقاس
وهو الرهن بالجنابة فان شاء الراهن
والمرتهن ابطالا الرهن لا ينفك
الى المرتهن

معسر سعي المعق في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على سيده والذي
وام الولد في كل الذين بلاد جميع والتلافه كاعتاقه موسرا وان تلفه
اجنبي ضمنه المرتهن قيمته وكانت رهنه مكانه ولو اعاد المرتهن الرهن
من رهنه خرج من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه وله الرجوع متى شاء
ولو اعاده احدها باذن الاخر من اجنبي خرج من ضمانه ايضا ولو
الرجوع ايضا فلو هلك في يده هلك مجازا وكل منهما ان يرذه رهنه
فان مات الراهن قبل رذه فالمرتهن احق به من سائر الغرماء ولو
استعار المرتهن الرهن من رهنه او استعمله باذنه فهلك حال
استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او بعده فلا يخرج
استعاره شيء ليرهن فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء وان
قد بقدر وجنس او مرتين او بدلت قيده به فان خالف فان شاء
المعير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتنه او المرتهن ويرجع
المرتحن بما ضمنه وبدينه على المستعير وان وافق وهلك عند مرتنه
صار مستوفيا دينه او قدر قيمة الرهن لوافل من الدين وطالب
رهنه بباقيه ووجب للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة
ولو هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد فله لا يضمن وان كان
قد استعمله من قبل ولو اراد المعير انفكاك الرهن بقضاء دين المرتهن
من عنه فله ذلك ويرجع بما ادى على الراهن ولو قال المستعير هلك
في يدي قبل الرهن او بعد انفكاك وادعى المعير هلكه عند المرتهن
فالقول للمستعير ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فله المعير وجنابة
الرهن على الرهن مضمونة وكذا جنابة المرتحن فيسقط من دينه بقدرها
وجنابة الرهن عليها او على الماهدر خلا فالما في المرتحن ولو
رهن عبد اسيا وى القابالف مؤجلا فصارت قيمته مائة فقتله

رجل وغرم مائة وحل الاجل يقبض الرهن المائة قضاء عن حقه ولا يرجع
 على رهنه بشئ وان باعه المائة بامر رهنه يرجع عليه بالباقي وان قتل
 عبدا بعد مائة فذبح به افكاه الراهن بكل الدين وعندئذ ان ساء
 دفعه الى المرتهن وان ساء افكاه بالدين وان جنى الرهن خطا فذا
 المرتهن ويرجع فان ادى دفعه الراهن او فذاه وسقط الدين ولو مات
 الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب القاض
 له وصيا وامره بذلك **فصل** رهن عصير اقيمة عشرة بعشرة فتخمر ثم
 تخلل وهو يساويها فهو رهن بها وان رهن شاة فتمتها عشرة
 بعشرة فاننت فذبح جلدها وهو يساوي درهما فهو رهن به بقدره
 ونما الرهن كولد له ولبنه وضوؤه ونمته للرهن ويكون رهنه مع الاصل
 فان هلك بغير هلاك بله شئ وان بقي وهلك الاصل يفتك بحضنه من
 الذين يقسم الذين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك
 فما اصاب الاصل سقط وما اصاب النماء افكك به ونصح الزيادة
 في الرهن ولا تنصح في الذين فلا يكون الرهن رهنها بخلاف الابي يوسف
 وان رهن عبدا بعدل الفا بالف فذبح مكانه عبدا بعدلها فالاول
 رهن حتى يرد الى رهنه والمرتهن امين في الثاني حتى يجعله مكان
 الاول برء الاول ولو ابر المرتهن الراهن عن الدين او وهبه منه فهلك
 الرهن هلك بل رهن شئ ولو قبض دينه او بعضه منه او من غيره
 او شري به عينا او صالح عنه على شئ او احتال به على آخر ثم هلك
 قبل رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه وبطل الحوالة
 وكذا الوصاية على عدم الذين ثم هلك هلك بالدين **كتاب**
الحنايات القتل اقامه وهو ان يقصد ضربه بما يفرق الاجزاء
 من سلاح او يخذل من حجر او خشب او بطة او حرقه بنار وعندئذ

بما ينشأ

خلاف الشافعي وهو غير متبعين
 في قولهم لا يوجب

بما يقتل غالبا وموجبه الاثم والعصا من عينا الا ان يعنى ولا كفارة فيه
 وانما شبهه عمد وهو ضرب يقصد بغير ما ذكر وموجبه الاثم والكفارة
 والدية الملقطة على العاقلة لا القود وهو فيما دون النفس عمد وانما
 خطا وهو في القصد بان يرمى شخصا مريدا او حرييا فاذا
 هو ادمي معصوم او في الفعل بان يرمى غرضا فيصيب ادميا وانما
 اجري مجرى الخطا كناية عن انقلب على آخر فقتله وموجبها الكفارة
 والدية على العاقلة وما قبل بسبب وهو مخوفان يخفون او يوضع
 حجر في غير ملكه بلاذن فيهلك به انسان وموجبه الدية على العاقلة
 لا الكفارة وكلها توجب جرمان الارث **الاهذاب باب ما يوجب**
القصاص وما لا يوجب يجب القصاص بقتل من هو محقون
 الدم على الثابت عمد فيقتل الحر بالحر وبالعبد المسلم بالذمي
 ولا يقتل ان مبسا من بل المستامن بمثله والذمي بالانثى والعاقلة
 بالجنون والبالغ بغيره والنصح بغيره وكامل الاطراف بنا قصها والرفع
 باصله لا الاصل بغيره بل يجب الدية في مال القاتل في ثلاث سنين
 ولا السيد بعبده ومدبره ومكاتبه وعبده ولده وعبده بعضه له
 وان ورت قصاصا على ابيه سقط ولا قصاص على شريك الاب
 او الولي او المخطي او الصبي او الجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله
 وان قتل عبدا الرهن لا يقتض حتى يحضر الراهن والمرتهن وان
 قتل مكاتب عن وفاة وله وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن
 وفاء يقتض سيده وكذا ان كان وفاء لا وارث غير سيده خلافا لمحمد
 ولا قصاص الاب بالسيف والاب المعتوه ان يقتض من قاطع يده
 وقائل قريبه وان يصلح لان يعفو الصبي كالمعتوه والناهي
 كالأب هو الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتض في النفس ومن له

في قتل
 غيره

اي ما لا يوجب
 القصاص

في الارث

اوليا كبار وصغار فللكبار الاقتصار من قاتله قبل الصغار خلافا
 لهما ولو غاب احد الكبار ينتظر اجماعا ومن قتل بمحبة المقتضى
 منه ان جرحه وان بظهوره او غصاه فافلا وعليه الذية وعندنا
 يقتضى وكذا الخلاف في قتل من قتل في التفرق والحق وان تكرر
 منه قتل به اجماعا ولا قصاص في القتل بوالدات ضرب السوط ومن
 جرح فلم ير لدا فاش حتى مات اقتضى من جرحه واذا التقى
 الضفوان من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلما ظنه حربيا
 فعليه الذية والكفارة لا القصاص ومن مات بفعل نفسه وزيد
 وجيه واسد فعلى زيد ثلث دينه ومن شتم على المسلمين سيفيا
 وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شتم على آخر سلاحيلا
 او نهارا في مصر او في غيره او شتمه عليه عصا ليل في مصر او نهارا
 في غيره فقتله المشهور عليه ولا على من قتل من سرق متاعه ليل او نهارا
 ان لم يمكن الاسترداد بدون القتل ويجب القصاص على قاتل من
 شتمه عصا نهارا في مصر او شتمه سيفيا وضرب به ولم يقتل ورجع
 ولو شتم مجنون او صبي على آخر سيفيا فقتله الاخر عمد فعليه الذية
 في ماله ولو قتل جملا صالحا عليه ضمن قيمته **باب القصاص فيما**
دون النفس هو ما يمكن فيه حفظ المائنة اذا كان عمدا
 فيقتضى بقطع اليد من الفضل وان كانت اكبر من يد المقتطوع وكذا
 الرجل وفي مارت الانف وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضررها
 وفي قائمة لان قلعت فجعل على الوجه قطي رطب وتقابل العين
 بمائة حجارة حتى يذهب ضررها وفي كل شجة تراعى فيها المائنة كالنخلة
 ولا قصاص في عظم سوى الشن فيقطع ان قلع ويترد ان كسر
 لابن طرفي ذكر وانثى وحر وعبد او طرفي عبيدين ولا في قطع يد

ان من اخرج سيفه من عنقه للقتال
 لا اجماع القول

وكذا اذا قتل قبل ان يخطا
 احدهما ولا يضمن من دفعه الا
 ما يقتل ولا يلاحق بقتله على من
 صاحب الدار ان جاز لقتله على من

ف

لان الانفاض والانساء لا يجري
 فيه ولا يبرى المائنة وعنا في
 يوسف ان كان القطع من الاصل
 يقتضى

يد من نصف الساعد ولا في جايقة برئت ولا في اللسان وفي الذكر
 الا ان قطعت الحشفة فقط وطرف المسلم والذي سواه وخير
 المجنى عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت يد القاطع مثلاً ومن
 اونا قصة الاصابع او رأس الشياح اصغروا كبر لا تستوجب الشجة
 ما بين قرينه وقد استوجب ما بين طرفي الشجر **فصل**
 ويسقط القصاص بموت القاتل وبغفو الاوليا وبصلحهم على مال
 وان قل ويجب حاله وبصلح بعضهم او عفوه ولين يقي حصته من الذية
 في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ولو قتل حر وعبد
 شخصاً فامر اخر ووسيد العبد رجل بالصلح انقضاء ان حضر وليا وهم
 نصفان ويقتل الجميع بالفرد والفرد بالجميع انقضاء ان حضر وليا وهم
 وان حضر واحد فقتل له وسقط حق البقية ولا تقطع يدان بيد
 وان اقر اسكنا فقطعاً معاً بل يضمنان ديتها فان قطع رجل يميني
 رجلين فلها قطع يمينه ودية بينهما ان حضر معا وان حضر
 احدهما فقطع فللاخر الذية وصح اقرار بقتل العمد ويقتضى به
 ومن رمى رجلاً عمدا فنقذ الى اخرها ان اقتضى الاول وعلى عاقلة
 الذية للثاني **فصل** ومن قطع يد رجل تم قتل اخيهما مطلقاً
 ان خلتها برة والا فان اختلفا عمدا وخطا اخذ بهما لان كانا خطيئتين
 بل تكفي دية وفي العمدتين يؤخذ بهما وعندنا يقتل فقط ولو ضرب
 مائة سوط فبرئ من تسعين ومات من عشرة وجبت دية
 فقط وان جرحته وبقي الاثر ولم يمت بحب حكومة عدل ومن
 قطعت يده عمدا فعفى عن القطع فوات منه فعلى قاطعه الذية
 في ماله وعندنا هو عفو عن النفس وان عفا عن القطع وما يحدث
 منه او عن الجناية فهو عفو عن النفس اجماعاً والعمد في كل المال

يعني يقتضى القطع واخذ الذية
 يعني من ضرب رجلاً مائة سوط
 تسعين ومات من عشرة وجبت
 دية في الدية وموضع عشرة فوات
 في الدية حكومة عدل وفي الدية
 الطبيب وفي الدية حكومة عدل
 وفي الدية حكومة عدل وفي الدية
 وفي الدية حكومة عدل وفي الدية
 وفي الدية حكومة عدل وفي الدية

واحدتها هو اثنان في البدن نصف الذية ومما هو اربعة ربعها
 وفي كل اصبع من يدا وجعل عشرها وفي كل مفصل منها ثمانية
 مفصلات نصف عشرها ومما فيه مفاصل ثلثة ثلثة وفي كل
 سن نصف عشرها وكل عضو ذهب نفعه فقيه ديتته وان كان
 قائما ليد شلت وعين ذهب منوها **فصل** لا تورد في الشجاج
 الا في الموضحة ان كانت عدا وفيها خطأ نصف عشر الذية وهي
 التي توضح العظم وفيها شمة وهي التي تهشم العظم عشها وفي
 المنقلة وهي تنقل العظم عشرها ونصف وفي الامة وهي التي
 تصل الى اتم الدماغ ثلثها وكذا في الجايعة ثلثة فان نفذت ففهما
 جايغان ويجب ثلثاها وفي كل من الحارصة وهي التي تشق
 الجذر والدامعة هي التي تخرج منها وما يشبه الذمغ والذامعة
 وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تضعف الجلد والتلاحمة
 وهي التي تؤخذ تاخذ في اللحم والشحاق وهي جلدة فوق العظم
 تصل اليها الشجة حكومة عدل وعن نجد فيها القصاص كالوضحة
 والتشاج فتنض بالوجه والرأس والجايعة بالجوف والجنب والظهر
 وما سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل هي ان يقوم عبد
 بلا هذا الاثر ومعه ما نقص من قيمته وجب نسبته من ديتته به
 يفتى وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف الذية ومع
 نصف الشاعد نصف الذية وحكومة عدل وفي كف فيها اصبع
 عشر الذية وان فيها اصبعان فخمها ولا شيء في الكف وعندها
 يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع والاصبعين ويدخل
 الاقل فيه وان فيها ثلاث اصابع فدية الاصابع وهي لانة اغشا
 اجماعا وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل فكذا في الشارب والحية

مختص بالوجه
 والرأس

او لاجزاء
 من اطراف
 والاشياء
 الظاهر

اي الجملدة الرفيعة بين اللحم وعظم الرأس
 بقرش ان هذا الحشيد وفيه بلاء
 الاثر الف درهم ومع هذا الاثر
 ستائة درهم فالتفاوت بينهما
 مائة درهم وعشر الالف

الكوسج ودي الرجل وذكر الحصى والعين ولسان الاخرس واليد الشللة
 والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء وكذا في عين الطفل
 ولسانه وذكره اذ لم تعلم صحة ذلك بما يدل على بصره وتحريك ذكره
 وكلامه وان شخ رجلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش الخفة
 في الذية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل وان ذهب بها
 عيناه فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين وعندهما العمد
 القصاص في الموضحة والذية في العينين ولا قصاص في اصبع قطعت
 فسلت اخرى وعندها يقتض في المقطوعة ويجب الذية في الاخرى
 ولو قطع مفصلها الاعلى فسل ما بقي فلا قصاص بل الذية فيما قطع
 وحكومة فيما شل ولا لكس نصف سن فاسود با فيها بل ذية السن
 كلها وكذا لو احمر او اخضر او اصفر ولو اسودت كلها بضرية
 وهي قائمة فالذية في الخطاء على العاقلة وفي العمد في ماله ولو قطعت
 سن رجل فنبت مكانها اخرى سقط ارشها خلافا لها وفي سن
 الضني يسقط اجماعا وان اعاد الرجل سنة المقلوعة الى مكانها
 فنبت اللحم عليها لا يسقط ارشها اجماعا وكذا لو قطع اذنه
 فالصقها فالتحت ومن قلع سنه فاقضى من فاعلها ثلثة
 نبت فعليه دية سن المعتص منه ويتاني في اقتصاص السن
 والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنة فحركت فلو اجله القاض
 في المضروب وقد سقطت سنة فاختلغا في سبب سقوطها
 فان قبل مضى السنة فالقول بالمضروب وان بعد مضى
 فللمضارب ولو شخ رجلا فالتحت ونبت الشعر ولم يبق له
 اثر يسقط الارش وعندنا يوسع في ارش الام وهو
 حكومة عدل وعند محمد اجرة الطبيب وكذا لو جرحه بضر

يعني يجب الارش في الحادث
 نعمة من الله تعالى

فزال اثره وان بقي حكمه عدل بالاجماع ولا يقتصر مخرج او طرف
او موضع الا بعد البر وكل عد سقط فيه القود لشبهه كقتل الاب
ابنه فالدية فيه في مال القاتل وعمد الضني والمجنون خطا وديته
على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث والمعتوه كالمجنون
ومن ضرب بطن امرأة فالقتل حينما ميتا فعلى عاقلة
فصل غرة خمسمائة درهم فان القتل حيا فوات فدية وان ميتا
وماتت الام غرة ودية وان ماتت فالقتل حيا فوات فديتها
وربته وان ميتا فديتها فقط وما يجب في الجنين يورث عنه
ولا يورث منه الضارب وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر
وعشر قيمته لو انثى وعند ابى يوسف ان نقصت الام ضمن
نصف نقصاتها والا فلا ضمان فان ضربت فخر سيدتها لهما
فالقتل حيا فوات نجب قيمته لا دية ولا كفارة في الجنين والدم
والمستبين بعض خلقه فاكتام للخلق وان شربت دواء او عالج
فوجها لطمح جنيها فالغرة على عاقلة ان فعلت بلا اذن ابيه
وان باذنه فلا **باب ما يحدث في الطريق** من احدث
في طريق العامة كنيفا او ميذا او جرحا او دكنا وسعد
ذلك ان لم يضرمه وكل منهم نزع وفي الطريق الخاص لا يسعه
بلا اذن الشركا وان لم يضرمه وعلى عاقلة دية من مات بسقوطها
فيها وكذا لو غر بقبضة انسان وان وقع العاثر على آخرها تا
فالضمان على من احدثه وان اصاب طرف الميزاب الذي
في الحائط فلا ضمان وان الطرف الخارج من كس حفر يرا او وضع
حجر في الطريق فقتل به انسان وان تلف به بهيمة فضاها في مال
والقاتل التراب وانما اذا الطين كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن

يتم فدية الجنين ولو ذكر
ولو انثى ودية المرأة وهذا
ايضا خمسمائة درهم

ولو فعلت ام الولد ذلك بنفسها حتى
اسقطت فلا شيء عليها ما لم يتحقق

ان تلف
فعلهم
ولم يسلم

الامام فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ولو مات الواقع
في البر جوعا او غما فلا ضمان على جافره وان بلدين وعندنا محمد
عليه السلام وكذا عند ابى يوسف في النعم لا في الجوع وان وضع حجر
فتجاه اخر فضمان ما تلف به الثاني ولو اشترى جناحا في دار
ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فتركها المشتري فضمان ما تلف
بها على البائع ولو وضع في الطريق حجر فاحرق شيئا ضمنه ولو احرق
بعد ما حركه الريح الى موضع آخر لا يضمن ان كانت ساكنة عنده
وضعه ويضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا
من ادخل حصيرا او قنديل او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن
فقطب به احد خلافا لها ولو ادخل هذه الاشياء الى المسجد حية
لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيء بسقوطه رداء وهو لا يمسسه
ومن جلس في المسجد غير مصلي فقطب به احد ضمنه خلافا لها ولا فوق
بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم او لقراءة القرآن او نام فيه
في ثناء الصلوة وبين ان يمر فيه او يقعد للحديث ولا بين مسجد
حيته وغيره اما المتكف فقتل على الخلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف
وفي الجالس مصليا لا يضمن اجماعا وان من غير اهل ولو استاجر رب
الدار عملا لخراج الجناح او النطلة فقتل به شيء فالضمان عليهم ان
قبل فراغ عملهم وان بعد ففعله فيضمن ويضمن من صب الماء في الطريق
العامة ما عطي به وكذا ان رشه بحيث يزلق او توشا به واستوجب
الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من اهلها
او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رش مال يزلق عادة
او بعض الطريق فتعد الماء المرور عليه ووضع الخشب كالرش
في استيعاب الطريق وعدمه وان رش فناء حانوت باذن صاحبه

اي يضمن ما تلف في غير الصلوة وان
في الصلوة لا يضمن خلافا لما سطر

وان فعل ذلك فدمه هدر وان القيت الركب فضائه على الناحين
وان فعل ذلك باذن الركب فهو كفعل الركب لكن ان فعله ان وحرمانه
احدا في فورها بعد الناحين بالاذن فدينه عليها ولا يرجع الناحين
على الركب في الامر كالامر صبيبا يستمسك على دابة بتسييرها
فوطئت انسانا فالت لا يرجع على عاقلة الصبي بما غر موا من الدية
على الامر وكذا لو ناول الصبي سلاحا فقتل به احدا وكذا الحكم في خنسا
ومعها قاذوا وسابق وان خنسا شئ منصوب في الطريق فالضمان
على من نصبه ولا فرق بين كون الناحين صبيبا وبالغا وان كان
عبدا فالضمان في رقبته وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان
المالك ادنيا فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان في مال الجاني
ومن فقاهه عن شاة قضاب منى ما نقصها وفي عبي الغرس والبغل
او الخمار او غير الخمر او بقرته ربع القيمة **باب جناية الترفق**
وعليه جنايات المملوك لا توجب الارضاء واحدا لو محله للذفع
والاقامة واحدة لو غير محله فلو جنى عبدا خطاه فان شاة مولاه
دفعه بها ويملكه ولتيها وان شاة فله بارشها الا فان مات العبد
قبل ان يجتار شيئا بطل حق المجني عليه وان بعد ما اختار الفداء لا يبطل
فان قتله فحجتي فالحكم كذلك وان جنى جنائين دفعه بهما فيقتسمانه
بنسبة حقوقهما او فداءه بارشهما فان باعته او وهبه واعتقه
او دبره واستولد غير عالم بها ضمي الاقل من قيمته ومن الارش وان
عالم بها ضمي الارش كالوعلق عتقه بقتل زينا ورماه او شجبه ففعل
وان قطع عبد يرحض عبدا فدفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد صلح
بالجناية وان لم يكن اعتقه برذ على سيده فيقادر او يعفى وكذا لو كان
القاطع حرا فصالح المقتطوع على عبد ودفعه اليه فان اعتقه

بان لم يكن
لرأسه بالحرية
كما تقدم

فهرس

ثم سرى فهو صلح بها وان لم يعتقه فسرى رد واقيد وان جنى ما دون
مديون خطاه فاعتقه غير عالم بها ضمي لرب الدين الاقل من قيمته
ومن دينه ولو كان الجناية الاقل من قيمته ومن ارشها ولو ولدت
ما دونه مديونة يباع معها في دينها ولو جنت لا تدفع في جنايتها
ولو اقر رجل ان زيد اخر ربيعة فقتل ذلك العبد ولى المقتطع
فلا شئ له وان قال مقتق قتلته احاز زيد قبل عتق وقال زيد بل بعد
فالقول للمقتق ولو قال المولى لامة اعتقها فقتل يدك قبل العتق
وقالت بل بعده فالقول لها وكذا كل ما نال منها الا الجراح والقلة وعند
محمد لا يضمن الاشياء يوم برؤه اليها ولو امر عبد بحجور او صبي
صبيبا بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد
عتقه لا على الصبي الامر ولو كان مأمورا العبد مثله دفع السيد القاتل
او فداءه ان كان خطاه او المأمور صغيرا ولا يرجع على الامر في الحال
ويجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء او
وان كان عبدا والمأمور كبير القضى وان قتل غريمه جرحين كل منهما
وليان ففدى احدهما وادفع نصفه الى الاخرين او فدى
بديتهما وان قتل احدهما عبدا والاخر خطاه فعفا فعفى احد ولى
العبد فدى بديته لولى الخطاه وينصفها الاحد ولى العبد او دفع اليهم
يقسمونه اثلاثا عولا وعندهما ارباعا مازعة وان قتل عبد
لغيره لاثنتين قريبا لهما فعفى احدهما بطل الكل وقال لا يدفع العاق في نصف
نفسه الى الاخر او يفديه ربع الدية وقيل محمد مع الامام **فصل**
دينه العبد قيمته فان كانت قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية
الحر عشرة دراهم وكذا لو كانت قيمة الامم كدية الحر او اكثر
وفي النصب يجب القيمة بالقمة ما بلغت وما قدر من دية الحر

ان يأخذ الاخر من الزنا
وانما يستحق الدية على العاقلة لانه
حر ولا فرق بين ان يوحده الاقوال
بالعتق قبل الجناية وبعد ما سرح
بان قال المولى اخذت من المال
قبل العتق فعالت بل بعده سرح

فان لم يملك الخطاه او دفعه لغيره
والقول لان النصف لرب العبد
والاخر من النصف لرب العبد
فيجب ان يرضى العبد من النصف
بغيره ولى الخطاه بالكل والى العاق
بالنصف دون

من قيمة الرقيق ففي يد بضع نصف قيمته ولا يزاد على خمسة آلاف إلا
 خمسة ومن قطع يد عبد بعد ما اعتق فشرى اقتض منه ان كان
 وارثه سيده فقط والا فلا وعند محمد لا فضا صلا عليه
 ارش اليد وما يقضي الى حيا العتق ومن قال لعبدية احدها ^{من له وارث}
 فتجافيت في احدها قار شهها له وان قتلا فله دية حر وفيه عبد
 ان القاتل واحد وان قتل كلا واحدا فقيمة العبد من ومن فقا عيني
 عبد فان شاك سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شيء
 له وعندهما ان امسكه فله ان يضمه نصفه **فصل**
 وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش
 فان جنى اخرى شارك وفي الثانية وفي الاولى في القيمة ان
 دفعته اليه بقضا والا فان شاك اتبع وفي الاولى وان شاك
 اتبع الا المولى وعندهما يتبع وفي الاولى بكل حال وان اعتق
 المولى المدبر وقضى جنايات لا يلزمه الا قيمة واحدة وان اقر
 المدبر بجناية خطاء لا يلزم شي في الحال ولا بعد عتقه **باب**
غصب العبد والصبي والمدبر والجناية في ذلك ولو قطع
 سيده يده فغصب فوات من القطع في يد الغاصب ضمن
 قيمته مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب فوات برئ
 الغاصب ولو غصب مجبور مثله فوات في يده ضمن ولو غصب مدبر
 فجنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته لهما
 ورجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى رب الاولى في الصورة
 الاولى ثم رجع به ثانيا عليه وعند محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا
 وفي الصورة الثانية لا يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والفقن
 في الفصلين كالدبر الا انه يدفعه وفي المدبر يدفع القيمة وحكم

فان كان بين ولي الجاني وبين
 نصيبين

تكرار الرجوع والدفع كافي المدبر اختلافا واتفاقا ولو غصب رجل
 مدبرا مرتين فجنى عنده في كل منهما غرم سيده قيمته لهما ورجع
 بهما على الغاصب ودفع نصفها الى ولي الاولى ورجع بثلثها اتفاقا
 وقيل خلاف محمد ومن غصب صبيا حر فوات في يده جادة او جحر
 فلا شيء عليه وان بهما عتقه او فتهش جنة فعلى عاقلة دية ولو
 قتل صبي عبدا مورعا عنده ضمن عاقلة وان اكل طعاما او تلف
 مالا او دعي عنده فلا ضمان خلافا لابي يوسف ولو ادع عنده عبد
 مجبور مال فاستهلكه ضمن بعد العتق لا في الحال خلافا له والا قراض
 والاعارة كالايدي فيهما والمراد بالصبي العاقل وفي غير العاقل البصر
 ايضا يضمن ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا تلفه
 بلا ايداع ومحم **باب القسامة** اذا وجد ميت في محلة به اثر
 القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عينه او اثر خنق او ضرب
 ولم يدبر قتاله وادعى قتل على اهلها او بعضهم ولا يثبت له خلف
 خمسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له ثم قضى
 على اهلها بالدية وما تمة خلقه كالكبير ولا يحلف الولي وان كان
 الولي ثقات فان نقص اهلها عن الخمسين كثر اليمين الى ان يتم ومن نكل
 حبس حتى يحلف ومن قال منهم قتله فلان استثناه في عيبه
 وان ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم
 على غيرهم خلافا لهما ولا على بعضهم لو ادعاه اجماعا وجودا اكثر اشد
 البدن او نصفه مع الرأس كوجوده ولا قسامة على صبي ومجنون
 وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به او يخرج الدم
 من فيه او نفاذ دبره او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع
 مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول وان وجد على دابة يسوقها

علامته القتل برؤية الدم على واحد
 منهم او بثبوت العداوة من القتل
 واهل المحلة سر من
 في خلف بالله ما قتلنا وما علمنا
 قاتلا شي من ذلك

لأنهم بالحضور منهم بركة البعد كما
يؤم صاحب قنطرة كونه في القسامة
ولو بقي واحد منهم وهم الذين خلفهم
الأمم وقسم الأمان بخط حوى فيهم

مطلوبت

لأن الغزاة ليس في يد واحد ولا في ملك
أزكان بمر المار بخلاف آتس
الصغير وهو الذي نسحق
به السفينة فان جازنا القتل
على صاحب القلعة بدم عليه

رجل فالدية على عاقلة وكذا لو كان بقودها أو اكبها وأن اجتمعوا فاعلمهم
وأن وجد على دابة بين قريتين فعلى قريتها وإن وجد في دار نفسه
فعلى عاقلة وعند لا شئ فيه وإن وجد في دار انسان فعليه
القسامة وعلى عاقلة الدية وإن كانت العاقلة حضورا يخلون
في القسامة أيضا خلافا لابي يوسف والأكرست عليه والقسامة
على الملاك دون السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهي على
اهل الحطة ولو بقي منهم واحد دون المشتري وعنده على المشتري
أيضا وإن لم يبق من اهل الحطة أحد فعلى المشتري وإن بيعت دار
فلم يقبض فعلى البائع وعند ها على المشتري وفي البيع بخيار على
ذي اليد وعند ها على من يصير للملك له ولا تدي عاقلة ذي اليد
الأنجة إنما له وإن وجد في دار مشتركة سها ما تخلفه فالقسامة
في الدية على الرؤوس وإن وجد في سفينة فعلى من فيها من
الملاحين والركاب وإن وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وإن بين
قريتين فعلى قريتها وإن في سوق ملوك فعلى المالك وعند ابي
يوسف على السكان وفي غير الملوك كالشوارع على بيت المال
وكذا إن وجد في مسجد الجامع وكذا إن وجد في الشجر وعند ابي
يوسف على اهل الشجر وإن في برية ليس بقرية قرية ليسع منها
الضوت فهو هدر وكذا في وسط الغزاة وإن محتسبا
بالشيط فعلى أقرب القرى منه وإن التقى قوم بالشيوف
ثم أجلوا عن قتل فعلى اهل المحلة إلا أن يدعى وليه على القوم أو على
معين منهم فتسقط عنهم ولا تثبت على القوم ولو وجد في معسكر
بأرض غير مملوكة فإن في جلاء أو فسطاط فعلى زينة والآ فعلى
الأقرب منه وإن كانوا قد قتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية وإن

لأن القتل وجد في اليد

وغيره

ووجد في الأرض

وإن الأرض مملوكة فالعسكر كالسكان والقسامة على المالك لا عليهم
خلافا لابي يوسف ومن جرح في قبيلة ثم نقل إلى اهلها ولم يترك
ذافر أش حتى مات فالقسامة على القبيلة عند الامام وعند ابي
يوسف لا شئ فيه ولو مع الجرح رجل فحمل ومات في اهلها فلا ضمان
على الرجل عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن ولو مات
رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر دية عند ابي
يوسف خلافا للحنابلة ولو وجد القتل في قرية لا امرأة كثر العيين عليها
وتدى عاقلة لها وعند ابي يوسف على عاقلة القسامة أيضا
قال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة
ولو وجد في أرض رجل في جنب قرية ليس صاحب الأرض منها فهو
على صاحب الأرض **كتاب القاتل** هي جمع مقفلة وهي الدية
والعاقلة من يؤذيها وهم اهل الدية وإن كان القاتل
منهم يؤخذ من عطايهم في ثلاث سنين فإن خرجت ثلاث عطايا
في أقل أو أكثر أخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلة قبيلة يؤخذ منهم
في ثلاث سنين من كل واحد ثلاثة دراهم أو أربعة كل سنة لا رهم
أو درهم وثلاث لا يزيد هو الأصح وفي قيل في كل سنة ثلاثة دراهم
أو أربعة فإن لم تسع القبيلة لذلك ضم اليها أقرب القبائل
نسبا على ترتيب العصابات والقاتل كاحدهم وإن كان ممن يتناصرون
معد الحرفا وبالحلف فعاقلة اهل حرفته وحلفه وعاقلة المعتق
ومولى المولاة مولاه وعاقلة وعاقلة ولد المتلاعة عاقلة أمه
فإن أزعاه بعد ما عقلوا عنه رجعوا على عاقلة بما غرموا وأما
تفعل العاقلة بنفس القتل ولا تفعل جناية عمد ولا جناية عيب وما
يصلح وأبغراق أن يصدق ولا أقل من نصف عشر الدية

الدين لهم رزق في بيت المال وفي
زماناتهم الذين كتب أسماهم
في الديوان

معد الحرفا

ومولى المولاة

فإن أزعاه

تفعل العاقلة

يصلح وأبغراق

وثلاث ما يستوفى من الدين حتى يتم وان اوصى بالثلث لزيد وعمرو
واحدهما ميت فكله للحي وان قال لزيد وعمرو فانصف للحي
فان اوصى بثلث ماله ولا مال له فانسب فله ثلث ماله عند الموت
وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان فله ان قبل موته بطلت وان استفاد
غنما ثم مات صحت في الصبي وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له فله
فيتمها وبطل لو بشاة من غنمه ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لا يورث
اولاده وهي ثلث وللفقير والمسكين فلهن ثلث ثلاثة اخماسه
ولكل فريق خمس وعند محمد ثلاثة اسباعه ولكل فريق سبعان
وان اوصى بثلث ماله لزيد وللفقير فله نصفه ولهم نصفه وعند
محمد ثلثه ولهم ثلثاه وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمرو
قال اشركتكم معها فله ثلث ماله ولو بمائة لزيد وخمسين لعمرو
فلكم نصف ماله بينهما وان قال لفلان علي دين فصدقه
فانه يصدق الى الثلث فان اوصى مع ذلك بوصايا عزك
ثلث لها وثلثان للورثة ويقال لكل صدقه فيما شئت فيؤخذ اصحاب
الوصايا بثلث ما اقروا به والورثة به يغلب ما اقروا به ويخلف
كل على العلم بدعوى الريادة على ما اقروا وان اوصى بعين لوارث
ولا جني فلا جني نصفها ولا شيء للوارث وان اوصى لكل من
ثلاثة بثوب وهي متفاوتة فضاء ثوب ولم يدرياها هو
والورثة تقول لكل هلك حقل بطلت الوصية فان سلموا
ما بقي فلذي الجسد ثلثا جديدها ولذي الردى ثلثا ديدها
ولذي الوسط ثلث كل منهما وان اوصى ببيت معين من دار
مشاركة قسمت فان خرجت البيت في نصيب الوصي فهو للوصي
وعند محمد نصفه والا فله قدر ذرعه وعند محمد قدر نصف ذرعه

ذرعه والاقرار كالوصية وقيل لا خلاف فيلجذ هو للخيار وان اوصى
بالقربين من مال غيره فله الاجابة بعد موت الوصي وله المنع
بعد الاجابة بخلاف الورثة لو اجازوا ما زاد على الثلث وان اقر
احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث
نصيبه وان اوصى بامه فولدت بعد موته فله الموصى له ان خرجا
من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منه وعندها منها على السواء
باب العتق في المرض العتق حال المصروف في التصرف المجزئ
فان كان في الصحة فمضى كل المال وان في مرض الموت فمضى الثلث والمضى
الى الموت من الثلث وان كان في الصحة ومريض صح منه الصحة
فالتحرير في مرض الموت والمجابه والكفالة والهدية وصية في اعتبارها
من الثلث فان عتق وحابي وضاق الثلث عنهما فالمجابه اولى
ان قدمت وهما سواء ان اخرجت وان عتق بين مجابتي فنصف
للاولى ونصف بين العتق والاخرى وان حابي بين عتيقتين
فنصف للمجابه ونصف للعتقين وعندها العتق اولى في الجميع
وان اوصى ان يعتق عنه بهذه المائة عبد فملك منها درهم
بطلت الوصية وعندها يعتق بما بقي ولو كان مكان العتق
جمع بما بقي اجماعا وبطل الوصية يعتق عبده لو جني بعد موت
سنته فدفع بها وان قيد فلا ولا ولو اوصى لزيد بثلث ماله
وترك عبدا فادعى زيدا عتقه في الصحة والوارث عتقه في المرض
فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث عن قيمته
او برهن على دعواه ولو ادعى رجل على الميت ديناً والعبد اعتاقه
في صحته وصية فله الوارث سعي العبد في قيمته وتدفع الى
الفرع وعندها لا يسعى وان اجتمعت وصايا وضاق الثلث

فان اوصى بمائة عتق
عنه اربعة مائة ولا مال له سواها
بغير ثلث الثلث الى المجابهة وصية
العتق في كونه ذمها للمجابهة وصية
العبد وهو اولى بالنفس بغير
وصية العتق يعتق بغير ثلثها
المجابهة بغير ثلثها
ومستوى سورة سورة

فمن حقوق الله تعالى وكان بعضها
فرضاً وبعضها نقلاً سورة سورة

عنها قدمت القرابة وان آخرها فان تساوت في القرشية وغيرها
قدم ما قدمه وقيل تقدم الزكاة على الكفارات في القتل والعطش والدين
والكفارات على صدقة الفطر وصدقة الفطر على الاضحية وان
اوصى بحجة الاسلام احتجوا عند رجلين بلده واكيا ان وقت التفتحة
والاثنى حيث تفي وان خرج حاجا فقات في الطريق واوصى ان يخرج
عنه حج عنه من بلده وعندها من حيث مات استحسانا وعلى هذا
للخلاف اذا مات الحاج من غيره في الطريق **باب الوصية**
للاقارب وغيرهم جار لانسان ملامسة وعندها من يسكن
محلة ويجمعهم مسجد او يستوي فيه الساكن والمالك والذكر والانثى
والمسلم والذمي وصنفه من هو ذى رحم محرم من امرأته وحسنه من
هو زوج ذات رحم محرم منه يستوي في ذلك الحر والعبد والاقرب
والابعد واقاربه واقرباؤه وذو اقربائه وارحامه وذو ارحامه
وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرم منه ولا يدخل
فيه الولدان والولد وفي الجذر وايتان وان لم يكن له ذور رحم
محرم بطلت للانثى فصاعدا وعندها من ينسب الى اقصوا
له في الاسلام بان اسلام او ادرك الاسلام وان لم يسلم فمن له
ثمان وخالان الوصية لعنه وعندها لكل على السواء ومن له عم
وخالان نصف الوصية لعنه ونصفها بين خاليه وان له عند
فقط فنصفها له وان عم وعمه وخال وخالة فالوصية للعم
والعمة على السواء وعندها الوصية لكل على السوية في جميع ذلك واهل
الرجل زوجته وعندها من يعولهم ونصبتهم نفقته والله اهل
بيته وابوه وجده من اهل بيته واهل نسبه من ينسب اليه
من جهة الاب وجنسه اهل بيت ابيه والوصية لبني فلان وهو

فما اذا وصى ثلث ماله لمارث
فلان

من ازوج البنت والحكمة والعاد
والحالات لكل بسبب

انما مات المرأة ورثت زوجها
او وصت بنصف ماله لزوجها
كان للاجنبي نصف ماله لزوجها
ثلث المال لزوجها لثلاث الاجنبي
لان الاجنبي ياخذ ثلث المال وهو الاجنبي
من اربعة اجنبي ياخذ ثلث المال وهو الاجنبي
نصف المال لزوجها لثلاث الاجنبي
والا لغيره

فان كان له زوجة وصت بنصف ماله لزوجها
فان لم يكن له زوجة وصت بنصف ماله لزوجها
فان كان له زوجة وصت بنصف ماله لزوجها
فان لم يكن له زوجة وصت بنصف ماله لزوجها

وهو اب صلب للذكر خاصة وعندها وهو رواية عن الامام يخل
الاناث ايضا ولو رثة فلان للذكر المذكور مثل حظ الانثيين وتولد
فلان للذكر والانثى على السواء ولا يدخل اولاد الابن عند وجود اولاد
القلب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد البنت وان اوصى
لبني فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون ففي باطلة وان لا يرثهم
او عيا نهم او زمانهم او اراهم فلعني والفقير منهم
والذكر والانثى ان كانوا يحصون وللفقير منهم خاصة ان كانوا
لا يحصون ولولايه فهي لمن اعتقهم في الصحة او المرض والاولاد
ولا يدخل مولى المولات ولا مولى المولى الا عند عدمهم وبطل
ان كان له معتقون ومعتقون واقل البيع في الوصايا كالموارث
باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة نص الوصية بخدمته
عبد وسكنى داره وبفلقته مائة مائة وبدا فان خرج ذلك من
الثلث سلم الى الموصي له والاقسمت الدار ونهايتها في العبد يورث
لهو ويوماله فاذا مات الموصي له ردت الى ورثة الموصي
وان مات في حق الموصي بطلت ومن اوصى له بقلعة الدار
او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح ولكن اوصى
له بالخدمة والسكنى ان يواجر وان اوصى له بتمرة بستانه فاق
وصية ثمرة فله هذه فقط وان زاد ابدا فله هي وما يستقبل وان
اوصى له بصوق غنمه او بستانها او اولادها فله ما يوجد من ذلك
عند موته فقط قال ابدا ولم يقل **باب وصية الذمي** ويجعل
ذمي داره ببيعة او كنيسة في صحنه ثم مات فميراث ولواحي
به لقوم مستين جاز من الثلث والذي غير المستي خلا فله ما وصح
وصيته مستان لا وارث له في دارا بكل ماله لمسلم وذمي وان

وان اوصى ببعضه رذ الباقي الى ورثته وتصح الوصية له مادام في دارنا
من مسلم او ذمي وصاحب الهوى ان لم يكفر بهواه فهو كالمسلم
في الوصية والا فكل رذ ووصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح لوارثه
وتجوز لذمي من غير ملته لا لحر في دار الحرب **باب الوصي**
ومن اوصى الى رجل فقبل في وجهه ورثته في غيبته لا يرتد وان رذ
في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي فهو كمن لم يرد
القبول وعدمه وان باع شيئا من التركة لم يبق له الرذ وان عير
عالم بالايمان فان رذ بعد موته ثم قبل صح ما لم ينفذ قاض رذ وان
اوصى الى عبدا وكافرا فاسن اخرجه القاضي ونصب غيره وان
الى عبده فان كان كل الورثة صفارا صح خلافا لهما وان فيهم كبير
بطل اجماعا ولو كان الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضمن اليه
غيره وان كان قادرا امنا لا يخرج وان شك في الورثة او بعضهم
منه ما لم يظهر منه خيانة وان اوصى الى اثنين لا ينفذ احدهما الا بشهادة
كفي وتجهيز وخصومة وقضا دين وطلبه وسرا حاجة الطفل
وقبول الهبة ووديعة معينة وتنفيذ وصية معينة واعتاق عبد
معين ورذ مفصوب او مشري شرآ فاسدا وجمع اموال
ضاربة وحفظ المال وبيع ما يخاف تلفه وعند أبي يوسف يجوز
الانفراد مطلقا وان مات احد الوصيين اقام القاضي عنه مقامه
ان لم يوص الى احد وان اوصى الى الحي جاز ويتصرف وحده ووصي
الوصي وصي في التركتين وكذا ان اوصى اليه في احديهما خلافا لهما
وتصح قسمة الوصي عن الورثة مع الموصي له فلا يرجعون على
الموصي له لو هلك حفظهم في يد الوصي لا مقاسمة معه عن الوصي
له فخرج عليهم ثلث ما بقي لو هلك حفظه في يد الوصي وصحت

لان الذمي يمتنع من ان يورثه
والوصية اخذت من ذمي

طعنا ما اوصى اذ في ما جاز
خوف

هو وصي في تركته نفس الوصي دون
الوصي الاول

للقاضي لو قاسمهم عنه واخذ قسطه وفي الوصية يحل لو قاسم الوصي
الورثة فضاء عنده ويؤخذ الثلث ما بقي وكذا لو فعل من يحل
فضاء في يد وعند أبي يوسف ان بقي من الثلث شيئا اخذ
والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شي ولو باع الوصي من التركة عبدا
مع غيبة الغريم جاز وان اوصى ببيع شي من تركته والتصدق به
بقاعه وصيته وقبض ثمنه فضاء في يده فاستحق البيع ضمنه
ورجع به في التركة ولو قسم الوصي التركة فاصاب الصغير شيئا
فقبضه بقاعه وقبض ثمنه فضاء واستحق ذلك الشيء رجع في مال
الصغير والصغير على بقية الورثة بحضه ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه
الا بما يتغابن فيه ويصح ان من نفسه ان كان فيه نفع خلافا لهما
وله دفع المال مضاربة وشركة وبضاعة وقبول الحوالة على الاملاء
لا على الاعسار ولا يجوز له ولا للاب الاقراض ويجوز للاب الاقراض
لا للوصية ولا يجوز في مال الصغير ويجوز بيعه على الكبير الغائب غير
العقار ووصي الاب احق بمال الصغير من غيره فان لم يوطئه من
الاب فالجذ كالاب **فصل** شهد الوصيتان ان الميت اوصى الى زيد
معهما لا تقبل الا ان يدعيه زيد ولو شهد ابنا الميت ولقت شهادة
الوصيتين بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت وصحت له في عمره وعند
نصح الكبير في الوجهين وشهادة الوصي على الميت جائزة لاله ولو بعد
الغزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلان لآخرين بدين الف على ميت
والآخران لهما بمثل صحا خلافا لابي يوسف ولو شهد كل فريق
لآخر بوصية الف لا تصح ولو شهد احد الفريقين للآخر بوصية
عبد صححت وان شهد الاخر له بوصية ثلث لا تصح **كتاب**
الحق هو من له ذكر وفرج فان بال من احدها اعتبر به وان بال

منها اعتبار السبق وان استويا في السبق فهو مشكل ولا اعتبار بين
 بالكثرة خلافا لها فاذا بلغ فان ظهرت بعض علامات الرجل من بياض
 لحيته او قدره على الجماع او احتلام كاحتلام الرجل فرجل وان ظهر بعض
 علامات النساء من حيض وجعل وانكسار زدي ونزول لبن فيه
 وتكوين من الوطئ وامرأة وان لم يظهر شيء او تعارضت فتشكل
 وقال محمد لا شكل قبل البلوغ فاذا بلغ فلا شكل واذا ثبت الاشكال
 اخذ فيه بالاحوط فيضلي بقتاع وتنفذ بين صنف الرجال والنساء فلو
 وقف في ضيقه صنفه بعد من لا صفة من جانبيه ومن يجد انه
 من خلفه وان من في صفه اعاد هو ولا يلبس حريرا ولا حليا ولا يلبس
 المحيط في احرامه ولا يكشف عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرمة
 من رجل او امرأة ولا يسافر بلا محرمة ولا يمسح على راسه ولا يمسح على
 بطنه له امة من ماله تحتته ان كان له مال والا فمن بيت المال فخذ
 تباع فان مات قبل ظهور حاله لا يقبل بل يتم ويكف في خمسة انوات
 ولا يحضر بعد ما رهن غسل رجل ولا امرأة وتذب تسجعة قبره
 ويوضع الرجل من ماله الامام ثم هو ثم المرأة ان صلى عليه جملة اوله
 اخس النقيبين من الميراث عند الامام فلو مات ابوه عنه وعمل
 ابن فلان بن سهران وله سهم وعند الشعبي لا يصف النقيبين
 وهو ثلاثة من سبعة عند بني يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد
 ولو قال سيدي كل عبد لي حر وكل امة لي حرة لا يعق ماله يستبيح ولو
 قال بعد اشكاله انا ذكر او انثى لا يقبل وقوله يقبل مسائل **شقي**
 كتابة الاخرس واما كونه ما يعرف به اقراره بنحو تزويج وطلاق وتبع
 وشراء ووصية وهو عليه اوله كالبيان ولا يخلو كذف ولا غيره
 ومقتل الشان ان اتمده ذلك وعلمت اشاراته فهو كالآخرس والا

اعلم ان النقيبين من الميراث عند الامام فلو مات ابوه عنه وعمل ابن فلان بن سهران وله سهم وعند الشعبي لا يصف النقيبين وهو ثلاثة من سبعة عند بني يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد ولو قال سيدي كل عبد لي حر وكل امة لي حرة لا يعق ماله يستبيح ولو قال بعد اشكاله انا ذكر او انثى لا يقبل وقوله يقبل مسائل شقي كتابة الاخرس واما كونه ما يعرف به اقراره بنحو تزويج وطلاق وتبع وشراء ووصية وهو عليه اوله كالبيان ولا يخلو كذف ولا غيره ومقتل الشان ان اتمده ذلك وعلمت اشاراته فهو كالآخرس والا

قوله في قوله
 كونه ما يعرف به

والاقل والكتابة من الغائب ليست بحجة قالوا الكتابة اما مستبين
 مرسوم وهو كالنطق في الغائب والحاضر واما مستبين غير مرسوم
 كالكتابة على الحد وورق الشجر ونوى فيه واما غير مرسوم مستبين
 كالكتابة على الهواء والكتا على الماء ولا عبرة به واذا اختلفت الكتابة
 بميتة اقل منها تحري واكل والا فلا توكل حالة الاختيار وتحرى عند
 الاضطراب واذا احرق راس الشاة المتلطي يدم وزال دمه فالتخذ
 منه مرقه جاز والحرق كالنفل ولو جعل الشيطان الخراج لرب
 الارض جاز بخلاف العشر ولو دفع الارض المملوكة الى قوم وليعطوا
 الخراج جاز ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن اي يوم صح
 ولو عن رمضان فلا في الاصح وكذا في قضاء الفتلوة لو نوى
 ظهرا عليه مثلا ولم ينو اول ظهرا وآخر ظهرا وظهر يوم كذا وقيل
 يصح فيهما ايضا ولو اتبع الضائم براق غيره فان كان جسيما لم
 الكفارة والا فلا وقتل بعض الحاج عند ترك الحج ومن قال
 لامرأة عند شاهدين توزن من شدي فقالت شدي لا ينعقد
 النكاح بينهما مالم يقل قبول كردم ولو قال لها خوشتر رازت
 من كرد ايندي فقالت كرد ايندم فقال بزي رفت ينعقد ولو قال
 لرجل دختر خوشتر را ببسر من ايندي داشتي فقال داشتم
 لا ينعقد ولو بنت بنت المرأة زوجها من الدخول عليها وهو يسكن
 معها في بيتها كانت ناشرة ولو سكن في بيت الغصب فامتنعت
 منه فلا ولو قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على حدة فليس
 لها ذلك ولو قالت من اطلاق دة فقال داه كيرا وكرده كيرا
 وداده بادا وكرده بادا ان نوى يقع والا فلا ولو قال داه است
 او كرد است يقع وان لم ينو ولو قال داه انكار او كرده انكار

لا اي الجوز في الامم مرسوم
 قوله الحاج هو مسمى
 مسمى السائر في قوله تعالى
 مسمى السائر في قوله تعالى
 مسمى السائر في قوله تعالى

لا اي الجوز في الامم مرسوم
 قوله الحاج هو مسمى
 مسمى السائر في قوله تعالى
 مسمى السائر في قوله تعالى
 مسمى السائر في قوله تعالى

لا يبيع وأن نوى ولو قال ذني من الشايد تأقيامت او همد عمر
لا يبيع الابالنية ولو قال حيلة زان كن فهو قرار بالطلاق والتلاوث
ولو قال حيلة خويشتن كن فلا ولو قالت له كايين ترايحشيدم
من اجنك باز دار فان طلقها سقط المهر والا فلا ولو قال لعبدك
يا مالكي اولامته انا عبدك لا يفتق ولو دعي الى فعل فقال بر من
سو كذا است كما ان كان كنتم فهو قرار باليمين بالله وان قال
بر من سو كذا است بطلاق فقرار بالخلف بالطلاق فان قال قلت
ذلك كذبا لا يصدق وكذا لو قال من سو كذا خانه است كما ان
كان كنتم ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بها بازده فقال للبائع
بدهم يكون فسخ البيع العقار المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد
مالم يبرهن المدعي ولا يصح قضاء القاضي في عقار ليس له ولا يند
واذا قضى القاضي في حادثة ببيتة ثم قال رجعت عن قضائي
او بدل القدر ذلك او وقعت في تلبس الشهود وابطلت حكمي
او نحو ذلك لا يعتبر والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صححة
وشهادة مستقيمة ومن له على آخر حق فحقا فو انتم سالد عنه
فانقر به وهم يرونه ويسمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم
عليه وان سمعوا كلامه ولم يروه فلا ولو بيع عقار وبعض اثار
البائع حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه بعده ولو هبت
امراة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلت اقرارها بالمهر وقالوا
كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في صحته قال قول له ولو اقر بحق
نتم قال كنت كاذبا فيما اقررت حلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا
فيما اقر وليس يبطل فيما ندعي عليه عندنا يوسع وبه يفتي
والاقرار ليس سببا للملك ولو قال للآخر وكلتك ببيع هذا فسكت بهار

منه هو ما تعلق في اليوم القدر
في يلقى جميع عمر
لان معنى كلامه اقرار حيلة النساء
او مقصود من هذا احفظ عودك
وهو عند كذا في ايام عدوك
يعني ذهبت كذا من وقوع الشك
من زانلي سوء المهر يعني خنضا
منه اذ تعلق امره شرع
ان لا اختلف بينت بين البيت
باليمين بالطلاق لان المهر منته
على العرف في العرف كذا في الامارة

الافعال
لانه اخص من غيره عن ترك هذه
فكون اقرار باليمين في فعل
يجت في نية بصرى



صار وكيلاد ومن وكل امراته بطلاق نفسها لا يملك عزلها ولو قال
لاخر وكلتك بكذا على اني من عزلتك عزلتك ولو قال كل اعزلتك
فانت وكيل فطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة وعزلتك
عن الخجرة وقبض بدل الصلح قبل التفريق شرط ان كان ذنبا يدين
والا فلا ومن ادعى على صبي دارا فصالحه ابوہ على مال الصبي فان
كان له بيتة جاز الصلح ان كان بمنزل القيمة او اكثر مما يتغابن فيه
وان لم يكن له بيتة او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال لا بيتة
لي ثم برهن صحته وكذا لو قال لاشهادة لي فوهذه القضية تم شهد
وللامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من طريق المجادة
ان لم يضر بالمارة ومن صادرة السلطان ولم يعين ببيع ماله
فباع ماله نفذ ولو خوف امراته بالضررب حتى وهبت مهرها منه
لاصح الهبة ان قدر على الضرب وان كرهها على الخلع ففعلت
بيع الطلاق ولا يجب المال ولو احوالت انسانا بالمهر على الزوج
ثم وهبت من الزوج لا تصح الهبة ومن اخذ بيرا او بالوعنة
في داره ففتر منها حارط جاره وطلب تحويلة لا يجبر عليه وان سقط
لها لامنه لا يضمنه ومن عمر دار زوجته بماله باذنها فالعارة
لها والنفقة دين له عليها وان عمرها لها بلا اذنها فالعارة لها
وهو متبرع وان عمر لنفسه بلا اذن فالعارة له ومن اخذ غريما له
ففرعه انسان من يده فلا ضمان على المتنازع ومن في يده مال انسان
فقال له سلطان افعد الي والا قطعت يدك وضربتك خمسين
سوطا لا يضمن لو دفع ولو وضع في الضحى لا يجزا ليصيد ببحار
وحشي وسعى عليه في الفد وجد الحمار بجرحا ميتا لا يجز
اكل ويكره من الشاة الحياء والخصية والثانة والذكر والغدة
وهو الفتي

ان دفعه على يد من عن ذنبا
او على شئ اخر في الذمة سوتج

وتشده بالقد اتفاق حتى لو وجد
ميتا من سائة لا يجز لعدم شرط
وهو ان يخرج انسان وذا به سرج
من شاة

والمرارة والدم المسفوح وللقاضي ان يقرض مال الغائب والفقير
واللفظة ولو كانت حشفة الصبي ظاهرة من رآه ظنته مخفيا
ولا تقطع جلد ذكره الا بمشقة جاز ترك ختانه وكذا شيخ
اسلم وقال اهل النظر لا يطبق الحتان ووقت الحتان
غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز ان يصلي على غير الانبياء
والملائكة الا بطريق البتة ولا اعطاه باسم النور والمهرجان
ولا باس بلبس القلايس والمشايت العالم ان يتقدم على الشيخ
لجاهل ولما فظ القرآن ان يحتم في اربعين يوما **كتاب**
الفرأين يبدأ من ترك الميت تجهيزه ودفعه بلا اسراف ولا
تقير ثم يقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين
ثم الباقي بين ورثته والشيخ الارث بنسب ونكاح وولاية وبيدة
بالجواب الفروض ثم بالعصيان النسبية ثم بالفق ثم عصبته ثم
الزوجة ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بنسب لم يثبت
ثم الموصى له بالكثر من الثلث ثم بيت المال وينع الارث الرق
والقتل كما من واختلاف الملتين واختلاف الدارين حقيقة
او حكما والجميع على تورثهم من الرجال عشرة الاب وابوه والابن
وابنه والاخ وابنه والعم وابنه والنزوح ومولى النعمة ومن النساء
سبع الام ولجدة والبنت وبنت الابن والاخت والزوجة ومولى
النعمة وهم ذوفرض وعصبه فذا الفرض من له سهم مقدر
والسهم المقدر في كتاب الله ثلثا ستة النصف والربع والثلث
والثلثان والثلث والسدس فالنصف للبنت ولبنت الابن عند
عدمها وللأخت لابوين وللأخت لاب عند عدمها اذا انفردت
وللزوجة عند عدم الولد وولد الابن والربع له عند وجود أحدهما

الصلوة
والسلام على
نبينا وعلينا

وللزوجة وان تعددت عند عدمها والثلثان لكل اثنين فصاعدا متى فرضهن النصف والثلث للام عند
عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاحوات ولها ثلث ما بقي
بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولو
كان مكان الاب فيهما جده فلها ثلث الجميع خلا لابي يوسف
والاثنين فصاعدا من ولد الام يقسمون ذكرهم وانثاهم بالسوية
والسدس للواحد منهم ذكر او انثى وللأم عند وجود الولد او ولد
الابن والاثنين من الاخوة والاحوات وللأب مع الولد او ولد
الابن وكذا للجد الصبي عند عدمه وهو من لا يدخل في نسبه الميت
ام فان دخلت فخذها سدس للجدة الصبي وان تعددت
وهي من لا يدخل في نسبها الى الميت جدها سبب ولبنت الابن وان
تعددت مع الواحدة من بنات الصليب والأخت لاب كذلك
مع الأخت الواحدة لابوين **فصل** والعصبية بنفسه ذكر
ليس في نسبته الى الميت انثى وهو يأخذ ما بقته الفرائض وعند
الانفراد يخرج جميع المال واقر بهم جز الميت وهو الابن وابنه
وان سفل ثم أخوه وهو الاب والجد الصبي وان سفل ثم أخوه وهم
الاخوة لابوين والاب ثم بنوه وان سفلوا ثم جده وهم العم
لابوين والاب ثم بنوه وان سفلوا ثم جدها سبب كذلك والعصبية
بغيره من فرضه النصف والثلثان يصرن عصبه باخوتهن وور
ويقسمون للذكر مثل حظ الأنثيين ومن لا فرض لها واخوها عصبته
لا تصير عصبته به كالعمة وبنت الاخ والعصبية مع غيره الاخوات
لابوين والاب مع البنات او بنات الابن وولد الابوين من
العصبات مقدم على ذي الاب حتى ان الأخت لابوين مع

والاثنين

البنت تحجب الاب والابن تحجب الام والام والابن تحجب الاب والابن
 والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة واخر العصبات مولى العتقة
 ثم عصبة ثم على الترتيب المذكور فمن ترك اب مولاه وابن مولاه فالله كل
 لابن مولاه وعند اب يوسف للاب السدس والباقي للابن ولو كان
 مكان الاب جد فكله للابن اتفاقا ولو ترك جد مولاه او احام مولاه
 فالجد اولى وعندهما يستويان والعصبة انما ياخذ ما فضل عن ذوى
 الفروض فلو ترك زوجا واخوة لابوين واخوة لام واما فالنصف
 للزوج والسدس للام والنكث للاخوة لام ولا يشتركهم الاخوة بغير
 لابوين وتسمى المشتركة والحارثة **فصل** حجب الحرمان منشف حتى
 ستة الابن والاب والبنت والام والزوجة والزوجة ومن عداهم
 يحجب الا بعد الاقرب وهذا القرابة بدى القرابتين ومن يدعى بشخص
 لا يرث معه الا اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها والحجب
 الاخوة بالابن وابنه وان سفل وبالأخت والجد يحجب اولاد العلات
 بالاخ لابوين ايضا وعندهما لا تحجب الاخوة لابوين واولاد الجد
 يقاسمونه وهو كالاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن نكث عند عدم
 ذى الفرض او عن السدس عند وجوده والقوى على قول الامام
 واذا استكمل بنات المصطب الا ان يكون مجذبةن او اسفل
 منهن ابن ابن فيعصب مجذبةن ومن فوقه من ليست ذات
 سهم ويسقط من دونه واذا استكمل الاخوات لابوين الثلثين
 يسقط الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لاب والجدات
 كلهن يسقطن بالام والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد
 الام الاب والقرى منهن من اى جهة كانت تحجب البعدى من اى
 جهة كانت وارثه كانت القرى او محبوبة كام الاب معه فاتها **نحي**

١٢٥
 تحجب ام ام الام واذا اجتمع جدتان احدهما ذات قرابة كام ام الام
 والاخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهي ايضا ام ام الام فنكث
 السدس لذات القرابة وتلكاه لآخرى عند محمد ونصف عند ابى
 يوسف والمحرم بالقتل ونحوه لا يحجب والمحجب يحجب كامر في الجدة
 وكالاخوة والاخوات يحجبهم الاب ويحجبون الام من النكث الى السدس
فصل واذا زادت سهام الفريضة على الفريضة فقد عالت وان
 خارج لا تقول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة تقول
 الستة الى عشرة وترا وشعفا والاثنى عشر الى سبعة عشر وربع
 لا شعفا واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين مولدا واحدا في الميراث
 وهي امرأة وبنات وابوان والرد ضد العول بان لا يستحق السهام
 الفريضة مع عدم العصبة فيرد الباقي على ذوى السهام سوكت
 الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرث عليهم مجتسما واحدا
 فالمسئلة من عدد رؤسهم وان كانوا جنسيين او اكثر في عدد
 رؤسهم سهامهم فمن اثنين لو كان في المسئلة سدسان ومن
 ثلاثة لو سدس وثلاث ومن اربعة لو سدس ونصف ومن خمسة
 لو ثلث ونصف او ثلث سدسان ونصف او ثلثان وسدس
 فان كان مع الاول من لا يرث عليه اعطى فرضه من اقل محارجه
 ثم قسم الباقي على رؤسهم فان استقام كزوج وثلاث بنات
 والا فان وافق ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرث عليه
 كزوج وست بنات وان باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج
 وخمس بنات وان كان مع الثاني من لا يرث عليه قسم الباقي
 على مسئلة من لا يرث عليه فان استقام كزوجة واربع جدات
 وست اخوات لام والا ضرب جميع مسئلهم في مخرج فرض من لا يرث

عليه كاربوع زجات وتسع بنات وست جدات ثم يقرب سهام
من لا يرث عليه في مسئلة من يرث عليه وسهام من يرث عليه فيما بقي من
مخرج فرض من لا يرث عليه ويصح بالاصل الآية **فصل** ذوالرحم قريب
ليس بعصبة ولا ذى سهم ويرث كما يرث العصبه عند عدم ذى
السهم فمن انفرد منهم احرز جميع المال ويحوز بقرب الدرجة
ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة وان
اختلفت فلقرابة الاب الثقلان ولقرابة الام الثلث ثم يقتصر
الترجيح في كل فريق كالوانفرد وعند الاستواء في القرب والقوة
والجهة للذكر مثل حظ الانثيين ويعتبر ايدان الفروع ان انفقت
الاصول وكذا ان اختلفت عند ابى يوسف وعند محمد تؤخذ
الصفة من الاصول والعدد من الفروع ويقسم على اول بطن وقع
فيه الاختلاف ثم يجعل المذكور على حدة والامات على حدة فيقسم
نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك ان كان والادفع حصته
كل اصل الى فرعه ويقول محمد يفتى ويقدم جزائيت وهم اولاد البنات
والاولاد بنات الابن وان سفلن ثم اصله وهم الاجداث الفاسدة
والجدات الفاسدات ثم تجزء اميه وهم اولاد الاخوات واولاد
الاخوة لام وبنات الاخوة ثم جزء جدته وهم العتات والخالات
والاخوال والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم تجزء
جنايبه وامته وهم عمات الاب والام وخالاتها واخوالها
واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامها واولاد اعمام
الام **فصل** في الحرق والغرق والهدى اذ لم يعلم ايهم مات
اولا يقسم مال كل عارثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات
من بعض وان اجتمع ابناء بقا عم احدها اخ لام اعطى السدس فريضا

فرضنا ان قسم الباقي عصبوبة ولا يرث المجوسى بالانكحة الباطلة وان
اجتمع فيه قربتان لو انفردا في شخص ورثا بها يرث بهما وان
كانت احديهما نجب الاخرى يرث بالحاجة ويوقف لكل نصيب
ابن واحد هو المختار وعند ابى يوسف نصيب ابنتين فان خرج اكثره
حيث ماتت ورث وان اقله فلا **فصل** المناسبة ان يموت بعض
الورثة قبل القسمة فتح المسئلة الاولى ثم الثانية فان قسمهم استقام
نصيب الميت الثاني على مسئلته والا فاضرب كل الثاني في الاول
فالحاصل من الضرب خرج المسئلتين ثم اضرب سهام ورثة الميت
الاول في وفق ما في يده وفي كل ما خرج فهو نصيب كل فريق فان مات
ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث مكان الثاني وكذا تفعل ان
مات رابع او خامس وهكذا **فصل** حساب الفرائض الفروض
نوعان الاول النصف ونصف وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن
والثلثان ونصفهما وهو الثلثان الثلث ونصف نصفهما وهو السبع
فالنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلثان
واثنتان من ثلاثة والسادس من ستة وان اختلط النصف بالثمن
الثاني او ببعضه فنسبة اربعة في اثني عشر والثمن في اربعة
وعشرين واذا انكسر سهام فريق عليهم وباينت سهامهم عددهم
فاضرب عددهم في اصل المسئلة وعولها واخرين وان وافق سهامهم
عددا سم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كأمارة وستة
اخوة وان انكسر سهام فريقين او اكثر وثمنا ثلث اعداد رؤسهم
فاضرب اعدادهم في اصل المسئلة كثلث بنات وثلاثة اعمام
وان تدخلت الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة كاربعة زوجات
وثلاث جدات واثنى عشر عمّا وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب

فانظر عدد في اصل السئلة
وعولها لائمة واخرين وان
واقف سها هم عدد اسم

وفق احدها في جميع الثاني والبلغ في وفق الثالث ان وفق والا في
 جميعه والبلغ في الرابع كذلك ثم الحاصل في اصل المسئلة كما ربع
 زوجات وخمس عشرة جده وثمان عشرة بنتا وستة اعمام وان بنت
 الاعداد فاضرب كل احدها في جميع الثاني ثم يبلغ في الثالث ثم
 يبلغ في الرابع ثم الحاصل في اصل المسئلة كما ربع بنتا وستة
 جدات وسبعة اعمام وان كانت المسئلة على فاضرب ما ضربت
 في الاصل فيه مع العول في جميع ذلك **فصل** وتداخل العددين يعرف
 بان يطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فينتهي او يقسم الاكثر على
 الاقل فينقسم قسمه صحيحا كالخمس مع العشرين وتوافقها بان تقص
 الاقل من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا
 في واحد فهما متباينان وان كان في اكثر فهما متوافقان فان اثنين
 فهما متوافقان بالنصف وان ثلاثة فبالثلث واربعة فبالربع
 هكذا الى العشرة وان في احد عشر فبحر من احد عشر وهلم جرا
 وان اردت معرفة نصيب كل فريق من التضي فاضرب ما كان
 له من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة فاخرج فهو نصيبه
 وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فانصب سهام كل
 فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط بثل تلك النسبة
 من المضروب لكل فرد منهم وان اردت قسمة التركة بين الورثة
 او الغرما فانظر بين التركة والتضي فان كان بينهما موافقة
 فاضرب سهام كل وارث من التضي وفق التركة ثم اقسم الحاصل
 على وفق التضي فاخرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن
 بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسّم
 الحاصل على جميع التضي فاخرج فهو نصيبه وكذا العمل لمعرفة نصيب كل

كل فريق وفي القسمة بين الغرما اجعل مجموع الديون كالنضي وكل
 دين كسهام وارث ثم اعمل العمل المذكور في صالح من الورثة او الغرما
 على شئ منها فاخرج نصيبه من التضي او الديون واقسم الباقي على
 سهام من بقي اديونهم قال الفقير هذا آخر ملحق الاجر ولم اذكر
 في عدم ترك شئ من مسائل الكتب الاربعة والتمس من الناظر فيه
 ان اطلع على الاختلال بشئ منها ان يحقه بحجة فان الانسان محل
 النسيان وليكن ذلك بعد التأمل في مظان تلك المسئلة فانه ربما
 ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره
 في موضع آخر فالتفت بذكرها في احد الموضوعين ثم اني ردت
 مسائل كثيرة من الهداية ومن مجمع البحرين ولم اذكر شيئا
 من غيرها حتى يسهل الطلب على من اشتبه عليه صحة شئ مما ليس
 في الكتب الاربعة والله حسبي ونعم الوكيل وقد كتبت هذه
 الشقة بحروسة قسطنطينة على يد الفقير الى الله الفتى
 مصطفى ابن خليل **والحمد لله على التوفيق**

والحمد لله رب العالمين
 وهو حسبي ونعم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله
 وصحبه
 وسلم
 م
 م

المطلقة الثلاث اذا تزوجت بزوجه آخر ثم فارقه قبل الدخول بها يجوز
النكاح الاول في قولهم جميعا وعندنا اذا تزوجت بغير رضا القاضي
لم يجوز وعند سعيد بن المسيب يجوز وهذه المسئلة مما يعلم ويعمل
ولا يبقى كيد لا يجاسر العوام كذا رأيت منقولاً من جامع الفتاوى

قال في شرح الوقاية ولا تحل حرة بعد ثلاث ولا امة بعد اثنين حتى يطهرها
غيره بنكاح صحيح ونقض مدة عدة طلاق او موته قال العلامة الخجلي
محشية في هذا المقام اي طلاق القبر المذكور وكذا عدة موته تغل
عن المحيط في سقاط عدة طلاق الزوج الثاني وهو ان يزوجه الثاني والثاني
في العدة ويطلقها قبل الدخول بها فتحل للزوج الاول انتهى وقال محشي
يعقوب باشا ومن لطائف الجدل فيه ان تزوج المطلقة ثلاثاً من عبد
ضعيف ثم تركه لانه تم تملكه بسبب من الاسباب بعدما وطئها فيفسخ
النكاح بينهما كذا في شرح الزيلعي انتهى وقال محشية العلامة قره كال ولو
خافت ان لا يطلقها المحلل تقول زوجت نفسي منك على امرى يدي
اطلق نفسي متى اريد فقبل الرجل جاز النكاح وصار الامر بيده انتهى

فان
في تذكرة سبط الحافظ بن حجر مكي عن الشيخ جمال الدين ابن هشام قال

انتقلت بحادثة اخو حنن الى تقليد امام غير الائمة الاربعة رضي الله عنهم
عنهم فاستفتيت من بالقاهرة من المفتين فلم يجزوا ذلك حتى سالت
الشيخ فخر الدين الزيلعي على الحق وهو شارح كنز الدقائق فافتاف
بالجواز وقال يجوز التقليد باي امام كان من ائمة المسلمين غير الائمة الاربعة
كالزهري وطاوس والثوري وابن ابي ليلى والاعمش وغيرهم وذلك
ان الناس كانوا يستفتون الصحابة والتابعين وكان يفتي كل واحد
بمذهبه بمقتضى مذهبه واختياره قال الشيخ جمال الدين وكان الشيخ
فخر الدين الحافظ عظيمه يكتب على الفتوى من غير توقف كان العلم
في يده حاضر وكان اذا جازته الفتوى يكتب عليها بلا توقف وكذا لو كان
عدة من الفتاوى انتهى

الحيلة في سقاطه

الاستبراء قال في البزارية والحيلة في اسقاطه ان يزوجه المشتري
ان لم تكن تحت حرة قبل الشراء ثم يشتريها وفي المتن عن محمد في هذه
الصورة استحس ان يستبرأ بها وعن الامام انه لا استبراء عليه
وذكر الامام ظهير الدين انه اذا تقدم الوطئ على الشراء في هذه الصورة
لا يجب لانه ملكها وهي عدة تامة اذا تقدم الشراء على الوطئ يلزم لانه
لما اشتراها بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيلزم تحقق
سيده وان تحت حرة يزوجه من غيره ثم يشتريها ويقبضها ثم
يطلقها الزوج فيزول الاستبراء وان ابى البايع ان يزوجه يشتريها
يزوجه المشتري من آخر قبل القبض ثم يقبضها المشتري ويطلقها الزوج
وان بعد القبض باعها من آخر وسلمها اليه ثم ان المشتري الثاني يزوجه
من آخر ثم البايع الثاني يشتريها من المشتري الثاني ثم يطلقها فان خاف
ان لا يطلقها يقول المشتري ازوجهها على امرها يدي اطلقها متى شئت
وهي الحيلة اذا خاف عدم اطلاق من الزوج المحلل وتبلغ الحيلة اذا كان

بيعها في طهر او حيض خال عن وقاع فان وطئها ثم باعها قبل ان تحيض
لا يباح وعندنا يباح مطلقا اصله وطئ وطئ جاريتها ثم زوجها
للزواج الوطئ قبل الاستبراء وعند محمد يستحب الاستبراء انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم لا يجوز ازالته النجاسة الابال الماء المطلق عند الشيعة
رحم الله تعالى خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى الماء المتغير بالزعفران لا يجوز
التوضي به عندنا خلافا له بنيد القم لا يجوز التوضي به عندنا خلافا له
وذلك عند عدم الماء النية في الوضوء شرط عندنا خلافا له متى الذكر
يطلق الكف ينقض الوضوء عندنا خلافا له الخارج الجس من غير الشيطان
لا ينقض الوضوء عندنا خلافا له تحب الصلوة باول الوقت عندنا خلافا له
المقبى اذا صلى في اول الوقت ثم بلغ في اثنا عشر لا يجب عليه الاستيناف عندنا
خلافا له المجتهد في القبلة اذا تيسر له الخطا ثمزعه الاعادة عندنا خلافا
له الكافر اذا صلى جماعة لا يحكم باسلامه عندنا خلافا له تحب قراءة
الفاتحة عندنا خلافا له تارك الصلوة يقتل عندنا خلافا له تحب الزكوة
في مال الصبي والمجنون عندنا خلافا له الزكوة لا تجب في الحي عندنا خلافا
له دفع القيمة في الزكوة غير جائز عندنا خلافا له تبسيت النية شرط
عندنا خلافا له المنفرد بروية الهلاك اذا افطر بالجماع تلزمه الكفارة
عندنا خلافا له الافطار بالاكل والشرب لا يوجب الكفارة عندنا خلافا
له اذا جامع في يومين من رمضان لزمه كفارتان عندنا خلافا له المجنون
اذا افان في اثناء الشهر يلزمه قضاء ما افان عندنا خلافا له اذا تمضمض
واستنشق وسبق الماء الى جوفه لم يبطل صومه عندنا خلافا له الشرع
في صوم التطوع لا يوجب الاتمام عندنا خلافا له اذا نذر صوم يوم
البحر بطل نذره عندنا خلافا له الحج عندنا على التراخي خلافا له بيع النكاح

باطل عندنا خلافا له خيار الشتر موزون عندنا خلافا له خيار المجلس
ثابت عندنا خلافا له علة الربو في الاشياء الاربعة انما هو الطعم عندنا
خلافا له بيع الرطب بالتمر باطل عندنا خلافا له بيع الفضول باطل
عندنا خلافا له الكافر اذا اشترى عبدا مسلما لم يبعه عندنا خلافا له
البيع الفاسد لا ينعقد عندنا خلافا له تصرفات الصبي باطل عندنا
خلافا له لما دون له في نوع لا يجوز له التصرف في نوع آخر خلافا له
رهن المشاع عندنا صحيح خلافا له الرهن امانة عندنا خلافا له تحليل
الخمر غير جائز عندنا خلافا له يحجر على السفينة المذرة عندنا خلافا له
الصلح على الانكار باطل عندنا خلافا له الكفالة بالبدن صحيحة عندنا
خلافا له الوكيل بالبيع المطلق لا يملك البيع بالعين الفاحشة عندنا
خلافا له اعدارية مضمونة عندنا خلافا له زوائد الفصب مضمونة عندنا
خلافا له الشفعة لا تثبت الخيار عندنا خلافا له الاجرة تملك بعين
العقد عندنا خلافا له هبة الاجنبي لا رجوع فيها عندنا خلافا له
الوصية للعاهر غير صحيحة عندنا خلافا له ذوالارحام لا يورثون
عندنا خلافا له الجد لا يسقط الاخوة عندنا خلافا له المبيع اذا
خان في الوديعة ثم عاد الى الوفاق لا يرد منه عندنا خلافا له ايداع
الصبي اذا اودع عند الصبي ما لا فاتلف يجب عليه الصمان عندنا
خلافا له يجب قسم الصدقات الى الاضاف الثمانية عندنا خلافا له
النكاح انقراض العبادات افضل من الاستغفار بالنكاح عندنا خلافا له
المرأة لا تملك مباشرة عقد النكاح بنفسها عندنا خلافا له المصابة
بالفجور يجب استنطاقها عندنا خلافا له الفاسق لا يلي تزوج
امرأته عندنا خلافا له النكاح لا ينعقد بشهادة رجل وامرأتين
عندنا خلافا له نكاح الاخت في عدة الاخت جائز عندنا خلافا له

لفظ المفصل من فصل الشجاج ومنها لفظ بك قبيل باب التحالف
عند قوله واذا اذبح سبق الشراء ومنها بيان قوله والعكس في فصل
الاستبراء من الدعوى ومنها لفظ ليس في البيع الموقوف من باب
البيع الفاسد ومنها عبارة الام في كتاب العتاق ومنها لفظ القل
في مسألة الحائض المائل في باب ما يحدث في الطريق ومنها لفظ اى
التمرد في باب سجود الشهو ومنها لفظ وفاقا في باب الصلوة في العبد
ومنها لفظ اى الثمن في اوائل مسائل شتى من الفضا ومنها لفظ الارث
في اوائل الوصايا ومنها لفظ الولي في اواخر دعوى النسب من الدعوى
ومنها قوله الدعى مبتدا وخبره قوله الا ترى اقرار من كتاب الاقرار
ومنها لفظ المقر في اوائل القضا عند شرح قوله واذا ثبت الحق
باقراره ومنها عبارة بعد لزوم سب ظهور العقد في القيمة عند بيان
دعوى القسط ومنها لفظ غيره في اواخر الفرع عند قوله ولا يتصرف
مطلقا في استفا من غير ابيه ومنها قوله لان طلاق المكره واقع
في باب الخلع وهذه المواضع تنسب الى المولى الشهيد الشيرازي
مفتى القيصري اخى المولى عبد الفتاح المفتى بدمشق الشام
ومنها لفظ المملوك المملوك المشترك في تفسير قوله وان بيع في باب السلم
صدقة الفطر ومنها لفظ الشراء قبيل باب السلم ومنها عبارة
السلم في اواخر باب السلم في مسألة الاستصناع ومنها عبارة
اقدامهما ومنها قبيل باب السلم ومنها عبارة الخالص في باب
الصرف ومنها عبارة الكفالة في كتاب الحوالة ومنها عبارة الرهن
في باب التصرف والحجانية في الرهن ومنها ما وقع في الشرح عند بيان
قوله ولو شري عبدين معينين في كتاب المعين الوكالة قبيل فصل
الوكيل بالبيع والشراء ومنها عبارة الاول في باب ضارب بلان

ومنها عبارة للمولى في موضعين قيل باب الرجوع في العبارة ومنها عبارة
المكاتب في فصل تصرفات المكاتب ومنها عبارة في حيزه المال
في وآخر باب الاستئذان من الأقرار ومنها عبارة في كتابها الحكمها
في آخر باب الموت والعجز من كتاب المكاتب ومنها عبارة بعد
انقضاء عدتها في فصل الاستبراء من كتاب الهبة ومنها وأزواجها
المشترى قيل هذا الفصل ومنها لفظ المشتري في وآخر كتاب الشفعة
ومنها عبارة العبد في باب الوهن يوضع عند عدل ومنها عبارة لها
في المتن وتفسير لها في الشرح بالموصلة والقرلة في باب الوصية
بالتنكح ومنها عبارة الإعلى في كتاب الوالة ومنها عبارة الأولى في باب
التقويض في كتاب المطلق ومنها عبارة يطبق عليه هذه الألفاظ
الأربعة في أوائل الحوالة والصواب الثلاثة بدل الأربعة أو عليه بما
يدل عليه هذه كلمات يضرب قائمها وقع البحث عن مصنف
الفصول العائدة من هو فالذي عليه مطالعة اسم والد المؤلف
عماد الدين ول عليه بقوله في الفصل السابع والعشرين ينظر تمامه
في الفصل السابع والثلاثين من أدب القاضي لسيدي ووالدي
شيخ الإسلام عماد الدين المقبول ظملا على أيدي الكفار واه الله تعالى
دار القرار ولا يعارض العبارة قوله في الفصل ٣٣ أجاب شيخ
الإسلام بهان الدين والذي لأن لقب حقه صاحب الهداية
بهان الدين وأطلق لفظ الوالد على الجد سايع فانه قال في مواضع
من الكتاب جدي صاحب الهداية وفي الجواهر المضية محمد بن أبي بكر
الامام الملقب عماد الدين ابن صاحب الهداية وهو يعصده سحرته
وحكي في الفصل ٣٠ عن حسام الدين العليا باذي وسمعه يقول
كنت عند علم مولانا جلال الدين أبي الفتح محمد بن أبي بكر المغيثاني

ایک مہینہ میں

فورد عليه الاستفتاء كذا ما يدل على ان اسم جلال الدين ابن صاحب
الهداية برهان الدين وذكر ايضا ان العلامة نظام الدين صاحب
جواهر الفقه عمه فعلى هذا يكون عماد الدين ونظام الدين وجلال الدين
اخوة وهذا لا يبرهان الدين وعماد الدين سواء الكتاب وجمال
الدين وله بيضه لاني رايت في آخر بعض النسخ انه يقول تولى تحرير
النسخة جماعة من اصحاب الكسالى الا انه وقع الاختتام على
يد ابن المؤلف جمال الدين انتهى من خط المولى الفاضل تقي الدين
معروف الدمشقي الراصد في الدولة العثمانية

هل ورد حديث في قراءة سورة القدر بعد الوضوء وما حاله
الجواب روى الترمذي في مسند الفردوس في طريق أبي عبيدة عن
الحسن بن الحسن بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله
تعالى عليه وسلم من قرأ في اثرو ضوئه انا انزلناه في ليلة القدر مرة واحدة
كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن
قرأها ثلاثا حشر الله محشر الانبياء وابو عبيدة مجهول من فتاوى
الجلال السيوطي

الاحاديث التي تروى في الارز كلها موضوعة مثل لو كان الارز رجلا كان
حليما نصرت ابن القيم في الهدى النبوي على وضعه وبعده العسقل
وقال هو موضوع وكذا احاديث الارز موضوعة كلها لكن اخرج
ابو نعيم في الطب النبوي والذلي عن علي رضي الله عنه مرفوعا
سيد طعام الدنيا اللحم ثم الارز رضي عليه الملائكة القاري في موضوع

شروط الامامة من البحر الرائق شرح كثر الدقايق اما شروط الامامة فالاسلام فلاح

الامامة لغة الربط والمصطلح
ربط صدق المقتدى بصلوة
الامام

امامة الكافر لانها من باب التولية وقد قال الله تعالى ومن يجعل الله
للكافرين على المؤمنين سبيلا والبلوغ فلا تصح امامة الصبي لان صلوة
الصلوة الصبي تقع نافذة والعرض لا يصح خلف العقل والعقل فلا تصح
امامة المجنون لان مدار صحة الالعبارة العقل والذكورية فلا تصح
امامة المرأة مهما جازي وان يكون الامام حيا فظا قدر ما يجوز به الصلوة
من القرن لان الامي لا تصح امامته للقاري واما شروط الاقتداء
ففترة الاول لان لا يتقدم المأموم على امامه مع اتحاد الجهة فان
تقدم مع اختلافها لم يخلو في الكعبة في الثاني على بانتقالات
امامه بروية او سماع الثالث اتحاد موضعها فان اختلف كاذبا
كان بينهما منفر وطريق واسع واخلد بسبع صفيين في الفجر لم يصح
الرابع نية المأموم الاقتداء به مقارنة لتكبيره او متقدمة على افتتاح
فان تأخرت عنه لم يصح الخامس ان لا يكون حال الامام ادى من حال
المأموم في الشرايط والاركان فان استويا صح السادس مشاركة
الامام له في الاركان فان سبقه المأموم بركن ولم يشاركه امامه
فيلزم صح ذلك الركن السابع عدم محاذاة امرأة له الثامن
على مجال امامه من اقاعة وسفر فاذا اقتدى بامام لا يعلمه اهو
مقيم او مسافر لا يصح الساس التاسع ان يتفق فرض الامام وفرض
المقتدى فلا يجوز بنا فرض على فرض آخر العاشر صحة صلوة
امامه انتهى

قال العلامة الشيخ حسن الشربلاني في مراقي الفلاح
لصحة الترخيم خمسة عشر شرطا الاول مقارنتها للنية بلا فاصل
اجنبي كالاكل والشرب لا المشي للصلوة والوضوء الثاني الايمان بها
قائما الثالثة عدم تأخير النية عن الترخيم الرابع التطوع بها بحيث يسمع

والشيخ على الرضا في القدر والزمين
لا تصح امامته لانه من خلق الله
ومقتضى التوجه اليه كالتوجه الى الله
الشيء الثاني ان يكون العاقل والبالغ
الجميع حقيقة واما الذي قال ابو يوسف
سالت الامام عن الجاهل في طين ورواية
فقال لا يصح امامته ولا يصح امامته
لاطين والطير والبرد الشديد وانظر
الشريعة كذا في الزبيدي وهذه وهذا كله
على القول بالوجوب واما على القول بالسنية
فبالاولى الشقوق مجتبه

نفسه وكذلك ما هو من متعلقات اللسان كقرارة السمع والتشبه
والإزكار والتسمية على الذبحة ووجوب سجدة التلاوة والعناق
والطلاق والاستنسا واليمين والنذر والاسلام والايان حتى
لو جرى الطلاق على قلبه وحرك لسانه من غير تلفظ بسمع لا يقع وإن
صح حروفه الخماسية المتابعة للمقتدى وقيل متى انظر تكبير الامام
كفاه والصحيح لا وهي عمل القلب وكذا نية الاخلاص وفي مجمع الزوائد
التلفظ بالنية كرهه بعضهم لأن عمر رضي الله عنه أدب من فعل واحد
بعض ما فيه من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة ونهى عن الله
تعالى عن من جهر وقال العلامة ابن الجوزي لم يثبت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول عند الافتتاح أصلي
صلواتي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم من قال
من مشائخي سنة أراد بها سنة بعض المشايخ لكثرة الشواغل التذكير
تعيين الفرض عند الشروع حتى لو توى فرضا وشرع فيه ثم نسي فقلته
تلقوا وأتمه فهو فرض وكذا عكسه يكون نطقا السابغ تعيين
الواجب التام من كونها بلفظ العربية للقادر التاسع أن لا يمتزجها
ولا باها ولا يشبعها ولا يسكن العاشر أن يأتي بحملة تامة لها
عشران يكون بذكرها الص الثاني عشر أن لا يكون بالتسمية الثالث عشر
أن لا يحدف الهاء من الجلالة الرابع عشر أن يأتي بالهاذي وهو الالف
في الهم الثانية فاذا حذف لم يصح الخامس عشر أن لا يقرن التكبير بما
يفسده فلا يصح شروعه لوقال الله أكبر العالم بالعدم والموجود والعالم
بأحوال الخلق لأنه يشبه كلام الناس ذكر هذا الأخير في البرزخية انتهى

فصل

اختلفت الروايات عن الامام في مسئلة الاولى بالاختلافها

مجة ومتى كان قول أبي يوسف ومحمد موافقا لقوله لا يتعدى الأفيما
مستبنا الضرورة اليد وعلم أنه لو كان أبو حنيفة رأى ما روى الأفيما به
وكذا إذا كان أحدهما معه فإن خالفاه قال بعض المشايخ يأخذ بقوله
وقال بعضهم المفتى بخير بينهما إن شك الله أفتى بقوله وإن شك بقوله
والإصحاح إن العبرة بقوة الدليل وما في الكتاب من ذكره فلا فهم أبو يوسف
ومحمد متى لم يوجد في المسئلة رواية عن أبي حنيفة يؤخذ بظاهر
قول أبي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول زفر والحسن
وغيرهم الأكثرين لا أكثر من كان من كبار الأصحاب وأذا لم يوجد
في الجارية عن واحد منهم جواب ظاهر فكلم فيه المشايخ المتأخرون
قولا واحدا يؤخذ به فإن اختلفوا يؤخذ بقول الأكثرين ثم الأكثرين
ثما اعتمد عليه الكبار المعروفون منهم كابي جعفر وابي الليث وابي
حفص والطحاوي وغيرهم ممن يعتمد عليه وإن لم يوجد منهم
جواب المسئلة نصنا بنظر المفتى فيها نظر تأمل وتدبر واجتهاد ليحيد
فيها ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيها جزافا مخافة
لنفسه وحرمة وخشيته الله تعالى ويراقبه فانه امر عظيم لا يتجاسر عليه
الكل جاهل الشئ شئ ومتى أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعا أنه أخذ
بقول أبي حنيفة فانه روى عن جميع اصحاب الامام من الكبار كابي يوسف
ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسئلة قول الأدهور وأبنا
عن الامام وأقسموا عليه إيماننا غلظا فلم يحقق إذا في الفقه محمد الله جواب
ولامذهب الأربعة كيف ما كان وما نسب الى غيره فهو بطريق المجاز
للموافقة وهو قول القائل قولى قوله ومذهبي مذهب وما ذكر في
في بعض المسائل من لا بأس فهو لخصه ما لا ينقض على تحصيله وما ذكر
من كره فهو لمنع ما لا ينقض على تحريمه مع وفور التشبه بالحلل والحرام

يكون به

والكراهية نوعان كراهية تحريم وكراهية تنزيه وهما بين الحلال والحرام
فما كان الحلال اقرب فهو كراهية تنزيه وما كان الى الحرام اقرب فهو
كراهية تحريم انتهى من الحاوي القدسي للامام محمد بن النعمان
رحمه الله **الحاوي القدسي** لما اخذنا ثلاثة كتب **الحاوي**
للخصيري **والحاوي** للزاهدي **والحاوي** للامام محمد
عقود الدرر فيها يفتي به ومن اقوال زفر لولانا السيد احمد
الحاموي نعمه الله تعالى بالترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله حمدنا في العمل على سوابق فضل منه في الانوار ثم الملقوق
على شمس الشريعة من دعي الخاتمة في حل ومحل قد قلت فيها
كن رام رام التفرل في اوصاف ذي هيف كالغصن في الميل اخذ
ما تراه ودع ما قبل في الغل ولا تشبب بذكر الرابع والطفل واجمع الى
الفقه واستنبط مسائل فان فيه سداد القول والعمل واضبط مسائل
فتيا قالها زفر الطيب النجاشي من بني الهذيل فعور ذي مرض
حال الصلوة كما **فعور** مستشهد لله ذي وجل ومثل ذلك
في نقل الصلوة كذا **ضمان** سماع الى سلطان ذي حول اعني الضمان
بما قد كان اغرمه **شخصا** بريئا وذائق بلا دخل دعوى الفقار
بها الابدارية **من الحدود** وهذا بين وجلي وذو عي قبل
حقا شهادته **على التسماع** ما في هذا ذلك من خلل ثم لو قيل
بانشاء الخصومة لم يكن وكذا يقتضي المال في العمل بروية الدار
من صحت كونهما **ما للخيار** سقوط بعد ذلك بلى وروية
الثوب مطوية كافي **لا بد** انذاك من نشر بلا مهل بمجلس الحكم تسليم
الكفيل اذا **كان** اشتراط فتح واضح الشيل كذا الرابع في بيع

يبين ما **قد اشتراه** سليمان خشيعة الخلل تاخير ذي شفعة
لدار يسقط **بعد الشهادة** شهر مغرط المثل سماع قاض على
من غاب بيته **من زوجة** منح للانفاق يا املي ومية الثلث متى
نقد ومن غنم **بعد الهلاك** لثلاثة على عمل ثلث الذي قد تبقى
منه حصته **في ارجح** القول فاحفظه بلا جدل مدين رقيق جادا
قد قضاه فانه **جبر العزم** قبول لا تهم العمل انفاق ملتقط بالاذن
يسقط ان **بعد الهلاك** لجس للوفاء جلي كاشير اليه اليه
في الهداية **ابو داود** من غير ما خطل فيها كما في عقود النظم
قد جليت **ان كنت** تخطب فاسع على عمل خمسا وعشرا من الورد
الحسابات **استقى** على مهل في الجلي والجلل فادعوا ستر وغفران لنا
منها **فانه** من فيم الذنب في عمل يقول حقا وفطر اللهم
قائده **الى اقتراف** عظيم الذنب والزلل اني جدير بما قد قيل
في المثل **خذ من** علومى ولا تنظر الى على لكن ان تنلني منه
مغفرة **الى الامان** ولا اوى الحيل والحيل المحدث مع اذكي
الصلوة **حيت** البرية مسك الحنم في العمل والحديث اولا وآخر
وظاهر **وباطنا** وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

امانا الاعظم وهما من الاقدام هو الشعان بن ثابت بن زوطى قد ادرك
عهد علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه حملة ابو اليد وهو صغير وقد عا
له بالبركة كذا ذكره نجم الدين النسفي وقد صرح انه سمع الحديث من سبعة من
الصحابة بعضهم ذكر من انس بن مالك وعبد الله بن جابر الزبيدي وعبد
بن ابي اوفى وواثلة بن الاسقع وجابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم
ومنهم اناء منهم عايشة بنت جرد وهو اخذ العلم من رجال كثيرين

هذا هو الصحيح في هذه المسألة
والصحيح في هذه المسألة
والصحيح في هذه المسألة

الا انه ينبغي في الفقه الى حكاية سيدنا وهو كان من تلاميذ ابراهيم بن
يزيد النخعي وهو اخذ العلم من علقه والاسود وشريح القاضي وهو لا يخفى
من امره على ابن مسعود وهو لا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
اتفق ابي حنيفة من اصحاب ما لم يتفق لاحد وقد وضع هذا المذهب
شورى ولم يستبد بوضع المسائل وانما يليقها على اصحابه مستقلة
بعد مسألة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عندهم وتناظرهم حتى يستقر
احد القولين فينبه ابو يوسف حتى انتهوا كلاهما وقد اورد فيهما ما يثبت
عند اصحاب القرائح وقيل كان محمد بن الحسن صاحب رويته وكايت
بديهة ابي حنيفة كرويته من مينة المفتي للامام يوسف بن احمد
التجستاني رحمه الله تعالى

فائدة ينبغي
حفظها لكل عالم حنفي اذا اختلفت الاقوال بين ابي حنيفة وصاحبيه
يؤخذ بقول الامام الاعظم فيما يتعلق بالعبادات قيل ويقول محمد بن
الحسن ويؤخذ بقول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لا يتلوه به وكذا
بقول محمد في بعض مسائل القضاء فانه قيل انه نقله في بلدة يقال لها
الزفة ويؤخذ في الاوقات بقول هلاكول والحصاف رحمه الله تعالى
ويقال انه لو ثبت لمحمد بن الحسن في الاوقات كلمة واحدة والاصل
فيه انه لما ذهب الى المدينة اعترض على قول الامام الاعظم وقال عجت
لل امام ان ياخذ بالقياس في الوقف ويترك الآثار فيقول لو كان الامام
حيال دمر جوابا من بركة الامام قطعه الله تعالى عن قول ذكر قول
من الاقوال في الاوقاف ولا ينبغي القول الصحيح فيها الاهلال والحصاف
رحمهما الله تعالى

وفي الخبر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما صعد على العرش
ليلة المخرج امره الله تعالى ان يقول النبي هم فوق العرش وكذا بشرن

ما ذكره في هذه المسألة
والصحيح في هذه المسألة
والصحيح في هذه المسألة

فرق الخلاف بين الامام والكل بان اقام
لادارة نقصان الاصل والكل بان اقام
الفرق بين الامام والكل بان اقام
الفرق بين الامام والكل بان اقام

المذهب ان الامام هو الذي يقرر
على المذهب ان الامام هو الذي يقرر
على المذهب ان الامام هو الذي يقرر
على المذهب ان الامام هو الذي يقرر

والصحيح في هذه المسألة
والصحيح في هذه المسألة
والصحيح في هذه المسألة

والصحيح في هذه المسألة
والصحيح في هذه المسألة
والصحيح في هذه المسألة

العرش بها فشرع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما اصل ركعة امره جبرائيل بركعة اخرى
فلما اصل ركعة امره جبرائيل بركعة اخرى
واحدة منها حركه العرش والسترات السبع من سقوط الحجر من سكة
الدنيا في جهنم تزلزل وتفتزع خوفا فخير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ذلك فاصل يديه
من عقيد الصلوة ثم اراد ان يشرع ثانيا فرفع يديه فنهض جبرائيل عن ذلك
ولم يزل يقرأ بغيره دعاء القنوت وسلم على الركعات الثلاثة ففعل النبي
عنه ذلك فلهذا قال ابو جرح اولاً التور في قوله قال ثانيا التور واجب
قال ثانيا التور سنة فهذا قل هذا قال المصلي نويت التور ولم يقل نويت
التور الوجوب ليشمل على جميع الروايات من جواهر البحار

فهذا النقل غير
كتاب ملتقى الاجر من تاليف الشيخ الامام المقدي الائمة الكرام
مولانا وشيخنا ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي كان بجامع السلطان
محمد خان بمدينة قسطنطينية اصله من حلب وقرا هناك على عدة عصور
ثم انتقل الى مصر المحروسة وقرا على علماء الحديث والتفسير والاصول
والفروع ثم الى بلاد الروم وتوطن بمدينة قسطنطينية وصار اماما لبعض
الجامع ثم صار اماما وخطيبا بجامع السلطان محمد خان بالمدينة المذكورة
وصار مدرسا بدار القرا التي بناها المولى الفاضل سعدى جلبي المفتي
ومات على تلك الحال سنة تسع وتسعمائة وهاور الشعبين من عمره كان
عالما بالعلوم العربية والتفسير والحديث وعلوم القرا وله يد طولى
في علم الفقه وكانت مسائل الفروع نصب عينيه وكان ورعا نقيا زاهدا
متوقفا على ما سلكا وكان يقرأ الطلبة وانتفع به كثيرون وكان ملازما
بيته مشتغلا بالعلم ولا يراه احد الا في بيته وفي المسجد وادامته في
الطريق يفضي بصره عن الناس ولم يسمع منه انه ذكر احد بسوء

ومن است التفتيح والطق
فيها فليكن في وجوب قدر
الاسلام هل نقل في وجوب قدر
الاسلام هل نقل في وجوب قدر

والصحيح في هذه المسألة
والصحيح في هذه المسألة
والصحيح في هذه المسألة

— v d w o r t c o n —

— v d w o r t c o n —

— v d w o r t c o n —

— v d w o r t c o n —

0 2 / 10

Handwritten notes in Arabic script, possibly a list or commentary.

Handwritten notes in Arabic script, possibly a list or commentary.

Handwritten notes in Arabic script.

